(3) عصر تدوين تاريخ الأحواز الوطني (3)

الثروة والسياسة والقبيلة

في الأحواز

سرّي للغاية ملخص العلاقات بين الحكومة البريطانية وقبائل عربستان وشيوخها
ملازم ويلسون، القائم بأعمال القنصل في عربستان

محمود عبدالّله



محمود عبدالّله
الثروة والسياسة والقبيلة في الأحواز






دار دجلة ناشرون وموزعون
عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 96264647550+ خلوي: 962795265767+
ص ب: 712773 عمان 11171 الأردن
E-mail: dardjlah@yahoo.com
www.dardjlah.com



9789957717940

عصر تدوين تاريخ الأحواز الوطني (3)

عصر تدوين تاريخ الأحواز الوطني (3)

الثروة والسياسة والقبيلة في الأحواز

سرّي للغاية ملخص العلاقات بين الحكومة البريطانية

وقبائل عربستان وشيوخها

ملازم ويلسون، القائم بأعمال القنصل في عربستان

الثروة والسياسة والقبيلة في الأحواز

سرّي للغاية ملخص العلاقات بين الحكومة البريطانية وقبائل عربستان وشيوخها

ملازم ويلسون، القائم بأعمال القنصل في عربستان

محمود عبد الله

الطبعة الأولى

2019



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2018/4/1695)

ياسين، محمود عبدالله

الثروة السياسية والقبيلة في الأحواز/ محمود عبد الله ياسين- عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع 2018.

ر.أ: (2018/4/1695)

الواصفات: / العلاقات الدولية/المملكة المتحدة/البلدان العربية/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

2019



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171- الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

ISBN: 9957-71-897-8

المحتويات

(1)- مقدمة تحليلية نقدية 7

تحليل عما حدث في التاريخ، أهمية الكتاب الإنكليزي والثلاثية الأحوازية 7

(2)- فصول كتاب تكشف ثلاثية التردي في الثقافة الأحوازية 10

لماذا هذا التردي إلى جانب وجود ثروة كبيرة؟ 10

(3)- كتاب مواضيع فصوله مختلفة.. 11

(4)- ملاحظة حول ترتيب فصول الكتاب.................................. 12

(5)- تاريخ الحرب الثلاثية على الأحواز 14

(6)- صراع جابر بن مرداو وأبناء شيخ غضبان بن بركات.............. 15

(7)- الترتيبات وخلافات السياسة والحكم 18

(8)- إنشاء الجمارك في المحمرة والخلاف بين خزعل والفرس 19

(1)- ضغوط الفرس على خزعل وطلب ضمانات من الإنكليز 20

(2)- جمارك المحمرة ضمن قرض إنكليزي للفرس................. 22

(9)- العلاقة السياسية بين خزعل والحكومة البريطانية................. 23

(1)- ضمانات الإنكليز إلى الشيخ خزعل............................ 23

(2)- السياسة الإنكليز لم تتغير تجاه الشيخ خزعل.................. 24

(3)- الشيخ خزعل من رعايا الفرس عبارة يستعملها الإنكليز 25

(4)- حدود الأحواز جزء بلاد فارس الخطاب الإنكليزي........... 27

(5)- موقف الإنكليز تجاه شيخ خزعل لم يتغير بظهور النفط 28

(10)- مساندة حكام المحمرة الإنكليز ضد القراصنة فتح باب الصداقة... 30

(11)- قضية محورية؛ مسألة حدود الأحواز 1842-1910 31

(1)- معاهدة شائكة؛ رسم حدود الأحواز والعراق................ 31

(2)- معاهدات الفرس والترك لوضع العراق والأحواز 32

(3)- وضع حدود مدينة المحمرة التجاري وسياسة القوى الاستعمارية33

(4)- خلاف الحدود بين العراق والأحواز 36

(12)- علاقات شيخ المحمرة مع الأتراك معاهدات وتداخل جغرافي قبلي 37

(13)- خطط الريّ في الأحواز وبناء سدود على نهري كارون والكرخة . 41

(14)- ملكية الأرض- ملاحق عقود ورسائل وتوافقات 43

خاتمة: نص الكتاب لا نزيد فيه وننقص 47

نص الكتاب الإنكليزي 47

(1)

مقدمة تحليلية نقدية

تحليل عما حدث في التاريخ، أهمية الكتاب الإنكليزي والثلاثية الأحوازية

إن مهمتنا الأساس في هذه المقدمة التحليلية للكتاب الذي بين أيدينا(سرّي للغاية ملخص العلاقات بين الحكومة البريطانية وقبائل عربستان وشيوخها)، لصاحبه الإنكليزي الملازم ويسلون ونائب القنصل في مدينة المحمرة الأحوازية بين الفترة (24 تموز 1909-14 كانون الثاني 1911)، وهو الكتاب الثاني المترجم إلى العربية[1] عن قضايا الثقافة الأحوازية. أقول إن مهمتنا تناول ثلاثة محاور رئيسة.

المحور الأول: وضع تحليل عما حدث في التاريخ الوطني الأحوازي في الحقبة التي يتناولها الكتاب المذكور. أما عن ما لم يحدث في التاريخ، فهو لا ينتمي إلى تحليل التاريخ ولا يشغلنا هنا.

المحور الثاني: أهمية الكتاب، وتعود لسببين:

الأول: عرض إلى نصوص تخص ثقافتنا الأحوازية، موادها عديدة ومختلفة يعود تاريخ بعضها إلى نفس زمن وجود صاحب الكتاب وعمله

(1) ترجم الكتاب من اللغة الإنكليزية إلى العربية الأستاذ نزار عوني سعيد اللبدي.

السياسي في الأحواز، فمنها التي كـان حاضـراً عليهـا في زمـن الحـدث نفسه، وبعضها نصوص ووثائق رسمية أطلع عليها بحكم عمله.

فتنــاول في كتابــه أربــع قضــايا محوريــة في الثقافــة الأحوازيــة- متداخلــة متشابكة، هي:

1- صراع السياسة في التاريخ الوطني الأحوازي،

2- الثروة،

3- القبيلة،

4- وجود القوى الاستعمارية الأجنبية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عرض إلى مجموعة مـن الوثـائق الرسميـة من معاهدات واتفاقيات وضمانات ورسـائل وعقـود إيجـار وامتيـازات تجاريـة، تؤرخ لمرحلة مهمة من حقب تاريخنا الوطني الأحوازي.

السبب الثاني: في أهمية الكتـاب- وظيفـة صـاحبه السياسـية، فهـو كـان عضواً في مؤسسة عسكرية وسياسية تخطط وتدبر شؤون وعلاقات بلاده إنجلـترا في الأحواز، منذ سنة 1842 عند ظهور مسألة حدود الأحواز والعراق والصـراع حولها بين الدولة التركية والدولة الفارسية، كما نـبين هـذه المسـألة الشـائكه في حينه، كما أن قوات دولة صاحب الكتاب الملازم ويسلون العسـكرية والبحريـة دخلت بشكل مباشر إلى مدينة المحمرة ومنها عـن طريـق نهـر كـارون إلى مدينـة الأحواز سنة 1857. وقد دفع اكتشاف نهر كارون، بعد هذه العمليـة العسـكرية البحرية، الإنكليز إلى بذل كل الجهود لإصـدار امتيـاز فـتح النهـر أمـام الملاحـة والتجارة الإنكليزية سنة 1888. بعبارة ثانية، فإن صاحب الكتاب كان جزءاً من

مؤسسة استعمارية إنكليزية سياسية وعسكرية وتجارية، فمارس وظيفة خدمة مصالح بلاده في أرضنا الأحواز ونهب الثروة والسيطرة.

المحور الثالث: الثلاثية في التاريخ الأحوازي الحديث والمعاصر- القبيلة والثروة والصراع السياسي الداخلي القائم على طلب مساندة الأجنبي من أجل الحكم والجاه والحضور المستمر الدائم لهذا الأجنبي، ثلاثية أو قضايا بقي دورها الفاعل فينا في الأمس واليوم ومنع تطور السياسة والثقافة الوطنية في الأحواز إلى مرحلة الاستقلال الوطني.

وبقي دور الإنكليز في القضايا المذكورة محورياً وأساسياً، ليس في نهب الثرورة الوطنية الأحوازية فقط، بل إنه تمثل في إدارة سياسة الوساطة في الصراع الاستعماري القائم في أرض الأحواز بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية منذ سنة 1842 ما بعد حقبة الحرب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بين الدول الثلاث وشيخ سلمان بن سلطان. هذا من جهة، ومن جهة أخرى دور الإنكليز الدولة القوية في لعب دور الوساطة بين شيوخ- حكام الأحواز والدولة الفارسية. فمرة تحت مسمى عبارة (الدول الوسيطة)؛ الإنكليز وروسيا أثناء مسألة الحدود الأحوازية والعراق، وادعاء الفرس تبعية الأحواز لهم، وادعاء الدولة التركية للنفوذ والحدود مثلها، والتي ظهرت أول مرة تحت عبارة ترسيم الحدود بين الأحواز والعراق لسنة 1850 برعاية الدول الوسيطة. ومرة ثانية إدارة النفوذ الإنكليزي والسيطرة على الثروة في الأحواز منفردةً، ابتداء من مشروع فتح نهر كارون نهاية 1888م أمام التجارة الإنكليزية، ثم فتح أول قنصلية إنكليزية في المحمرة سنة 1891 في عهد شيخ مزعل بن جابر. وقد وصل أوج دور الإنكليز في فترة حكم شيخ خزعل بن جابر إلى حل الخلافات بين هذا الأخير والدولة الفارسية بعد أن طلب ضمانات وحماية إنكليزية.

فهذا الكتاب يغطي أهم المراحل الأولى من تنصيب شيخ خزعل حاكماً إلى صدور فرمانات مظفر الدين شاه القاجاري، ومنح الشيخ ألقاباً من الدولة القاجارية الفارسية، وحكم إنشاء الجمارك في المحمرة، وكثير من الأحداث إلى نهاية سنة 1912 كما عرضها صاحب الكتاب، وبقي دور الإنكليز فيها محورياً. وسوف نأتي إلى تحليل دورها في تردي وضع الأحواز. ففصول الكتاب الذي بين أيدينا تكشف أصول هذا التردي.

(2)

فصول كتاب تكشف ثلاثية التردي في الثقافة الأحوازية

لماذا هذا التردي إلى جانب وجود ثروة كبيرة؟

تمحورت أحداث تاريخنا الوطني الأحوازي الحديث على ثلاثية القبيلة والسياسة والنفوذ والسيطرة، فتدخل القبيلة وهي بالتعريف دعوة إلى التشرذم والتناحر الداخلي نقيض الوطنية، بالتالي يستغلها الأجنبي سياسياً لأخذ الثروة الوطنية غنيمة لإضعاف الداخل الأحوازي. إن صاحب الكتاب يعرض علينا أحداثاً ترتبط كلها بالثروة الغنيمة والصراع السياسي عليها بحضور القبيلة، فمهمته ليست تحليل تاريخنا الوطني ولا كشف أسباب التردي عندنا، فهو موضوع ليس مدار تفكير عند صاحب الكتاب.

إن مواد الكتاب وفصوله تكشف لنا وضع التردي السياسي والقبلي الاجتماعي، ووضع الاقتصاد والزراعة والتجارة والجمارك والملاحة والنفط، وتلك هي ثروات الأحواز الأساسية، كما تكشف إلى جانب ذلك أسلوب المعيشة ونوع النظام السياسي (طريقة الحكم القبلي في الأحواز).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكشف مدى عمق توغل نفوذ الإنكليز وطريقة تفكيرهم تجاه تناول القضايا المذكورة، فلا حاجة هنا إلى تكرار ما قلنا عنها في مكان آخر، إنها (الكتابة الاستعماري الإنكليزية)[1]. فطريقة صاحب الكتاب الملازم ويسلون في تناول قضايانا الأحوازية، لا يمكن فصلها عن اتجاه مصالح بلاده، ولو صاغها بهذه العبارة (مصالح بريطانيا في عربستان)، لكان ذلك أكثر دلالة وتعبيراً من عنوان الكتاب (علاقات الإنكليز وقبائل عربستان وشيوخها).

(3)

كتاب مواضيع فصوله مختلفة

نحن أمام كتاب مواضيع فصوله مختلفة، ومن هنا سوف نتعامل مع كل فصل حسب موضوعه، فالفصل الأول والثاني موضوعهما واحد، وهو التاريخ، ليس كل التاريخ، بل إنه تاريخ ما يبرز تجارة ومنافع بلد صاحب الفصول، فهي الحاضرة دائماً، كما هو الأمر في الفصل العاشر فموضوعه مختلف، الريّ في الأحواز وخطة بناء السدود على نهري كارون والكرخة، ولكن يبرز الحديث عن تجارة الإنكليز في هذا الفصل. أما ترتيب ومضمون مواضيع الفصول فمكانهما الفقرة القادمة، بعد أن نبرز هنا مواد الكتاب، فهي مقسمة أولاً-إلى مقدمة قصيرة (لم تتجاوز 300 كلمة)، ضمت عبارات متراكمة ومركزة، فرأينا أن نقسمها إلى أربعة مواضيع رئيسة شكلت مادة الكتاب أساساً، على النحو الآتي:

---

(1) محمود عبدالله- تاريخ الأحواز الممزق من أربع جهات وضرورة التحرر منها. دار دجلة ناشرون وموزعون الأردن 2017 الطبعة الأولى.

الموضوع الأول: تاريخ الأحواز.

الموضوع الثاني: وضع الشيخ خزعل القانوني بالنسبة إلى بريطانيا.

الموضوع الثالث: حول جملة من الأسئلة قال صاحب الكتاب إنها تحتاج إلى دراسة دقيقة، (1) دخل عربستان: الضرائب: طرق تحصيل الدخل: كيف يتم تحويل الدخل إلى إيران؟ ملكية الأرض؛ (2) امتداد وقيمة ملكية الشيخ في تركيا: طبيعة حقوقه الشخصية وحقوق عائلته في الأرض في عريستان".

الموضوع الرابع: الذي عرض يتعلق بالأسئلة الآتية:

(1) العلاقات بين الشيخ وخانات البختياري، وبين الشيخ ورؤساء القبائل الفارسية الآخرين. (2) الملاحة في نهر كارون. (3) طريق الأحواز- أصبهان. (4) طريق لورستان. (5) مصالح شركة نفط الأنجلو- الفارسية المحدودة. (6) تلغراف عربستان [لم نقرأ موضوعه في الكتاب]. (7) دائرة الاختصاص فيما يتعلق بشط العرب والمطالب التركية لإنشاء منطقة عازلة في الفاو. (8) معاملة البحرينيين ووضعهم في عربستان [لم يخصص له مساحة تستحق الذكر].

(4)

ملاحظة حول ترتيب فصول الكتاب

من أجل أن لا يحدث خلط وسوء فهم عند القارئ الكريم عند قراءة نص الكتاب الإنكليز المترجم، رغبنا هنا توضيح موضوع اختلاف ترتيب أرقام عناوين الفصول كما جاءت في فهرس الكتاب، فعددها اثنا عشر فصلاً، أما فصول محتوى الكتاب فعددها أحد عشر فصلاً. حيث إن (جدول أنساب شيوخ

المحمرة من عام 1727-1881) جاء في ترتيب الفهرس، كأنه فصل مستقل، أما في المحتوى فقد ظهر في ملحقين نهاية الفصل الثاني. من هنا حدث اختلاف الترتيب، إضافة إلى أن بعض عناوين فصول الفهرس لم تظهر نفسها في عناوين فصول محتوى الكتاب، انظر:

الفصل الخامس جاء عنوانه في الفهرس (الشيخ خزعل والضرائب الفارسية)، في محتوى الكتاب لم يضع له عنواناً وجاء هكذا (الفصل الخامس). الفصل الثامن في الفهرس جاء عنوانه هكذا- (مسألة الحدود التركية- الفارسية). أما في محتوى الكتاب فلم يضع عنواناً له وجاء هكذا (الفصل الثامن). بقي عندنا أمر عدم ترجمة ما جاء في الفهرس بعد المقدمة وتحت عنوان (قائمة الموظفين بعربستان) من الإنكليز القائمة الأولى- أسماء بالموظفين في المحمرة من سنة 1890 وهي سنة فتح القنصلية إلى سنة 1911. القائمة الثانية- أسماء بالموظفين في مدينة الأحواز من سنة 1902 إلى سنة 1911. فاكتفينا بذكر ما جاء من أسماء هؤلاء الموظفين في النصوص، أنموذجاً: ماك دوال أول نائب قنصل إنكليزي، الذي بقي أطول فترة في هذا المنصب وجاء في أول القائمة من الموظفين، ومعه كذلك صاحب الكتاب هذا نفسه ويسلون نائب القنصل في المحمرة.

أما النقطة الأخيرة التي تحتاج توضيحاً للقارئ الكريم، فهي ما يخص ما نقتبس من نصوص من الكتاب في فقرات هذه المقدمة، لنؤسس عليها تحليلاً عما حدث في تاريخنا، فسيرى القارئ أننا نرجعها إلى الفصل الذي نقتبس منه، من دون ذكر الفقرة، والسبب أن صاحب الكتاب لم يقسم مواضيع الفصل الواحد إلى فقرات.

بعد هذه الملاحظات ننتقل إلى الفقرة الآتية، ومحورها موضوع تاريخ الحرب في الأحواز وفق الرواية الإنكليزية.

(5)

تاريخ الحرب الثلاثية على الأحواز

عرض الكتاب في الفصل الأول إلى حقبة طويلة من تاريخنا الوطني الأحوازي من سنة (1635) إلى سنة(1800). إلا أن صاحب النص بدأ كلامه بفترة حكم الشيخ سلمان بن سلطان سنة 1747، وهذا مفهوم، فهي فترة تهديد مصالح وتجارة الإنكليز، وحقبة العشر سنوات من الحرب في أرض الأحواز(1756-1776) بين طرفين- الطرف الأول: الإنكليز والترك والفرس الدول الاستعمارية والطامعة في ثروة الأحواز، الطرف الثاني: الشيخ سلمان بن سلطان زعيم قبيلة كعب وقائد المقاومة الوطنية الأحوازية.

فنقل صاحب الفصل تفاصيل الحرب المذكورة، ما بين التوافق في حرب هؤلاء مرة، واختلافهم مرة ثانية حسب الظروف والمصالح لكل طرف في الأحواز. اعتمد صاحب النص في عرض الفترة الممتد من سنتي 1763 إلى 1779 على وثائق بريطانيا المعتمدة في الشركة الهندية في البصرة، ومنها رسالة تقيّم سياسة الشركة والأخطاء التي وقت فيها، ومنها هزيمة الإنكليز وخسائرهم أثناء الهجوم على مدينة قبان- "كان الخطأ الأول في عام 1766 عندما شاركت قواتهم في حملة برية مع الأتراك ضد قبيلة كعب.. "وبكل خجل، فقد غُلبنا وفقدنا كثيراً من رجالنا".

كلام عن معارك عدة ومختلفة خاضها ضباط من الإنكليز في سبيل

الحصول على الغنيمة- "وقد تم تأنيب الكابتن نيسبيت لتصرفه بتسرع ومخالفته للأوامر المعطاة للتفاوض مع الشيخ غانم [ابن شيخ سلمان]، "ولكن بالنظر للشجاعة التي أُظهرت في هذا الصدد، فقد تم توزيع الغنائم التي تم الحصول عليها بين أفراد الطاقم"[1].

بعد ذلك ينتقل الكاتب إلى سنة 1890، قائلاً- "عند هذه النقطة تنتهي مختارات بومباي؛ ومن الآن فصاعداً، وحتى عام 1890، عندما تم تأسيس القائمية بأعمال القنصلية في المحمرة، فإن السجلات الوحيدة فيما يخص بني كعب وعربستان بشكل عام هي تلك تخص (المقيم) في بوشهر". وهو آخر كلام كتبه قبل الانتقال إلى الفصل الثاني.

(6)

صراع جابر بن مرداو وأبناء شيخ غضبان بن بركات

تحت هذا العنوان الرئيس- "بنو كعب، شيخ المحمرة والفلاحية: السياسات القبلية". عرض تاريخ الأحواز ابتداء من سنة 1527 إلى وفاة شيخ جابر بن مرداو، تحديداً حقبة القرن التاسع عشر، ابتداء من حكم الشيخ غيث بن غضبان بن محمد بن بركات بن سلطان إلى حكم الشيخ ثامر بن غضبان وحرب سنة 1844 بين هذا الأخير والقائد الفارسي القاجاري منوجهر معتمد الدولة، وسببها لجوء الخان البختياري محمد تقي إلى شيخ ثامر الذي رفض طلب تسليمه إلى الدولة القاجارية.

---

(1) انظر- عرض الحرب على الأحواز من هذا الكتاب- الفصل الأول الاهتمام البريطاني بـ عربستان، 1635-1800.

ليارد الإنكليزي عرض تفاصيل هذه الحرب وكان حاضراً في مكان الحدث في الفلاحية التي وقعت فيها الحرب، فهي مقر حكم شيخ ثامر بن غضبان الطرف الثاني في الحرب وسببها يعرضه النص الآتي- آوى ثامر محمد تقي خان بختياري وتبعاً لذلك هاجمه محمد شاه[1]. والفرس عرضوا إلى هذا الحدث في دراسة مستقلة[2]. بعدها عرض صاحب الكتاب في هذا الفصل الثاني إلى حرب الإنكليز ودخول المحمرة وهروب الجيش الفارسي سنة 1857م بعد ثلاث ساعات من بدء الهجوم الإنكليزي على المحمرة[3].

كما أن الكاتب عرض في هذا الفصل الثاني تفاصيل ما بعد الحرب الإنكليزية المذكورة، من هروب الفرس أمام القوات الإنكليزية[4] إلى موضوع

---

(1) المغامرات الأولى في فارس، سوسيانا، وبابيلونيا- سير هنري ليارد، الجزء الثاني. ترجمة الأستاذ نزار عوني اللبدي لتفاصيل وصول ليارد إلى الفلاحية مقر شيخ ثامر بن غضبان.

(2) اقدامات امنيتى- انتظامى منوجهر خان معتمد الدوله در خوزستان عهد محمد شاه قاجار (1256هـ/ 1840م) فرهاد بوريا نجاد، فرزاد خوش آب، تقى اصغرى. فصلنامه علمى- ترويجى مطالعات تاريخ انتظامى- سال جهارم، شماره دوازدهم بهار 1396.

(3) رحلة السير الفريق جيمز أوترام في بلاد فارس سنة 1857م. وبالفارسي- جنك انكليس وايران در سال 1273 هجرى قمرى- تأليف كبتين هنت انكليسى- ترجمه آقاى حسين سعادت نورى- باحواشى وأضافات بقلم عباس اقبال مدير مجله يادكار- طهران- خرداد 1327 شمسى- جاب شركت سهامى جاب.

(4) انظر تفاصيل هزيمة الفرس- ايران در دوره سلطنت قاجار قرن سيزده ونيمه اول قرن جهاردهم قمرى. تاليف على أصغر. تهران 1387، نوبت جاب دوم 1389 انتشارات بهزاد.

تنصيب الحاج جابر بن مرداو حاكماً على المحمرة بعد التخلص من شيخ فارس بن غيث بن غضبان- قائلاً:

"قد يُظن أن استعراض الإشارة إلى جبن الأمير احتشام الدولة قد لا يكون ذا أثر على العرب، الذين حصلوا على فرصة ممتازة لتقييم القيمة الحقيقية للجيش الفارسي في الأغراض الحربية. ولكن الأمر لم يكن كذلك، وهكذا، تم استدعاء الشيخ فارس من قبل الأمير الذي أطاع استدعاءه صاغراً: وُضع في الأصفاد وأُرسل إلى طهران، حيث بقي لبضع سنوات. نُصِّب الحاج جابر مكانه كزعيم للفلاحية والمحمرة".

وفي نهاية الفصل تطرق إلى طريقة نظام الحكم في عائلة جابر بن مرداو، قائلاً:

"الحاج جابر، ورقة الحكومة، كان في صف مزعل، لذلك أصبح محمد خارج الموضوع. يفسر هذا البيان المختصر بوضوح النظام الذي بواسطته يعيّن شيخ المحمرة- اختيار الأب يعزز بالرأي الشعبي أو باختبار القوة ويُنظم بمباركة الحكومة الفارسية. ليس من المهم أن يكون محمد، على الرغم من أنه الابن الأكبر ورجل مقاتل جيد، قد وافق على حكم ظل السلطنة على أنه قطعي".

ابتدأ حكم عائلة جابر بن مرداو المحمرة بعد صراع مع عائلة حكام الفلاحية، صاحب الكتاب وضع أسماء حكام الفلاحية والمحمرة في ملحقين بعد نهاية الفصل الثاني، لينتقل إلى الفصل الثالث حقبة حكم الشيخ مزعل بن جابر. لم يخصص مساحة كبيرة إلى هذا الموضوع، اكتفى بالقول إن القبائل لم تكن ترغب بحكم الشيخ خزعل، مما عجل في إسقاط حكمه أو حدث اغتياله في 2 حزيران 1897 ليتولى الحكم من بعده الشيخ خزعل، هذا هو موضوع الفصل الرابع من الكتاب الذي نعرض إلى تحليل أهم أحداثه.

(7)
الترتيبات وخلافات السياسة والحكم

هذا الفصل الرابع جاء تحت عنوان (1897-1910م حكم شيخ خزعـل). وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: عرض للترتيبات والخلافات السياسية بين الشيخ خزعـل وجماعـة شيوخ الفلاحية وابن أخيه عبود، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دور الفرس في تأييد حكمه والذي جاء في نيسان 1898، بعد قرابة عام من تاريخ اغتيـال أخيه الشيخ مزعل في 2 حزيران 1897.

القسم الثاني: عـرض لأحـداث وقعـت بـين سـنتي 1902 و 1910م، ومنهـا الأحداث السياسية الداخلية؛ صراع القبائل الأحوازية فيما بينها، فبرزت قوة الخلافات والصراعات المختلفة في مدن الأحواز ومنها مدينتا شمال الأحـواز تستر والقنطرة، بـين قـوى قبليـة والشـيخ خزعـل وحكـام الفـرس، الـذين تنصبهم الدولة القاجارية.

إن سبب هذه الصراعات الطويلة والمتشابكة هو الثروة والنفوذ، وقد تردد فيها اسم شخص (فرحان) واسم شـخص آخـر(آغـا رحـيم) مـن البختيـاريين، تعاونا مع قبلية بني طرف ضد سلطة شيخ خزعل.

(8)

إنشاء الجمارك في المحمرة والخلاف بين خزعل والفرس

هذا الفصل الخامس من الكتاب لم يضع صاحبه عنواناً له. فتكلم مباشرة عن موضوع تأسيس الجمارك البلجيكية في المحمرة والضريبة المفروضة على استيراد البضائع إلى الأحواز، وقد تم فرضها ابتداء من سنة 1900م، فكتب عن هذا الموضوع قائلاً: "نجحت دائرة الجمارك في فرض الـ 5٪، نسبةً لجميع البضائع المملوكة محلياً وللتجار المحليين... والعائد المتحقق من هذه الضرائب كان لا يُنفق محلياً، ولكنه يُحول إلى طهران في تسييلٍ لديون الدولة التي لم تجنِ منها عربستان... ".

كما عرض إلى موضوع الخلاف حول إنشاء الجمارك في المحمرة بين الشيخ خزعل وطهران، وكان الإنكليز طرفاً فاعلاً في الوصول إلى حل بواسطة رئيس التجار مبعوث الشيخ خزعل إلى طهران. فانتهى الخلاف سنة 1902 إلى توافق بين الطرفين. بداية رفض شيخ خزعل وبعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات تم القبول بها. مفاوضات 1901-1902.

" استمرت المفاوضات لإنشاء الجمارك الفارسية في المحمرة بنشاط في فصلي الشتاء والربيع من العامين 1901-1902، ووافقت أخيراً الحكومة الفارسية أن تمنح فرماناً يأخذ بعين الاعتبار حقوق العرب في الأرض المستصلحة "حتى تاريخه". وقد احتج الشيخ بشدة على هذا التحفظ، وقد ألغيت هذه العبارة في نهاية المطاف".

وصل الحاج رئيس التجار الذي أُرسل ممثلاً للشيخ في طهران مبكراً هنـاك في نيسان، واستشار وزيـر جلالتـه بشـكل متكـرر خـلال مجريـات المفاوضـات، وتسلم نصيحة بخصوص نقاط كثيرة: بنـاء علـى اقـتراح الـوزير جعـل الفرمـان يصدر باسم الشيخ وعربه. وفي ختام المفاوضات عبر الحـاج رئـيس عـن عميـق امتنانه للمساعدة والدعم اللذين تلقاهما من مفوضية جلالته.

عرضنا إلى هذا الموضوع، الجمارك، في مكان سـابق، حيـث قلنـا إنـه قـد حصل توافق ولم يحدث عقد اتفاقية بين الطرفين الشيخ وطهران[1].

فعرض ذلك التوافق المكتوب في نصـين- ملاحـق الفصـل الحـادي عشـر نهاية الكتاب، قائلاً: "وقد تم تضمين التسـوية في وثيقـتين (ملحـق 10 و11 لهـذه الوثائق)".

(1)

ضغوط الفرس على خزعل وطلب ضمانات من الإنكليز

الموضوع الآخر الذي تناوله في هذا الفصل ما وقع فيه الشيخ من مشـكل بين مطالب الوطنيين الفرس ومطالب الشاه، ولجأ لنصيحة الإنكليز في الموضـوع سنة 1909 بعد عزل محمد علي شاه في بداية السنة المذكورة. فنصـيحة أو رسـالة الإنكليز إلى الشيخ تنطلق من مصلحة هؤلاء، منها رسالة الإنكليز للشيخ بـدفع

(1) محمود عبدالله- الاستعمار الإنكليزي في الأحواز ونهـب الثـروة الوطنيـة- كتـاب مـواد تاريخية شؤون عربستان الفارسية-جي. أ. سالدانا، ص50، الطبعة الأولى سـنة 2017 دار دجلة ناشرون وموزعون الأردن عمان.

ما عليه من الجمارك للدولة الفارسية كـي ترجـع هـذه الأخـيرة قروضـاً عليهـا بفوائد إلى الإنكليز.

فسياسة الإنكليز تجاه خزعـل في هـذا الموضـوع هـي: "بخصـوص ضـرورة احتفاظكم بعوائد الجمارك تحـت رقابـة كاملـة... فـإن دولـة فـارس قـد عمهـا الاضطراب مرة أخرى".

"بتاريخ 26 آذار، أبلغ الميجور كوكس الذي وصـل إلى المحمـرة، أن الشـيخ أعلمه بأن الوضـع في المحمـرة أصـبح أكثـر حرجـاً بوصـول أنبـاء تفيـد بنجـاح الوطنيين في بندر عباس وبوشهر، وأنه يتوقع تبعاً لذلك أن جبايتهم غير القانونية ستلفت انتباههم إلى موانئه النائية في ديلم، هنديجان".

مجموعة من الشكاوي قدمها الشيخ خزعل إلى الإنكليز عن تدخل هـؤلاء الفرس في شؤونه الخاصة وموقف الإنكليز الذي كما نعرف بقي يتبع مصـالحهم في التعامل مع الطرفين الدولة الفارسية والشـيخ خزعـل، والـذي عليـه حسـب الخطاب الإنكليزي عندما يطلب المسـاعدة مـن هـؤلاء، هـو الآتـي كمـا كتـب ويسلون صاحب الكتاب- قـائلاً: "وعلـى أيـة حـال، ففيمـا بعـد بتـاريخ 8 آذار 1909، تم إصدار تعليمات إلى الميجور كـوكس وعلـى أرضـيات سياسـتنا بعـدم التدخل في الخلافات الداخلية، بعدم الاسـتجابة لطلـب الشـيخ النصـيحةَ فيمـا يتعلق بالطلبات التي وصلته من الدستوريين مـن جهـة، ومـن الشـاه مـن جهـة أخرى...عليه أن يأخذ مساراً يحفظ وجهه مع الطرفين. ورد الميجور كوكس أنـه لا يملك سلطة لمنحه أية ضمانة في الاتجاه المرغوب".

(2)

جمارك المحمرة ضمن قرض إنكليزي للفرس

موقف الإنكليز من طلب خزعل التدخل في موضوع الجمارك لصالحه أثناء ضغوط الفرس عليه سنة 1909، لم يكن منفصلاً عن جوهر مصلحة هؤلاء الإنكليز، فهذا النص المرتبط بموضوع هذا الفصل الخامس عن موضوع الجمارك جاء في الفصل السادس ليؤكد أسلوب سياسة الإنكليز بين الطرفين: خزعل والفرس، وتظهر بوضح أكثر في الفصل السادس القادم:

" وفي الوقت نفسه تقريباً ظهر شك فيما إذا كانت الحكومة الفارسية تعترف بأن جمارك عربستان ستكون من ضمن مناطق الخليج التي احتُفظ بها كضمانة لقرض، بموجب اتفاقية عقدت مع الحكومة البريطانية سنة 1897، من أن يتم عزلها لأي قوة أجنبية. وهكذا فالخطر الذي يفترض رهن جمارك المحمرة لروسيا كان شيئاً لا يمكن لحكومة جلالته أن تبقى غير عابئة به... وتم اتخاذ خطوات فورية للعمل ضد ذلك بتبني موقف أقل حماية للشيخ، وبالحصول على تأكيد من وزراء الشاه بأن جمارك جميع جنوب فارس بما في ذلك عربستان ستُعامل على أنها غير قابلة للعزل بموجب اتفاقية سنة 1897".

نهاية الفصل الخامس من الكتاب، عرض صاحبه ثلاثة ملاحق(1-2-3) وهي رسائل تخص تعيين شيخ خزعل رئيس جمارك المحمرة ورسالة إعفائه من دفع الضرائب عن بضائع تخصه.

(9)

العلاقة السياسية بين خزعل والحكومة البريطانية

(1)

ضمانات الإنكليز إلى الشيخ خزعل

الفصل السادس تناول صاحبه الملازم ويسلون عدة محاور رئيسة، أحداثها عديدة ومختلفة، وقعت ابتداء من حكم الشيخ خزعل سنة 1897 إلى سنة 1910م. الوضع الداخلي، الخلافات مع الفرس- تحديداً فترة الثورة الدستورية وما وقع بين الوطنيين الفرس الجدد والشاه القاجاري. موقف الإنكليز من طلب الشيخ خزعل المكرر ضمانات حماية- ضمان من قبل سير هاردينج بتاريخ 7 كانون الأول 1902، وضمان الكولونيل كوكس، وتقلُّد الشيخ وسام ملك بريطانيا جورج الخامس وسام (الفارس القائد للإمبراطورية الهندية) في قصره في الفيلية تشرين الثاني 1910.

فبدأ كلامه عن تأييد ومشاركة الشيخ خزعل فكرة قتل أخيه مزعل بتاريخ 2 حزيران 1897، وموافقة حكومة طهران على تنصيبه رسمياً حاكماً على المحمرة- "وقلدته لقب معز السلطنة". وطلب الشيخ في الوقت نفسه حماية من الإنكليز، فكان طلباً شفاهياً في البداية، فيكتب ويسلون- قائلاً: "ومنذ البداية أظهر بوضوح نزوعاً لصداقة المصالح البريطانية... وقال إنه في هذه المرحلة لا يرغب في ضمان مكتوب".

نظر الإنكليز إلى طلب الضمان المقدم إليهم من الشيخ خزعل أول مرة بعد قرابة سنتين من توليه الحكم على أنه يعتبر خادماً مصالحهم ومن رعايا

الفرس، والنص الآتي الذي يعود تاريخه إلى بداية تسلمه الحكم يؤكد هذا- "كل ما يريده كان تأكيداً شفاهياً أننا قبلناه كخادم... إنه لم يطلب تحالفاً ضد الفرس... في ما كتبه الكولونيل ميادي، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، إلى قنصل جلالته في المحمرة[1] بتاريخ 20 أيار 1899، اعتبر أنه من المستحيل بالنسبة لنا أن نعمل اتفاقاً رسمياً مع الشيخ، لأنه من رعايا الفرس، مع أنه يجب أن نفعل أفضل ما نستطيع له".

(2)

السياسة الإنكليز لم تتغير تجاه الشيخ خزعل

هذا الخطاب السياسي الاستعماري في التعامل مع شيخ خزعل بقي مستمراً ولم يحدث فيه تغير إلى النهاية.

تؤكده جملة من المكاتبات والمذكرات بين المسؤولين الإنكليز والشيخ عرض بعضها ويسلون في هذا الفصل السادس، منها أول ضمان مكتوب بتاريخ 7 كانون الأول 1902، "وقد عُرضت رسالة الضمان التي أرسلها السير هاردينج إلى الشيخ خزعل على الحاج رئيس قبل إرسالها، وقد حاول حث الوزير على أن يضع عبارة "حماية شيخ المحمرة" ضد "هجوم أجنبي" بدلاً من عبارة "حماية المحمرة ضد هجوم أجنبي". غير أن السير هاردنج بين في الرد على ذلك أن وعدهم كان لحاكم المحمرة بصفته الرسمية وأنه غير مخوّل بإعطاء ضمانة شخصية. فهو قد

---

(1) السيد ماك دوال كان نائباً للقنصل في المحمرة الفترة الثانية (23 مارس1897-1 تموز 1903) وفق جدول الموظفين الإنكليز في الكتاب.

يُطاح به من قبل عربه مثلاً. لا يحمل تاريخ السنوات القليلة التاليـة [1909] أي حديث عن مسألة الضمانات". "لم يُضِعْ الشـيخ وقتـاً في إرسـال سـكرتيره الحـاج علي، رئيس التجار إلى طهران، من أجـل أن يضـمن تعيينـه مـن قبـل الحكومـة الفارسية. وعند سماعه بذلك، أمر وزيرُ جلالته السـيدَ مـاك دوال[1] أن ينصـح الشيخ بأن يخبر الحاج رئيس أن يحضر إلى المفوضية بالسرعة الممكنة بعد وصـوله إلى طهران: وأن المفوضية ستعمل ما بوسعها لحمايـة مصـالح الشـيخ، وبالمقابـل يعمل الشيخ ما بوسعه لتشجيع مصالح التجارة البريطانية الآن وفي المسـتقبل في منطقته. وقد أجاب الشيخ أنه لم يثق بالحاج رئـيس بمـا يكفـي ليكتـب لـه بهـذا الخصوص، ولكنه سيخبره حالما يصـل إلى طهـران. وصـل الحـاج رئـيس في 21 كانون الأول 1897، واستُقبل من قبل الصدر عزام. وفي الحال نصبت الحكومـة الفارسية الشيخ حاكماً للمحمرة، وقلدته لقب معز السلطنة، والذي كان يحملـه أخوه".

(3)

الشيخ خزعل من رعايا الفرس عبارة يستعملها الإنكليز

عبارة "الشيخ خزعل من رعايا الفرس" يستعملها الإنكليـز، وجـاء هـذا في الرد على طلب الشيخ إلى نائـب القنصـل مـاك دوال- " في مـا كتبـه الكولونيـل ميادي، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، إلى قنصل جلالته في المحمـرة بتـاريخ

---

(1) ماك دوال نائب قنصل المحمرة الفترة الأولى(أكتوبر1890-1حزيران 1896) وفق جـدول بالموظفين الإنكليز في الأحواز- نفس الكتاب.

20 أيار 1899: اعتبر أنه من المستحيل بالنسبة لنا أن نعمل اتفاقاً رسمياً مع الشيخ، لأنه من رعايا الفرس، مع أنه يجب أن نفعل أفضل ما نستطيع له".

هذا هو نظر السياسة الإنكليزية في التعامل مع شيخ خزعل، تفرضها ظروف مصلحة هؤلاء، فالشيخ من أجل حماية نفسه ومصالحه يسهل مهمة رجال الاستعمار الإنكليز في الأحواز، وهذه جملة من الوثائق الإنكليزية توكده هذه السياسة:

"المشكلة المحلية والتي كانت موقف الشيخ مقابل الحكومة الفارسية، وبالتحديد دائرة الاقتطاعات الملكية، كانت ذات تطور سريع، وقد تم التعامل معها على انفراد تحت عنوان "الشيخ والجمارك". طبعاً يشير صاحب الكلام إلى موضوع الفصل الخامس السابق من كتابه. وبالتالي خطاب يدفع ترجيح مصلحة الأجنبي- " لا نستطيع بالطبع التعهد بحماية الشيخ ضد الحكومة الفارسية، ولا نقول كذلك إنه إذا انهارت الحكومة الفارسية فإننا سنضمن استقلاله." فيكفي هنا الإشارة إلى أن الضمان الإنكليزي الأول إلى الشيخ خزعل الذي جاء ذكره أعلاء، كان سبباً في منحه هو التخوف من نفوذ الروس، فتحرك اللورد كروزن نائب ملك الهند نحو تقديمه إلى الشيخ- "خشي السير هاردينج أنه ما لم تُرسّخ كمية كبيرة من الثقة في عقله فإن النفوذ الروسي سيكون فائقاً وفعالاً في المحمرة في وقت قصير. وقد دعم نائب الملك في الهند اللورد كرزون وجهة نظر الوزارة بأن ضماناً واضحاً كان ضرورياً، وبعدها في كانون الأول 1902، خوّل اللورد لانسداوني السير هاريدنج أن يوصل للشيخ ضماناً بأن الحكومة البريطانية ستحمي المحمرة ضد هجوم بحري من قبل قوة أجنبية، مهما كانت حجة التدخل...".

منح الروس الشيخ وساماً بسبب قيامه بإنشاء الجمارك- "في سنة 1904، زار القنصل الروسي العام في بوشهر، السيد باسيك، المحمرة ومنح الشيخ البراءة الروسية لـ الدرجة الأولى من سانت ستانيسالوس. كرس الفرمان الذي صحب هذا الوسام سياسة الشيخ المستنيرة وحكمته في السماح بإنشاء الجمارك الإمبراطورية كسبب لمنحه إياه".

وكلما زاد حجم مصالح الإنكليز زاد بجانبها وقع رفع الخطاب الإنكليزي تجاه الشيخ الذي بقي مطالباً بضمانات أكثر- وحدث هذا بعد كشف النفط في أراضي البختيارية والحاجة الإنكليزية إلى أرض الشيخ لبناء مصفاة في عبادان على شط العرب:

"نظراً لضخامة مصالح حكومة جلالته التي كانت تتطور حينها بشكل حثيث في عربستان، فقد كانت تميل أكثر من ذي قبل للنظر في مطالبه بشكل أكثر ترجيحاً...".

(4)

حدود الأحواز جزء بلاد فارس الخطاب الإنكليزي

موضوع مشكلة الحدود الأحوازية مع العراق ورسمها، خاصة حدود المحمرة وشط العرب والبصرة العراقية، مشكلة كما قلنا سابقاً- ظهرت تحديداً قبل وبعد معاهدة أرضروم سنة 1847 بين الترك والفرس، ومن نتائجها ما عرف بوساطة سنة 1850م- أي الوساطة الإنكليزية الروسية: "أدت التعليمات.. كما أعطيت للميجور كوكس من قبل السير جورج باركلي إلى النتائج الآتية: أن يرفض تقديم النصيحة للشيخ في رد على طلبات للاستشارة حول الموضوع

الدستوري. كان عليه أن يُعلم الشيخ، إذا رأى ذلك مناسباً، أنه بالنسبة للحدود التركية- الفارسية في منطقة المحمرة، فإن حكومة جلالته لم تكن مستعدة لتعترف بأية حدود أخرى غير التي وضعت من قبل لجان الوساطة سنة 1850. أي تقدم للقوات العثمانية فيما يجاور المحمرة من المرجح أن تتسبب في اضطراب الوضع الراهن هناك، لن تقود في الغالب إلى تدخل فعلي من جانب حكومة جلالته". تتكرر عبارة "محكمة الشيوخ"، وكانت سلطة من مجموعة من شيوخ القبائل يرجع لها الشيخ خزعل. فهو قد طلب صورة من الضمانات الإنكليزية ليعرضها على هذه المحكمة، "تم تلبية طلب نسخة من الضمانات في شكل يمكن عرضه على محكمة الشيوخ". التي حصل عليها الشيخ عن طريق كوكس في 15 تشرين أول سنة 1910 ومعها قُلّد ميدالية الإنكليز في قصر الفيلية. الفصل السادس.

يمكن للقارئ الكريم أن يلاحظ في هذه الرسائل والضمانات للشيخ خزعل بما فيها: "برسالة، مؤرخة في الأول من كانون الأول 1908 أن حكومة جلالته قد ارتبطت باحترام استقلال الدولة الفارسية، ولأشرح أن التفاهم يتضمن الحفاظ على الوضع الراهن لذلك البلد، ويتضمن استمرار سلامة الدولة التي تستمتعون سعادتكم بها في الوقت الحاضر. مما سبق، يستتبع أن أي اعتداء خارجي على سعادتكم سيشكل تعدياً على سلامة الدولة الفارسية ".

(5)

موقف الإنكليز تجاه شيخ خزعل لم يتغير بظهور النفط

اكتشاف النفط هو الموضوع المهم عند الإنكليز في الأحواز بعد التجارة التي يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر، والنظر إلى الأحواز كطريق

تجاري إلى بلاد فارس وفق النص الآتي: "في تشرين الثاني 1769، ناقش مجلس بومباي في رسالة إلى لندن فوائد التجارة مع شوشتر وبين أن طريق "شيشتر" (شوشتر؟) الحويزة- البصرة غير آمن". (الفصل الأول). فجهود الإنكليز في كشف أفضل الطرق التجارية في النصف الأول من القرن التاسع عشر تتزامن مع نفس الجهد الإنكليزي تجاه فتح نهر كارون أمام الملاحة الدولية سنة 1888م، كما عرض تفاصيل هذه القضية الكاتب الإنكليزي سالدانا في كتابه عن الأحواز سنة 1904[1].

أما النفط المكتشف سنة 1908، فقد بدأ بمنح امتياز إلى شركة إنكليزية وإنشاء مصفاة النفط في مدينة عبادان على شط العرب وتقع قرب مدينة المحمرة مركز حكم الشيخ خزعل. وعلى الرغم من أنه النفط هو موضوع جاءت الإشارة إليه، لكن في هذه الفترة المضطربة، كما نبين حالاً، لم يكن لا طريق النفط ولا مصفاة مدينة عبادان في خطر يشعر به الإنكليز مثلما وضع التجارة وموضوع تحصيل الجمارك. من هنا جاءت نهاية نصوص الفصل السادس عن موضوع العلاقة بين الإنكليز والشيخ والضمانات تحديداً- ضمان الكولونيل كوكس إلى الشيخ خزعل المرفق برسالة مكتوبة وأخرى شفاهياً أثناء منح هذا الأخير وسام ملك بريطانيا كما جاء الذكر سابقاً. إضافة إلى رسالة الشيخ التي قدمها بالنيابة عنه رئيس التجار إلى الإنكليز، فقدم فيها الشكر للدولة البريطانية بعد منحه الوسام والضمان جراء تأمين تجارة الإنكليز وحماية طرقها في مناطق نفوذه في الأحواز. في حقبة شهدت بلاد فارس اضطرابات وعدم استقرار

---

(1) محمود عبدالله- الاستعمار الإنكليزي.. ص40-43 مصدر سابق.

سياسي بعد سنوات ثورة المشروطة وفق ما جاء في كلام الكولونيل كوكس الموجه إلى الشيخ في قصره في الفيلية، قائلاً: "إن هذه الإشارة لحسن النوايا والتقدير من جهة حكومة جلالته قد مُنحت لسعادتكم كعلامة على تقديرهم لجهودكم المستمرة في حفظ النظام والأمن للتجارة في المناطق التي تحت سلطتكم والتي تساعد على تقدم المدنية والتجارة. وكما نعلم جميعنا، فإنه للأسف ما تزال مناطق كثيرة في فارس حتى الآن ومنذ مدة طويلة مناطق وخطوط تجارة متوقفة. ولذلك فإنه أمر يستحق أن نهنئكم عليه أن هذه المنطقة لم تسقط في مثل هذه الورطة".

بقي أمر التجارة الإنكليزية والحفاظ عليها في الأحواز مهماً طوال فترة حكم الشيخ خزعل، واحتلت الصدارة في السياسة الإنكليزية، وصاحب الكتاب الذي بين أيدينا الملازم ويلسون تناولها في الفصل السابع وموضوعه حماية التجارة ودور حكام المحمرة في حمايتها، وسنعرض إليه حالاً.

(10)

مساندة حكام المحمرة الإنكليز ضد القراصنة فتح باب الصداقة

القرصنة في شط العرب موضوع وعنوان هذا الفصل السابع (القراصنة في شط العرب ومدخله من قبل عرب شط العرب 1891-1900). لكن امتد كلام صاحب الكتاب إلى سنة 1909 ودور خدمات شيوخ المحمرة في حماية التجارة (التابعة لشركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية). من عهد حكم الشيخ جابر إلى أبنائه من بعد مزعل وخزعل. ففتح صاحب الفصل كلامه بهذه العبارة، ويستعيد فيها تاريخ مساندة الحاج جابر بن مرداو للإنكليز سنة 1872، قائلاً:

"إن تحية الطلقة الواحدة التي تطلق مقابل الفيلية من قبل جميع السفن البخارية التابعة لشركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية تعود في أصلها إلى الاعتراف بجميل شركة الحاج جابر خان، الذي ساعد في استعادة النقود التي سُرقت من قبل القراصنة من السفينة البخارية 'كشمير' في سنة 1872، حين رسوِّها في البصرة".

(11)

قضية محورية؛ مسألة حدود الأحواز 1842-1910

(1)

معاهدة شائكة؛ رسم حدود الأحواز والعراق

في الفصل الثامن تناول صاحب الكتاب قضية محورية، وهي ظهور مسألة حدود الأحواز والعراق في التاريخ الحديث، فقد ظهرت هذه القضية في الجانب التاريخي السياسي في الصراع الطويل بين الترك والفرس منذ القرن السابع عشر، إضافة إلى الظهور الجديد القانوني والمتمثل بالدول الوسيطة الإنكليز وروسيا طرفاً في الصراع ورعاية عقد المعاهدات بين الفرس والترك، خاصة معاهدة أرضروم سنة 1847 والتي تهمنا، فهي محور هذا الفصل.

الأهم في المعاهدة المذكورة، مسألة رسم الحدود الجديدة بين الأحواز والعراق من قبل دول الوسيطة تحت عبارة- قرار مفوضي الوساطة، والنصوص الآتية تبرز هذا الجديد القانوني في ترسيم الحدود: "ابتداء من فم شط العرب فإن الخط المقترح يجري على طول الضفة الغربية لجزيرة خضر، قاطعاً فم قناة الحفار ثم إلى أعلى باتجاه شط العرب إلى فم قناة أبو جديع، على مسافة درجة جغرافية من الحفار، وهناك، في خط مستقيم كما تسمح به الظروف، يسير إلى المدينة

ومنطقة الحويزة ماراً خلال المدينة المسماة درويش باشا. وهكذا نمنح فارس مدخلاً حرّاً وآمناً إلى ميناء المحمرة وفي الوقت نفسه نحفظ لتركيا ملاحة شط العرب بتدمير القلعة التي بناها الشيخ جابر خلال مؤتمر أرضروم. أيدت حكومة جلالته الخط الذي تم اختياره من قبل مفوضي الوساطة. وبهذا القرار فإن الأراضي موضع الحوار تم تقسيمها إلى حد ما بالتساوي بين المتقاضيين، وتم ضمان أمن البصرة والمحمرة، سياسياً واقتصادياً لدولتيهما اللتين تعودان إليهما".

ويضيف صاحب النص قائلاً:

"في نهاية الأمر تم قبول "الوضع الراهن" للمحمرة مشروطاً من قبل مفوضي العثمانيين والفرس تحت ضمان مكتوب نُقل إلى مفوضي الوساطة من قبل الطرفين". "كتب لورد بالمرستون أن إعادة ترتيب المنطقة يجب أن تقتصر على المحمرة وزُهاب والسليمانية، كما هو في معاهدة 1847، ومع ذلك فيجب المحافظة على "الوضع الراهن". والآن، فإنه من المستحيل تقرير ماذا تشكل عبارة (الوضع الراهن) الخاصة بسنة 1843 في رأي المفاوضين الوسطاء. لقد كانت الأجزاء الوحيدة التي تم تحديدها: المحمرة إلى الحويزة ومقاطعة زُهاب".

(2)

معاهدات الفرس والترك لوضع العراق والأحواز

فعلياً بعد سقوط الدولة العربية المشعشعية في الأحواز وظهور الدولة الصفوية التي خاضت حروب عديدة مع الدولة العثمانية، كان العراق والأحواز

موقعين للصراع وتقاسم النفوذ بين الدولتين، فعقدت عدة اتفاقيات بينهما منذ القرن السابع عشر[1]. لكن في القرن التاسع عشر بعد حرب ومقاومة طويلة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بين سلمان بن سلطان والدول الاستعمارية: الإنكليز والترك والفرس في أرض الأحواز[2]، ظهر تطور سياسي جديد، وهو وجود الإنكليز وروسيا طرفاً في الصراع على ثروة الأحواز والجغرافية والنفوذ السياسي، والذي يعتبر محورياً في الصراع بين الدولتين. فصاحب الكتاب ملازم ويسلون يشير إلى حدث وقع عام 1842 بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية وتوافقات الأطراف إلى وضع حل لإنهاء الصراع على الحدود في مفاوضات مهدت إلى عقد معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847م. فيكتب قائلاً: "من بين أكثر العوائق الهائلة للتسوية كانت مطالبة الفرس للباب العالي بمدينة المحمرة والتي تم دعم الفرس بها من قبل روسيا".

(3)

وضع حدود مدينة المحمرة التجاري وسياسة القوى الاستعمارية

معروف ما انتهى الأمر إليه من عقد معاهدة أرضروم الثانية عام 1847 بين الدولتين وتنازل الدولة العثمانية عن المحمرة للدولة القاجارية. فيكتب

---

(1) الدكتور جابر إبراهيم الراوي- إلغاء الاتفاقية العراقية- الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي. الجمهورية العراقية وزارة الثقافة والاعلام 1980. الدكتور فلاح شاكر أسود الحدود العراقية- الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين ، مطبعة العاني بغداد 1970.

(2) محمود عبدالله تاريخ الأحواز الممزق من أربع جهات ص107، مصدر سابق.

صاحب النص ويلسون قائلاً: "سيُستأنف السرد الآن من السنة 1842 عندما برزت مسألة الحدود التركية- الفارسية للمرة الأولى كموضوع دولي يؤثر على روسيا وبريطانيا العظمى معاً". بقي الصراع والخلاف على الحدود مستمراً ومعاهدة أرضروم سنة 1847م لم تنهِ الصراع، كما هي معاهدة (آيتشيسون بين الفرس والترك سنة 1869). أما معاهدة أرضروم التي تهمنا أكثر، فقد عرض صاحب هذا الكتاب في الفصل الثامن إلى مراحل المفاوضات وبنود من المعاهدة والاعتراضات بشأن صياغة وضع المحمرة السياسي والجغرافي، كذلك وضع الجزيرة الخضراء- مدينة عبادان القانوني بعد سنوات طويلة من التفاوض بين الأطراف الأربعة (الترك والفرس والقوى الوسيطة الإنكليز والروس) واختار صاحب الكتاب بنود (2، 8) من المعاهدة المذكورة، الأول عن موضوع حدود الأحواز والآخر عن وضع القبائل الساكنة في مناطق الحدود، كذلك اختار صاحب النص ما جاء في ملاحظة توضيحية عن البند(2) في المعاهدة (تفسير الباب العالي الدولة العثمانية) موضوع الخلاف على صياغة وضع مدينتي المحمرة وعبادان، إضافة إلى(تنقيح القسم الثاني من شروط البند 2)؛ وضع القبائل وتحديداً قبيلة كعب التي يحكم شيوخها عدة مدن من الأحواز، وذلك تحت عبارة مهمة سياسياً وقانونياً: "القبائل رعايا لفارس أم رعايا الدولة العثمانية"، ولكن في النهاية القوى الوسيطة الاستعمارية كان لها دور مهم في تقرير وضع حدود مدينة (المحمرة إلى مدينة الحويزة) في المعاهدة الذكورة.

فيكتب صاحب النص قائلاً: "شروط المعاهدة والخلاف في الادعاءات الذي تلا ذلك، فإنه من الضروري التركيز على شروط كل مقطع، وذلك بقدر ما تتعلق بمطالب الحدود وخاصة المتعلقة بعربستان". ويضيف عن نفس الموضوع قائلاً: "وفي الجواب على هذه الأسئلة أوضح ممثلو القوى الوسيطة ما يأتي: إن

مرسى المحمرة هو مكان يقع مقابل المدينة المسماة بـذلك الاسـم في قنـاة الحفـار، وهذا التعريف ليس قابلاً لأي تفسير آخر. كما تمسكوا بالإضافة إلى رأي الـوزير العثماني، بأنه بالتنازل لفـارس عـن الأمـاكن الخاصـة بالمدينـة، الميناء ومرسـى المحمرة، وكذلك جزيرة الخضر، فإن الباب العالي السامي لا يتخلـى في الأمـاكن نفسها عن أي أراضٍ أخرى ولا أي موانئ قد توجد هناك... مـن أجـل تسـوية هـذه المسـألة فإنـه مـن الضـروري أن نأخـذ بعـين الاعتبـار الموضـوع الحقيقـي للمعاهدة، الذي كان إبقاء المحمرة مكاناً للتجارة وتأمين ممر القـوارب علـى نهـر كارون والآتية من داخل البلد... إذا كان أي مكان شـرق المحمـرة سـيبقى ملكـاً للحكومة التركية فإن هذه المدينـة سـتغدو كمسـتعمرة أو جزيـرة وسـط المنطقـة الفارسية مما يتناقض مع موضوع المعاهدة. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن الأراضـي شرق المحمرة يجب أن تبقـى فارسـية، وذلـك كـي تشـكل جسـماً متجانسـاً مـع الإمبراطورية الفارسية نفسها، ومن أجل حماية منبع نهر كـارون، يجـب أن يُـترك لفارس مسافة ساعة على طول الضفة الشـرقية مـن شـط العـرب، وهـذا يعـني التنازل لفارس حتى الآن عن القناة الموجودة جنوب قلعة الفيلية...".

أما عن طلب الحكومة الفارسية حول وضع الحدود أثناء مفاوضـات قبـل عقـد المعاهـدة، فيكتـب صـاحب الـنص ويسـلون قـائلاً: "في حـين أن الحكومـة الفارسية مع ميلها إلى التمسك بمطالبها، ادعت أن الخط المقترح من قبل مفوضي الوساطة يفضل أن يُرسم في مكان على بعد أربعة إلى ستة أميال غـرب الفيليـة، قرب مكان يسمى التمار. بحجة أن مجموعة من قبيلة بني كعب كانت تمتلك فعلياً الأرض حتى النقطة المذكورة أعلاه، إن لم يكن بعدها".

(4)

خلاف الحدود بين العراق والأحواز

الخلاف حول حدود الأحواز والعراق بقي دون حل طوال حقب صراع الاستعمار في البلدين الترك والفرس، إضافة إلى دور الوساطة من الإنكليز والروس في ترسيم الحدود والمُعَبَّر عنه في نصوص هذا الكتاب بالعبارة الآتية: "مفوضي الوساطة سنة 1850"، وبقي ذلك الخلاف مستمراً إلى سنة 1910م أثناء حكم الشيخ خزعل، حيث إن الأتراك طالبوا بالفيلية مقر قصره والسجن ومنطقة الخين باعتبارها منطقة تقع داخل حدود تركية أو حدود مدينة البصرة العراقية، مقابل حدود غرب المحمرة الأحوازية.

فيقول صاحب عبارة "مفوضي الوساطة سنة 1850" عن هذه المسألة: "مع أنه في سنة 1875 اعترف الباب العالي رسمياً بالمنطقة المذكورة أعلاه لتشكل الحدود التي يجب أن ترسمها الخرائط؛ هذا الاعتراف، وقد أضيف، فإنه بحكم الواقع يضيع إذا اللجنة التي كانت تجتمع آنذاك لم تصل إلى تسوية محددة لمسألة الحدود.

لقد بين السيد ماك دوال بسلطة من ميرزا حمزة، وهو وكيل سري للشيخ خزعل، أنه حوالي سنة 1880 ظهر خلاف بخصوص ملكية الجصّ الموجود ما بين دياجي وماندوان، وأن الحدود الحالية كانت حينها مثبتة من قبل ممثلين عن سلطات البصرة والمحمرة خصصوا الجصّ لفارس.

لم تتم إثارة مسألة حدود عربستان قبل سنة 1893. في تشرين الأول من تلك السنة تذمرت الحكومة الفارسية من أن السلطات العثمانية في تحدٍّ للبند 2 من معاهدة أرضروم، تفرض الضرائب في شط العرب على البضائع من وإلى

المحمرة، وأن حاكم البصرة قد صدرت له تعليمات بأن يعتبر المحمرة والضفة اليسرى من شط العرب كمنطقة تركية".

مسألة الحدود الأحوازية- العراقية الشائكة بقي وضعها يحدد النفوذ والسياسة والعلاقة بين الأطراف، وموضوع الفصل التاسع الذي عرضه صاحب الكتاب تحت عنوان علاقة شيخ المحمرة خزعل مع الأتراك حكام العراق- البصرة يتناول نفس المسألة، مسألة الحدود الأحوازية وتداخل وجود وحركة القبائل العربية بين البلدين العربيين، وهو الموضوع الآتي.

(12)

علاقات شيخ المحمرة مع الأتراك معاهدات وتداخل جغرافي قبلي

هذا الفصل التاسع تناوله صاحبه تفاصيل بنود جملة من المعاهدات التي تنظم العلاقات والوضع السياسي بين الدولة التركية والدولة الفارسية، منها بنود معاهدة أرضروم الخاصة بحقوق رعايا الدولتين وتنفيذها، وتداخل قبائل الأحواز حسب ما جاء في بنود المعاهدة وسكانها الموزع على حدود الأحواز والعراق. فنحن نعرف التداخل الجغرافي بين مدن الأحواز ومدن العراق التي ينقسم سكانها بين القبائل العربية التي تسكن تاريخياً في البلدين العربيين. فالذين صاغوا بنود معاهدة أرضروم المذكورة وجدوا أمامهم هذا التداخل، وفق ما عرض لجوانب منه صاحب هذا الفصل في عدة نصوص، فيكتب في البداية، قائلاً:

"إن علاقات ممثلي حكومتي الفرس والأتراك هنا، كما هي في كل مكان على الحدود، محكومة بشكل اعتباري من خلال مراجعات معاهدة أرضروم، 1848 [1847]، وبروتوكول 1869 ومعاهدة 1875. بموجب معاهدة 1746 بين الأتراك والفرس، فإن تسليم الهاربين إلزامي بالتشارك بين القوتين. خلاصة- ترجمة- بعد تاريخ المعاهدة الحالية، إذا لجأ أي تابع لأي من الجهتين إلى الدولة الأخرى فلن تمنح أي حماية لمثل هؤلاء اللاجئين، وعلى العكس يجب أن يتم تسليمهم على الطلب إلى القائم بالأعمال المعني. بموجب معاهدة 1823 بين الأتراك والفرس (المعززة سنة 1847) لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدولتين وعلى جميع القبائل من كلا الجانبين التي تعبر الحدود أن تدفع الضريبة الجمركية".

ويضيف قولاً:

"بموجب اتفاق الحدود لعام 1869، الذي تتم مناقشته في الفصل الحالي، يُشترط أن الخلافات بخصوص المناطق المختلف عليها على طول الحدود يجب أن تناقش في المقام الأول بين سلطات الحدود ومن قبلهم، بالرجوع إلى حكوماتهم المركزية الخاصة إذا كانوا غير قادرين على الاتفاق. تعطي هذه الشروط رداً ممكناً على المطالب التي أثيرت من قبل والي البصرة سنة 1910، بأن مناقشة خلافات الحدود يجب أن تدار بينه وبين القنصل العام الفارسي في البصرة وليس بينه وبين شيخ المحمرة.

إن معاهدة 1875، على كل حال، أكثر أهمية بخصوص الأدوات التي تنظم حقوق الحكومتين وواجباتهما بخصوص رعايا كل منهما. ويمكن اعتبارها نافذة المفعول كلياً في الوقت الحاضر، ولم يتم تعديلها بأي تشريع لاحق، على

حد ما هو معلوم، على الرغم مـن أن تفسـيرات معينـة بخصوصـها متضـمنة في رسالة وزيرية تركية بتاريخ 4 كانون الثاني 1876. لم يتم تضمين هذه الرسـالة في معاهدات آيتشيسون...".

والتداخل بين أبناء البلدين العراق والأحواز يظهر في وجوه عـدة في فـترة وجود الاستعمار، وهذه جملـة نصـوص نعرضـها، والكـلام لصـاحب الكتـاب الإنكليزي ويسلون نائب القنصل في الأحواز فترة حكم الشيخ خزعل:

"لقد كانت النقاط الأكثر أهميـة الـتي تم التعامـل معهـا تلـك الـتي تتعلـق باختصاص المحاكم العثمانية على الرعايا الفـرس وبتجنـيس الفـرس كعثمـانيين. ليس أقل من 75,000 عربي على الضفة التركية من شط العرب من قبائـل بـني كعب أو المحيسن، والذين هم في الأصل فارسـيون، وفي أحيـان كـثيرة واصـلون جدد من الجانب الفارسي، ويبلـغ عـددهم نصـف السـكان النهـريين، وبينمـا لم يسببوا للحكومة التركية قلقاً جدياً، ولم يحاول شـيوخ المحمـرة أن يـثيروا القبائـل التي تحت نفـوذهم ضـد الحكومـة التركيـة، فـإن الأتـراك، خاصـة في السـنوات الأخيرة، بدأوا يمارسون السطوة الكبيرة التي يملكونها في منطقتهم بواسطة شـيخ المحمرة".

فصـاحب الـنص يعـرض جملـة نمـاذج عـن هـذا التـداخل بـين العوائـل والشخصيات في البصـرة المدينـة العراقيـة والمحمـرة المدينـة الأحوازيـة والـتي لا تفصلهما سوى حدود شكلية في الأمس واليوم:

"جعـل رعايـا أتـراك، مثـل عائلـة النقيـب وأحمـد أفنـدي والسـيد طالـب وآخرون، ممارسةً لمزية الالتزام الماضية من وقت الشـيخ جـابر، جعلـوا أنفسـهم بشكل شخصي مسـؤولين عـن جمـع وإرسـال القـوات، وهـو تصـرف لم يكـن

مستساغاً طبعاً من قبل الأتراك". وضع صاحب الكلام- العبارة الأخيرة في هامش- كلام عن موضوع حرب الشيخ خزعل على بني طرف سنة 1908 وطلب جمع جيش من قبائله العرب في شط العرب والبصرة وتدخل الوالي التركي لمنع تنفيذ هذا الطلب.

وهذا التداخل يسجله في النص الآتي: "وبالمقابل، يمنح الشيخ لمثل هؤلاء الرجال الذين يعيشون في أراضيه في تركيا [مدينة البصرة]، وهم كثيرون، الاستثناء القبلي الضريبي من ضرائب الرعي (وركي) أو (ميري)، ومن مكوس أخرى ذات قيمة أقل، ولكنها مهمة في المحصلة. كثيرون منهم، على الرغم من امتلاكهم لشهادات جنسية تركية (والتي تعتبر من قبل العرب مستندات إدارية خالصة ليس لها أثر على المسألة القبلية) يملكون الحق، المنحدر لهم من الآباء للأبناء، بأن يزرعوا أراضي القمح في منطقة الأحواز. وإن عرب قبيلتي بني كعب والمحيسن، الذين يعيشون في أبو الخصيب وزين[البصرة] يوجدون دائماً في كانون الأول وكانون الثاني يحرثون أراضيهم شمالاً حتى ويس[مدينة الأحواز]. وهكذا لدينا هذا الوضع الخارج عن المألوف والطريف لرجال القبائل العرب، في امتلاكهم للجنسية التركية وخضوعهم للخدمة العسكرية التركية، متدربين على ما يمكن أن يكونوا خاضعين له فعلياً، معترفين بولاء متزامن للخدمة تحت العلم الفارسي، ويرحلون سنوياً 100 ميل وأكثر من مكان إقامتهم في تركيا ليفلحوا في فارس الأراضي التي حرثها آباؤهم لأجيال".

أما عن أملاك الشيخ في البصرة، فيكتب قائلاً: "مارس الشيخ نفوذاً في المنطقة التركية في ضوء الحقيقة القائلة بأنه على الأرجح أكبر مالك لأرض مستصلحة في منطقة البصرة، وهو أمر طبيعي ومتوقع".

بعد ذلك عرض صاحب الكلام في هـذا السـياق إلى موضـوعين: الأول- حجم أملاك الشيخ خزعل في البصرة الخاضعة إلى الحكم التركي، التي تم شراؤها من عهد حكم شيخ جابر إلى عام 1910م. الخلاف حول شرائها بواسطة الوكيل ميرزا حكمت إضافة إلى ما حدث من هجوم علـى الفداغيـة في البصـرة واتهـام خزعل بتدبيره، وبالتالي ظهور فكرة قصف قصر الشـيخ في الفيليـة مـن طـرف الوالي في البصرة سليمان نظيف، كرد فعـل وذلـك في عـام 1909 عنـدما تقلـد الشيخ وسام الإمبراطورية من ملك الإنكليز المـذكور في مكـان سـابق (الفصـل السادس).

الموضوع الثاني- تاريخ الصراع على المحمرة وموقعها مقابل البصرة، منـذ أن فتحها الشيخ ثامر بن غضبان أمام التجارة لتنافس البصرة في تحصيل العوائـد الجمركية، مما دفع الأتراك إلى الهجوم علـى المحمـرة عـام 1837. وحـدث طلـب تركي لجزيرة الشلهه (تسمى اليوم شلهة حي حسين) علـى شـط العـرب قـرب مدينة عبادان مرة سنة 1877 والمرة الثانية سنة 1883 في عهد حكم شـيخ مزعـل والذي رفض طلب ناصر باشا والي البصره التركي واحتج بأنها غير تركية وفـق لجنة الأنجلو- روسيا، أي وفق الوساطة المعروفة للدولتين في معاهـدة أرضـروم 1847وبعدها وضع خط الحدود الفاصل بين الأحواز والعراق سنة 1850.

(13)

خطط الريّ في الأحواز وبناء سدود على نهري كارون والكرخة

تناول هذا الفصل العاشر مسألة الريّ في الأحواز. ابتداء من موضوع بناء سد في الأحواز على نهر كارون، ودور هولندا وفق خطة المهندس الهولندي (فان

روجِّن)، مقابل خطة الإنكليز الرافضة لها باعتبارها غير علمية، وفق تقرير قدمه في آب 1907 (الميجور مورتون)، فالخطة الهولندية بشأن الريّ في كارون تمنع تجارة الإنكليز وتؤثر فيها، فهي تجارة تعتمد أساساً على أرخص وأفضل طريق في النقل من شط العرب- نهر كارون إلى باقي مدن بلاد فارس عن طريق تسيير السفن والملاحة في هذا النهر عند ميناء الأحواز الذي تم إنشاؤه بعد فتح نهر كارون أمام تجارة الإنكليز نهاية سنة 1888[1]، بعد جهود إنكليزية طوال عقود انتهت بإقناع ناصر الدين شاه قاجار على قبول إصدار أمر فتح هذا النهر[2]. هذا الجزء الأول من الفصل العاشر، أما الجزء الثاني فموضوعه خطة ريّ نهر الكرخة. ويكتب عن هذا الموضوع قائلاً:

"سنة 1909 عندما لفت السير أ. ويلكوكس الانتباه إلى احتمالات الريّ من الكرخة ورشّح استحسان العمليات الموجودة على النهر، والذي يمكن بناء سد عليه... في حين أن خطة ريّ الكارون قد تجعل الملاحة مستحيلة، فإن خطة الكرخة لن يكون لها تأثير على ذلك، وبما أنها على مقياس مشابه فإن لها فرصة أكثر في النجاح... والموقع المقترح لعمل السد. وقد توصل بعد فحص دقيق إلى الاستنتاج بأن الموقع الأفضل للسد على الكرخة من أجل الريّ هو سنّ العباس، فوق كوت نهر هاشم بخمسة أميال".

عرض سابقا سالدانا إلى نفوذ الإنكليز ودورهم الاستعماري في الأحواز المبني على التجارة في نهر كارون وموضوع الريّ، لكنه وقف عند سنة صدور

(1) أنظر امتياز فتح نهر كارون (ملحق رقم 2 تعليمات نهر كارون نهاية الفصل الحادي.

(2) محمود عبدالله الاستعمار الإنكليزي ونهب الثروة الوطنية ص203، مصدر سابق.

كتابه 1904. أما النص الإنكليزي الآتي فيضعنا أمام تأكيد نفس الحقيقة التاريخية مدعومة بوثائق، أن الانكليز تعتبر الأحواز مستعمرة، يكتب صاحبه قائلاَ: "إذا كان لنا صوت مهيمن في الرقابة على الخطة، فيجب أن نستبدل واحداً من النشاطات التجارية ونفتح خطاً آخر للإبحار إلى سهول عربستان عبر خور موسى. وقد ركز على الأهمية البالغة للمساهمة البريطانية والمركز المشترك في أي خطة ريّ خاصة بالكارون، إذا ما كان لها أن تكون، وبعكس ذلك يكون الخطر محدقاً بالمصالح البريطانية إذا تُرِكنا خارج الموضوع في أي مشروع كهذا".

(14)

ملكية الأرض- ملاحق عقود ورسائل وتوافقات

الفصل الحادي عشر والأخير الذي عنوانه (ملكية الأرض...) مع الملاحق وعددها (12 ملحقاً) احتل مساحة أكبر من الفصول السابقة، فصفحاته (44) من إجمالي صفحات الكتاب الـ(115) صفحة. بدايةً عرض إلى مسألة ملكية الأراضي وشرائها من قبل الأجانب في الأحواز في (10) صفحات، ما بقي عرض فيها إلى الملاحق، مجموعة من العقود والرسائل والتوافقات.

أولاً: ملحق عن عقد اتفاقية امتياز

تم الاتفاق بين جلالة شاه فارس من جهة، وويليام دي آرسي،.. من جهة أخرى، على الشروط الآتية:

البند الأول. تمنح حكومة جلالة الشاه أولاً وبموجب هذه الشروط الامتياز الخاص والحصري للبحث عن الغاز الطبيعي، والنفط الخام، واستخراجه،

واستثماره، واستصلاحه، وجعله صالحاً للتجارة والتصدير والبيع، وتصنيع الأسفلت والشمع المعدني، وذلك عبر امتداد الإمبراطورية الفارسية لمدة ستين سنة تبدأ من تاريخ توقيع العقد.

ثانياً: نص رسالة السير آرثر هاردينج إلى الشيخ خزعل حاكم المحمرة، تاريخ طهران، 7 كانون الأول 1902. التى تتعلق بحل مشكلة الجمارك بين الشيخ وطهران ودور الإنكليز في مساندة الشيخ. إلا أن مضمون الرسالة يؤكد موقف الإنكليز الثابت وهو طلب ولاء الشيخ للدولة الفارسية.

ثالثاً: ملحق عن فرمان من مظفر الدين شاه القاجارى منح فيه الشيخ خزعل مدينة الفلاحية بداية سنة 1903. ونص- فرمان منح مناطق المحمرة، جزيرة الخضر، السليج أو (بهمنشير في النص الإنكليزي) وكارون إلى الشيخ خزعل. إضافة إلى فرمان منح مناطق هنديجان، ديه مولا والأراضي شرق كارون إلى الشيخ خزعل.

رابعاً: رسالة خارج الكتاب تعود إلى سنة 1913

الكتاب الذي بين أيدينا صدر سنة 1912، وتوقيع المقدمة لصاحبه الملازم ويسلون بتاريخ آذار 1911. لكن في الملحق عن موضوع ميناء معشور و"فرمان مظفر الدين شاه قاجار للشيخ خزعل سنة 1903". فإن التاريخ يعود إلى سنة 1913، كما جاء في النص من الملازم بيرسي كوكس إلى الملازم الكولونيل السير هنري مكماهون، فكتب مترجم الكتاب عن هذا النص الآتي:

"هذه الصفحة والصفحة التي تليها ليستا من أصل الكتاب، وإنما تمت إضافتهما كما يبدو من توصية الملازم- الكولونيل السير بيرسي كوكس المبينة

أعلاه فيما بعد، ولذلك يجب أن تتم قراءتهما بمعزل عن تسلسل الصفحتين السابقة واللاحقة لهما".

خامساً: قائمة مطالب سعادة معز السلطنة- الشيخ خزعل، وردود الحكومة الفارسية عليها سنة 1903. منها بنود تخص دور وعلاقة شيخ خزعل بموضوع الجمارك بعد تعيينه رئيس جمارك مدينة المحمرة، وبعض الأراضي في (12 بند).

سادساً: أجوبة الحكومة إلى معز السلطنة الشيخ خزعل في(12) بنداً لمطالبه.

عرض إلى بنود بمثابة أجوبة الدولة (7 بنود) سنة 1902 لمطالب الشيخ (12 بنداً) تعيينه رئيس للجمارك؛ صدر هذا التعيين في حكم وفرمان من مظفر الدين الشاه القاجاري، وموضوع ضريبة فرض رسوم الـ 5٪ والموظف البلجيكي كما جاء في (الفصل الخامس). ونص فرمان الجمارك صدر في حزيران لسنة 1902.

سابعاً: عقد اتفاقية بين طرفين حول النفط

الطرف الأول الشيخ، وخلفاؤه وورثته، ورجال قبيلته كطرف، والطرف الثاني "السادة الشركة الأنجلو- الفارسية للنفط، من لندن... بموجب مزايا الامتياز الممنوح للسيد و. ك. دي آرسي من قبل جلالة شاه دولة فارس بتاريخ 28 حزيران 1901. تضمن الاتفاق (20 بنداً) بين الطرفين بتاريخ 16 تموز 1909. مع توقيع صاحب الكتاب الذي بين أيدينا نفسه الملازم ويلسون.

ثامناً: بنود اتفاقية بين الشيخ خزعل وخانات البختياريين للتعاون والتشاور وجاءت الاتفاقية في(10 بنود).

تاسعاً: اتفاقية الاتحاد ذات الشروط الستة

عرض إلى هذه الاتفاقية ملازم ويسلون وقام بترجمة النص والذي جاء بمثابة (الاتحاد) بين شيخ خزعل ووالي بشتى كوه. ومن مضمون كلام وبنود الاتفاقية أنها جاءت في ظروف ثورة الدستور أو المشروطة في بلاد فارس سنة 1906، فعقدت في قصر الفيلية مقر حكم الشيخ خزعل سنة 1910م. وفق الشروط- البنود الستة التي قامت عليها الاتفاقية، كان واضحاً فيها الاتجاه والكلام عن الدستورية وحركة المشروطة البنود (2،3،4) وحب الوطن أو الوطنية؟ (patriotism).

عاشراً: مذكرة روالينسون الإنكليزي

عرضنا إلى هذه المذكرة المهمة؛ ترجمة وتعريف بها في مكان سابق فلا حاجة للتكرار هنا[1].

فهو هنا، أعني ملازم ويلسون، يعرض إلى موقع وتاريخ مدينة قبّان المعروفة والعلاقة أو الصراع بين الدولة العثمانية والفرس على الحدود والسيادة- حدود الأحواز والعراق.

حادي عشر: منح امتياز لطريق تجاري

ختم ملاحق الفصل الحادي عشر والأخير من الكتاب، بملحق امتياز لطريق تجاري بين الأحواز وطهران مع فرع من بوروجيرد إلى أصبهان، وخدمات نقل بواسطة العربات والمركبات. سنة الامتياز 1890م.

---

(1) محمود عبدالله الاستعمار الإنكليزي في الأحواز ص357، مصدر سابق.

خاتمة: نص الكتاب لا نزيد فيه وننقص

كما فعلنا في الكتاب السابق لصاحبه الإنكليزي سالدانا، عرضناه على القارئ دون أن نزيد فيه وننقص. فنحن عرضنا رؤيتنا النقدية التجديدية الوطنية على النصوص الإنكليزية تجاه تاريخنا وثقافتنا بتفاصيل في كتابنا(تاريخ الأحواز الممزق من أربع جهات وضرور التحرر منها)، وشملت هذا الكتاب لصاحبه ويلسون الملازم والقنصل الإنكليزي في الأحواز، الكتاب الذي نقدمه إلى القارئ الكريم.

سرى للغاية ملخص العلاقات بين الحكومة البريطانية وقبائل عربستان وشيوخها

ET

ملازم ا. ت. ويلسون آي.إِ.

القائم بأعمال القنصل في عربستان

كالكوتا

المشرف المطبعة الحكومية- الهند

191

3

III

المحتويات

المقدمة 51

قائمة الموظفين بعربستان 53

المصالح البريطانية فى عربستان 1635–1800 53

عربستان- السياسات الداخلية حتى وفاة الحاج جابر 69

وجدول أنساب شيوخ المحمرة من عام 1527–1881 69

عهد الشيخ مزعل 1882–1897 91

عهد الشيخ خزعل 1897–1910... 93

الشيخ خزعل والضرائب الفارسية ....

الشيخ- العلاقات السياسية مع الحكومة البريطانية 128

القرصنة 148

مسألة الحدود التركية- الفارسية.. 160

شيخ المحمرة والأتراك... 184

الرى في عربستان 205

الجزء الأول كارون 205

الجزء الثاني الكرخة 225

الجزء الثالث ديزفول 230

اكتساب ملكيـة الأرض في عربسـتان مـع مرفقـات وتـذييلات (راجـع
القائمة فى الصفحة 87)... 233

IV

مذكرة من إعداد الملازم ويلسون.

مجموعة الوثائق هذه لا تدعي الكمال

تم إعداد الجزء التاريخى كموضوع يلخص بقدر الإمكـان التـاريخ الماضـى بعربستان، بقدر ما يُمكن، ولو بصورة غير مباشرة فى وضعنا الحالي. تمت كتابة الجزء القانوني لتسجيل وبلـورة أبـرز العوامـل التـى تشـكل مجمـوع التعهـدات والمسؤوليات الخاصة بنا بعربستان بشيء من التفصيل، وما تنطـوي عليـه تلـك التعاملات من مسؤوليات علينا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبما أن الحكومـة البريطانية تعهدت بحماية الشـيخ ضـد التعـدي علـى حقوقـه المعـترف بهـا فـى اختصاصه، وممتلكاته فى فارس، كان لا بد من دراسة هـذه المسـائل بشـيء مـن التفصيل، على الرغم من أن الدراسة ما تزال غير مكتملة تماماً.

تتطلب الأسئلة الآتية على وجه الخصوص دراسة دقيقة:

(1) دخل عربستان: الضرائب: طرق تحصيل الدخل: كيف يتم تحويل الدخل إلى إيران؟ ملكية الأرض؛

(2) امتداد وقيمة ملكية الشيخ في تركيا: طبيعة حقوقه الشخصية وحقوق عائلته في الأرض في عريستان.

من الأفضل أن يتم تحضير الملخص باهتمام فيما يتعلق بالأسئلة الآتية:

(1) العلاقات بين الشيخ وخانات البختياري، وبين الشـيخ ورؤسـاء القبائـل الفارسية الآخرين.

(2) الملاحة في نهر كارون.

(3) طريق الأحواز- أصبهان.

(4) طريق لورستان.

(5) مصالح شركة نفط الأنجلو- الفارسية المحدودة.

(6) تلغراف عربستان.

(7) دائرة الاختصاص فيما يتعلق بشط العرب والمطالب التركية لإنشاء منطقة عازلة في الفاو.

(8) معاملة البحرينيين ووضعهم في عربستان.

إن جميع الأسئلة أعلاه تبدو مستغربة بالنسبة لعربستان، وما لم يتم تلخيص الحقائق المتعلقة بذلك بشكل مقنع فإنها قابلة للضياع بين الحين والآخر، أو أنه في جميع المناسبات سيكون من المتعذر الوصول إليها بدون بذل جهد معقول.

لقد رأينا أنه من غير الضروري، في مجموعة الوثائق هذه، إعادة تقديم الوثائق التي طبعت في معاهدات "آيتشيسون، الخ" الطبعة الرابعة، 1909، أو "معاهدات هيرتسليت، 1891"، إلا أن كل ما سوى ذلك قد تم تقديمه بالكامل.

أ.ت. ويلسون، آي. إ.

القائم بأعمال القنصل في عربستان

بوشهر

السادس من آذار 1911.

ملخص لعلاقات الحكومة البريطانية

مع قبائل وشيوخ عربستان

الفصل الأول

الاهتمام البريطاني بـ عربستان، 1635– 1800.

بدأت التجارة البريطانية بتمور البصرة منذ عام 1635، واستمرت على الرغم من تدخلات شركة الهند الشرقية بين الحين والآخر، واستمر ذلك حتى تم ذوبانها في حكومة الهند. غير أنه لا يبدو وجود علاقات مباشرة مع عرب الدورق وقبّان حتى ظهور ميول القرصنة لدى قبائل كعب، والتي تحت سلطة الشيخ سلمان، أصبحت تشكل بشكل جدي تهديداً للتجارة البريطانية. وبمساعدة الأتراك وبتعاون نصف تعاطفي من قبل كريم خان، فإن الوكلاء في البصرة قاموا ببعض محاولات بحرية في عام 1765 ضد الشيخ سلمان، ولكن بدون نتيجة. وقد تم أسر قاربين لهم وأُخذا على نهر الدورق (خور بوزيه) (سلطنة. ص. 193). في هذا الوقت، كان عملاء شركة الهند الشرقية في البصرة ينظرون إلى بنو كعب على أنهم رعايا أتراك، وتقدموا إلى السلطات التركية للمساعدة في الحصول على تعويض عن الخسائر التي تعرضوا لها. وقد عبروا عن عدم قدرتهم على الدخول في مفاوضات مباشرة مع قبيلة كعب، باعتبار أنهم رعايا أتراك. وقد بذلت السلطات المحلية أفضل جهدها لمساعدة الوكلاء، ولكن بنتائج بسيطة. كان الشيخ سلمان مهتماً بخصوص التعامل معه كحاكم مستقل؛

فقام بإطلاق سراح الموظفين والرجال الأسرى في السفينتين المذكورتين أعلاه (واللتين كان اسماهما "سالي" و "فورت ويليام") بشرط أن يتسلم من وكيل البصرة "معاهدة للسلام تنص على استمرار التعامل بالتساوي بينه وبين الشركة المحترمة، والتي تمت الموافقة عليها، لعلمهم أنه لن يفرج عن الرجال تحت أي شروط أخرى".

"وبإعلام الحكومة (التركية) بكل هذه الإجراءات، وافقوا على إرسالها له من قبلنا، ولكننا كنا راغبين بالاطلاع على الورقة المشار إليها بصفة رسمية، فقط بهدف تخليص جماعتنا من يده، موضحين أنه لا يمكن الاعتماد على وعوده، وأنه عاجلاً سيعتبر المعاهدة غير سارية المفعول".

سيستمر أسطولهم في العمل مع الأسطول التركي، حالما يصل الأمر إلى العمل ضد قبيلة كعب، ذلك بأن تخريبهم كان من الأهمية بمكان بالنسبة لتجارة البصرة، ولن يتم التأثير عليهم بدون المساعدة البريطانية (السلطنة، صفحة 194).

في كانون الثاني 1766، قرر قنصل شركة الهند الشرقية في بومباي إرسال حملة عسكرية ضد بني كعب، وقد تم إرسال ستة قوارب لهذه الغاية. تم إصدار تعليمات إلى وكيل البصرة لطلب تعويضات واسترجاعات من زعيم قبيلة كعب، في مقابل أن تلتزم الشركة في عدم التدخل في نزاعاته، شرط أن لا يتدخل هو في تجارتها. وقد كان من المتوقع أن ترتقي المعاهدة إلى توق زعيم قبيلة كعب، في حالة ما أن الأتراك لن يحصلوا على مساعدة سفن الشركة في عملياتهم ضده. غير أن هذا لم يتم التعبير عنه بوضوح لهم، وإذا لم تقتنع قبلة كعب بذلك، فإن أسطول الشركة سيتحالف مع الأتراك. (السلطنة، صفحة 195).

في تموز 1766، تم تسجيل أن بنو كعب كانوا يسلبون القرى حول البصرة، وكان يُخشى من هجوم على المدينة.

في نيسان أو أيار 1766، أرسل الكابتن نيسبيت، وهو موظف في خدمة الشركة، الملازم داتون لعمل استكشاف مسلح لنهر الدورق. "وهو بنفسه حاول إجراء مفاوضات مع زعيم قبيلة كعب، وقد وجده غير موضع ثقة ولا يمكن الاعتماد عليه. وإثر تقديم تقرير الكابتن نيسبيت يوم 29 أيار عبّر (المقيم) في البصرة عن أمله في إجراء مصالحة بين الأتراك وقبيلة كعب، وإلا فإنه لا جدوى من بقائه في البصرة. وقد بدا الأتراك تواقين لقمع قبيلة كعب، ولكنهم يفتقرون إلى السفن والمال.

وأكثر من ذلك، فقد اعترضت الشركة على مساعدة الأتراك ما لم يدفع هؤلاء تكاليف أسطولها. وهذا ما لن يفعله الأتراك، غير أنه لم يكن ممكناً سحب الأسطول الإنجليزي، كما لو أنه سيغادر البصرة، إذ عندها سيغادر جميع سكانها إلى بغداد، وتصبح البصرة خراباً.

وقد تم إحباط هجوم خلال صيف 1766 على قلعة بنو كعب في المنصور (خور بوزيه في الخرائط القديمة)، قتل فيه الملازم نيسبيت ومدفعي أوروبي.

"أرسل الكابتن نيسبيت والكابتن بريوير قوارب مسلحة لاستكشاف الأنهار حيث اكتشفا عدداً معتبراً من القوارب الصغيرة ترسو في خليج صغير قرب قلعة نصبت حديثاً اسمها منصور[1] والتي اعتبروا أنه ليس فقط يجب تدميرها، ولكن

---

(1) توجد منطقة بهذا الاسم (منصوره) على بعد 8 أميال جنوب شرق بوزيه على نهر الجراحي (انظر 1 ميل = 1 إنش على الخارطة)، ولكن الاسم نفسه يظهر في الطبعة الأولى =

كذلك يجب محو القلعة، الأمر الـذي نّفـذ، ولكنـه فشـل بالتـالي لحاجتـه للمـاء والأشخاص الذين يحملون البنادق، لكونهم على بعـد سـبعة أميـال مـن مكـان رسوهـم عندما بدأوا انسـحابهم الـذي كـان في حـوالي منتصـف الليـل، كانـت الخسارة الكبرى مقتل الملازم نيسبيت ومـدفعي أوروبـي، في حـين جـرح أربعـة آخرون (السلطنة، صفحة 201)."

في هـذا الوقـت ضـمن الأتـراك أسـطول الشـركة مقابـل دعـم شـهري مقداره 1000 عثمانية، ومقابل ذلك الدعم فإنهم قاموا بإخضاع قبيلة كعب.

خلال تموز 1766، وصـل محمـود كيـا، وهـو جنـرال تركـي، مـن بغـداد مع 1500 رجل ذاهباً إلى قُبّان بمصاحبة جزء من أسطول الشركة.

"وفور ظهور هؤلاء، هجر بنو كعب القلعة بأكبر تدفق، وقد كـان مـن أثـر ذلك أن فرسان رئيس بنـو كعـب لاذوا بـالفرار إلى محمـود كيـا مـع عـائلاتهم، وكذلك إلى سفننا. وقد علمنا من هؤلاء الناس أن عدم المحبة يسيطر على جماعته الذين يمكن أن يهجروه جميعاً، ولكنه يتحفظ على زعمائهم باستمرار تحت نظـره وعند أقل شك فإنه يقترف أفظع بربرية؛ وبالمختصـر، فقـد قـالوا أنـه لا حاجـة لشيء سوى أن يسير الأتراك إلى بلده عندما يُعلم أن جميع شعبه سوف يهجرونه فوراً؛ ولذلك، فقد تم تأكيد هذا المقياس مؤخراً وبقوة من قبل وكيل الشـركة إلى الأتراك".

= من خرائط مسح الهند (من إعداد الكولونيل سانت جون)، خارطة فـارس، 16 مـيلاً= 1 إنش، مقابل قبر الناخودا على أرض رئيسة قرب ما يعرف الآن بـ أم الدبب.

طُلب من كريم خان في هذا الوقت أن لا يقدم الحماية إلى قبيلة كعب: إلا أنـه لم يبـدِ أي اسـتجابة وبـدا أنـه في الواقـع قـد آوى مهـاجرين. (السـلطنة، صفحة 205).

حول تاريخ 23 تشرين الأول 1766، كتب كل من وكيل البصرة وقنصلها إلى القنصل في بومباي أنهما اتخذا قرارات بخصوص بعض الأمور الصغيرة:

"بما أنهم كانوا على قناعة تامة أن أنهار بنو كعب ستؤخرهم ببقية الأسطول حتى نستطيع معرفة القرار النهائي للأتراك فيمـا يخـص كـريم خـان، مـع أنهـم حركوا مخيمهم من الجلبي (الجراحي) إلى الحفـار (المحمـرة) علـى ضـوء الفرمـان الذي أرسل إليهم مؤخراً من قبل الخان، إلا أنه هناك سبب يدعوهم للتفكير بأن يجددوا الحرب ضد قبيلة كعب، ولذلك طلبوا أن نستمر بالأسطول علـى المركـز الحالي وأن نبقي على الحصار البحري بقدر المستطاع".

في 23 آب، حدد الشيخ غانم، ابن الشـيخ سـلمان موعـداً لمقابلـة الكـابتن أندرو نيسبيت في المنطقة المجاورة لـ خور بوزيه. وقد تمـت المقابلـة، ولكـن غـانم تصرف بصلافة وفكر بخيانة واضحة، الأمر الذي حـال دون أن يهاجمـه الكـابتن أندرو نيسبيت منذ البداية.

كانت جراح غانم خطيرة كما قُتل وجُـرح عـدة شـيوخ آخـرون. في حـين فقدت الشركة أوروبياً واحداً وقُتل جندي مشاة واحد، وجُرح خمسـة أوروبـيين وثمانية هنود. وقد جرى هذا الحدث في الخامسة مساء.

"وبحلول الساعة العاشرة، حاول نيسبيت ركوب "فـورت ويليـامز" وكـذلك "سالي"، ولكن كون ذلك حصل خلال قصف الإسكات، فـإن العـدو جعلـهم في

مرمى النار، ولكنهم (الكابتن نيسبيت وجماعته) بقوا هناك حتى خمدت النار إلى حافة الماء".

وقد تم تأنيب الكابتن نيسبيت لتصرفه بتسرع ومخالفة للأوامر المعطاة للتفاوض مع الشيخ غانم، ولكن بالنظر للشجاعة التي أُظهرت في هذا الصدد، فقد تم توزيع الغنائم التي تم الحصول عليها بين أفراد الطاقم.

بتاريخ 30 آب، كان تقرير القنصل، أن الكابتن نيسبيت غادر المخيم التركي، بعدها إلى قُبان، وتحت مسؤوليته القوارب التركية التي تعود للجيش: وقد تم إرسال رسائل عبر البلاد إلى محمود كيا، تطلب منه المسير إلى القلعة السفلى حيث كانت السفن ترسو سابقاً، وتخبره بأن الكابتن بروير مع جماعته قد نزلوا هناك أيضاً ويتقدمون إلى أعلى النهر مع ذخيرة مدفعية، الخ، ومجموعة من البحارة.

إلا أنه قبل إمكانية وصول إمدادات، تم حصول هجوم كارثي على حصون بنو كعب (يفترض أنه في قُبان)، حيث قتل الكابتن بروير، الملازم كاس، السارجنت جرانت و18 آخرون، وجرح 32 آخرون جراحاً خطيرة: وقد تم أخذ قطعة ميدانية و13 صندوق ذخيرة. لم يوفر الأتراك في هذا الاشتباك الدعم المناسب لقوات الشركة، الذين تحملوا وطأة القتال. وقد أحرق الكعبيون عدة أزقة تركية وقتلوا عدداً من رجالهم. وقد عامل الكعبيون والأتراك أسراهم بقسوة، وبهذه المناسبة فإن جندياً هندياً كان قد قبض عليه من قبل الكعبيين أعيد في اليوم التالي وقد قطعت يده اليمنى وأنفه وأذناه. وتبعاً لذلك فقد تم الطلب من محمود كيا أن يعامل الأسرى بتسامح أكثر في المستقبل.

حاول الملازم داي، وهو ضابط في كادر الشركة، أن يحث الأتراك للموافقة على خطة لتقوية الحصون، غير أن الاقتراح أفضى إلى لا شيء.

بتاريخ السابع من أيلول، وصلت أنباء بأن كريم خان قد أرسل رسالة إلى محمد آغا، القائد التركي في قُبان، يطلب من الأتراك والإنجليز معاً مغادرة بلده وعدم القيام بمحاولات أخرى ضد الكعبيين، لأنهم رعاياه وتحت حمايته. محمد آغا، ولخشيته من التسبب بحرب بين الأتراك والفرس، قرر أن يمتثل لمطالب كريم خان، في حين أن وكيل الشركة أعلم الأتراك أنه ليس لديهم شيء ليفعلوه مع الفرس ولن يرجعوا إليهم لتعويض منصف.

السيد سكيب" ذهب إلى الحفّار لمقابلة محمود كيا في قُبان" ومناقشة المسألة معه. وقد شرح محمود كيا أن كريم خان قد أصر على ذهاب الأتراك، كما أنه عيّن الشيخ سلمان حاكماً للدورق، ولكنه أوضح أنه على الرغم من ذلك فقد يضطر هذا الأخير ليعمل تحضيرات كاملة.

وقد جاء في تقرير من بوشهر أن بني كعب قد التمسوا فعلاً من كريم خان أن يمدد حمايته لهم، وأرسلوا له هدايا دفعته ليتخذ الإجراء المشار إليه. ورداً على ذلك طلب وسطاء البصرة من أصدقائهم في بوشهر أن يخبروا كريم خان، إذا كان ذلك ضرورياً، أنه في قتالهم للكعبيين كانوا مجرد مساعدين للأتراك وأنهم يعتبرون بني كعب رعايا لكريم خان.

في كانون الثاني 1767، كتب القنصل في بومباي إلى المبجل بيتر رينش، "وكيل جميع مصالح الأمة الإنجليزية في الخليج الفارسي" و "القنصل في البصرة"، ينصح بالتعامل المباشر مع بني كعب إذا كان ذلك ممكناً، وإذا لم يكن، التقرب لهم من خلال كريم خان.

وقد كانت هذه نصيحة سليمة، كما ظهر في وقت لاحق، ولكن وسطاء البصرة كانوا شديدي الاعتماد على الأتراك بحيث لا يمكنهم تحرير أنفسهم من كابوس الحماية التركية، ورداً على قنصل بومباي فقد بينوا هذه الحقيقة، وقرروا أن يستمروا مع الأتراك، باقين، على كل حال، على الحياد بقدر ما يمكن.

في نيسان 1767، كتب قنصل البصرة إلى بلاط الإداريين مقدِّماً تاريخاً لقبيلة كعب كما هي معروفة لديهم.

بنو كعب أصلاً من رعايا للأتراك، ولسنوات عديدة امتلكوا منطقة معتبرة في ممتلكاتهم المجاورة للإمبراطورية الفارسية التي كان يجب أن يدفعوا لها سنوياً، ودفعوا لعدة سنوات، سنوياً مبلغاً كبيراً لخزينة هذه الباشوية. وبعد سنوات قليلة من وفاة نادر شاه(1) والاضطرابات التي تلت ذلك، حصلوا كذلك على ملكية منطقة في الممتلكات الفارسية، وبذلك أصبحوا من رعايا القوتين معاً.

كانت مقاطعة (قبّان) ومناطقها هي التي امتلكوها في الأراضي التركية(2)[3]، والدورق تلك التي في الأراضي الفارسية، وبكونهم يمتلكون مثل هذه المنطقة الواسعة ولا يحاولون أداء الواجب المعتاد لأي منهما استناداً إلى

---

(1) يتحدث التاريخ المحلي أن الشيخ سلمان ذهب إلى الدورق في 1747، سنة اغتيال نادر شاه.

(2) انظر مذكرة سير هـ. راولنسون حول مسألة الحدود التركية- الفارسية، 1844، فقرة 4، (الملحق 15 لهذا المجلد)، الذي يحتوي على شكل ملخص "جيهان- ناما" إشارة إلى قبان.

(3) تم ترجمة مذكرة سير هـ. راولنسون... أنظر نهاية كتابنا الخامس- الاستعمار الإنكليز في الأحواز ونهب الثروة الوطنية طبع دار دجلة سنة 2017.

انحسار سلطة الأتراك العام في هذه الأنحاء وإلى الاضطرابات التي خيمت على الإمبراطورية الفارسية، فقد أصبحوا في حالة من الاستقلالية عن الجهتين، وسرعان ما غدوا أثرياء بامتلاكهم لجميع العوائد.

مُقدِّرين، مع ذلك، أنه سيطلب منهم في الوقت المحدد من قبل القوتين معاً تسديد ما هو متأخر عليهم، فقد توقعوا أن قوة بحرية ستكون مصدر أمنهم الكبير، وتبعاً لذلك فقد عززوها تدريجياً إلى قوتها الحالية.

وقد تمت مطالبتهم باستمرار من قبل الأتراك والفرس معاً لتسديد هذه المتأخرات، وماطلوا هم باستمرار في تسديدها لهم.

في 1767عام، زحف سليمان باشا عليهم إلى قبان، في حين فر زعيم بني كعب إلى قلعته في الدورق والمعدة لاستقبال حضوره إليها من وقت طويل، وبكثير من العمل. وبعمله ذاك، فقد ربح نهاياته، وبواسطة حضوره في بغداد فقد اشترى سلامه مع الأتراك في حين كانت قلعته على وشك السقوط بيد علي آغا، الذي كان حينها جنرالاً في الجيش التركي.

وقد ساعدت سفينة جلالته "سوالو" علي باشا في هذه المناسبة.

في عام 1763، تجدد الهجوم على بنو كعب من قبل علي باشا[1]، بمساعدة سفينتين بريطانيتين. وقد حصلت عدة مواجهات مع جوّالي بني كعب، ولكن باستعادة السلام عادت سفننا إلى البصرة.

---

(1) يسجل التاريخ المحلي هجوماً فاشلاً من قبل علي آغا في عام 1176هـ، ربيع الثاني (1763م).

في عام 1765، هاجم كـريم خـان بـني كعـب، والـذين هربـوا إلى البحـر. وعندها دمر كريم خان قلعة الدورق. وقد طلب كـريم خـان مسـاعدة الأتـراك بحرياً وكان ممتعضاً من مماطلتهم وإهمالهم المتناهي لعمل أي شيء إلى درجـة أنـه رجع، ولم يعد يجري أية مفاتحات لإجراء عمليات مشتركة ضد بني كعـب. (مـن الممكن أن يكون هذا "حصار محمـد كاخيـا والسـيد زبيـد الفرنجـي" مـن التـاريخ العربي).

خلال هذه الفترة كان يتم إعارة السفن البريطانية إلى الأتراك. وقـد كتـب قنصل البصرة خلال عام 1767 إلى المدراء في لندن ما يأتي:

بكثير من التردد، نرجـو أن نسـتأذن لنؤكـد لمقـامكم، أننـا وجـدنا أنفسـنا مضطرين للموافقة مع كريم خان للمحافظة على هدوء الخليج: ومن المؤكـد أن في مقدوره ذلك. إن الأتراك خائفون من محاولة إخضاع بني كعب بدون موافقـة الخان، وهذه الموافقة لم يتم منحها بعد.

ويبدو أنه إذا حصل الأتراك على موافقة كريم خان فإنهم سيفعلون أقصى جهدهم لإخضاع بني كعب.

تم تجهيز ثلاث سفن بريطانية من الحفّار لحصار ذلك النهر، في حين كانـت بقية القـوارب الصـغيرة تبحـر مـا بـين البصـرة والـبر لحمايـة تجـارة الاسـتيراد والتصدير للبصرة.

في نيسان 1767، تم إصدار تعليمات للسيد سكيب لمفاوضـة كـريم خـان، وكان المجلس يريد من كريم أن يجهز لسلام ثابت ودائم بين بني كعب والأتـراك، وأن يحصل على استرجاع للخسـائر البريطانيـة (Rs 1,00,000)، وإجبـار بـني كعب على تسليم قُبّان للأتراك والبقـاء نهائيـاً في الـدورق وإلا فالبقـاء محايـدين

وترك الأتـراك يسـعون لاسـتعادة منـاطقهم بأنفسـهم، مـع ملاحظـة أن "شـرفنا ومصلحتنا يحولان دون بقائنا محايدين بين الأتراك وبني كعب".

في تشرين الأول 1767، وصلت أنباء تفيد بأن كريم خان قد سحب حمايته عن بني كعب وأعطى البريطانيين الحرية لمهاجمتهم (ولكن دون مساعدة الأتراك).

كان الأتراك، على كل حال، خائفين من تهديدات كريم خان، وقـد كتـب وكيل البصرة أنه ليس من الجيد توقُّع أن يفعلوا أي شيء.

سنبذل كل ما في وسعنا للحصول على منطقة قبّان لهـم أو، علـى الأقـل، حتى الآن نؤثر على الخان لمصلحتهم لتحقيق حياديته إذا مـا تفاجـأوا بمعنويـات تكفي لتحصيل تعويضهم الخاص من بني كعب. تبدو حقـارتهم كمـا هـم عليـه سياسة، وهذا يفرض مظهر صداقتنا معهم، ولأننا الآن في أفضل ظروفنـا لـذلك سنسعى لنستمر.

كانت سفينة في هذا الوقت تعمل باستمرار لحصار الحفّار.

في هذه الأثناء، أجرى السيد سكيب اتفاقاً مع "وكيل فارس" كريم خـان في شيراز، حيث إنه من جملة أمور، جعل هذا الأخير مـن نفسـه مسـؤولاً عـن بـني كعب في المستقبل، وعن الخسائر التي تسببوا بها في السنوات الماضية.

في آذار 1768، كتب مجلس مدراء لندن إلى البصرة مبدياً بعض الملاحظات على أحداث الشرق، وبعض التوجيهات لسياسة المستقبل في الخليج.

وقد قالوا إن نقص الخبرة قد تسبب في عدم النجاح في كل اتجاه.

كان الخطأ الأول في عام 1766 عندما شاركت قـواتهم في حملـة بريـة مـع الأتراك ضد قبيلة كعب.

نزلت قواتنا في مكان سيئ رطب حيث واجه الرجال صعوبة كبيرة في السير، والذي كان على بعد كبير من المكان الذي سيتم فيه الهجوم، ونتيجة لذلك فقد كان من الصعب كذلك إحضار سلاح المدفعية. وكانت الخطوة التالية مهاجمة القلعة قبل أن ينضم الأتراك، والذين كان يجب بالتأكيد أن يبدأوا الهجوم نظراً لأعدادهم، ثم تتم مساعدتهم من قبل رجالنا: لم يكن يجب أن تكون هذه هي الحال، وبكل خجل، فقد غُلبنا وفقدنا كثيراً من رجالنا.

وتمضي الرسالة لتقول إننا تالياً وضعنا ثقتنا في كريم خان، على الرغم من أنه تعامل معنا بزيف. كانت تعهداتنا له قوية؛ في حين كانت وعوده لنا بلا قيمة.

تم إصدار تذاكر المرور بسعر (E100) للتذكرة للقوارب العربية من قبل (المقيم) في بوشهر وذلك لحمايتهم من السلب: هذه سياسة خاطئة، لأنها رفعت من تعهداتنا إلى حد خطير.

لقد دمرت سياستنا في إعارة سفننا ورجالنا إلى الأتراك، الذين هم وبشكل منتظم ليسوا ناجحين في حملاتهم، دمرت هذه السياسة سفننا وتجارتنا "والأسوأ من كل شيء شرف وسمعة الأمة". يؤمر عملاؤنا في البصرة بتجنب أي تحالف مع العرب ما لم يكونوا من أصدقائنا، وأن يتجنبوا الانضمام إلى حملات يترك فيها كل العمل الصعب لنقوم به نحن.

" تذكروا دائماً أن الوعود أو حتى المكاتبات من قبل الفرس أو العرب لن تدوم أكثر من مطابقتها لمصالحهم".

في تشرين الأول 1766، كتب عملاء البصرة تقريراً بأن بني كعب يبنون قلاعاً على ضفتي النهر "وأن الأتراك ليس في طاقتهم إيقافهم".

في نيسان 1768، "صرف كريم خان المجد عن بني كعب بالقوة". (تاريخ عربي).

في نيسان 1769، " كان بنو كعب وبوضوح، وبشكل كامل، تحت سلطة كريم خان بحيث يطيعون أمره بإرسال أسطول من الدورق إلى غانواه حتى ولو بشكل متوسط الرضى".

في هذا العام (1769) يظهر "كعبي جديد" في المشهد،[1] وبدون شك وريث للشيخ سلمان.

قيل عنه إنه مُتعب جداً من علاقاته مع الفرس، وقيل كذلك، إن كريم خان سلبه كثيراً خلال السنوات الثلاث التي كان فيها من رعايا الفرس في الدورق، أكثر مما دفع للأتراك بكثير عندما كان من رعاياهم.

ويتضح من هذا أن الفرس قد أسسوا في هذا الوقت سيطرة فعالة على بني كعب في غياب الأتراك.

كان بنو كعب في هذا الوقت في تحالف مع الأتراك ضد عرب المُنْتَفق، وكانت سفنهم الحربية الخمس ترسو مقابل (ميناوي) لحماية البصرة ضد الهجوم عليها.

وفي مناسبة واحدة، تم تقرير أن قواديس (قوارب ذات أشرعة) تركية

---

(1) يسجل التاريخ المحلي موت الشيخ سلمان عام1183 هجري (1768)[1181-1767م]: وريثه كان ابنه غانم، والذي تم تبديله بعد عام عند موته بـ داود بن سلمان، وبعد ستة أشهر ورثه بركات بن عثمان، لكون داود قد قتل.

بتسعة جوالين من بني كعب وصلت تلك الليلة من الحفّار ومضت أعلى النهر ضد قبيلة عربية متحالفة مع المنتفق، تدعى عرب الخولت، متموضعين على الجانب الفارسي من النهر بينه وبين القرنة.

هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها الشط الشمالي لشط العرب كـ"الشط الفارسي" وقد يذكر ذلك لدعم المطالبة الفارسية لكامل الشط الشمالي من النهر وحتى القرنة.

في تشرين الثاني 1769، ناقش مجلس بومباي في رسالة إلى لندن فوائد التجارة مع شوشتر وبين أن طريق "شيشتر" (شوشتر؟)* * الحويزة- البصرة غير آمن.

وأضافوا: إن تزايد قوة بني كعب، المنتفق، وعرب بني لام يشكل تزايداً لتهديد سلام البصرة.

في تشرين الثاني 1771، كتب عملاء البصرة:

"ما لم يتم دعم مطالب هذا البلد بقوة محترمة، فلن يخدم ذلك سوى تسليمهم للطرف الذي يجعلهم أحقر.

إن زعيم بني كعب الحالي هو بجشع السابق".

لقد سمل مؤخراً عيني "بصبوص"، الولد الوحيد الناجي للشيخ سلمان[1].

---

* هكذا في الأصل.

(1) من أجل الاطلاع على قائمة كاملة بشيوخ قبيلة كعب، انظر الملحق لهذا الفصل.

وفي هذه السنة بدا كريم خان وكأنه شرع في القرصنة لحسابه الخاص.

من هذا الوقت فصاعداً، فإن السجلات التي وصل إليها الكاتب تحتوي على القليل مما يتعلق بأعمال بني كعب وعلاقاتهم مع الحكومتين: البريطانية والفارسية.

في كانون الأول 1773، عندما أُمر بنو كعب من قبل كريم خان بإرسال سفنهم لمساعدته فإن زعيم تلك القبيلة رد بتخريق سفنه وعرضها بذلك الشكل لمبعوث كريم خان.

وخلال هذا العام (1773) كان الطاعون في البصرة شديداً بحيث قدرت الخسائر الإجمالية في المنطقة العربية التابعة لتركيا بحوالي مليوني شخص. وقد اختفى في كانون الثاني 1774.

في هذا الشهر أُمر بنو كعب من قبل كريم خان بمساعدته في إجراءاته ضد الأتراك: وهو ما رفضوه، ووعدوا الأتراك ببقائهم على الحياد. وخلال وقت قصير بعد هذا الوعد، تم إيقاف هجوم على أسطول الأتراك من قبل أسطول بني كعب ثم رسوها في الحفّار، فقط بوجود السفن الحربية البريطانية.

في شباط 1775، نهب بنو كعب البصرة انتقاماً لإعدام عربي من قبل السلطات التركية في البصرة.

في نيسان 1776، استسلمت البصرة للفرس، وفي الشهر التالي كتب قنصل البصرة ما يأتي:

لكوننا على غير معرفة بالشخصية الفارسية، فإننا قد كونّا فكرة مريحة عن تطلعاتنا المستقبلية تحت الحكم الفارسي.

في وقت مبكر من العام 1779، انسحب الفرس من البصرة، التي تم إعـادة احتلالها من قبل الأتراك (توفي كريم خان في هذا العام).

في أيار 1798، كتب السيد مانيستي، المقيم البريطاني في البصرة، إلى الحاكم العام للهند أنه كان على علاقـة حميمـة بالصـحراء وشـيوخ عـرب آخـرين وأن النفوذ البريطاني مؤسس بثبات في منطقته.

عند هـذه النقطـة تنتهـي مختـارات بومبـاي؛ ومـن الآن فصـاعداً، وحتـى عام 1890، عندما تم تأسيس القائمية بأعمال القنصلية في المحمرة، فإن السجلات الوحيدة فيما يخص بني كعب وعربستان بشكل عام هي تلك تخـص (المقـيم) في بوشهر. أما سجلات قنصلية البصرة فهي قليلة وتلقي ضوءاً بسيطاً على شـؤون عربستان، على الرغم من أنه تم إعدادها من قبـل ممثـل جلالتهـا هنـاك، بـأوامر (المقيم) السياسي في الخليج الفارسي حتى 1890.

الفصل الثاني

بنو كعب، شيخ المحمرة والفلاحية: السياسات القبلية.

العلاقات مع الحكومة الفارسية: التاريخ الداخلي والسياسي للإمارة من البدايات وحتى وفاة الحاج جابر

تم أخذ البصرة[1] من قبل الأتراك سنة 1527 (935هـ) في عهد السلطان سليمان بن سليم من العربي مغامس المنتفق. حكم السلطان محمد بن مراد لمدة تسع سنوات بدءاً من سنة 1591. وفي عهده، حكم البصرة أفراسياب باشا بعد أن خلع الباشا التركي علي. وقد أخضع منطقة قبّان[2]، التي أديرت فيما بعد من قبل تركي اسمه بكتاش آغا الذي كان كارثة على جيرانه. كذلك انتصر على حاكم الدورق وعلى السيد مبارك خان، أمير الحويزة. وقد حاصر الأول وأجبره على الاستسلام بمجرد وعده بحياته. وقد أخضع جميع جزر النهر المنخفض، وبعد أن أجبر أمير الحويزة[3] على استعادة المنطقة الواقعة على الشط الأيسر لنهر الفرات والتي تعتمد على البصرة، والتي كان قد استولى عليها، رفض أداء

(1) أنظر الدكتور فلاح شاكر أسود، الحدود العراقية- الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين ص6، مصدر سابق.

(2) من ملخص ميجنان من أعمال فتح الله بن علوان الكعبي.

(3) لمعلومات أخرى عن قُبّان انظر مذكرة راولينسو حول الحدود التركية- الفارسية، 1844.

الدفعة المستحقة من الإتاوة التي كانت تحول سابقاً إلى الفرس عن تلـك المنطقـة. توفي حوالي 1601 (1012هـ) وخلفه ابنه علي باشا، الذي شجع الفنون ووسـع سيطرته.

هاجم الشاه عباس البصرة بإرسال جيش تحت قيادة الإمام كولـت خـان، حاكم فارسستان (والذي انتصر على بني كعـب أيضـاً): إلا أن البصـرة قاومـت الحصار؛ وعند سماع الجيش بوفاة الشاه عبـاس سـنة 1625 (1036هــ) تراجـع بسرعة تاركاً وراءه كثيراً من البنادق والأمتعة.

في الأول مـن شـوال 1049هــ (1638م) [1639][1]، وفي معاهـدة بـين الأتراك والفرس لرسم الحدود بينهما كان قد لوحظ استقلال بنو كعـب (راجـع معاهدات هيرتسليت الفارسية، ص: 1981، الحاشية).

توفي علي باشا حوالي 1646، وورثه حسـين باشـا[2]، الـذي هجّـر عنفُـه وظلمه رعاياه. وقد ثار عليه أعمامه، أبناء أفراسـياب، وهـم أحمـد آغـا وفتحـي بيج، وبإذن من (الباب العالي) هاجموه بجيش تحت قيادة مرتضى باشـا صـاحب بغداد، الذي أخذ البصرة، بعد أن قتل أحمد آغا وفتحي بيج.

وقد أسخط ذلك الناس الذين خلعوا مرتضى باشـا وأرسـلوا إلى حسـين، الذي كان يعيش في بِهّاهان. وقد كان حسين هذا قمعياً وظالمـاً أكثـر مـن سـواه،

---

(1) كانت الحويزة في هذا الوقت عاصمة مقاطعة خوزستان الفارسية.

(2) ربما كان هذا الشخص هو الـذي أعطـى اسـم 'الحسـين باشـا'، تبعـاً للتقاليـد المحليـة، إلى أسلاف قبيلة المحيسـن (راجـع: معجـم فـارس، جِ. جـي. لـوريمر، سـي. آي. إف.، ص: 1253).

ولكنه متعجرف ويدفع رشاوى ثقيلة إلى السلطان. في سنة 1652، على أية حال، استولى على (الإحساء) وقتل كثيراً من سكانها.

بسبب شكوى محمد باشا، ابن علي باشا، إلى (الباب العالي) تم إرسال جيش كبير تحت قيادة إبراهيم باشا إلى البصرة، وكان الأتراك حينها أقوياء. وقد وصل الجيش سنة 1657 إلى البصرة وتم الاستيلاء عليها، وفر حسين إلى الدورق ثم بعدها إلى شيراز؛ وحيث فشل في الحصول على مساعدة من سليمان فقد استمر في رحلته إلى الهند مع ابنه علي بيج، وخدم بين الفينة والأخرى تحت إمرة راجا أوجّين، الذي تحت إمرته حارب ومات. وقد تم إحضار زوجاته إلى هناك من الدورق ويقال إن ذريته ماتزال تعيش في أوجّين.

لا يوجد تفصيلات أخرى حول بني كعب حتى سنة 1690، ومعلوماتنا من سنة 1690 فصاعداً مستخلصة من التاريخ المحلي الذي تمت ترجمته من قبل السيد ماك دونال، والذي تم تلخيصه في نهاية هذا الفصل. تم الحصول على تفصيلات إضافية من أعمال ميجنان، ستوكيلير، لوفتوس، هنت، آينسورث وليارد[1][2].

تبين هذه الأعمال أن بني كعب قد أصبحت قبيلة قوية دون أي خضوع

(1) بُذِلت جهود للحصول على نسخة من "تاريخ البصرة الحديثة" لمؤلفه فتح الله بن علوان الكعبي، العضو الوحيد من تلك القبيلة الذي تميز بفنون الأدب، لكنها لم تفلح. كتب ذلك التاريخ حوالي سنة 1667- انظر: ميجنان، "رحلة في تشاكليا" 1827، ص: 239 و269.

(2) كتاب فتح الله بن علوان الكعبي- زاد المسافر

إلى أي من قوانين الأتراك أو الفرس، ويحاربون الفرس أو الأتراك في المناسبات المتوفرة.

قيل إنهم هاجروا من الشاطئ العربي للخليج الفارسي[1] وكانوا رعاة ثيران قساة، ليستقروا في واسط على شاطئ الحي. بعدها تم إبعادهم من قبل المنتفق ليستقروا في دلتا نهر الكارون: ولهذا السبب تُنسب نزاعاتهم القديمة.

من حينها مددوا مستوطناتهم إلى أعلى "الجراحي، مدينة هيديفون الأثرية، ناصبين خيامهم حول تلة فنية، هي بقايا مدينة قديمة، والتي على أنقاضها قامت مدينة الفلاحية".

وقد اعترضت قبيلة أفشار على هذا التعدي، ولكن بني كعب سمحوا لأنفسهم بذلك قائلين بأن مراعي الجراحي أفضل من مراعي قُبّان حيث لم تفلح أمورهم. وفوراً بعد ذلك تم حفر خندق حول التل، والذي احتج عليه الأفشار كذلك. وقد ردت بنو كعب بأن الخندق قد حُفر لحماية ثيرانهم، التي كانت تُنقل كل ليلة تقريباً. في السنة التالية ارتفع جدار طيني قوي في الخندق، وعندما وجد الأفشار أن الكعبيين يستفزونهم، استضافوا قبيلة مجاورة لتساعدهم على طرد الدخلاء.

---

(1) السيد جِ. جي. لوريمير سي. آي. إف.، في كتابه معجم الخليج الفارسي (الجزء 2) يقرر أن الموطن الأصلي للكعبيين كان في نجد وما تزال جماعة من تلك القبيلة توجد هناك في مكان (غير معرّف: يسمى بيشاورانية)، وكذلك فإن غالبية الكعبيين أسسوا أنفسهم في نهاية المطاف في شمال أفريقيا، ولكن نصار السلف الأسطوري للكعبيين من جنوب عربستان، قدموا من نجد إلى دورق التي احتلوها بين الحين والآخر.

وأما الكعبيون من جانبهم، فقد تقدموا بطلب لـوالي الحـويزة لمسـاعدتهم على المستقر الذي اكتسبوه في الجراحية.

قالوا: "نحن عرب"، "ومن ثم فالسيد أخ لنا. ومن الأفضل أن نكون نحن مـن رعاياه وليس الأفشار".

وافق الوالي على قولهم، وزحف ضـد الأفشـار الـذين تم إبعـادهم جميعـاً خارج دورقستان ولجؤوا إلى الهراوي حيـث بنـوا قلعـة، والـتي مـاتزال، حسـب لايارد، تحمل اسمهم[1].

العرب الكعبيون، الذين كانت مطالبهم لمناطق رعي ثيرانهـم هـي نفسـها مطالب أي قبيلة أخرى استقرت في بابيلونيا أو تشالديا، لم يُتركوا، على أية حال، ليبقوا في حال من السلم مع من أُلحقوا به. مع ارتقاء شاه عبـاس سـدة الحكـم، وجه الإمام خولي خان، حاكم فارسستان، حملة ضدهم، وأرغمهم، لـيس فقـط على إعادة جزء مما تعدوا به على الأفشار، ولكنه أيضاً أرغمهم على دفـع إتـاوة معينة إلى شاه فارس، وبالتالي أخضعهم لقوانين فـارس[2]. جـرى هـذا حـوالي سنة 1620. (شاه عباس توفي سنة 1625 =1036هـ).

مستغلين حالة الفوضى التي تلت موت نادر شاه (1740)، أعاد الكعبيـون امتلاكهم لجميع دورقستان، وأجبروا القبائل العربية والتركمانية المختلفـة الـذين

---

(1)نهر أفشار قرب بوزيه يسمى حتى هذا اليوم وبدون شك نسبة لهذه القبيلـة. لاهـراوي أو لِهراوي قناة في البختياري البلد المنخفض شرق باتواند.

(2)التاريخ المحلي يسجل هجوماً على الكعبيين من قبل 30000 فارسـي وكـردي تحـت إمـرة محمد حسن قاجار، والذي تم صده سنة 1734، أو حول ذلك التاريخ.

كانوا يرعون قطعانهم في المنطقة نفسها على الرحيل، وجعلوا من أنفسهم سادة على جميع المنطقة الواقعة بين الفرات، كوران، ونهر هنديجان.

تم وصف قرصنتهم المستثمرة تحت قيادة الشيخ سلمان بالتفصيل في الفصل الأول، ولا حاجة للإشارة لها مرة أخرى هنا. لقد مدّ سيطرته إلى كرديلان على الفرات وعلى جانبي شط العرب. استولى على هنديجان، ودمر المصنع الألماني في الكرخ. وقد تمت مهاجمته غير مرة من قبل جيوش الفرس والأتراك، ولكن دون نتيجة.

في سنة 1763، حطم كريم خان السد في مارد على نهر كارون، مما تسبب في أن تهجر مياهه (كما يبدو أنها كانت دوماً، لعدة سنين تفعل ذلك) الحوض القديم خلف قبّان، قيل إنه عُثر على مستوطنة من وقت قريب قبل سلالة (صافي) من قبل ورثة حسين مهدي. وتبعاً لذلك اعترف سلمان بسيادة الفرس من ذلك الوقت فصاعداً، ولمساعدته لهم في حصار البصرة مُنح مدينة هنديجان وما يتعلق بها من قبل كريم خان إلى الأبد، وحسب آينسوورث، مقابل دفع 1000 عثمانية سنوياً إلى الحكومة الفارسية. وبما أن هجوم كريم خان على البصرة جرى في سنة 1703، والهجومين على البصرة (اللذين ساعد الكعبيون فيهما الفرس)، حصلا في سنة 1742 و1775، وسلمان توفي سنة 1767، قبل الهجوم الثاني، لذا يبدو تقرير آينسوورث مشكوكاً فيه.

بوفاة كريم خان سنة 1779 فرض بنو كعب استقلالهم، وانغمسوا في حروب متكررة مع المنتفق والأتراك. في سنة 1827، حقق الشيخ غيث سلاماً مع باشا بغداد، وأرسل له مبعوثين.

وعلى كل حال، فمع ارتقاء محمد شاه سدة الحكم، اتخذت الحكومة

الفارسية خطوات لفرض مكانتها في عربستان التي كان يبدو حينئذ أنها أصبحت تدعى خوزستان. كذلك جدد الأتـراك هجمـاتهم، وفي سـنة 1836-37 وتحـت قيادة علي رضا باشا استولوا فعلياً على المحمرة، والتي تحت الحكم المستنير للشيخ ثامر، عملت ميناءً حرّاً لإلحاق الضرر بإيرادات البصرة. وقد فر ثامر، إلا أنه عاد بعد فترة انقطاع قصيرة. في سنة 1840، أجبر منوجهر خان معتمـد الدولـة ثـامر على دفع إتاوة: لهذا الرجل أكثر من أي شـخص آخـر، يرجـع خـلاء عربسـتان اليوم. أرميني بالولادة، كان قاسياً وجشعاً: عنفه وعدم إخلاصه نفّرا منه كل من كان له علاقة به. ويعود له، أكثر من غيره من الفرس، عدم الثقة الذي مـا يـزال العـرب يظهرونـه بدرجـة ملحوظـة جـداً في تعاملـهم مـع الحكومـة الفارسـية. وقد أجبرت تعاملاته القاسية مع محمد تقي خان هذا الأخير على طلب اللجـوء عند ثامر، الذي أعطـاه الحمايـة، علـى درجـة عاليـة مـن المخـاطرة والخسـارة. تفاصيل كاملة حـول هـذا الأمـر موجـودة في كتـاب لايـارد "مغـامرات مبكـرة"، الجزء 2، ص: 73. وقد أُجبر محمد تقي خان بخيانة على تسـليم نفسـه: في حـين اضطر الشيخ ثامر للهرب إلى منطقة تركية، بعد بعض القتال، الذي تمت مساعدة الفرس فيه من قبل والي الحويزة، وعرب بني لام، وكلاهما معاد لبني كعب.

في هذا الوقت كان الشيخ ثامر يحكـم سـبع قبائـل، البـو ناصـر، دريـس، نصار، المحيسن، باوي، بني تميم، والحياده. وكانت الإتاوة التي يدفعها إلى الحكومة الفارسية 3400 عثمانية، أي ما يعادل 1700 جنيـه اسـترليني، وكـان في حاشـيته كثير من الفرس لمتابعة اهتمامات الحكومة المركزية.

وقد خلفه فارس، الذي مثل ثامر، عانى تقلبات حـظ كـثيرة علـى أيـدي

الفرس الذين عينوه زعيماً لقبيلة كعب. وكان جابر[1] الشيخ الوارث للمحيسن، الذي يعيش في دعجي، نائبه على المحمرة. وكان خلال عهده (1840-1858) أن حضرت لجنة الحدود إلى المحمرة. طالب الأتراك بالمحمرة التي كانت، على كل حال، بموجب معاهدة (أرضروم)، 1848، تعتبر منطقة فارسية. وقد اتخذ الأتراك موقفهم بناء على ذلك، بأن المدينة، ولا شيء غير المدينة، فارسي، وأن باقي المنطقة تركي. إنه من غير الضروري الدخول في تفاصيل الخلافات هنا؛ فقد تم التعامل معها في الفصل الخاص بالحدود التركية- الفارسية.

كان سبب إعلان الحرب بين فارس وبريطانيا العظمى في سنة 1856، والتي كبدتهم في القتال في بورسجان الاستيلاء على المحمرة وبالتالي حملة على الأحواز، هو الموقف المهين الذي اتخذه الشاه تجاه وزير جلالتها في طهران، وكذلك الهجومات على هيرات من قبل الحكومة الفارسية. وقد باءت المحاولات لتسوية المسألة بالحسنى بالفشل، وتم إعلان الحرب بناء على تصريح من الجنرال الحاكم في القنصلية بتاريخ الأول من تشرين الثاني 1856[2].

الميجر- جنرال السير جيمس أوترام، القنصل الملكي، عُيِّن آمراً للقوات:

(1) سمى والده ابناً آخر لوراثته، إلا أن جابر بمزية قدراته المتفوقة قُبل بموافقة جماعية كزعيم للقبيلة عند وفاة والده.

(2) رواية كاملة وواضحة للأسباب التي قادت إلى إعلان الحرب، وللحرب نفسها، متضمنة في كتاب كابتن هنت "الحملة الفارسية" 1856. والرواية الرسمية متضمنة في "الحملة البريطانية إلى فارس" 1884. تمت ترجمته من قبل السيد ماك دوال، والذي تم تلخيصه في نهاية هذا الفصل.

تم الوصــول إلى بوشــهر في 30 كـانون الثـاني 1857 وحصـلت الاشـتباكات في بورسجان بتاريخ الخامس من شباط، حيث تم الاستيلاء على مخيم الفرس قـرب القرية، وفي خُشاب في ليلة السابع، في آخر فرصة، هاجم الفرس طـابور الجـيش خلال تحركه في الليل، غير أنه تم صدهم بدون أية صعوبة. كانت حصيلة المعركة في صباح اليوم التالي ذات نتـائج كارثيـة بالنسـبة للفـرس، الـذين تركـوا أكثـر من 700 قتيل في ميدان المعركة: من جانبنا قتل ضابط واحد و18 فرداً.

صعدت القوات إلى السفن ووصل الأسطول إلى مصـب شـط العـرب في الثامن من آذار. كانت قرية المعامر (قصبة النصّار) محتلة من قبل الأعداء، ولكـن لم تحصل أية أعمال عدائية على أي من الجانبين.

تحرك الأسطول بتاريخ 23 آذار باتجاه أعلى النهر إلى نقطـة تبعـد 3 أميـال تحت مصب نهر كارون[1]. كانت القوات الآن تنقل، مع البنادق والأحصـنة، في سفن بخارية ومراكب ذات غواطس خفيفة، ولم يقم العدو بأي محاولة للتدخل.

عند هبوط الليل في الخامس والعشرين، وبعد اسـتطلاع في قـارب صـغير لقلعة العدو، والتي اقتربوا منها لمسافة 300 يارد، وضع ضباط مهندسون بطاريـة مورتر على طوف خلف جزيـرة مسـتنقعية منخفضـة تقـع وسـط التيـار مقابـل المحمرة، والتي ستعرف من الآن فصاعداً من قبـل العـرب بسـبب هـذا الظـرف، باسم أم الرصاص. وعند طلوع نهار 26 آذار فتحت المورترات من هذا الطـوف نيرانها القاتلة. منذ الطلقة الأولى، رفع الأسطول المتكون مـن سـبع سـفن والـتي كان منها قاربان، مراسيه وأبحر أعلى النهر وصب قذائفه علـى بطاريـات العـدو

---

(1) يسمى المكان في التاريخ المحلي حارة البونيجي.

التي كانت قابعة واحدة على كل ضفة من مصب نهر كارون: وقد تم تسجيل أن نار القذائف أسقطت كثيراً من شجر النخيل، وما يزال يمكن رؤية كثير من الأشجار القديمة في أراضي الجابرية وبها ثقوب تسببت بها الطلقات المستديرة. والتي يُعثر عليها بين الحين والآخر في الحدائق. وقد عبرت السفن دون أن تؤذى لمسافة مئة ياردة من البطارية وسفن النقل، والتي كانت ظهورها مكتظة بالرجال، والتي كذلك عبرت دون أن تُمس.

صمد الفرس حوالي ثلاث ساعات مع بنادقهم، بعدها تراخت نارهم. وعندها نزلت القوات إلى البر بالضبط وراء البطارية الغربية (أعني، فوق الجمارك، عند حوض الملالكة) حيث واجهتهم مقاومة ضعيفة. وقد فر الفرس بتهور، تاركين خيامهم منصوبة في حين بقيت أسلحتهم وذخائرهم وتجهيزاتهم وطعامهم ملقاة بوفرة. ليس أقل من 300 رجل قتلوا على الجانب الفارسي، وهذا لا يتضمن الذين قتلوا من قبل العرب الذين ذبحوا كل الفرس الذين مروا بهم: ما يزال نهب المخيم الفارسي موضوعة شعبية بين كبار السن في المحمرة.

كان الجنرال الفارسي الجنرال الحاكم لعربستان، احتشام الدولة، عم الملك: ويبدو أن جميع جيشه كان من الفرس: والعرب، كما هي عادتهم، مستعدون للوقوف إلى جانب المنتصر.

في التاسع والعشرين من آذار، غادرت المحمرة سفينتان بخاريتان تقطر كل واحدة منهما سفينة أخرى إلى الأحواز. وقد تم الوصول إلى (صبعة) بعد ظهر اليوم التالي، وفي المساء التالي تم الوصول إلى الإسماعيلية. أما (العميرة) فقد تم الوصول إليها في المساء التالي، وفي الأول من نيسان تم الوصول إلى الأحواز. تم العثور على الأعداء بقواتهم على الشاطئ الأيمن، فقط مجرد قوة

صغيرة من 500 رجل بقيت في المدينة كقوة حراسة للمتاجر، للاستيلاء على ما كان موضوع الحملة.

نزلت القوات إلى الأرض وتم الاستيلاء على المدينة بدون مقاومة، سلّم الشيخ نفسه، وفرت الحامية الفارسية وكذلك فعل الجسم الرئيس لقوتهم. في السادس من نيسان عادت الحملة إلى المحمرة.

تم عقد السلام مع فارس في باريس بتاريخ الرابع من آذار سابقاً. وبتاريخ 15 أيار غادرت الحملة المحمرة إلى الهند، وسلمت المدينة في اليوم السابق لذلك إلى قبيلة الشيخ جابر العربية (المحيسن).

قد يُظن أن استعراض الإشارة إلى جبن الأمير احتشام الدولة قد لا يكون ذا أثر على العرب، الذين حصلوا على فرصة ممتازة لتقييم القيمة الحقيقية للجيش الفارسي في الأغراض الحربية. ولكن الأمر لم يكن كذلك، وهكذا، تم استدعاء الشيخ فارس من قبل الأمير الذي أطاع استدعاءه صاغراً: وُضع في الأصفاد وأُرسل إلى طهران، حيث بقي لبضع سنوات. نُصِّب الحاج جابر مكانه كزعيم للفلاحية والمحمرة، وقد ترك هذا ديعجي للعيش في المحمرة. (أعني، كوت فارس، أو كوت الشيخ على الشاطئ المقابل). بعد ذلك بقليل، أرسل ابنه محمد ليعمل كنائب حاكم في الفلاحية، في خطوة لم تكن فعلياً مبغضة. ولكن جابر، مثله مثل فارس، كان مايزال خاضعاً كلياً للفرس الذين حصل على إشارة واضحة على عدم كفاءتهم. وقد أرسل إليه من قبل الأمير فقفل راجعاً إلى بورجيرد، في رحلة طويلة وخطرة.

هاجم الكعبيون في غيابه ابنه الذي كان فقط يستطيع أن يحمي نفسه بمساعدة جنود الفرس من الأحواز، والذين دفع الكثير للحصول على

مساعدتهم. سمُح للحاج جابر بالعودة على كل حال، وقد حولت عودته الموقتة الكفة. كانت الفلاحية قد تم الاستيلاء عليها، ومكانة شيوخ الكعبيين قد ضعفت نهائياً.

حرم تغييرُ الحكام جابراً للوقت الراهن من ثمار مؤسسته وسيطرته. مات احتشام الدولة وخلفه ضياء الملك، والذي أعاد فارس من طهران. وقد أثار لطيف الله ابن عم فارس القبيلة ضد جابر، وأعقب ذلك حرب ملكية بين المحيسن والكعبيين في المنيخ على بعد ميلين فوق المحمرة عند تقاطع الكارون وبهمنشير، حيث هُزم المحيسن. هرب جابر إلى ديعجي التي كانت آنذاك كما هي الآن منطقة تركية، واختفت قبيلة دريس التي دعمت المحيسن.

عندها جاء الشيخ فارس إلى المحمرة مدعوماً من قبل الجنود الفرس وثلاث بنادق: بقي لعدة أيام، ثم عين أخاه هاشم حاكماً على المحمرة.

وصل ضياء الملك إلى المحمرة في 1860، وبدا أنه قرر كسر شوكة الحاج جابر بالخيانة. وقد عاملة بالحسنى في بداية الأمر، جاعلاً محمد، ابن جابر حاكماً للمحمرة، وواعداً الحاج جابر بحاكمية الفلاحية، مخبراً محمد أن يكتب إلى أبيه للحضور إلى موران لمقابلة ضياء الملك الذي قرر أن يهاجم الفلاحية فوراً. ركب الحاج جابر إلى موران حيث استُقبل بكل احترام. في الليلة التالية، تم إرسال كابتن من الجيش كان جابر قد اشتكى منه، وكان قد عوقب وأُذِلَّ من قبل ضياء الملك إثر ذلك[1]، لتنفيذ أوامر الحاكم في من اتهمه سابقاً. تم القبض على جابر

(1) الحاكم "خلع له حذاءه ووضعه في الشمس" (تاريخ محلي).

وجره إلى خيمته، حيث سُجن، وبعد ذلك بقليل أُرسل إلى شوشتر. كما اعتُقل ابنه وسُلِّم إلى فارس.

في 1862، مات ضياء الملك، وخلفه فرهاد ميرزا، والذي تحت حكمه لقي جابر التكريم. حيث حُرِّر فوراً وأُرسل إلى المحمرة بحراسة جنود وبنادق فارسية، كحاكم للمحمرة. ولدى وصوله، وفي ظروف غامضة، قُتل سلطان بن ثامر وهاشم بن غيث الكعبيين.

تم تنصيب الحاج جابر باسم نصرة الملك في سنة 1862: ظهر في المحمرة وكان حاكماً لتلك المنطقة بدون أي تدخل من ذلك الوقت فصاعداً.

في 1868 أصيب فارس بالعمى، وورثه ابنه محمد.

كان استبدال حمزة ميرزا (حشمت الملك) بدلاً من فرهاد ميرزا في سنة 1869 مناسبة لتغييرات أكثر في حكومة الفلاحية، إلا أن جابر نفسه تُرك بسلام. كانت نتيجة هذه التغييرات إضعاف عائلة شيوخ الكعبيين، الذين هلك معظمهم في نزاعات مميتة مما كان نتيجته أنه في سنة 1880 كان حمزة ميرزا قادراً على جعل جابر حاكماً للفلاحية، الجراحي، ديب مولا، الخ، وهي المرة الأولى التي أمكن للحكومة الفارسية أن تفعل مثل هذا التعيين.

وقد تأثر هذا التغيير الهام، عى كل حال، عندما جلب تغييرٌ للحكام احتشام السلطنة مرة أخرى كحاكم لعربستان تحت إمرة ظل السلطان، الحاكم الاعتباري. فقد سُبق من قبل جعفر خولي خان[1] كوكيل لظل السلطنة، والذي

(1) ليس من الواضح من كان هذا الرجل- ربما والد حسين خولي خان الخاني، أو ابن محمد تقي خان تشابر لانج.

أبدل جعفر بن محمد بن فارس بدلاً من الحاج جابر في الفلاحية. بعد عدة أشهر، مات جعفر خولي خان، وأخذ احتشام الدولة مكانه، والذي محافظة منه على سياسته القديمة، حفظ لسلفه معروفه وأحل محل جعفر عمه رحمة بن عيسى بن غيث على الفلاحية. وقد كان مما لاشك فيه أنه سيتخذ خطوات أخرى ليضعف مركز جابر ولكن هذا الأخير توفي بعد بضعة أشهر.

وفوراً وقع خلاف بخصوص الوراثة: ولم تقم الحكومة الفارسية على أي حال بأي محاولة لإفساد النظام المؤسس للمكان.

اقتباس سجل محلي معاصر- "نشأ خلاف بين أبناء الحاج جابر محمد ومزعل بخصوص المحمرة، المحيسن، والملكية.

المحيسن ودريس ومن هم في شط العرب أخذوا جانب مزعل وعينه أبوه وريثاً له. وصلت الأخبار إلى ظل السلطنة الذي أرسل سيلاً من التكريم إلى مزعل، لأجل وقت أبيه.

الحاج جابر، ورقة الحكومة، كان في صف مزعل، لذلك أصبح محمد خارج الموضوع".

يفسر هذا البيان المختصر بوضوح النظام الذي بواسطته يعيّن شيخ المحمرة- اختيار الأب يعزز بالرأي الشعبي أو باختبار القوة ويُنظم بمباركة الحكومة الفارسية. ليس من المهم أن يكون محمد، على الرغم من أنه الابن الأكبر ورجل مقاتل جيد، قد وافق على حكم ظل السلطنة على أنه قطعي.

ملحق للفصل الثاني

جدول بزعماء بني كعب حتى إتْباعهم للمحيسن تحت إمرة الشيخ مزعل.

تاريخ تسلم الحكم	الاسم	م- مات ق- قُتل ا- اعتزل	ملاحظات
1690	ناصر بن محمد	؟	أول زعيم عرف لبني كعب.
	علي بن ناصر بن محمد	ق	حل الطاعون في البصرة: مات كثيرون.
	سرحان	ق	....
1722	رحمه	ق	....
1734	فرج الله	ق	قاتل مع الفرس تحت إمرة محمد حسين قاجار. فرج الله ساعد نمش باشا ضد المنتفك الشيخ محمد المانا الذي قُتل.
1734	طهماز خنفر	ق	....
1737	بندر بن طهماز خنفر	ق	حكم لمدة شهرين، قُتل من قبل سلمان
1737	سلمان وعثمان	م	حصار البصرة من قبل الفرس بقيادة كيرش خان تمت مساعدته من قبل بني كعب. تم الاستيلاء على كرديلان من قبل سلمان. 1747، اغتيل نادر شاه: ذهب الكعبيون إلى دورق من شاخت الخان في كوران.

تاريخ تسلم الحكم	الاسم	م- مات ق- قُتل ا- اعتزل	ملاحظات
			1756، هاجم كريم خان الكعبيين وكان هجوماً فاشلاً. 1761 علي آغا باشا حاكم بغداد ومولى مطلب حاصروهم وكان حصاراً فاشلاً.
1763	سلمان	م	1762. نفس ما حصل أعلاه، مرة ثانية، كذلك كان حصاراً فاشلاً. مات عثمان. 1763، هاجم كريم خان بني كعب، الذين تركوا البلد. حطم كريم خان السد في مارد. 1765، "حصار محمد كاخيا والسيد زبيد الفرنجي".
1767	غانم بن سلمان	ق	1768، تمت هزيمة بني كعب من قبل كريم خان. هوجم الكعبيون من قبل عرب عُمان الذين هُزموا. تم وضع سلاسل تقطع شط العرب عند الخاست.
1768	داود بن سلمان		....
1769	بركات بن عثمان	ق	1775، حاصر الفرس البصرة بقيادة صادق خان، تم الاستيلاء عليها بمساعدة بني كعب.

تاريخ تسلم الحكم	الاسم	م- مات ق- قُتل ا- اعتزل	ملاحظات
			1779، توفي كريم خان. امتدت قوة بني كعب إلى هنديجان، رامـوز وكـرديلان وجـانبي شـط العرب.
1782	غضبان	ق	هاجم المنتفق بـني كعـب بمسـاعدة الأتـراك بقيـادة سـليمان، وتمـت هزيمة المهاجمين. قتال مع عرب عدن والخليج. حقبة عاصفة.
1793	مبارك بن بركات	ا	....
1794 1795	فارس بن داود علوان بن محمد بن فرج الله	ا ا	....

تاريخ تسلم الحكم	الاسم	مات- م قُتل- ق اعتزل- ا	ملاحظات
1801	محمد بن بركات بن عثمان بن سلطان	م	ميرزا حاكم بغداد حورب وهُزم في هنديجان.
1811	غيث بن غضبان	ق	عبد الله بن محمد حل محل غيث لمدة سبعة أشهر لأن بني كعب لم يوافقوا على هذا الأخير. أمير كرمان حاصر الدورق وفشل. حصل تحالف مع المنتفق. تم إسال جيش بقيادة أخي الشيخ، حوصر ولكنه لم يؤخذ. جدد الأتراك الهجوم، بمساعدة قبائل الكويت هذه المرة ولكنهم هُزموا، وكذلك فعل عجيل والكويتيون في مناسبة منفصلة. تم إجلال السلام سنة 1827.
1827	مبادر	م	1830، الطاعون في البصرة.
1828	عبد الله بن محمد		استولى الزعبي ونجد على البصرة. أرسل عزيز آغا متسلّم البصرة إلى الحاج يوسف، الذي بدوره أرسل بعض بني كعب مع مبعوثين، وقد

ملاحظات	مات- م قُتل- ق اعتزل- ا	الاسم	تاريخ تسلم الحكم
ذهبوا إلى القصر وأخرجوه دون خوف إلى البصرة[1]. ساعد بنو كعب الأتراك مقابل الدفع لهم على استعادة المدينة. حكم عبد الله بن محمد لخمسة أشهر فقط.			
أخذ الأتراك بقيادة علي باشا محمد سنة 1837 لبضعة أشهر فقط.	ا	ثامر بن غضبان	1831
....	ا	عبد الرضا بن محمد ومسلّم بن محمد	1837
آوى ثامر محمد تقي خان بختياري وتبعاً لذلك هاجمه محمد شاه وكان عليه أن يهرب إلى المنطقة التركية.	ا	ثامر بن غضبان	1837
....	ا	فارس بن غيث	1840
....	ا	حاكم (هاشم؟)	1847
1857، هاجم البريطانيون المحمرة واستولوا عليها.	.....	فارس بن غيث (ولكن جابر حاكم	1848

(1) انظر كتاب ستوكولَر "زيارات الحج" الجزء الأول، صفحة 67 وما يليها، حيث يظهر أن ثامر كان نائب مبادر في المحمرة ويعيش مقابل المدينة عندما حصلت حرب المتسلّم.

مبادر خان عاش في الفلاحية وتمت مشاهدته من قبل ستوكولِر.

تاريخ تسلم الحكم	الاسم	مات- م قُتل- ق اعتزل- ا	ملاحظات
	المحمـرة، في السـجن علـى فـترات مـن 1857 فصاعداً).		تم إرسـال فـارس إلى طهـران، وأعطـي الجـاج جـابر الفلاحيـة وكذلك المحمرة؛ قـدِم مـن ديعجـي ليقطن في المحمرة. وكانت هذه بداية استقلاله عن بني كعب.

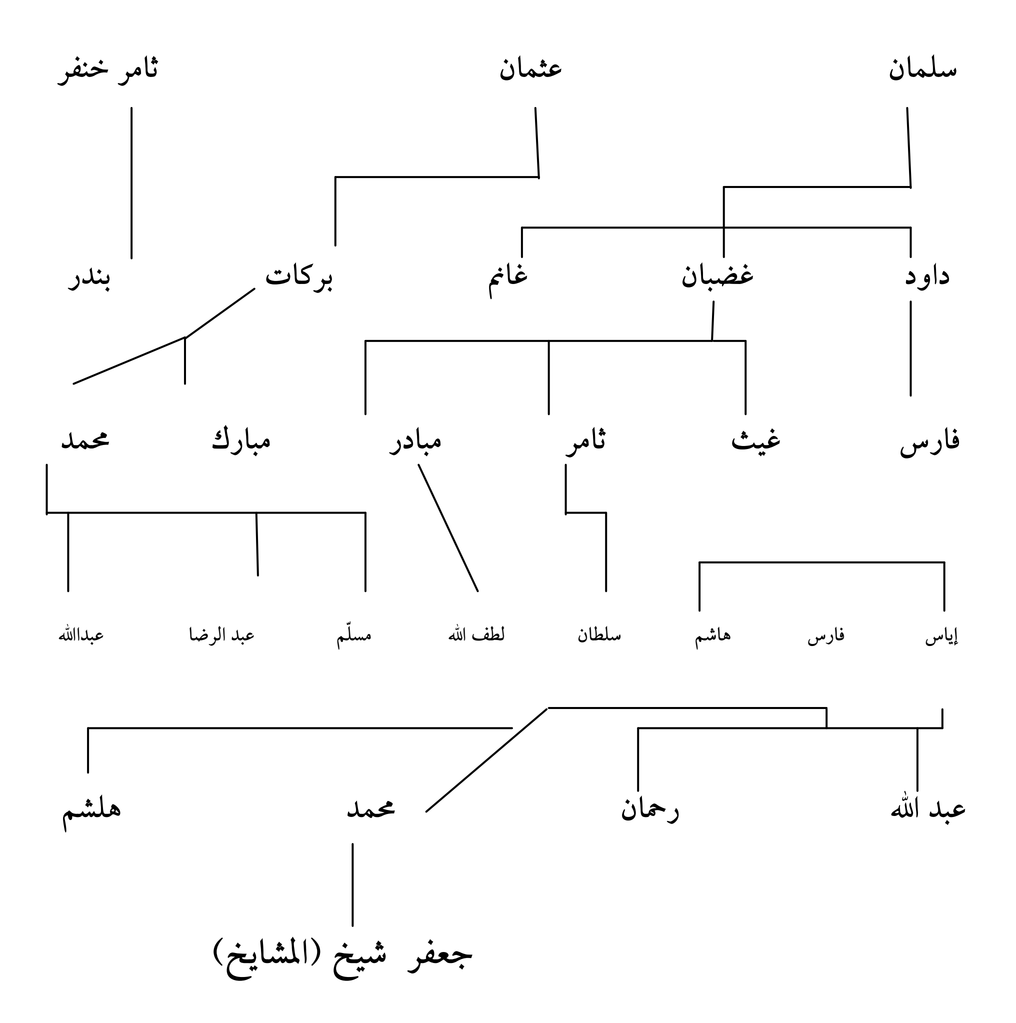
لمزيد من الأحداث اللاحقة، انظر عنوان الموضوع للفصل الثاني.

ملحق للفصل الثاني

سلالة عائلة شيوخ بني كعب الحاكمة، والذين عُرفوا بـ البو ناصـر، والآن تابعون للمحيسن.

السلالة التقليدية لبني كعب- اسماعيل- خضر- هانيال نابت- سـلمان- الحميصر- اليسع- عداد- عدّ- عدنان- مواد- نصـار- مضـر- قـيس عـيلان- أمّ- أكرم- منصور- سلام- باكتوب- بكر- نوان نياه- بصه- عمـرو- ربيعـة- كعب.

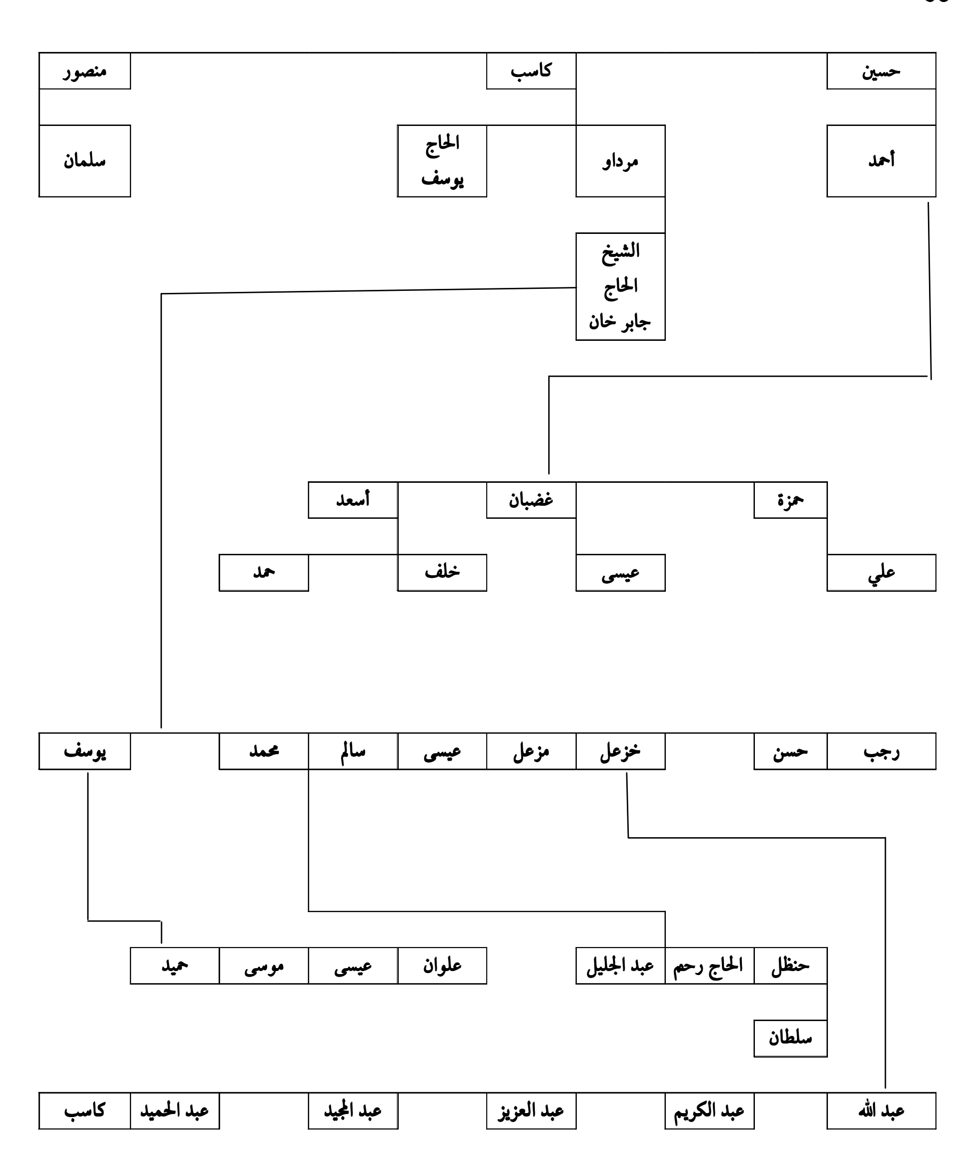
ملحوظة: راهس، ابن كعب كان له ولدان، دريس ونصار، اللـذان همـا الجـدان الأعلى لاثنين من رؤساء جنوب عربستان.



ملحوظة: يُعرف بنو كعب أيضاً على أنهم العوامر والتي هي صيحة حربهم.

أسلاف شيوخ قبيلة المحيسن والمعتمدة أصلاً على بني كعب، ولكنها الآن هي المسيطرة

تعرف قبيلة المحيسن أيضاً باسم بني كاسب. صرخة الحرب الخاصة بقسم الحاج فيصل هـي: "أورا".



الفصل الثالث

حكم الشيخ مزعل

بعد وفاة الحاج جابر، إثر مرض طويل، خلفه ابنه الشيخ مزعل، ولكن ليس دون صعوبات بالغة. ومع أن الحاج جابر سمى مزعل ليخلفه، إلا أن ابنه الأكبر محمد كان أكثر شعبية، وموثوقاً به ليكون أكثر قدرة بشكل عام، وحتى قدوم الفرمان من الحكومة الفارسية لصالح مزعل، تولى محمد أمر الحكم، مع أنه عانى حتى يسترضى أخاه الأصغر، والذي مع ذلك شعر بالوضع فعلياً.

وقد كان مزعل لسنوات قبل ارتقائه سدة الحكم قد حصل على علاقات حميمة مع القنصل البريطاني والوكيل السياسي المساعد في البصرة، وفي الوقت نفسه كان على حضور مستمر معه. ولذلك كانت المنافسة القوية للشركة التجارية البريطانية التي نظمها بالتالي، غير متوقعة.

ولم تظهر هذه العدائية نفسها بشكل رسمي حتى افتتاح الكارون سنة 1889، ولكن المؤسسة التي نشأت من قبل السادة وكالات لينش إخوان في الأحواز وشوشتر، ومنافسة "مالامير" بسفنه الخاصة في الكارون أعلت من قلقه. لم يكن يخشى عدوانية البريطانيين كثيراً بقدر ما كان يخشى طموحات الفرس، وقد تأكدت مخاوفه بموقف نائب القنصل البريطاني، الذي تم تعيينه سنة 1891 والذي كان مضطراً للطلب من الحكومة الفارسية والكارجوزار للضغط على الشيخ مزعل لمصالح التجارة البريطانية في الكارون.

وللحد من القرصنة لم يكن أقل فعالية من خلفه، وبدا أنه عمل جهده

ليتعاون مع الأتراك بالنتيجة المعتادة. وقد حقق النظام بين القبائل ولم يظهر ميلاً للخضوع للأتراك، مع أن هناك بعض الشك أن الشيخ جابر قد سجل اسم مزعل على أنه من الرعايا الأتراك وذلك ليمكنه من الحصول على أرض في تركيا بدون تدخلات.

لم يكن في البداية غير ذي شعبية في قبيلته ولكن جشعه تسبب في سقوطه. فور أن شعر بأن سلطته قد تأسست، رفع الضرائب وفرض حقاً لم يطلبه الشيخ جابر قط، لملكية خاصة من الأرض في المحمرة وما يلحق بها.

وقد كان من القوة بمكان بحيث حقق هذا المطلب بواسطة إعطاء ملكية بيارات النخيل إلى المزاود الأعلى سعراً، بصرف النظر عن مطالبات مالكيها الشرعيين.ولكن هذه السياسة جلبت نتائجها الخاصة: مع حلول سنة 1895 اتسعت عدم شعبيته ووقع معظم زعماء القبائل وثائق متعهدين بأنفسهم لدعم أخيه الأصغر خزعل، راجين أن تَحَوُّلَ عجلة الحظ يوصله إلى القمة.

خزعل، الذي لم يُخْفِ قناعته بأن خلاصه السياسي يكمن في مساعدة وعدم مخالفة البريطانيين، أخبر نائب قنصل جلالتها بذلك، وأكد له بأنه إذا أصبح الشيخ فإنه سيكون صديقاً للبريطانيين حتى ولو أن الضرورة السياسية تمنعه من إظهار مشاعره. كان هذا هو الخط الذي وضعه الشيخ خزعل لنفسه سنة 1895 والذي سار عليه تماماً. في سنة 1897، كما سيرد في الفصل القادم، تم اغتيال الشيخ مزعل؛ لقد جعل البريطانيين والأتراك والفرس سواسية في طول اليد، وحاول أن يقف وحده، دون حتى أن يحبب نفسه إلى قبائله، التي منها يستمد سلطته. لذلك كان لا مفر من إزالته، والمفاجئ أن الأمر تأخر كثيراً.

الفصل الرابع

1897- 1910

حكم الشيخ خزعل

تم اغتيال مزعل بتاريخ 2 حزيران 1897، بينما كان يترجل من قاربه في الفلاحية: وفي الوقت نفسه أطلقت النار على ابن أخيه عبد الجليل. كان المغتالون الفعليون ثلاثة من السود، ولكن قوة كبيرة من السود والعرب بقيادة سلمان بن منصور، ابن عم الشيخ، كانت على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إذا لزم. كان ذلك العمل موافقاً عليه، إن لم يكن محرضاً عليه من قبل خزعل، الابن الأصغر للحاج جابر، أخي مزعل. كان يُفترض بالحاج محمد علي رئيس التجار بشكل عام أن يكون كذلك مختصاً بذلك الفعل. كان مزعل ذا شعبية في الفترة المبكرة من حكمه، ولكن قصور باعه وجشعه اجتمعا ليجعلاه أكثر فأكثر أقل شعبية، وقد استُقبل موته بترحاب على جميع المستويات. ولم يترك أي أثر.

حسب الشيخ خزعل فوراً اتجاهات الأمور؛ لم تظهر أية اضطرابات، مع أن المجتمع المحلي حمل السلاح لعدة أيام تبعاً لما كان في أذهانهم من الاضطرابات التي حصلت بعد وفاة الشيخ جابر سنة 1881.

لم تضعف بأي شكل من الأشكال سياسة شيوخ المحيسن القوية التي بدأها الشيخ جابر مع تغيير الرئيس فيما يخص المناطق المجاورة. بل كانت تتزايد، وقبل

فترة طويلة كان هناك ميل ظاهر لتمدد نفوذ الشيخ وحدوده التقليدية[1]. إخضاع بني كعب، الذي كان أحد مواضيع حكم مزعل الرئيسة، تحقق أخيراً قبل مضي وقت طويل، ومنذ البداية مارس الشيخ رقابة فعالة في المحمرة، وكان تعيين الحاكم في الفلاحية فعلياً بيده. الحكومة الفارسية لم تكن في عجلة من أمرها لتلحظ خزعل كوريث لمزعل ولم تستمر في إعطائه لقب معز السلطنة[2]، الذي استمتع به أخوه، حتى نيسان 1898. وقد وجد الشيخ فوراً أن العداوة التقليدية من حاكم عربستان لشيخ المحمرة لم تقل بأي شكل من الأشكال. لم يكن خائفاً ولو قليلاً في هذا الوقت من أن السردار أكرم، حاكم عربستان، يمكن أن يضع ابن أخيه عبود كمنافس.

عبود نفسه لم يكن ليفعل مثل الطلب باتفاقه، ولكن الفرس قد يفعلون ذلك لغرضهم الخاص، كما تم فعل ذلك في وقت الشيخ مزعل، عندما تم تعيين أخيه محمد كحاكم ضد مزعل حتى دفع الأخير كثيراً لإلغاء هذه الأوامر.

بنو كعب كانوا مستعدين، كما هي عادتهم، لدعم أي محاول له حظ للنجاح، وتحت أي قيادة يستطيعون معها كسر قوة بيت بو كاسب.

تعمد السردار أكرم أن يفرض عبد الله على بني كعب كحاكم للفلاحية،

---

(1) "الحدود التقليدية" في الكلام العربي هي عندما كان عرب الباوي أقوياء وقف الحاج جابر لسلمان الرابع: عندما كان بنو كعب أقوياء كان خائفاً من الذهاب إلى ماولوخ"- كإشارة إلى مكان المعركة، حيث هُزم المحيسن.

(2) في آب 1902، تم تنصيبه سردار عرفه، ولقب نصرت الملك منح لكاسب، ابنه الأكبر. أما لقب أمير تومان وأمين نويان فقد تم منحهما له بالتوالي في سنة 1908.

ضد رغبتهم وبعكس نصيحة الشيخ خزعل. هذا الأخير دفع 15000 عثمانية بخشيشاً للسردار أكرم كشرط لمساعدة السردار في استصدار فرمان له كخلف لمزعل. وفي الوقت نفسة أبرق السردار أكرم إلى طهران أنه قابل العرب في الناصري (حيث كان عبود) وأنه إذا كان الشيخ لا يتفق مع أوامره (فيما يتعلق بحكم الفلاحية) فإنه لا يستطيع أن يفعل للشيخ ما فعله أبو السردار للشيخ ناصر في بوشهر سنة 1845، أي أن يطرده ويُحِلَّ محله حاكماً فارسياً.

الشيخ بدوره، أبرق لنظام السلطنة الذي كان مرشحه السردار أكرم، محتجاً ضد مكائد هذا الأخير: نظام السلطنة أبرق إلى السردار بأن يتوقف عن التدخل في مناطق العرب وأن يكرس طاقاته لتهدئة شوشتر وديزفول، المدن التي كانت مضطربة كما هي الآن.

مع ذلك، فإن الحاكم مدفوعاً من جهة بالحقد، ومن جهة أخرى بالجشع، استعان بالبختياري لفرض عبد الله على بني كعب. أبرق الشيخ خزعل إلى طهران، إلى الحاج رئيس التجار، الذي كان قد ذهب إلى هناك كرسول له للإعداد لتنصيبه كشيخ، بأنه يتنازل عن كل المسؤولية عن المناطق الخارجية، بما في ذلك الفلاحية، وأضاف: بأنه سيترك بني كعب ليتخذوا إجراءهم الخاص مع السردار أكرم، إذا ما أصر هذا الأخير على موقفه. أبرق السردار عزام إلى السردار أكرم بعدم تغيير حكام الفلاحية والجراحي، ولكن في اليوم نفسه الذي تلقى فيه هذا الأمر، وبتحدٍّ، عين عبد الله حاكماً للفلاحية ومير ميراي حاكماً

على الجراحي[1]. انتقل الرجلان إلى رامز بصحبة ناصر خان بختياري، الذي سار معهما لدعمهما. في حين قام الشخصان المعينان من قبل الشيخ لهاتين المقاطعتين، الشيخ جابر ومير فضيل على التوالي، بتحشيد قواتهما مع جماعة خزعل. وفي هذه الأثناء جدد السردار أكرم جهوده لحث خانات البختياري لضمان إيرادات الفلاحية ووضع عبد الله هناك. ولكنهم رفضوا ذلك ما لم تُضمّن لهم الجراحي أيضاً، وحتى عند ذلك فإنهم لن يتحملوا المسؤولية.

تسلم الشيخ، من جهة أخرى، وعوداً من مير علي خان ساغواد، الذي كتب له أنه علم بأن جلال الدولة سيتم تعيينه على عربستان وأن تصرفات السردار أكرم السخيفة قد يتم تجاهلها.

أرسل السردار أكرم تلغرافاً آخر إلى طهران مضيفاً إلى تلغرافه السابق، قائلاً بأنه إذا حصل الشيخ على مراده، فإنه خلال بضع سنوات ستكون عربستان في أيدي الإنجليز. وقال: إن الأتراك وضعوا رجالهم الخاصين في العمارة والكويت بخسارة بعض الحيوانات فقط، فلماذا لا تفعل الحكومة

---

(1) أرسل البرقية الآتية إلى الصدر عزام: "إذا كان بقائي يتوقف على سعادة الشيخ خزعل فلا ضرورة لأي تأخير وأنا أرجو أن تصدر الأوامر من الحكومة لإجراء تغيير. إن مصلحة المنطقة وقبولي للشيخ خزعل متوقفان على ما يأتي، أن يدفع خزعل رصيد أعلاف الفلاحية وأن يتم تنصيب عبد الله حاكماً عليها. هو يريد أن يصر على جعفر. إذا تم له ما يريد فإن عربستان سيتم تسليمها، وخلال سنتين سترون هذه المقاطعة كما هي البحرين، منفصلة عن فارس تحت حكومة منفصلة. لم أرتكب أي خطأ ولم أتصرف بغير روية. لن أبيع شرفي مقابل مال حاكمية عربستان. إذا كنتم تفكرون بأنكم تحافظون على أملاككم هنا بالاعتماد على خزعل فإنكم تكتبون على الماء. افعلوا ما تريدون".

الفارسية الشيء نفسه في المحمرة؟ وقد اشتكى من أن جميع الرسميين المحليين يفضلون الشيخ، الذي كان في هذه المرحلة، ذا شعبية كبيرة على جميع المستويات، والذين رحبوا بعهده الهادئ بعد طغيان مزعل.

كان الوضع حرجاً بالنسبة للشيخ، ومن المحتمل أنه يدين بحقيقة أن الحكومة الفارسية لم تدعم السردار أكرم في ما أراده بناء على قوته بقدر ما هو الأمر متعلق بظروف أكثر حظاً، ذلك أن نظام السلطنة (سيد السردار أكرم) امتلك منطقة الجراحي بالمشاركة مع مشير الدولة الذي كان حينها في مركز قوة في طهران. هناك إشارة خفية إلى هذه الحقيقة في البرقية المرسلة من السردار أكرم والمشار إليها أدناه. إذا زرع الشيخ، بصفته وريث مزعل، منطقة الجراحي والأراضي الغربية من الكارون والمملوكة لنظام الملك، ورفض أن يكون مسؤولاً عن تلك المناطق، فإن فرصة استعادة الأجور ستختفي. وقد أثر القلق بشأن ذلك على نظام السلطنة ومشير الدولة أكثر من أي تصور مجرد لسياسة سليمة، ولم يتسلم السردار أكرم أي دعم من سيده. في منتصف نيسان 1898، اصطدم الجانبان المتضادان، وقتل ابن مير فضيل. وعندما سمع نظام السلطنة بحصول تلك الأعمال العدائية، أبرق إلى السردار أكرم أنه سيتم تركه للخروج من هذه المشاكل بأفضل ما يستطيع.

وفي نهاية المطاف، سحب السردار أكرم قواته، وفي وقت مبكر من سنة 1899، وتم تبديله بالأمير عين الدولة. وقد تم تصويب الأذى الذي فعله هو وقبيلة باوي حين احتل الجزء الأوسط من عربستان المنبسط بين الجراحي والكارون، بتجريد حملة قادها الشيخ ضدهم في خريف 1898، تسببت في إخضاعهم بدون صعوبات كثيرة.

السير هـ. م. ديوراند زار الأحواز خلال هذه السنة قادماً عـبر أصـبهان وعائداً إلى طهران عـبر بـوروجيرد. لم يقابـل الشـيخ ولكنـه أرسـل لـه ميداليـة فيكتوريا الملكية، التي قبلها الشيخ بعد طلب الإذن من طهران[1].

سنة 1900 شُرع في المفاوضات بين الشيخ والحكومـة الفارسـية بخصـوص الاضطلاع بالرقابة على الجمـارك مـن قبـل الشـيخ. وقـد تم التعامـل مـع هـذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الرابع ولا حاجة للرجوع إليه هنا. كانت إيـرادات ضرائب عربستان السنوية في هذه الفترة تقدر بـ 3000 جنيه استرليني في السنة.

سنة 1900 كانت سنة غير حافلة بالأحداث. سار عين الدولـة إلى طهـران في نهاية هذه السنة، لتعيينه حاكماً للعاصمة. وتم تعيين سـالار الدولـة خلفـاً لـه كحاكم عام في عربسـتان ولورسـتان، والـذي تحـت إمرتـه لعبـت قـوات عـدم الانضباط في شوشتر وديزفـول دوراً كـاملاً. لم يظهـر في عربسـتان خـلال سـنة 1901، والتي كانت سنة شح في المحاصيل. [إنه معتقد عام جداً بـين العـرب أنـه منذ فتح الكارون للمواصلات العالمية فإن مثل هذا الهم يتزايـد بشـكل متكـرر. وغالباً، فإن الدمار الكلي للغابات التي كانت ذات يوم تغطي جوانب الأنهار هو سبب جفاف المقاطعة المتزايد، إذا كان ذلك فعلاً يحدث].

استمرت الترتيبات نفسها لحاكمية عربسـتان خـلال سـنتي 1902 و1903، وبقيت المقاطعة في حالة مضطربة. في أيلول 1902، تم الهجوم على "الشوشـان" في شليلي وحدث بعض الدمار. كما تم سلب زورق لـ المعين في ويس. في لورستان

(1) لم يـتم هـذا، وذلـك أخـذاً بنصـيحة وزيـر جلالتـه، في حالـة مـنح الشـيخ وسـام قائـد الإمبراطورة الهندية.

كذلك، عمَّ عدم الارتياح وتمت مهاجمة كتيبة عسكرية للفرحان أثناء زحفها من خُرّم آباد إلى ديزفول. وبعد بعض المقاومة التي فقد بها النظاميون 80 رجلاً استسلم الباقون. أخذ اللور المسدسات، والعتاد ومخزونات أخرى وكذلك سلبوا الكرفان الذي كان يزحف مع القوات، والذي يقال بأن قيمته 40000 تومان.

بني طرف، بتشجيع من الدليل على فقدان السيطرة على الفوضى على كل جانب، أحدثوا كذلك اضطراباً، وأجبر الشيخ على تحضير حملة للتعامل معهم. ولكن قبل أن تتم العمليات، على كل حال، أعلنوا استسلامهم.

لم تكن سنة 1904 أقل اضطراباً من سابقتها. هوجم الميجور دوغلاس والملازم لوريمر وجُرحا جراحاً بالغة في تشرين الأول قرب خرّم آباد ولم يتم إجراء أي شيء فعال من قبل الحكومة الفارسية لمعاقبة القبيلة المذنبة حتى سنة 1905، حين قُبض على بعض اللور الذين زُعم أنهم شاركوا في الهجوم.

هوجمت "الشوشان" عدة مرات وتوقف سيرها لأوقات متعددة.

لفترة قصيرة قبل عودة عظيم السلطنة كحاكم، والتي خلالها تم تحويل حراسة النهر للشيخ خزعل، كان العمل يتم بشكل مقنع، ولكن فوراً تم أخذ الترتيبات من يديه، وعادت الأمور إلى حالتها السابقة غير الآمنة.

حلت أوبئة مختلفة من الكوليرا في الأحواز وشوشتر وديزفول والمحمرة من شهر حزيران حتى شهر تشرين الأول من هذه السنة.

هذه السنة، 1905، كانت كذلك مضطربة؛ بعض القبائل الصغيرة تحت إمرة الشيخ رتعت بشكل قليل، وباقي السنوات تُنسى تقريباً، ترف القتال القبلي.

البو روايا ومروانه حاولوا إجراء تحالفات مع بني تميم وكانوا أسوأ. الشرفا وبنو صالح كذلك تقاتلوا، وانتصر الأخيرون.

في وقت مبكر من هذه السنة، انتُدب السالار المعظم (فيما بعد نظام السلطنة)، ليُحضر عرب بني طرف للحجز، مروراً إلى ديزفول عبر قُطر ديراكواند بواسطة قوة قيل إنها وصلت إلى أكثر من 2000 رجل. تم مكافأة زعماء ديراكواند لضمان السلوك الآمن المراد. تحالف الشيخ الذي وضعت القبيلة في عهدته من قبل الحكومة الفارسية مع السالار المعظم لتنظيم هجوم على الحويزة. وقد ساهم هذا الأخير بحوالي 1300 رجل. بدأت الحملة بتاريخ 19 تشرين الأول ولكن دون حدوث قتال يذكر، وقد اعتبرت السلطات ذلك حملة للسماح لأنفسهم أن يكونوا مقنعين ولو شفاهياً لخضوع الزعماء لهم. من بين عدة قادة للقبيلة، كان الحاج صبهان[1]، الذي رفض الخضوع لقيادة الشيخ خزعل، وقد سيق للمنفى.

كان علي منيشد وزاير علي موكّلين بمسؤولية الأمور القبلية[2]، وسرحان أُخذَ رهينة للشيخ. وقد تم التصريح بأن بني طرف قد دفعوا 40000 عثمانية من أصل 80000 مستحقة عليهم، وأن غضبان بني لام قد تعهد بالباقي، مع أنه يبدو أن الأحداث إذا استلزمت، فإنه لا يوجد ما يلزم غضبان على الوفاء بتعهده.

في آذار 1906، عاد الحاج صبهان للظهور من تقاعده، وبخيانة ما وقع في أيدي الجنود الفرس الذين تُركوا في الحويزة والذين قُتل منهم 3 وجُرح 8.

---

(1)بقي رهينة في الفلاحية سنة 1909 و1910.

(2)بعد حملة بني طرف سنة 1908 نُفي هذان الرجلان.

انتدب حنظل، ابن أخي خزعل، ونائب حاكم الناصري، للمطالب بضريبة على الباويه والتي كانت قد أرسلت من قبل السردار عرفة. حدثت مناوشة، وفي بداية نيسان حارب حنظل محاربة صغير (وصل فيها عدد القتلى إلى 20) الأمر الذي تسبب في إحراج صبهان وهروبه.

خلال هذه السنة أيضاً، وصل خلاف طويل الأمد إلى حد الأزمة بين الشيخ والبختياري بخصوص أرض (الرجايوه) على طريق الأحواز- أصبهان على الحدود بين البختياري والمنطقة العربية. كانت الرجايوه تُحسب أصلاً ملكية الشيخ، ولكن يبدو أن ممثله مولا ثاني والذي كانت من مسؤوليته قد أهملها. وقد افترض البختياري حصولهم على حقوق الرعي في الجوار، وتدريجياً ظهرت للوجود مستوطنة صغيرة. وقد وجد اللاجئون من دائرة نفوذ الشيخ فيها مكاناً ملائماً للواذ به، ورفض الطلب إليهم بالاستسلام من قبل الخانات.

في نيسان 1905، الحاج رئيس نجح تقريباً في الحصول على موافقة صمصام السلطنة وجماعته لاستئجار الأرض للشيخ، ولكنه في اللحظة الأخيرة مات. في تموز، عاد للأمر أهميته بهروب شيخ ثائر مع أتباعه إلى الرجايوه، هذا الشيخ المدعو ماسخ، زعم وجود ظلم من قبل زاير فرحان حاكم ويس والذي كان أيضاً مسؤولاً عن التهجيرات السابقة. وأخيراً وصل الإذن من طهران بترحيل اللاجئين من الرجايوه بالقوة، وفي تشرين الثاني غادر كل من زاير فرحان حاكم ويس وضرغام الملك والسلار المعظم القائد العسكري معاً لتنفيذ ذلك.

وبدلاً من إرغام اللاجئين العرب على العودة، فإن هؤلاء الجماعة (المحترمين) أقنعوا أنفسهم بالسماح بإهانة جنس النساء من قبل أتباعهم. وقد حُكي أنهم في حالات معينة قطعوا صدور نساء عربيات.

وقد غضب الشيخ كثيراً، وتم أسر فرحان وأُرسل إلى الفلاحية. وتم إنهاء المسألة من قبل الشيخ، تاركاً الأرض المتنازع عليها، ويؤمل أن تكون المسألة بهذا الشكل قد حُلت بشكل نهائي.

كانت المحاصيل في سنتي 1905 و1906 ضعيفة.

كانت علاقات السلار المعظم، والذي أعطي لقب سردار مكرّم خلال سنة 1905[1] مع الشيخ حميمة جداً، ولم يكن هناك في أي وقت أي خلاف مهم بينهما حول مصالح النفط. وبوصوله إلى عربستان بقوة صغيرة خصصت له (والفضل للدعم المناسب له من قبل الشيخ) كان بقوة وسلطة لم تعرف لأي حاكم للمقاطعة منذ سليمان خان.

وقد بدأ بتدمير كاظم خان كالانتر في شوشتر، الرجل الذي سبباً في كثير من الاضطرابات وشوكة في جانب الحاكم السابق عظيم السلطنة. لقد ضُرب حتى الموت، وصودرت ممتلكاته.

وقد جذب البيت الديني للشيخ محمد علي في شوشتر رغبته المريضة، وعند وفاة الرجل كان على أبنائه أن يغادروا المدينة: في ربيع 1906 حصلت مصالحة. وقد حصل بيت السيد عبد الصمد المنافس على معاملة أفضل على يديه.

وصف الكابتن لوريمير الذي كان القنصل في الأحواز والذي كان له فرص جيدة للحكم، السردار مكرّم كـ " رجل ذي قوة وقابلية، ولكنه جشع أكثر من

---

(1)مُنح لقب نظام السلطنة في سنة 1908 فوراً بعد موت أبيه الذي حمل هذا اللقب،

كونه قاسياً، وكليّاً أناني. ولا يبدو ذا إمكانية لأي أحاسيس كريمة ويبحث المرء بدون جدوى في تصرفاته عن أي أثر للعاطفة أو الرحمة.

وإنه من حسن الحظ فقط: أنه بالإضافة إلى مخططاته الخاصة، فقد وجد أنه من المواتي أن يمارس قواه غير المشكوك فيها في إحلال السلام والأمن في البلد[1]. ولتحقيق هذا الهدف الأخير فقد أتقن تجربة إخضاع لفرحان أسعد من دوبيس كعب وحيدر من كثير، وعدة زعماء آخرين.

لم يظهر السردار مكرّم نفسه متحيزاً للمصالح البريطانية، مع أنهم استفادوا بشكل غير مباشر من إعادة استقرار النظام.

وعل كل حال، فقد قنّع عدم صداقته العملية بغيوم من حشو الكلام النفاقي.

في نيسان 1907، تم تنصيبه حامياً للورستان وعربستان معاً ولكنه ترك في الشهر التالي. وبقيت علاقاته مع الشيخ حميمة إلى النهاية، وأُغري هذا الأخير بالتالي لقبول مسؤولية شمال عربستان في غياب صديقه. وقد تم استقبال غياب السردار مكرّم بفرح عارم من قبل شعب شوشتر وديزفول، وكان الشيخ ومساعدوه، والفضل لتعاونهم معه، مقبولين بدون أي جهد لشعبي المدينتين كحكام. وقد تم تعيين خُدا كرم خان شهرلنك وسيف النظام من قبل الشيخ كنائبين له في شوشتر وديزفول على التوالي. ولم يكن هذا الترتيب على كل حال ناجحاً عملياً. لم يبذل الشيخ أي جهد بالقوة لتأسيس سلطته، سامحاً بذلك لنفسه

---

(1)تصرف رضا خولي خان التالي في سنة 1911 يحمل هذه السمة في شخصيته.

على أساس أنه إذا تصرف مع الشوشتريين بناءً على صحاريهم فإنه لن يكسب شيئاً ومن المؤكد أنه سيكلف بالمهمة من قبل السلطات في طهران.

بقيت مسؤولية شمال عربستان في أيدي الشيخ افتراضياً أكثر من أي ترتيب قطعي حتى تشرين الثاني 1908 عندما وصل الحاج سيف الدولة، أخو عين الدولة، وجدّ زوجة الشيخ خزعل[1]، من طهران. بقيت عربستان على الأغلب هادئة، مع أن العداوة الدائمة بين حيدر حاكم عرب كثير وفرحان أسعد حاكم بيت سعد تُوجت بأعمال عدوانية، بمساعدة الساجواند فيها لهذا الأخير، استطاع معها هذا أن يبسط زعامته. ومن المحتمل أنه حصل على دعم، أو على الأقل موافقة الشيخ خزعل الذي منعه سابقاً من حمل السلاح للانتقام من الأعمال الوحشية واللصوصية التي كانت تُرتكب ضد أتباعه من قبل الجهات المغيرة من الفرحان. وهذا الزعيم المسمى أخيراً خطر مقيم على سلام عربستان ومن شديد الأسف أنه لا حاكم شوشتر الذي هو إسمياً تحت سلطته ولا شيخ المحمرة الذي يمارس رقابة عملية عليه، كان قادراً على اتخاذ إجراءات حازمة لوضع نهاية لنشاطاته المؤذية. لقد تسبب في جريمة قتل جميع مسؤولي قبيلة العنافجة القوية سابقاً تقريباً ولم تتمتع هذه الأخيرة بحماية الشيخ خزعل القوية، وهناك شك قليل أنهم قد يكون قد تمت عملياً إبادتهم.

أُجبر فرحان على الهرب وطلب اللجوء إلى جوتواند. ثم أُجبر على القدوم لمقابلة خزعل، وخصصت له أرض قرب ويس، ولكنه أعيد إلى جاتواند مرة أخرى وبعدها أعاد توطين نفسه في ديهنا ومرة أخرى. ومرة أخرى أُجبر

---

(1)جميل السلطنة/ توفيت مبكراً سنة 1909.

على الهرب وانضم إلى بني طرف، الذين حرضهم على التمرد ضد شيخ المحمرة. وفي نهاية المطاف بعد انهيار تمرد بني طرف جاء مرة أخرى إلى الشيخ خزعل الذي برحمة، لاشك في أنها تعود إلى ضعف، سمح له بأخذ مسكن في كوت نهر هاشم مع سيد نعمة[1]. إلا أنه عاد على كل حال إلى قبيلته سنة 1909 وقضى سنة 1910 يكيد مع البختياري للشيخ ويرتع في عداوات غير مبررة مع العنافجة وسيد نعمة. التمرد مع بني طرف المذكور أعلاه حصل في حزيران، عندما أُجبر الشيخ على إرسال قوة صغيرة للتعامل مع ممثله المحلي أسعد خان. وقد هرب هذا إلى بني طرف وتم إلغاء الحملة تقريباً. وكما هو معتاد، فقد سعى الشيخ إلى تجنب العداوات وحاول أن ينهي الأمر سلمياً بواسطة الطرق الديبلوماسية.

وهو أصلاً رجل سلام، ويفضل أن يستنفد كل وسائل الإقناع قبل اللجوء إلى السلاح. ومع ذلك كانت الظروف صعبة جداً بالنسبة له: تشويش بني طرف تطور سريعاً، وسيئ الصيت الحاج صبهان رجع إلى الحويزة ليضع نفسه على رأس قوات الخصام. وبعد فشل عدة جهود نحو تسوية سلمية، كان الشيخ مجبراً على تشكيل قوة من 15000 إلى 20000 رجل، توجهت إلى بني طرف منتصف تشرين الثاني 1908. وبعد عدة مناوشات حصل انقسام في صفوف العدو، الأمر الذي يمكن الاعتماد عليه بشكل أكيد في أي حالة طوارئ في هذا البلد، سهّل عملية تسوية. تم نفي علي منيشد وزاير علي واستبدال صالح متيلجي(Mutailij) وعاصي بهما: الحاج صبهان أُخذ إلى الفلاحية كرهينة حيث مكث هناك خلال سنة 1910.

---

(1)هذه المهزلة أعيد تمثيلها سنة 1911.

وكما هي العادة، فقد دعم غضبان زعيم بني لام الشيخ بدون أن يفعل أي جزء عملي في الأمر. وقد ساعد شيخ الكويت مبارك الشيخ بقرض من عدة مسدسات وكمية كبيرة من الذخيرة.

وجدير بالذكر هنا أن اجتماعاً تم في نيسان 1908 بين شيخ المحمرة وخانات معينين من البختياري، وتحديداً الحاج خسرو خان، غُتام حسين خان وناصر خان. وقد تمخض عن اتفاق وُقع من قبل نجف خولي وصمصام السلطنة، والخانات المذكورين أعلاه كذلك، والشيخ نفسه وابنه الشيخ كاسب خان، ونصرة الملك. حيث وافق الطرفان أن يكونوا أصدقاء لمنع النزاعات، ولمساعدة بعضهم بعضاً في جميع الأمور. وقد ظلت هذه الاتفاقية ورقة مهملة على كل حال، وكانت قيمتها الحقيقية في شرحها لنقاط الخلاف المحتملة بين الشيخ والخانات، وللوسائل المناسبة لمنع هذا الخلاف.

كانت سنة 1909 غير حافلة بالأحداث مقارنة بسابقتها. ترك الحاج سيف الدولة المقاطعة في أيار 1909 بدون أن يزعج نفسه بانتظار إذن الحكومة. وقد عاش مع الشيخ طيلة مدة لبثه في عربستان، ولم يذهب ولو مرة واحدة إلى شوشتر أو ديزفول، وهما المدينتان اللتان ربما كانتا في النتيجة هادئتين نسبياً، على الرغم من أن الطريق بينهما لم تكن آمنة لفترة طويلة من السنة.

كان آغا رحيم، وهو بختياري خامل الذكر، حاكماً لديزفول في بعض الأحيان خلال هذه السنة، وقد بذل أفضل جهوده ليحرك الاضطرابات بين العرب والحويزة وشمال عربستان ضد الشيخ، ولكن جهوده لم تتكلل بالنجاح.

وجد الشيخ خزعل في حزيران 1909، أنه من الضروري أن يحل ابنه الأكبر كاسب (نصرة الملك) محل ابن أخيه حنظل، في نيابة حاكمية الناصري.

كان حنظل قد اتُّهم بالتآمر لقتل الشيخ، ولكـن كـان هنـاك شـك كـبير جـداً في صحة هذه التهمة، الأمر الذي أثر على الشيخ بشكل أقل من رغبته في تنصـيب ابنه على الناصري.

الحاج فخر الملك الـذي وصـل إلى شوشـتر في تشـرين الأول سـنة 1909 كحاكم لعربستان تبنى في البداية موقفاً معادياً تقريبـاً للشـيخ، ولكـن بقـي هـذا محصوراً في المعرفة الشخصـية، وخـلال 1910 لم تظهـر بينهمـا أيـة خلافـات في الرأي: لقد كانت سنة سلام فيما يخص شمال عربستان، مع أن شوشتر وديزفول كانتا في حالتهما المعتادة من الفوضى المزمنة، مما اضطر الشيخ لتشكيل جـيش في الأحواز في تموز بهدف اسـتعادة النظـام في شوشـتر. وعنـد وصـول الجـيش إلى باندي كير، تم القيام على أية حال بتقديم المقترحـات المعتـادة لعمـل تسـوية وتم قبولها من قبل الشيخ، الذي سحب الجيش بعيداً. وقد حث وجود الجيش تحـت السلاح في الناصري الاعتقاد في ذهن صولة الدولة أن الشيخ مستعد لمساعدته في مصاعبه مع البختياري والحكومة المركزية إذا لزم الأمـر. وقـد أخـبره الشـيخ في الرد على طلبات المساعدة أن الجيش مستعد، وأنه لـيس هنـاك خطـوة ضـرورية يجب أن تُلغى- تعبير ملغز، مبهم عن عمد، ولكنه فعال في وقته لتمكين الشـيخ من المراوغة كسباً للوقت.

هاجم فرحان أسعد في حزيران عرب الشيخ، الذين بنوا سدّاً رائعـاً علـى نهر الشاور. هُدم السد من قبل فاجر (مصفّى)، وقُتل عـدة رجـال. وقـد خـدم الجيش الذي معدّاً لتهدئـة شوشـتر في رد فرحـان علـى أعقابـه للتـو واللحظـة، وكالمعتاد، فإن الشيخ سمح لنفسه أن يُخدع بوعود فرحان بأنه سيتصرف بشـكل حسن في المستقبل.

وكما هو متوقع، فقد رجع فرحان إلى قبيلته ليعيد انتهاج مكائده مع عبد الرحيم، الذي نيابة عن السردار ظفار وعده بدعم تمرده على الشيخ. وفي تشرين الأول، وصلت الأمور إلى التأزم: وبتحريض من عبد الرحيم، رفض فرحان وبنو طرف كذلك دفع العوائد أو دفع التعويضات (في حالة فرحان) مقابل الأضرار الذي حدث لقبيلة الشيخ وأملاكه على نهر الشاور.

ومرة أخرى جهز الشيخ جيشاً في الناصري ولم يكن لديه خيار سوى أن يزحف به ضد فرحان بعد أن رفض هذا الأخير الحضور إلى الناصري. غادرت قوات الشيخ الناصري في 21 تشرين الثاني ووصلت بالكاد إلى حدود أرض فرحان عندما انضم معظم رجال قبيلة هذا الأخير إلى رجال الشيخ. وهو نفسه لجأ إلى قلعته في ديهناو مع قلة من أتباعه، وحوالي 45 شبه مقاتل من البختياري الذين أرسلهم آغا رحيم لمساعدته. عدد كبير كان يمكن إرساله لو لم يحذر أشياع الخان السابق (حسين خولي خان) آغا رحيم أنه إذا لم يوقف دعم فرحان فإنهم من جانبهم سينضمون إلى جيش الشيخ ويحاربون إلى جانب الشيخ. وقد جمعوا قواتهم على أهبة الاستعداد ليثبتوا حقيقة نواياهم، وهذا ما منع احتمالية الصدام بين البختياري والشيخ من أن تأخذ شكلاً فعلياً.

وقد كان تأكيد السردار أسعد لوزير جلالته، فيما يتعلق بهذه الاضطرابات، أن دائرة اختصاص الشيخ لا تمتد لفرحان وأنه لم يتم تكليفه بوظيفة فرض دفع العوائد من قبله، وهو أمر لا يحتاج لإثبات هنا. ويكفي هنا ملاحظة أن مثل هذا التأكيدات تم تقديمها لتبرير الموقف الذي تبناه آغا رحيم، ولكن ذلك لم يكن بأي حال من الأحوال مؤكداً.

الفصل الخامس

بيان حول الظـروف الـتي تم فيهـا تأسـيس دائـرة الجمـارك البلجيكيـة في عربستان، والـتي تظهـر الامتيـازات والمسـؤوليات الخاصـة بشـيخ المحمـرة بهـذا الخصوص، موقف حكومـة جلالتـه تجـاه الشـيخ وتعهـداتها بهـذا الخصـوص، والصعوبات التي برزت بين الشيخ والجمارك حتى الآن.

في الأول من آذار 1900، كانت الرقابة على جمـارك الخلـيج تحـت الإدارة المباشرة للحكومة الفارسية، وتم تأسيس بيوت الجمارك في بوشهر، بنـدر عبـاس ولنج. في البداية كان النية تتجه إلى فرض ضريبة استيراد موحدة بمقدار 5٪ مـن القيمة، بدلاً من النسب القديمة المحددة على جميـع البضـائع المسـتوردة مـن قبـل التجار المحليين. وقد تسبب هذا الاقتراح بهياج شديد وعـورض بشـدة. ولـذلك قررت الحكومة الفارسية تقديم تعرفة جديدة على أساس مقياس تـدريجي وهـو ما سيكون أكثر قبولاً من قبل التجار المحليين من نسبة 5٪، النسبة المقترحة. وقـد تم كذلك رفض هذه التعرفة، إلا أن الحكومة الفارسية ظلـت مصـممة، وبحلـول الأسبوع الأول من آب تم تطبيق التعرفة الجديدة. بعد ثمانية أشهر، نجحت دائرة الجمارك في فرض الـ 5٪، نسبةً لجميع البضائع المملوكة محليـاً وللتجـار المحلـيين والأجانب الذين من ذلك الحين فصاعداً كانوا على قدم المساواة فيما يخص دفع الجمارك.

وهكذا فيما يخص هؤلاء الأخيرين فإن تأسيس دائرة الجمـارك البلجيكيـة كان مفيداً، وحصلت تطورات مختلفة لها حاجة شـديدة تحـت النظـام الجديـد في

عربستان، وعلى أية حال، فقد عمت ظروف خاصة لم تكن موجودة، أو أحداث بأي شكل من الأشكال وبالدرجة نفسها، في كل مكان من الخليج.

وحتى 1903[1]. فقد كانت مكاتب الجمارك في عربستان تحت رقابة الشيخ الذي تضمنهم من الحكومة مقابل مبلغ سنوي اتفـق عليـه في نـاو راز[نـوروز]. وقد سُمح للشيخ وأعوانه باستثناءات من الجمارك، وكذلك لأشخاص رسميين كثيرين.

كانت السلع الرئيسة التي تسـتورد لقبائـل الشـيخ، مثـل الشـاي، القهـوة، الأسلحة والعتاد المستورد، التمور، الفواكـه المجففـة، الصـوف، الخ، معفـاة مـن الجمارك. وبهذه الاستثناءات، فقد كانت الضرائب المفروضة تشابه بشكل عام ما هو حاصل في موانئ الخليج الأخرى.

وهكذا، فإن تأسيس دائرة ضرائب على الخطوط الأوروبية لفرض تعرفـة تثقل ضريبياً ضروريات مثل السكر، الشاي والقهوة، وتمنـع اسـتيراد الأسـلحة، كان أكثر من إصلاح إداري أفضل، لقد كان ثورة تتضمن ارتفاعاً مفاجئاً وجدياً في تكلفة ضروريات الحياة[2]. لقـد أثـرت علـى جيـوب الجميـع سـواء بسـواء، والعائد المتحقق من هذه الضرائب كان لا يُنفق محلياً، ولكنه يُحول إلى طهران في تسييل لديون الدولة التي لم تجن منها عربستان مثلها مثل بقية فارس شيئاً.

وفي المناطق الأكثر بعداً من المقاطعة مثل الحويزة والفلاحية، لم تُضـبط أيـة

---

(1)في تموز 1897، جرت محاولة لتأسيس دار ضرائب فارسية في المحمرة، ولكن ذلك لم يـنجح بسبب ممانعة الشيخ خزعل.

(2)لم يتم وضع التعرفة الجديدة في العمل حتى 1908، ولكن حصول ذلك كان متوقعاً.

رسوم جمركية تستحق الذكر، وأية محاولة لفعل ذلك جوبهت بمعارضة قوية وعنف غير محدود من قبل القبائل العربية المحلية. ولم تقلل ثمانية أعوام من خبرة الجمارك هذا الشعور وما تزال الجمارك في الفلاحية تعمل بحذر ولا تجني سوى القليل من العوائد، في حين أنها في الحويزة غير موجودة[1].

ولذلك فإن الشيخ خزعل في مناهضته للجمارك كان فقط يعكس موقف رجال قبيلته، وكذلك، فإنه بالطبع تحمل الخسارة مالياً بهذا التغيير. إن اعتراضه الرئيس على أية حال، يكمن في أن تأسيس الجمارك في المحمرة كان مقدمة لانهيار أكثر لقوى الحكومة المركزية في مناطقه وقد يتلو ذلك إجراءات أخرى من النوع نفسه، مما قد يتسبب في تحجيم سلطته وامتيازاته وانهيار غير محدود لهما.

وهكذ تم ذلك في سبيل استرضائه وضمان رضوخه للنظام الجديد. وقد وجدت الحكومة الفارسية أن من الضروري إعطاءه ثلاثة فرمانات تعترف بحقوقه الاحتكارية هو وقبائله في المناطق التي تحت سيطرته، طالما أنها لم تحوّل إلى (نظام السلطنة) وتأمينه هو وقبائله ضد أي ارتفاع مستقبلي للضرائب.

تمت إضافة ترجمة هذه الفرمانات كملحق لهذا الملخص.

بتاريخ 20 كانون الثاني 1900، كتب السير هـ. إم. ديوراند، وزير جلالته لدى طهران، إلى الكولونيل ميادي حول موضوع التأسيس المقترح لجمارك الإمبراطورية الفارسية في المحمرة، كما يأتي:

---

(1)كانت المقترحات لتأسيس جمارك هنا مأخوذة باعتبار دائرة الضرائب في 1910-11 مع أنه تم الإنكار رسمياً أن خطوة كهذه كانت في طور الإعداد.

لقد سمعت أن البلجيكيين والصدر عزام مصممون على الاستيلاء على جمارك المحمرة، ولكن بترتيب ودي مع الشيخ إذا أمكن: لقد نصحتهم بأن لا يجبروه.

وفي مذكرة مرفقة بالرسالة نفسها، كتب:

بخصوص سحب الجمارك من المحمرة، سوف أفعل كل ما أستطيع لمساعدته. يمكنه الاعتماد على نوايانا القلبية الطيبة في جميع الأوقات وعلى مساعدتنا في أي وقت نستطيع تقديمها دون الوثوق بالحكومة الفارسية.

فيما بعد، في سنة 1900، تم تفعيل الاقتراح لتأسيس دائرة جمارك فارسية في عربستان تُدار من قبل بلجيكيين وتعامل الشيخ بصفة خاصة نيابة عن الحكومة بواسطة أصدقاء فرس في طهران.

أبلغ الشيخ قنصل جلالته بأنه إذا سُمح لمثل هذا الحدث الطارئ بالمرور، فإن قبائله ستثور وتطيح به، إن لم تقتله، لكونه خان ثقتهم به. وأقل ما يمكنه أن يفعل هو أن يستقيل ويتقاعد في ممتلكاته بتركيا. لقد خاف أن يقلص الفرس قوته تدريجياً، آخذين منطقة إثر منطقة منه، في تكرار لقصة الخليفة الأمين بن هارون الرشيد، الذي عندما تقدم أخوه ضده قال:"ما تبقى يكفي" حتى لم يبق معه إلا بغداد: وعندها قال: "بغداد تكفي" حتى أخذ أخوه منه بغداد وقتله.

وقال الشيخ: لم يستطع الفرس أن يتعاملوا مع العرب إلا من خلال العرب. وقارن وضعه مقابل الإمبراطورية الفارسية بوضع خديوي مصر مقابل تركيا.

في لقاء مع الكولونيل ميادي، بتاريخ 11 آذار 1900، أخبر المقيم السياسي في بوشهر الشيخ أن الحكومة الفارسية ترغب في إنشاء مكتب جمارك في المحمـرة، وعموماً مع قوى أخرى لها الحق في تحصيل المستحقات في موانئها الخاصـة. وأن الاستقرار المالي للإمبراطورية الفارسية يعتمد على الإنشـاء المقـترح للجمـارك، والذي لا نستطيع أن نعارضه، وأنه يتمنى إمكانية حصول تسوية ما.

وأجاب الشيخ أن ذلك مستحيل، فكبار رجاله لم يدفعوا رسوماً قـط، وأن التمور كانت دائماً مجانية، في حين أن مناطق الفلاحية والجراحي لم تقبل أبداً بعدُ دائرة جمارك. وأكثر من ذلك، فإن قبائله منذ القديم حصّلت ضريبة عبـور آمـن، كامتياز يُمنح جائزة للوجاهة التي يحملها أكثر منه كمكسب مالي، ولهـذا فإنـه لا يملك تلميحاً رسمياً حول الموضوع.

وقد رد الكولونيل ميادي بأننا لا نستطيع نصحه برفض الاقتراح: كـل مـا نستطع فعله هو أن نعبر عن أملنا بأن تسوية يمكن أن تكون ممكنة.

في سنة 1901 كان مايزال الخط نفسه مُتَّخذاً حول هذا الموضوع مـن قبـل الشيخ خزعل الذي نظر إلى إنشاء الجمارك كخطوة تمهيدية مـن قبـل الحكومـة الفارسية بناء على اقتراح روسيا لتقليص قوته، نظراً لميوله الإنجليزية التي غالباً ما تذمر منها مكتب الكارجوزار* باستمرار. وقال: إنه أوقف السفن البخارية الـتي

---

* الكارجوزار (Karguzar): وسط تضارب مصالح الأجانب والمحليين وحكومة الشاه وقـف ما سمي (كارجوزار). تم إنشاء هذا المكتـب بالتحديـد في سـتينيات القـرن التاسـع عشـر (1860)، وكان تابعاً رسمياً لوزارة الخارجية الإيرانية؛ معظم منتسبي المكتب كـانوا لـذلك ديبلوماسيين أمضوا مدة طويلة في الخارج. كان ناصر الدين شـاه هـو الـذي ابتكـر موقـع الكارجوزار وذلك ليستجيب لحضور القناصل الأجانب على مستوى محلي. (المترجم).

استعملها أخوه مزعل لمقاومة (لينش)، لتخفر شط العرب وتحمي مصالحنا بكل وسيلة ممكنة.

في المراحل الأولى من المفاوضات لإنشاء الجمارك في المحمرة تم تقديم اقتراح من قبل وزير جلالته إلى مكتب الشؤون الخارجية بأننا يجب أن نضمن دفع المبلغ المتفق عليه من قبل الحكومة الفارسية إلى الشيخ كتعويض له على نزع إدارة الجمارك من يده.

طُلب من الشيخ تقديم مقترحات مؤكدة.

كان واضحاً من برقية من وزير جلالته إلى المقيم أنه إذا رفض الشيخ الموافقة على الشروط فإن نطاقاً من الشرطة سيُضرب حول المحمرة، وقد تم وضع محطة (بيرسيبوليس) على مدخل شط العرب لمنع جميع السفن من الدخول إلى المحمرة ما لم تحصل على إيصال بالرسوم الجمركية المدفوعة في بوشهر على البضائع المشحونة إلى المحمرة. ولا يحتاج التعذر الواضح لمثل هذه الخطة إلى أي احتجاج.

استمرت المفاوضات لإنشاء الجمارك الفارسية في المحمرة بنشاط في فصلي الشتاء والربيع من العامين 1901-1902، ووافقت أخيراً الحكومة الفارسية أن تمنح فرماناً يأخذ بعين الاعتبار حقوق العرب في الأرض المستصلحة "حتى تاريخه". وقد احتج الشيخ بشدة على هذا التحفظ، وقد ألغيت هذه العبارة في نهاية المطاف.

وصل الحاج رئيس الذي أُرسل ممثلاً للشيخ في طهران مبكراً هناك في نيسان واستشار وزير جلالته بشكل متكرر خلال مجريات المفاوضات، وتسلم نصيحة بخصوص نقاط كثيرة: بناء على اقتراح الوزير جعل الفرمان يصدر باسم

الشيخ وعربه[1]. وفي ختـام المفاوضـات عـبر الحـاج رئـيس عـن عميـق امتنانـه للمساعدة والدعم اللذين تلقاهما من مفوضية جلالته.

تم الاتفـاق علـى أن تكـون التمـور وجميـع الفواكـه معفـاة مـن الرسـوم الجمركية؛ وأن راتباً يجب أن يُدفع للشيخ باقتطاعه من الاستحقاقات.

بالإضافة إلى الرسائل والفرمانات التي كانت تصدر باستمرار، فإن رسـالة ثانية متعمدة أرسلت إلى الشيخ من قبل الشاه تقول بأنه (الشاه) قد منع تغريـب الأراضي في جنوب فارس، ولكنه في أي وقت يعدل فيه عن ذلك ويبيع منـاطق الفلاحية، ديه مولا وهنديجان، فإن الشيخ سيكون له حق الشفعة.

في أيار 1902، وصلت المفاوضات بخصوص الجمارك والتي استمرت لمـدة ثلاث سنوات تقريباً إلى ختامها بشكل واسع، بفضل لباقة الحاج رئيس ومهارتـه الديبلوماسية، الذي أرسله الشيخ إلى طهران كممثل له لمناقشة المسألة.

وافقت الحكومة الفارسية على جميع مطالب الشيخ، ولكنها أصـرت علـى الإدارة البلجيكية للجمارك. وقد رفضوا إعلان جميـع المحمـرة كملكيـة للعـرب، ولكنهم كانوا مستعدين لأخذ حقوقهم الملكية بعين الاعتبار في بيـارات النخيـل وجميع الأراضي المستصلحة.

---

(1)فيما يخص هذه النقطـة، بـين الشـيخ في ذلـك الوقـت أن إدخـال كلمـات "وعربـه" تظهـر اختلافاً قليلاً، ذلك أن صكوك الأراضي المملوكة من قبل العـرب كانـت جميعهـا صـادرة لهم من قبل أسلافه، وتخولهم استصلاح الأراضي البور وإعطاء الشيخ جزءاً مـن محصـول التمر. ولكن معظم الأراضي قد انتهت إليه الآن وتُستصـلح مـن قبـل الفلاحـين الـذين يحصلون على نصف المحصول أو أقل.

وقد طُلب من الشيخ أن يوافق على هـذه التسـوية وقـد فعـل[1]. وقـد تم تضمين التسوية في وثيقتين (ملحق 10 و11 لهذه الوثائق)، وفيمـا يـأتي ملامحهـا الرئيسة:

يكون الشيخ المدير العام لجمارك عربستان ويتّبـع أوامـر وزارة الجمـارك. سيتم إرسال بلجيكي ومساعد لتفعيل النظام الجديد؛ سيحصل البلجيكـي علـى رتبة رئيس الدائرة، ولكنـه سـيقبل ويلتـزم بإرشـادات وأوامـر الشـيخ في جميـع الأحوال فيما يخص الأمور المتعلقة بالجمارك التي تخص العرب والمجتمـع المحلـي. سيعطي سعادته المساعدة الكاملة لجميع موظفي الجمارك وليساعدهم في تحصيل نسبة الـ 5٪، ضريبة الاستيراد (لم يـتم طـرح التعرفـة الجديـدة حتـى تـاريخ 14 شباط 1903).

تكون التمور والفواكـه الطازجـة والمجففـة المنتجـة في المحمـرة معفـاة كليـاً ودائماً من الرسوم الجمركية. الحبوب المصدرة تتم جمركتها في المـوانئ الأخـرى. يتسلم الشيخ راتباً مقداره 12000 عثمانية سنوياً مقابل خدماته.

يتم تضمين أراضي الكارون، المحمرة وجزيرة عبادان للشيخ. وكذلك يـتم تضمين ديه مولا وهنديجان له أيضاً[2]. ويعفى الشيخ أيضاً مـن الخضـوع لـدفع

---

(1)ظاهرياً على هذه الأرضية من بين آخرين، فإن المونيسنيور باسيك، القنصل العام الروسي في بوشهر، قلد الشيخ في وقت مبكر مـن سـنة 1903 شـارة الدرجـة الأولى مـن مرسـوم سانت ستانيسلاوس.

(2)تم إصدار فرمانات فيما يخص هذه النقاط، تضمن مطلب الشيخ، (انظر الملحق 7،8،و9).

الرسوم الجمركية على الضرورات البيتية والأطعمة ما عدا الشاي والنبيذ[1]؛ وهذا الامتياز يمتد ليطال جميع البنود المتعلقة باستعماله الخاص ما لم يكن استيرادها ممنوعاً (انظر الملحق 3 لهذا الفصل).

تم تولي إدارة جمارك المحمرة من قبل المونيسنيور وافيلايرت بتاريخ 23 أيلول 1902 وتم إنشاء مكاتب للجمارك في الناصري، ديزفول وشوشتر.

تسبب فرض التعرفة الجديدة بتاريخ 14 شباط 1903 بتذمر كبير في الخليج، ولكن لم تحدث اضطرابات في عربستان.

بتاريخ كانون الأول 1903، أرسل السير هاردينج، الذي كان في هذا الوقت عائداً إلى طهران بعد جولة في الخليج مع اللورد كرزون، الرسالة الآتية إلى الشيخ، التزاماً بتعليمات برقية تسلمها من مكتب الخارجية، فيما يخص موضوع المحاولات التي جرت من قبل الحكومة الفارسية لنقض الشروط التي بموجبها سمح الشيخ بإنشاء الجمارك في المحمرة:

سعادة الشيخ،

لقد تسلمت برقية رداً على التي أرسلتها إلى سكرتير جلالته للشؤون الخارجية من المحمرة بعد مقابلتي الأولى مع سعادتكم. يقول اللورد لانسداون إنه، كما يفترض أن الحال من جهتي كما هو مبين في بيان سعادتكم لي، إذا كانت الحكومة الفارسية فعلاً تحاول أن تنكر الترتيب الذي جرى معكم في السنة

---

(1)انظر الملحق 1، رسالة من ميرزا يانتز إلى الشيخ، مؤرخة في 27 ربيع الأول 1323هـ= حزيران 1903.

الماضية، فإنني مفوض بأن أقول إنك في رأيه مخول برفض مثل هذه المحاولة. لقد أصدر تعليماته لي بأن أذكركم بالرسالة التي بعثها إليكم في السنة الماضية وأن أضيف أنكم تستطيعون أن تستريحوا بالتأكيد لدعم الحكومة البريطانية ما دمتم تراقبون من جانبكم شروط الترتيبات التي تمت بينكم وبين الحكومة الفارسية. وقد فوضني بأن أبين لتلك الحكومة ضرورة احترام شروط الترتيبات من جانبهم، ولكنني أقترح أن لا أفعل ذلك حتى أسمع قريباً منكم لأنني أعتقد أنه من الأفضل لفائدة العلاقات الجيدة بين سلطات الحكومة الفارسية أن لا يكون تدخلنا مطلوباً حتى يتم استنفاد جميع وسائل تحسين الأمور بينكم وبينهم.

وفي هذه الأثناء، فإنني سأكون سعيداً إذا أرسلتم لي إلى طهران نسخة من ملاحظة المونيسنيور ناوس التي تعد بعدم أخذ رسوم على مستورداتنا الشخصية، وأي معلومات أخرى بخصوص هذه المسألة.

تم تسليم هذه الرسالة إلى الشيخ بتاريخ 27 كانون الثاني 1904، تم إرسال رد شفوي من قبل الحاج رئيس، الذي أرسل إلى بوشهر بتاريخ 25 شباط 1904 من قبل الميجور إي. بي. بيرتون، الذي كان يشغل منصب قائم بأعمال نائب قنصل في المحمرة.

في سنة 1904، كان للشيخ أرضيات منطقية للتذمر من تصرف الجمارك في تجاهل سلطته وتحمل مسؤولية حراسة النهر بأنفسهم. إس. إس. "مظفري" نُقل من بوشهر بدون إعلامه، وحجزوا قوارب محلية برخص مختلفة.

وعندما هرب أمين صندوق جمارك المحمرة بالنقود إلى كراتشي، أصدر الشيخ بناء على طلب الجمارك مذكرة إلى اثنين من حراسه للقبض على السجين وإحضاره إلى المحمرة.

تم تسليم السجين، وإيقافه في الجمارك، وأُخذ بعدها إلى بوشهر بواسطة المونوسينيور وافيلايرت مع أن الجريمة ارتكبت ضمن صلاحيات الشيخ، جاعلاً ذلك يُظهر بأن الجمارك ترغب في تجاهل مركزه ليس فقط كمدير عام للجمارك ولكن أيضاً كحاكم.

في تشرين الأول 1904، أعلن مسؤول الجمارك المحلي[1] أن لديه تعليمات لتحصيل "رسوم مكتب" على شحنات التمور، الأمر الذي رفض الشيخ الاعتراف به. كما تم فرض مطالبة مشابهة بخصوص الملاحة الساحلية وتم إقرارها لصالح الشيخ.

في سنة 1906، وبوصول المونيسنيور ليليوكس، ظهرت المصاعب مرة أخرى بين الشيخ والجمارك، وبشكل رئيس فيما يخص تذمر الشيخ من موقف المونيسنيور ليليوكس الذي رفض باضطراد فرمانات الشيخ وحقوقه وامتيازاته بخصوص الجمارك.

في أيلول 1908، رداً على شكاوي قنصل جلالته بخصوص تزايد التهريب، تذمر الشيخ بأنه لا يستطيع أن يكون مسؤولاً عما يجري في الجمارك ما دام المدراء البلجيكيون، انتهاكاً لفرماناته، تجاهلوا الأخذ بأوامره بخصوص تعيين الموظفين الصغار. وقال: إن هذا التوجه قد أصبح ملحوظاً حتى منذ 1906، وعلى وجه الخصوص خلال تولي المونيسنيور ليليوكس أمور المكتب. وأضاف قنصل جلالته أنه بوجود رسوم الجمارك العالية فمن غير الممكن وضع نهاية للتهريب، والوسيلة الوحيدة لضمان تعاون الشيخ هي بتخفيضها.

---

(1)انظر الملحق 2.

والبديل سيكون بالتخلص من إشراف الشيخ كلياً، وعدم الاعتراف به مديراً أكثر من ذلك، وهي سياسة ستقود حتماً إلى تزايد التهريب، ما لم تتم مراجعة سلّم الرسوم.

في وقت مبكر من سنة 1909، أصبحت الاضطرابات الوطنية في طهران التي تسببت في عزل محمد علي شاه أكثر حدة، وقد، تم الاستيلاء على مكتب جمارك بوشهر من قبل الوطنيين في 22 آذار. وكان الشيخ قد بين في كانون الأول 1909 للميجور كوكس مسبقاً أنه قلق بخصوص تأثير الحركة الثورية في فارس على مركزه. وقد صور الأمر على أن الجزء الأكبر من بلاد فارس في فوضى كلية، وأن دفع الإيرادات تعطل في جميع أرجاء البلاد، وأنه في موقف قوي، يمكنه من الاهتمام بأموره الشخصية وحده، وأن يرفض دفع العوائد وأن يطرد الجمارك البلجيكية. وقد توسل إلينا أن ننصحه ونساعده في هذه المرحلة.

وقد تم تطمينه من قبل الميجور كوكس وتشجيعه على عدم تعديل الموقف الدستوري الذي تمت صيانته حتى الآن، والذي كان أفضل ما دُرسَ ليمكن الحكومة البريطانية من دعم مصالحه.

بخصوص علاقاته مع الحركة الشعبية، كرر الشيخ تذمراته من البلجيكيين لتجاهلهم فرماناته، وقال بأنه تم حثه من قبل الطرفين لتوضيح نفسه. الطرف الشعبي حثه على الاستيلاء على الجمارك وإرسال المساعدة إلى تبريز، في حين كانت تصله طلبات المساعدة باستمرار من الشاه عبر (نظام السلطنة). كان في خطر الوقوع بين مصيبتين وطلب نصيحتنا بخصوص أي مسار ينتهج. وقد تم إرجاؤه في هذا الوقت على كل حال، ونُصِحَ بالمسايرة حتى تمر المصاعب.

وعلى أية حال، ففيما بعد بتاريخ 8 آذار[1]، تم إصدار تعليمات إلى الميجور كوكس وعلى أرضيات سياستنا بعدم التدخل في الخلافات الداخلية، بعدم الاستجابة لطلب الشيخ النصيحةَ فيما يتعلق بالطلبات التي وصلته من الدستوريين من جهة، ومن الشاه من جهة أخرى.

في هذه الأثناء استمر الدستوريون في ممارسة ضغط شديد على الشيخ، وتأزمت صعوبة موقفه حيث إنه كان من المستحيل بالنسبة له إرسال أية برقيات خاصة للشاه أو رئيس الوزراء بسبب رقابة الوطنيين في أصبهان.

بتاريخ 26 آذار، أبلغ الميجور كوكس الذي وصل إلى المحمرة، أن الشيخ أعلمه بأن الوضع في المحمرة أصبح أكثر حرجاً بوصول أنباء تفيد بنجاح الوطنيين في بندر عباس وبوشهر، وأنه يتوقع تبعاً لذلك أن جبايتهم غير القانونية ستلفت انتباههم إلى موانئه النائية في ديلم، هنديجان، الخ، وأنه لن يستطيع الصمود أكثر، ما لم يستطِع التأكد من أن الحكومة البريطانية ستمنحه دعماً فعالاً لمقاومة الوطنيين، وتتعهد بتأمينه ضد التبعات اللاحقة لفعله ذلك.

وأضاف أن عليه أن يأخذ مساراً يحفظ وجهه مع الطرفين. ورد الميجور كوكس أنه لا يملك سلطة لمنحه أية ضمانة في الاتجاه المرغوب.

ومضى الشيخ مفسراً أنه إذا استمر إرسال إيصالات الجمارك إلى طهران، فإن امتعاض الوطنيين سيكون مفرطاً، أي أنه كرئيس لجمارك المحمرة سيتم

---

(1) برقية من المفوضية إلى المقيم، رقم 33، تاريخ 8 آذار 1909: "طلب النصح من الأفضل تجاهله. التذمرات يجب أن ترفض. تقديم النصح له في مسألة كهذه لا يتطابق مع سياستنا بعد التدخل في الخلافات الحالية بين الشاه وشعبه". بيورلاي.

اعتباره مسؤولاً عن هذه الإيصالات، وإن البريطانيين لن يكونـوا قـادرين علـى التدخل ورفضوا تقديم نصيحة محددة له، فإنه سيتصرف حسب حكمـه الخـاص على الأمور وسيطلب من المدير البلجيكي أن يحتفظ بالإيصالات في مبنى مكتب الجمارك حتى يتضح الموقف على نحو ما.

وقبل أن تصل هـذه التصـورات إلى مكتـب الشـؤون الخارجيـة، وصـلت تعليمات إلى السير جورج بـاركلي لـثني الشـيخ عـن عزمـه، فيمـا إذا كـان مـن الضروري، من خلال متابعة مثال الـوطنيين الفـرس في بوشـهر وبنـدر عبـاس، وحجز الجمارك: بإيصال هذه الأوامر إلى الميجور كوكس، أعلمه السـير بـاركلي أن الشيخ اقترح إجراءً بخصوص الجمارك يبدو أنه غـير قابـل للنقـاش. ولـذلك أرسل الميجور كوكس الآتي إلى الشيخ بتاريخ 6 نيسان:

لقد علمت أن سعادتكم قد أمـر، ولإشـعار آخـر، بـأن لا ترسـل عوائـد إيصالات جمارك المحمرة إلى طهـران ولكـن أن تبقـى في المحمـرة. بسـماعي هـذه الأنباء، أعتقد أنه من المستحسن إعلام سـعادتكم وبأوضـح الطـرق الممكنـة أن عوائد جمارك موانئ الخليج بما فيها المحمرة هي ضمانة للحكومة البريطانية كتأمين للقروض المقدمة من قبل الحكومة البريطانية للحكومة الفارسية. إن هـذا الأمـر معروف جيداً، وغير قابل للجدال، وأنـا واثـق أنـني سأتسـلم مـن سـعادتكم في أقرب وقت تأكيداً أنه فيما يخص إيصـالات الجمـارك فـإن مطالبـات ومصـالح حكومة جلالته محروسة جيداً من قبل سعادتكم.

في آذار 1909، وعند سماع الميجور كوكس بـأن المونسـير زويـني سـيحل محل المونسير ليليوكس كمدير إقليمي لجمارك المحمرة، طلب من وزير جلالته أن

يحـذر المونسـيير زويـني كـي لا ينـتهج سياسـة استرضـائية أكثـر مـن المونسـيير ليليوكس[1].

وفي رده، وعد السير باركلي أن يخاطب المدير كما هو مقترح، ولكنـه قـال إنه فهم أن موقف الشيخ فيما يخص التهريـب أعطـى المونسـيير ليليـوكس سـبباً جوهرياً كي يكون متضرراً. وقـد طلـب مـن السـيد مـاك دوال أن يأخـذ بعـين الاعتبار القضية الأساسية الأخـرى الـتي وصـلت إلى علمـه بـأن الشـيخ يمتلـك أرضية لأي تذمر ضد الجمارك.

وفي رد على هذه البرقية فإن الكولونيل كوكس، مع وعده أن يكلم الشيخ في موضوع التهريب، أوضح أن الشيخ خزعل في سنة 1908 زعـم أن المونسـيير ليليوكس يجب أن يلام كلياً على تزايد التهريب، قائلاً إنه "لا يُتوقع منه أن يوقف التهريب إذا ما عين البلجيكيون أشخاصاً بدون استشارته كمـا هـو مطلـوب في فرمانه".

في 16 تموز 1909 وبالإشارة إلى الانقلاب على السـلطة الـذي حصـل في طهران والذي تسبب في عزل محمد علي شاه من قبل جماعـة الـوطنيين، خاطـب الميجور كوكس الشيخ في اتصال آخر حول الموضوع كالآتي:

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخـة في 1 [6] نيسـان بخصـوص ضـرورة احتفاظكم بعوائد الجمارك تحت رقابة كاملة. منذ ذلك الحين فإن دولة فارس قد

---

(1) في آذار 1911، أبرق الشيخ إلى طهران أنه إذا سمع بأن مونسيير زويني سيعود إلى المحمرة، فإنه سيرفضه كمدير، وفي نهاية المطاف، وعند وصوله، فعل ذلـك، وأمـن نقلـه إلى موقـع آخر.

عمها الاضطراب مرة أخرى. إن سلطات الحكومة البريطانية، مثل سعادتكم، تأمل أن يتم تثبيت العهد الدستوري مع الوقت، ولكنه من الضروري في الوقت الحالي أن أذكركم بأن الجمارك في منطقتكم متضمنة في الجمارك التي على حساب القرض الذي قدم إلى الحكومة الفارسية، وهي ضمانة للحكومة البريطانية، وإذا ما تم إنفاق عائدات جماركك بطريقة مؤذية لمطالباتنا بها، فإن سعادتكم تتحملون المسؤولية تجاه الحكومة المشار إليها أعلاه.

في أيلول 1909، برزت مرة أخرى الخلافات بين الشيخ والجمارك، وعلى مراحل في سنة 1910 حصل نزاع حول نقاط بسيطة على الإدارة.

في تشرين الأول سنة 1910، عارض الشيخ تبديل الشيخ عبد الحسين، فارسي متجنس في الهند البريطانية، بفارسي من جمارك المحمرة، وذلك على أرضية أنه لم تتم استشارته أو إعطاؤه فرصة للنظر في الأمر، وكما في كل شيء آخر، ومع كون اعتراضاته وتذمره من إجراء الجمارك عاليين، إلا أنه أظهر توجهاً لضغط اعتراضاته، أو أن يمضي في جدلياته إلى حصيلتها النهائية. لم يُسمح للجمركيين الناجحين أن يستفيدوا من فتوره الشديد، وعززوا موقفهم بشكل مضطرد، ووجدوا بالتدريج وسيلة لتحصيل أكثر الأجزاء أهمية من غير الفعال في فرمانه.

ملحق رقم 1

نسخة من رسالة من ميرزا، مدير الجمارك، المحمرة، إلى السردار عرفة، بتاريخ 27 ربيع الأول 1323هـ (حزيران 1903)

أعتذر كثيراً لعدم قدرتي على مقابلتك. أرجو أن تحضر قريباً.

بخصوص رسالة تسلمتها هذا الأسبوع من وزارة الجمارك، والتي أعطتني قناعة كبيرة، حيث إنني حصلت على ما أريد.

مضمون الرسالة كما يأتي:

بموجب أوامر جلالة إمبراطوريته، فإنه لا أحد من الأمراء أو الموظفين الرئيسين في الدولة أو حتى الوالي عبد أو رئيس الوزراء معفى من دفع الرسوم الجمركية مثلهم مثل أي شخص آخر. ولكن نظراً للمساعدة الكبيرة التي أسداها السردار عرفة للجمارك فإننا قد عيناه مديراً عاماً لجمارك عربستان ويمكن أن يعفى من الرسوم الجمركية، وذلك فيما يخص الضروريات المنزلية والأغذية ما عدا الشاي والخمور. وبما أن هذا ليس أمراً علنياً لذا فلن يتم إصدار أمر رسمي به، ولكن يجب أن يتم فحص البضاعة عند وصولها كالمعتاد وفي جميع الحالات.

ملحق رقم 2

ترجمة الرسالة رقم 1883 بتاريخ 22 برج العقرب (1903) إلى السردار عرفة.

تم تسلم برقية منذ يومين، موقعة من إم. ليفرز بالنيابة عن وزارة الجمارك، وقد أرفقت ترجمة بها وأرجو أن أطلب إليكم أن تتفضلوا وترسلوا لي رداً بوصول البريد، وذلك لتمكنوني من إبراق رد إلى طهران.

الترجمة

ميرزا يانتز، المحمرة

أخبر الحاكم أنه إذا لم يدفع مستحقات المكتب، الخ، على تموره وجميع صادراته ومستورداته فإنه سيتم اتخاذ خطوات قاسية ضده من قبل الحكومة.

ميرزا يانتز

ملاحظة

(1) تمت كتابة رد يفيد بأن الشيخ يرفض بالتأكيد أن يدفع، ويلتزم بفرمانه. أرسلت نسخ من هذا الرد إلى عين الدولة وبفترة قصيرة بعد ذلك كتب مدير جمارك المحمرة قائلاً إن الاعتراض مدار المسألة قد ألغي.

(2) تم عرض الرسالة أعلاه إلى الملازم ويلسون من قبل الحاج رئيس في كانون الأول 1910.

ملحق رقم 3

ترجمة الرسالة رقم 6487– 830، بتاريخ 29 رمضان 1320، من وزارة الجمارك، طهران، إلى السردار عرفة.

بعد التحيات،

إنني جِدٌّ سعيد بترتيباتكم لإنشاء مكتب الجمارك في المحمرة وللاهتمام الشخصي الذي أبديتموه للأمر.

من خلال ما كتبه السيد دامبريني، فإن سعادتكم قد فعلتم ما هو ضروري لمساعدة الجمارك، ومن المأمول بمساعدتكم فإن جمارك المحمرة ستغدو فعالة شيئاً فشيئاً، ولهذا السبب فإنني أقدم لكم شكري العميق.

وبخصوص ما كتبه السيد دامبريني من أن سعادتكم قد طلبتم أن تكون البضاعة المستوردة باسمكم معفاة، فإنني ملزم بالقول إن امتيازاً كهذا سيكون من الصعب منحه، ذلك أنه حتى البضائع المستوردة من قبله خاضعة للضريبة. وعلى الرغم من ذلك، فبالنظر إلى مساعدتكم في تنظيم الجمارك وللمودة التي نكنّها لكم، فقد أعطى السيد وافيلايرت الإذن إلى المدير بأن يعتبر البنود المستوردة باسمكم ولاستعمالكم الشخصي معفاة من الجمارك (ما لم تكن من المواد الممنوعة).

ملحوظة: عُرضت النسخة الأصلية من الرسالة أعلاه إلى الملازم ويلسون من قبل الحاج رئيس في كانون الأول 1910.

الفصل السادس

العلاقة السياسية مع الحكومة البريطانية

تم اغتيال الشيخ مزعل خان بتاريخ 3 [2] تموز 1897 بينما كان يترجل من قاربه مقابل قصره في الفلاحية.

كـان القتلـة الفعليـون ثلاثـة مـن السـود والـذين يبـدو أنـه تم تحريضـهم على ارتكاب هذا الفعل من قبل سلمان بن منصور، رئيس قبيلـة المحيسـن، ابـن عم مزعل [؟]. ويفترض أن الشيخ خزعل كان مطلعاً علـى الجريمـة، هـذا إذا لم يكن قد حرض عليها.

وقد كان يُخشى في البداية أن موت الشـيخ مزعـل المفـاجئ سيتسـبب في ظهور الاضطرابات، ولكن شيئاً ذا بال لم يحـدث، مـع أن سـكان المحمـرة حملـوا الأسلحة لبضعة أيام. لم تكن الطرقات آمنة خلال السنة، ولكن ذلك كان بسبب سوء المحاصيل، الذي إليه عُزي أيضـاً تـذمر السـادة هـوتز وليـنش إخـوان مـن السرقات خلال السنة.

كان الشيخ خزعل لما قبل سنتين من توليه الحكـم قـد أعلـن أنـه في حـال حصوله على المشيخة، فإنه سيشـجع الشـركة البريطانيـة في منـاطق نفـوذه. وإلى حين أصبح شيخاً، فإن الحكومة البريطانية، على أية حال، كانـت حريصـة علـى أن لا تعطي أي نوع من الاهتمام لطموحاته.

وحالما أصبح شيخاً، أخبر نائب قنصل جلالته "أنه وعـد بمسـاعدة التجـارة البريطانية، إذا ما كان في موقع يخوله ذلك، وأنه مستعد لتنفيذ هذه الوعود الآن. وقد رغب أن نعلم أنه صديقنا في السر مع أنه ليس مـن السياسـي إظهـار ذلـك

علناً. كما أنه رغب أن يخدم الحكومة البريطانية، وإذا لم يتم قبوله كخادم فإنه مازال مستعداً لإسداء الخدمة، آملاً أن يستفيد منها يوماً ما". وفي إرسال هذا التعبير عن وجهة النظر، عبر السيد ماك دوال عن تصوره في أن الممانعة السرية لتجارة الكارون التي قد وسمت فترة حكم الشيخ مزعل، ستتوقف الآن، وتمنى أن تعتبر الحكومة الفارسية الشيخ رسمياً، إذ إنه في حال إرسال مرشح معارض لتولي حكم المحمرة فإن البلد سينتكس في الفوضى. فيما بعد، أخبر الشيخ قنصل جلالته أنه كان مهتماً، كما قال سابقاً، بتشجيع التجارة وأن يكون خادماً للحكومة البريطانية. وعندما سُئل عما يعنيه، أجاب أنه يمكن أن يُطاح به من قبل الحكومة الفارسية، وفي هذه الحال فقد يحتاج إلى اللجوء في بومباي لسنة أو سنتين. وأضاف، مشيراً بوضوح إلى إمكانية سقوط فارس، أن الحكومة آخذة في الضعف كل يوم، وأن مساعدتنا له لن تكون ذات قيمة يوماً ما.

لم يضع الشيخ وقتاً في إرسال سكرتيره الحاج علي، رئيس التجار إلى طهران، من أجل أن يضمن تعيينه من قبل الحكومة الفارسية. وعند سماعه بذلك، أمر وزيرُ جلالته السيدَ ماك دوال أن ينصح الشيخ بأن يخبر الحاج رئيس أن يحضر إلى المفوضية بالسرعة الممكنة بعد وصوله إلى طهران: وأن المفوضية ستعمل ما بوسعها لحماية مصالح الشيخ، وبالمقابل يعمل الشيخ ما بوسعه لتشجيع مصالح التجارة البريطانية الآن وفي المستقبل في منطقته. وقد أجاب الشيخ أنه لم يثق بالحاج رئيس بما يكفي ليكتب له بهذا الخصوص، ولكنه سيخبره حالما يصل إلى طهران.

وصل الحاج رئيس في 21 كانون الأول 1897، واستُقبل من قبل الصدر عزام. وفي الحال نصبت الحكومة الفارسية الشيخ حاكماً للمحمرة، وقلدته لقب معز السلطنة، والذي كان يحمله أخوه.

ومنذ البداية أظهر بوضوح نزوعاً لصداقة المصالح البريطانية، فسحب السفينة البخارية التي أُجريت بواسطة سلفه ضد "مالامير" على الكارون.

تحذيره من الانتهاكات المهدِّدة من قبل الحكومة الفارسية لسلطته، واحتمالية الطموحات التركية أن تجد منفذاً لغزو عربستان، سبب له في وقت مبكر من سنة 1899، أن يبحث عن تفاهم سري لحمايته من قبل الحكومة البريطانية. وقال إنه في هذه المرحلة لا يرغب في ضمان مكتوب. كل ما يريده كان تأكيداً شفاهياً أننا قبلناه كخادم، وأننا سندعمه بوسائل مثل ما فكرت المفوضية أنه مستحب. وقال إنه لم يطلب تحالفاً ضد الفرس، وأنه سيستمر في الخدمة بإخلاص، مع أنهم لن يحبذوا أعماله. وقال إن المفوضية على سبيل المثال، إذا ما اعتبرته خادمهم، فإنهم سيعارضون إزالة الجمارك من رقابته، وهي خطوة لن يوافقوا عليها. الشيخ السابق مزعل، الذي لم يتدخل الفرس به إطلاقاً، عارض المصالح البريطانية دوماً: لقد كان من واجبنا أن ندعمه طالما هو يساعد تجارتنا، ولن نسمح للفرس أن يقلصوا من تأثيره.

تم إرسال مقترحاته إلى الحكومة في الهند، ولكن لم يكن مرغوباً حينها أن نقيم علاقات سياسية مقربة مع الشيخ. في ما كتبه الكولونيل ميادي، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، إلى قنصل جلالته في المحمرة بتاريخ 20 أيار 1899، اعتبر أنه من المستحيل بالنسبة لنا أن نعمل اتفاقاً رسمياً مع الشيخ، لأنه من رعايا الفرس، مع أنه يجب أن نفعل أفضل ما نستطيع له.

في سنة 1900 أصبح معلوماً أن الحكومة الفارسية قررت أن تستولي على الجمارك في عربستان تحت إدارتها المباشرة، وكانت هناك إشاعات أن محاولة في الوقت نفسه قد تجري لحرمان الشيخ من قواه التنفيذية الواسعة وسلطته القبلية

المطلقة. وفي الوقت نفسه تقريباً ظهـر شـك فيمـا إذا كانـت الحكومـة الفارسـية تعترف بأن جمارك عربستان ستكون من ضمن منـاطق الخلـيج الـتي احـتُفظ بهـا كضمانة لقرض، بموجب اتفاقية عقدت مع الحكومة البريطانية سـنة 1897، مـن أن يتم عزلها لأي قوة أجنبية. وهكذا فالخطر الذي يفترض رهن جمـارك المحمـرة لروسيا كان شيئاً لا يمكن جلالته أن تبقى غير عابئة به، وتم اتخاذ خطوات فورية للعمل ضد ذلك بتبني موقف أقل حماية للشيخ، وبالحصول على تأكيد من وزراء الشاه بأن جمارك جميع جنوب فارس بما في ذلك عربستان ستُعامل على أنها غـير قابلة للعزل بموجب اتفاقية سنة 1897. ولم يتم تسوية هذه المسألة الأخيرة نهائيـاً حتى سنة 1904، عندما سمح بيان واضـح لوجهـة النظـر البريطانيـة للحكومـة الفارسية أن تمر بغير تحدٍّ، ويمكن عندها اعتبارها قد حصلت على موافقة، موافقة مؤكدة بكلمات الجمارك الملكية لعام 1904 التي تمت الموافقة عليها لروسيا.

المشـكلة المحليـة والـتي كانـت موقـف الشـيخ مقابـل الحكومـة الفارسـية، وبالتحديد دائرة الاقتطاعات الملكية، كانت ذات تطور سـريع، وقـد تم التعامـل معها على انفراد تحت عنوان "الشيخ والجمارك" (الفصل الخامس).

سير إتش. إم. ديوراند كتـب بشـكل شـبه رسمـي إلى الكولونيـل ميـادي بخصوص موضوع التأمينات كما يأتي:

لقد فكرت كثيراً بخصوص شيخ المحمـرة وطلبـه للضـمانات، أرسـل لـك نسخة من المذكرة التي حملتها من الأحواز. أعتقد أنك يجب أن تخبر الشـيخ أنـني إذا أعطيته الضمانات التي يريد فإني عملياً أُلزم حكومتي مقدماً بـاحتلال البلـد. إنني أشعر بالتأكيد أن حكومتي لن تحب ذلك إذ إننا لا نمتلك تخوفـاً مـن سـقوط فارس، ولا نرغب في احتلال أي منطقة فارسـية. في الوقـت نفسـه، لقـد كانـت

سياستنا دوماً رفض التدخل بالقوى الأجنبية في الخليج الفارسي، وأفترض أن هذه السياسة ستبقى نافذة المفعول ما دامت الظروف تسمح بها إذا اضطرب الوضع الحالي. لا تكتب هذا، دع ماك دوال يتكلم. أخشى أن البلجيكيين والصدر عزام مصرون على الاستيلاء على جمارك المحمرة، ولكن بترتيب ودّي مع الشيخ إذا أمكن. لقد نصحتهم أن لا يحاولوا إرغامه.

ما يأتي هو المذكرة المرفقة مع الرسالة أعلاه:

لا نستطيع بالطبع التعهد بحماية الشيخ ضد الحكومة الفارسية، ولا نقول كذلك أنه إذا انهارت الحكومة الفارسية فإننا سنضمن استقلاله.

إن حكومتنا فيما أتخيل لا تفكر ملياً في مثل هذا الحدث الطارئ، ولكننا نستطيع أن نخبره أننا نعتبره أكثر الأشخاص نفوذاً في هذا الجزء من العالم، وأننا ننوي بقدر المستطاع أن ندعمه، معتقدين أنه لمصلحة البلد أن يكون قوياً. وفي أي وقت أراد نصيحتنا فإنه سيحصل عليها. وفي المقابل فإننا نتوقع أن يساعدنا في أمور التجارة وما أشبه. بالنسبة لسحب الجمارك من المحمرة، سأفعل ما بوسعي لمساعدته. يستطيع الاعتماد على نيتنا القلبية الطيبة في جميع الأوقات، وعلى مساعدتنا عندما نستطيع تقديمها بدون نية سيئة تجاه الحكومة الفارسية.

سير هـ. م. ديوراند لم يقابل الشيخ، ولكنه رجع من الناصري عبر ديزفول ولورستان إلى طهران. إلا أنه على كل حال أرسل له ميدالية فيكتوريا الملكية التي قبلها الشيخ، وذلك بعد أن حصل موافقة الحكومة المركزية[1].

---

(1)بعد مشاورة وزير جلالته، فإن الشيخ لم يطلب الإذن في حالة وسام "الفارس القائد" (K.C.I.E.) خاصته سنة 1910.

في آب 1901، تسلم الشيخ برقية من الحاكم العام للورستان وعربستان في بـورجيرد، يـأمره فيهـا بتحويـل إدارة الجمـارك الإمبراطوريـة إلى مـوظفين إمبراطوريين، ولكن الشيخ، محتجاً بأن الضيق متفشٍّ وأن المشاعر العامة لم تكـن مستقرة، نجح في الحصول على تأجيل، تحديداً لمدة خمسة أشهر. تسبب التأخير في إظهار اصطفاف القوى على الجانبين. من جهة، خانات داشستان قـرب بوشـهر قيل إنهم أكدوا مسـاندتهم للشـيخ إذا قـاوم الجمـارك بـالقوة، وأعلـن خانـات البختياري الذين كانت تعتقد الحكومة الفارسية أنها تستطيع أن تعتمد علـيهم في حال أنّ قهر الشيخ أصبح ضـرورياً، أعلنـوا أنهـم لـن يـؤجروا أنفسـهم إلى أي سياسة كانت، وأنهم يعلنون صداقتهم العظيمة للشيخ المهدَّد. ومن جهة أخرى، حرض الروس، الذين بدأوا يهتمون في شؤون المحمرة، الحكومـة الفارسـية نظـراً للمصالح المشتركة في التجارة، من أن يجعلوا ترتيبات الجمارك في المحمرة تتساوى مع غيرها في كل مكان. مضى الشيخ خزعل بعد بعـض المشـاورات للتفـاوض، كما نصحه سير هـ. أ. هاردينج منذ مرحلة مبكـرة مـن هـذه المصـاعب. أرسـل الحاج رئيس إلى طهران، واستطاع، والفضل الكبير يعود لبراعتـه الذاتيـة الذكيـة ومهارته الديبلوماسية، أن ينجح في تحقيق تسوية حمت إلى حد بعيـد مصـالحه. تم وصف طبيعة هذه التسوية والوسائل التي حققتها في الفصل الخامس.

تضمنت التسوية منح الشيخ ثلاثة فرمانات، حيـث تم الاعـتراف بالشـيخ وقبيلته كمالكين لـ: (1) المحمرة، جزيرة عبادان، الأراضي الـتي علـى ضـفة نهـر بهمنشير، والكارون (أعني شواطئ ذلك النهر حتى الإسماعيلية). (2) الفلاحية، (3) هنديجان وديه مولا، والأراضي شرق الكارون (على أن لا تتضـمن منطقـة الجراحي).

تظهر هذه الفرمانات كملحق 7، 8 و9 لهذا الفصل.

وعلى الفور مضت الحكومة الفارسية لتستفيد من هذا التفاهم، وهكذا وبتاريخ 23 أيلول 1902 دخلت الجمارك تحت الرقابة الإمبراطورية بنتائج ضارة مؤقتاً بالتجارة البريطانية. يمكن ملاحظة أن الحكومة الفارسية غير مهتمة بالدليل الذي تمتلكه الحكومة البريطانية، وبالتالي أنكرت وجود "اتفاقية" بينها وبين مواطنها شيخ المحمرة.

قبل انتهاء المفاوضات بين الشيخ والشاه، ولبعض الوقت فيما بعد، كان الوضع مفعماً بالقلق بالنسبة للوزير البريطاني في طهران. عرّضت زيارة للأمير دابيجا، القنصل الروسي في أصبهان إلى المحمرة الشيخ لمخاوف مباشرة، وأصبح من المحقق أن المداهنات والتهديدات الروسية بالتالي تمارس على ممثله في العاصمة، في محاولة لجلب حماية روسية خفية على المحمرة. ولبعض الوقت بدا الشيخ خزعل في حيرة من أمره، وخشي السير هاردينج أنه ما لم تُرسّخ كمية كبيرة من الثقة في عقله فإن النفوذ الروسي سيكون فائقاً وفعالاً في المحمرة في وقت قصير. وقد دعم نائب الملك في الهند اللورد كرزون وجهة نظر الوزارة بأن ضماناً واضحاً كان ضرورياً، وبعدها في كانون الأول 1902، خوّل اللورد لانسداوني السير هاريدنج أن يوصل للشيخ ضماناً بأن الحكومة البريطانية ستحمي المحمرة ضد هجوم بحري من قبل قوة أجنبية، مهما كانت حجة التدخل، وكذلك فما دام الشيخ مخلصاً للشاه ويعمل حسب نصيحتنا، فإننا سنستمر في تقديم خدماتنا الجيدة ودعمنا.

نص الرسالة التي نُقل بها هذا الضمان مبين في الملحق رقم 6 لهذا الفصل. هذه الضمانات ما تزال سارية المفعول، ولم يُستبدل بها ضمانات لاحقة. وقد أقنعت هذه الرسالة والضمانات الشخصية التي رجع بها الحاج رئيس إلى المحمرة الشيخ أن مصالحه ليست عاجلة، وأن مسألة جمارك المحمرة لا تواجه

مشاكل جدية حتى وقوع اضطرابات انقلاب الدستوريين سنة 1909. وقد عُرضت رسالة الضمان التي أرسلها السير هاردينج إلى الشيخ خزعل على الحاج رئيس قبل إرسالها، وقد حاول حث الوزير على أن يضع عبارة "حماية شيخ المحمرة" ضد "هجوم أجنبي" بدلاً من عبارة "حماية المحمرة ضد هجوم أجنبي". غير أن السير هاردنج بين في الرد على ذلك أن وعدهم كان لحاكم المحمرة بصفته الرسمية وأنه غير مخوّل بإعطاء ضمانة شخصية. فهو قد يُطاح به من قبل عربه مثلاً.

لا يحمل تاريخ السنوات القليلة التالية أي حديث عن مسألة الضمانات، ولمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة يمكن الرجوع إلى معجم الدولة الفارسية، المجلد رقم 1، الوشيك الصدور، والذي كتبه السيد لوريمر. والضمانات الإضافية التي أعطيت للشيخ في كانون الأول 1903 [1902] بخصوص محاولات الحكومة الفارسية إنكار شروط الترتيبات التي بموجبها تم إنشاء جمارك المحمرة، يمكن الرجوع إليها في الفصل الخامس.

نمت المصالح البريطانية بثبات في أهميتها، وبدأت المحمرة تصنع نفوذها كميناء لقبعة فارس المركزية، بفضل طريق الأحواز- أصبهان.

كانت مشاريع الري على الكارون والتي اقترحها المهندس الألماني السيد فان روجن ذات مرة ربما لتقود إلى بعض النتائج المحددة، إلا أنه في نهاية المطاف لم يحدث شيء. كلام مفصل حول هذه المشاريع وموقف الشيخ والحكومة البريطانية منه موجودة في الفصل العاشر.

في سنة 1904، زار القنصل الروسي العام في بوشهر، السيد باسيك، المحمرة ومنح الشيخ البراءة الروسية لـ الدرجة الأولى من سانت ستانيسالوس.

كرس الفرمان الذي صحب هذا الوسـام سياسـة الشـيخ المسـتنيرة وحكمتـه في السماح بإنشاء الجمارك الإمبراطورية كسبب لمنحه إياه.

لم يحدث حتى خريف 1907 أن حصل تقديم رسمي لرغبـة الشـيخ، كمـا هو كذلك بالنسبة لخانات البختياري، للحصـول علـى علاقـات أكثـر قربـاً مـع حكومة جلالته، إلى وزير جلالته من قبل المقـيم السياسـي في الخلـيج الفارسـي. وقد تقرر بعد تقديرات مهمة، أنه ليس من المرغوب فيه إعطاء خانات البختياري أية ضمانات أكثر من تعبير عام عن التعاطف، وحتى عند إعطاء ذلك وُجد أنـه ليس من المناسب تفويض قنصل جلالته في الحرب أن يرفقه بتحذير إلى الخانـات أنه ما لم يتبنوا موقفاً أكثر انفتاحاً تجاه المصالح البريطانيـة فـإن تعـاطف حكومـة جلالته سيلغى. وعلى أية حال، ففي حالة شيخ المحمرة، فإن الضـمانات العامـة المقدمة له من قبل السير هـاردنج سـنة 1903 [1902] أُكـدت ومُـدّدت إلى مـن يخلفه، وتم لاحقاً بيان أن حكومة جلالته وافقت على أن تحترم استقلال وسلامة بلاد فارس، الأمر الذي يتضمن المحافظة علـى الوضـع الـراهن في ذلـك البلـد، ويتضمن استمرار وضعه الحالي من الاستقلالية: ولذلك، فإن الاعتداء الخارجي عليه سيشكل انتهاكاً للسلامة الفارسية التي تُحـترم مـن قبـل الاتفـاق الأنجلـو-روسي.

وقد بُلّغت هذه الضمانات إلى الشيخ من قبل المقـيم السياسـي في الخلـيج الفارسي برسالة، مؤرخة في الأول من كانون الأول 1908، وكما يأتي:

لقد تم توجيهي لأكرر نيابة عن حكومة جلالتـه الضـمانات الـتي أعطيـت لسعادتكم في رسلة وزير جلالته السير إي. هـ. هـاردينج، المؤرخـة في 7 كـانون الأول 1902، والتي هـي بحـوزتكم، والشـروط الـتي كررتهـا لكـم في مقـابلتكم

(بتاريخ 7 كانون الأول): وأنا أكتب لأضيف أن حكومة جلالته قد ارتبطت باحترام استقلال الدولة الفارسية، ولأشرح أن التفاهم يتضمن الحفاظ على الوضع الراهن لذلك البلد، ويتضمن استمرار سلامة الدولة التي تستمتعون سعادتكم بها في الوقت الحاضر. مما سبق، يستتبع أن أي اعتداء خارجي على سعادتكم سيشكل تعدياً على سلامة الدولة الفارسية التي تُحترم وفق شروط : "الاتفاق الأنجلو- روسي".

كان تمديد الضمانات إلى من سيخلفه مقنعاً جداً للشيخ، ولكن لم يكن مقتنعاً كلياً، ورغب في آليات حيث هو نفسه بممتلكاته وقبيلته يقتربون من حدٍّ يكونون فيه، وفي جميع الأحوال، تحت الحماية البريطانية. وقد عبر عن رغبة لإيجاد بعض الوسائل التي يمكن أن تجعل العاصمة البريطانية تستثمر في أراضيه، مما يكبّر حصتنا في بلده. وقد تذمر بمرارة من النفقات التي يتحملها لضبط النظام في مناطقه، وقال إنه يفعل ذلك فقط على أمل أن يحصل على دعمنا.

عندما زار المقيم السياسي الشيخ مرة ثانية بعد اثني عشر شهراً، تغير الوضع كلياً. من جهة، بدأ النفط يعطي كميات في حقول نفط البختياري وتكونت شركة للعمل به، ولبناء خط أنابيب يمر من مناطق الشيخ إلى نقطة على شط العرب حيث سيتم إقامة مصفاة تكرير للبترول: ومن جهة أخرى، فإن الحركة الثورية كانت تكتسب يومياً قوة جديدة في بلاد فارس، وكان الشيخ قلقاً من نتائجها المحتملة على موقعه الشخصي. وقد توسل بإخلاص أن يُمنح ضمانات أخرى، ونظراً لضخامة مصالح حكومة جلالته التي كانت تتطور حينها بشكل حثيث في عربستان، فقد كانت تميل أكثر من ذي قبل للنظر في مطالبه بشكل أكثر ترجيحاً، مما يمكن تلخيصه كما يأتي:

(1) التأكيد له بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لأي نظام فارسي، مطلق أو دستوري، أن يزعج الوضع الراهن فيما يتعلق به أو بورثته.

(2) ما دام مستمراً في إداء التزاماته نحونا بشكل كامل، فإن الحكومة البريطانية لن تخل بها.

(3) أن حكومة جلالته ستمنع أي قوة تحاول أن تفعل ذلك.

وعندما أدرك الشيخ أن ضماناً ملكياً مستحيل، توسل بحرارة أن يتم تمديد الضمان الذي أعطي له وفي جميع الأحوال إلى ذريته المباشرة شرط أن يقدموا لنا الاقتناع بهم. وقال إنه مستعد تماماً أن يقنع بنا إجماع محكمة الشيوخ.

كان السير إي. جراي على أية حال، قبل هذا كله قد اتصل مع حكومة جلالته، وزودهم تماماً بالتعليمات التي أعطيت للميجور كوكس من قبل سير جورج باركلي بخصوص الحركة الثورية والضمانات التي طلبها الشيخ، وأضاف السير جراي: "لقد وعدت بريطانيا العظمى وروسيا أن تحترما السلامة الفارسية، ولا نستطيع الاعتراف بإمكانية أن يصبح حكمها ملكياً أو أن يتم احتلالها من قبل قوى أجنبية؛ ستكون ضماناتنا مرتبطة بالاحتمالات التي يفكر بها الشيخ. وعليه أن لا ينسى خطر فقدان موقفه القوي وغير المقيد، بالارتباط في اتصالات حزبية سياسية".

أدت التعليمات المبينة أعلاه كما أعطيت للميجور كوكس من قبل السير جورج باركلي إلى النتائج الآتية:

أن يرفض تقديم النصيحة للشيخ في رد على طلبات للاستشارة حول الموضوع الدستوري. كان عليه أن يُعلم الشيخ، إذا رأى ذلك مناسباً، أنه بالنسبة للحدود التركية- الفارسية في منطقة المحمرة، فإن حكومة جلالته لم تكن مستعدة

لتعترف بأية حدود أخرى غير التي وضعت من قبل لجان الوساطة سنة 1850. أي تقدم للقوات العثمانية فيما يجاور المحمرة من المرجح أن تتسبب في اضطراب الوضع الراهن هناك، لن تقود في الغالب إلى تدخل فعلي من جانب حكومة جلالته[1].

في الخامس من نيسان، صرح الميجور كوكس لحكومة جلالته فيما يتعلق بالضمانات التي ستُعطى للشيخ، أن هذه الضمانات ستقنعه فيما يتعلق بالانقلاب في فارس، أو تدخل القوى الخارجية، ولكنه سيطلب رداً مؤكداً من قبل نظام دستوري محتمل، وكذلك فيما يتعلق بتمديد الضمانة الحالية إلى ذريته المباشرة.

في الرد على ذلك، أُعطيت تعليمات للميجور كوكس لإعلام الشيخ أن حكومة جلالته مستعدة لإعطائه بعض الدعم ضد التعديات على حقوقه كما وُعد سنة 1902، مهما كانت التغيرات التي ستجري على الحكومة في فارس. كما أنه يجب تذكيره بأن ضمانات حكومة جلالته قد تم تمديدها إلى خلفائه، وبما أن هؤلاء سيكونون ذريته كما يُفترض، فإن الضمانات في الحقيقة تنطبق عليهم تماماً. وإذا لم يقنع هذا الشيخ على كل حال، فليس هناك اعتراض على تمديد الضمان الذي أعطي من قبل لـ "ورثته وخلفائه". وإذ أوصل المقيم السياسي في الخليج الفارسي هذه الضمانات، فإن الشيخ طلب أيضاً:

---

(1) تقرير مفصل حول المسألة التركية- الفارسية بقدر تأثيرها على عربستان موجودة في الفصل الثامن وكذلك تلخيص للمراسلات حول الوضع الذي أوصل إليه هذا التصريح.

(1) أن كلمات "ذريته الذكور المتعاقبون" يمكن أن تحل محل " ورثته وخلفائه"،

(2) وعبر أيضاً عن أمله بأن تبدد حكومة جلالته آخر ظل من الشك من ذهنه بخصوص نياتهم في المستقبل بإضافة الكلمات "لفترة 100 عام" أو 150 إذا أمكن بعد كلمات "الذكور المتعاقبون".

وقد وعد المقيم السياسي أن يذكر هذه النقاط لوزير جلالته، الذي يأمل أن يلتقيه قريباً، وقد طلب الشيخ أيضاً:

(3) ضماناً لحماية ممتلكته الخاصة في فارس،

(4) ضماناً للحماية ضد الاعتداء من قبل قوات أجنبية، وضد أي تعدٍّ من قبل مثل هذه القوى على دائرة نفوذه وحقوقه المعترف بها،

(5) تعهداً بأنه إذا اضطرت ظروفٌ حكومةَ جلالته أن تتولى الرقابة على جمارك جنوب فارس، بما فيها المحمرة والأحواز، فإنه سيُتركُ في رقابة مباشرة على هذين الميناءين كما هو الحال الآن،

(6) تعهداً بأنه إذا اضطُرت ظروفٌ حكومةَ جلالته إلى التدخل في جنوب فارس، فإنه هو وأفراد قبيلته سيبقون في موقعهم الحالي، وإذا كان ذلك مستحيلاً، فإنه من الممكن أن يحتفظ بعائداته الشخصية، ويُمنح لجوءاً في الهند أو أي مكان آخر،

(7) نسخة من الضمانات في شكل يمكن أن يريه لأفراد قبيلته ليقوّي دعمهم له، وثقتهم بسياسة صداقة حكومة جلالته.

عند هذه المرحلة، ذهب الميجور كوكس في مغادرة إلى إنجلترا. ومن لندن ذهب إلى طهران ليجتمع بوزير جلالته، وفي لندن وطهران، نوقشت مسألة

الضمانات التي رغب بها الشيخ بشكل مضنٍ. وبعد فحص مطول للمسألة في طهران، بمناسبة زيارة الميجور كوكس لها، وبين مكتب الشؤون الخارجية ومكتب الهند، تمت الموافقة على الضمانات في صيغتها التي تمت مراجعتها وأرسل النص إلى الكولونيل كوكس في آب 1910، وأُمر على كل حال، أن لا يوصلها إلى الشيخ حتى تتفحص حكومة جلالته استحقاقات حالة والي البصرة ضد الشيخ في مسألة مزاعم هذا الأخير والتي بلغت ذروتها في قصف وحرق قرية زين من قبل القارب التركي "مرمريس". وقد تم التعامل مع هذه المسألة تحت عنوان "الشيخ والأتراك" (الفصل التاسع) ولا حاجة للحديث عنه هنا.

ولدى فحص الأوراق في هذه الحالة، اقتنعت حكومة جلالته بأن الشيخ قد تصرف حسب الأصول في هذا الأمر وأن الادعاءات العامة ضده لم تكن موجودة، وفوضت الكولونيل كوكس بالاتصال بالشيخ وإيصال الضمانات التي تمت مراجعتها إليه. وقد رُفض طلب الشيخ لتحديد الفترة الزمنية، وأما طلب الضمانات إلى الذرية الذكور فقد تمت ضمانته مادام هؤلاء يوفون بالتزاماتهم إلى حكومة جلالته والحكومة الفارسية وكذلك أن يكونوا مقبولين عند أفراد قبيلتهم.

ضمانات الحماية لمتلكاته الشخصية في فارس وضد الاعتداءات والمضايقات على حقوقه من قبل قوة أجنبية تم ضمانها بشرط أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تلزم نفسها بتدخل قسري في ظروف معينة قد تظهر، ولكن في مثل هذه الأحوال فإن الشيخ سيتلقى أقوى دعم ديبلوماسي ممكن. التعهد بخصوص الجمارك رُفض، وتم إعلام الشيخ أن هذا التعهد المتوقع كان شيئاً لم تفكر به حكومة جلالته ملياً. (انظر: رسالة الميجور كوكس بتاريخ 1 كانون الأول 1908 إلى الشيخ).

تم تلبية طلب نسخة من الضمانات في شكل يمكن عرضه على محكمة الشيوخ.

كما تم الاتفاق على أن يُطلب من الملك أن يمنح وسام الإمبراطورية الهندي للشيخ، وهو فضل لا يمكن أن يفشل في إرضائه، والذي في الوقت نفسه يزوده بذريعة للتدخل لصالحه إذا دعت الضرورة.

في الخامس عشر من تشرين الأول، قلّد الكولونيل كوكس الشيخ شارة وسام الإمبراطورية الهندي، في (دوربار)* عام في الفيلية وبعدها فوراً أوصل له بشكل سرّي نص الضمانات كما تمت الموافقة عليه نهائياً من قبل حكومة جلالته والذي كان كما يأتي:

إنني مفوض لإعلام سعادتكم أنه مهما كانت التغيرات التي ستحدث في حكومة فارس، وما إذا كانت ملكية أو وطنية، فإن حكومة جلالته مفروض أن تزودكم بالدعم الضروري للحصول على حل مقنع في حالة أي مضايقة من قبل الحكومة الفارسية في منطقة نفوذنا وحقوقنا المعترف بها، وعلى ممتلكاتكم في فارس(1). وبالطريقة نفسها، فإنهم سيحمونكم إلى أقصى درجات إمكانياتهم

---

* Durbar : مجلس يعقده أمير هندي. حفلة رسمية يقدم فيها الرعايا عهد الولاء لأمير هندي (أو يقدم فيها الأمراء الوطنيون هذا العهد للعاهل البريطاني). المورد، قاموس إنجليزي عربي، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت. (المترجم).

(1)في 24 نيسان 1910، وبموجب تعليمات من وزير جلالته أعلم قنصل جلالته في عربستان الشيخ أن "ضماناتنا بقدر ما تتعلق بالعدوانية من قبل الحكومة الفارسية، تنطبق بالتساوي على السردار أسعد ما دام وزيراً للداخلية".

ضد أي هجوم استفزازي[1]، من قبل قوة أجنبية أو ضد أي مضايقة من قبل مثل هذه القوة على مناطق نفوذكم وحقوقكم المعترف بها الجانبية في فارس[2]. إن هذه الضمانات قد مُنِحت لكم كما قُصد بها أيضاً أن تنطبق على ذريتكم من الذكور ما دمت أنت وهم لن تقصروا في المحافظة على التزاماتكم تجاه الحكومة المركزية وما دمتم مقبولين من قبل رجال قبيلتكم[3] لأن تُقادوا بنصيحة حكومة جلالته وتحافظوا على موقف مقنع لهم.

وقبل منح الشيخ شارة وسام الإمبراطورية الهندي، وجه إليه المقيم السياسي الملاحظات الآتية، باللغة الإنجليزية، وقد قُرئت ترجمتها لاحقاً من قبل منشيء المقيمية:

---

(1) ولكن انظر الضمانات التي أعطيت من قبل سير هاردينج سنة 1903 [1902] والتي أعطيت فيها الضمانات ضد هجوم بحري من قبل قوة أجنبية مهما كانت تحمي من مثل تدخل مفترض كهذا.

(2) بإعطاء هذه الضمانات أضاف الكولونيل كوكس تفسيراً شفوياً مؤثّراً بأن حكومة جلالته كانت مخلصة تماماً في نواياها تجاه الشيخ ولذلك أعطت هذه الضمانات، مع أن ظروفاً قد تحصل يكون معها من المستحيل التدخل بالقوة لصالحه. وفي مثل هذه الحال فإنه بالطبع سيتلقى دعماً ديبلوماسياً قوياً. هذا التحفظ، على كل حال، لم يزعج الشيخ على الأقل. وقد أجاب أنه فهم تماماً ذلك، مضيفاً أنه ما دام يشعر أنه متأكد من أننا نعني حقيقةً حمايته بأفضل ما نستطيع في حالة الطوارئ فذلك كاف بالنسبة له.

(3) تم حذف الكلمات "أن يكونوا مقبولين من رجال قبيلتهم" في النسخة الثانية من الضمانات التي تم تزويد الشيخ بها برسالة شبه رسمية من المقيم السياسي.

سعادتكم،

لقد مرت سنة حتى الآن منذ سعدت بزيارتكم في البر، بسبب أولاً غيابي في أوروبا، وثانياً بسبب مصاعب الحجز منذ عودتي.

لقد كان هذا سبباً لأسفي، ولكنني سعيد جداً لقدرتي على زيارة سعادتكم في قصركم في الفيلية، وقد ازداد سروري بالقدوم بشكل كبير بسبب طبيعة مهمتي الحالية المبشرة.

لقد أُمرتُ من قبل حكومة جلالته أن أعلن لسعادتكم أن ملكي العظيم، الملك جورج الخامس- "دامت مملكته- أسعده أن يمنحكم التكريم العالي لـ الفارس القائد للإمبراطورية الهندية وإنني بالنيابة عن جلالته سأقوم بتقليدكم شارة ذلك الوسام.

إن هذه الإشارة لحسن النوايا والتقدير من جهة حكومة جلالته قد مُنحت لسعادتكم كعلامة على تقديرهم لجهودكم المستمرة في حفظ النظام والأمن للتجارة في المناطق التي تحت سلطتكم والتي تساعد على تقدم المدنية والتجارة. وكما نعلم جميعنا، فإنه للأسف ما تزال مناطق كثيرة في فارس حتى الآن ومنذ مدة طويلة مناطق وخطوط تجارة متوقفة. ولذلك فإنه أمر يستحق أن نهنئكم عليه أن هذه المنطقة لم تسقط في مثل هذه الورطة. وبمقدمة قصيرة، سأبدأ في تقديم الوسام المذكور إلى سعادتكم وبذلك فإنني أحتاج فقط لأن أضيف الأمل بأن تستمروا بالحفاظ على تقديم الولاء والخدمات الوطنية لحكومتكم الخاصة وأن تستمروا كما في الماضي في تعزيز العلاقات الودية التي طالما وجدت بين شيوخ المحمرة والحكومة البريطانية من أيام الحاج جابر خان وحتى الآن.

بعد التنصيب، عمل (السير) الشيخ خزعل خان الرد الآتي إلى المقيم، وتمت قراءة النص من قبل الحاج رئيس نيابة عنه:

سعادتكم،

إنني أشعر بالامتنان والفخر على إشارة الفضل هذه من قبل جلالة الملك جورج الخامس، دامت مملكته.

مع علمي جيداً بالعلاقات الحميمة والصداقة المخلصة الموجودة بين الحكومة البريطانية وحكومتي، فإنني بكل فخر أزين صدري بهذا الوسام العظيم وأدعو الله أن تترسخ وتدوم الصداقة المخلصة بين الحكومتين وأن يقدر الله القدير أن أقدم الخدمة والولاء إلى حكومتي، وبمثل هذه الآليات وبواسطة حفظ النظام والأمن ضمن حدود وتوابع منطقة نفوذي فإن أمن خطوط التجارة والاقتصاد الداخلي والخارجي سيكون مؤكداً وقد أحصل على موافقة الحكومة البريطانية لدرجة أعلى.

إنني ممتن ومعترف بالفضل لحضوركم اليوم هنا، وأرجوكم أن تنقلوا شكري الحار إلى الحكومة البريطانية لهذا الامتياز الكبير الذي مُنِحته.

نسخ من هذين الخطابين تم تسليمها فيما بعد إلى الكارجوزار[1] حتى لا يكون له أي عذر في إعطاء فكرة خاطئة عما حدث.

وقد أكمل الشيخ لاحقاً التعبير عن الامتنان المبين أعلاه في الرسالة الآتية إلى المقيم بتاريخ 16 تشرين الأول 1910:

(1)وكيل الخارجية الفارسي.

بعد التحيات،

مع أنني عبرت عن امتناني في خطابي في اجتماع الأمس، فإنني أشعر أنه من الضروري الآن أن أنقل شكري بشكل أكبر لمختلف مظاهر النية الحسنة والنصيحة الخيرة التي تفضلتم بها عليّ خلال السنوات الثلاث الأخيرة من قبل حضرتكم والسلطات العليا في الحكومة البريطانية. الإشارات التي قدمت خلال الصراع بين حكم الاستبداد والحكم الدستوري: فيما يتعلق بالإجراءات التعسفية لوالي البصرة في كوتي- زين (بخصوص ما وجدوه أنهم على الحق): في زيادة تحيتي العسكرية كتمييز شخصي[1] والآن في منح هذا الشرف الحالي مع شارته العظيمة وفي الوسائل الأخرى التي تعتبر مصدراً لتشجيعي.

إنني أشعر بالامتنان والفخر العظيمين لهذه الأفضال، هذا غير القول بأن موقعي في المستقبل سيكون أقوى بسببها: في حين أن ازدهار المحمرة وتوابعها سيزداد وستكون التجارة الخارجية والشركة محمية.

أرجو أن تتفضلوا علي بإيصال ما وصفته إلى السلطات العليا في الحكومة البريطانية.

---

(1)في 1909، تم زيادة تحية الشيخ العسكرية من 6 طلقات إلى 12، عند زيارة رجل عسكري بصفته شيخ المحمرة، وتحية من خمس طلقات أعطيت لابنه عند زيارة رجل عسكري نيابة عن والده. امتياز مماثل أعطي للشيخ مبارك. ويظهر من رسالة رقم 290 تاريخ 10 تشرين الأول 1879، من القنصل الدائم المشترك روبرتسون، المكافئ الوكيل والقنصل السياسي المساعد في البصرة إلى الملازم- الكولونيل آر. سي. روس، مجلس المراقبة، أنه مع أنه مستحق لخمس طلقات فقط، فإن الحاج جابر خان كان يتلقى 9، الأمر الذي يعود إلى أن موقعه ورتبته كأمير عثماني يفترض أنهما يجعلانه يستحق.

أرجو أن تكونوا محفوظين، الخ.

وقد تسلم الشيخ لاحقاً برقية تهنئة من نائب الملك من خلال المقيم السياسي وقنصل جلالته ورد على ذلك بشكل مناسب. كما تسلم رسالة برقية مشابهة من وزير جلالته.

جذبت أنباء منح شيخ المحمرة وساماً بريطانياً بشدة انتباه كل من فارس ومناطق تركيا العربية، وكانت الحكومة البريطانية والشيخ خزعل لبعض الوقت موضوع نقد حاقد ومعلومات مريضة في الصحافة المحلية في بغداد والبصرة وطهران بخصوص هذا الموضوع.

بتاريخ 8 كانون الأول، سأل وزير الشؤون الخارجية الفارسي وزير جلالته ما إذا كان هناك أي صحة في المعلومات التي وصلته بأن الشيخ خزعل كان تحت حماية حكومة جلالته. في رده على ذلك، قال وزير جلالته أن الشيخ ليس شخصاً محمياً من قبل بريطانيا ولكننا نمتلك علاقات خاصة معه وفي حال حدوث أي عدوان على حقوقه فإننا سنمنحه دعمنا.

الفصل السابع

القرصنة في شط العرب، ومدخله من قبل شط العرب، 1891

كانت الأخطار التي تعرضت لها المراكب الشراعية البريطانية الهندية ومراكب إمارات الخليج الفارسية، الكويت وشواطئ الهدنة من قبل القراصنة العرب القاطنين على ضفتي شط العرب، من أحد الأسباب الرئيسة التي قادت إلى أن تحصل الحكومة البريطانية على علاقات صداقة مع شيخ المحمرة. لقد مكنته سلطته على جميع العرب على الجانب الفارسي وعلى حصة ليست صغيرة من الجانب التركي من حماية الإبحار بفعالية أكثر من الموظفين الأتراك، ويبدو أن الشيوخ الوارثين للمحمرة، الحاج جابر، مزعل وخزعل، قد حققوا، كثيراً أو قليلاً، جهوداً دائمة في هذا الاتجاه. إن تحية الطلقة الواحدة التي تطلق مقابل الفيلية من قبل جميع السفن البخارية التابعة لشركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية تعود في أصلها إلى الاعتراف بجميل شركة الحاج جابر خان، الذي ساعد في استعادة النقود التي سُرقت من قبل القراصنة من السفينة البخارية "كشمير" في سنة 1872، حين رسوَها في البصرة، وهي كذلك تذكير بالأيام التي كانت القرصنة فيها على النهر تصيب حتى السفن الكبيرة.

تسجل التقارير الإدارية السنوية لمقيم بوشهر باختصار عمليات القرصنة في النهر من 1874 فصاعداً ومن الواضح أن الصعوبات التي تمنع الآن الحراسة الفعالة لشط العرب تختلف قليلاً عن تلك التي كان يتم مواجهتها من قبل الحاج

جابر. إن العرب على الجانب التركي ليسوا تحت رقابة فعالة. ومع أنهم في كثير من الحالات ينتمون إلى القبائل الفارسية، فإن الغيرة التركية من النفوذ الخارجي جعلت أنه لا فائدة من الطلب منهم أن يستسلموا حتى مع العلم بأنهم مذنبون. وأكثر من ذلك، فإن السلطات التركية والفارسية تبحث بشكل مشترك لتثبيت المسؤولية عن القرصنة على سكان الضفة المقابلة، في حين أن العرب على الضفتين بينهم اتصالات متكررة وبدون شك فقد تشاركوا في كثير من عمليات القرصنة.

تم تسجيل حالتي قرصنة سنة 1889 وفشلت جميع المحاولات لملاحقة مرتكبيها. ولم تسجل من 1890 إلى 1894 أية حالة في التقارير السنوية.

في سنة 1895، تم ارتكاب عدد من عمليات القرصنة في مدخل شط العرب وكذلك خارج مدخل بهمنشير. كان الضحايا من السفن الفارسية والعربية وكذلك البريطانية الهندية، وكانت بعض المهاجمات من النوعية الأكثر همجية وقتلاً، في حالة واحدة وجد مركب مهجور بجثة هامدة واحدة فيه.

واحدة من أكثر الحالات جدية كانت حالة السفينة الشراعية البريطانية الهندية "هاريباسا" من كاثياوار التي قتل فيها أربعة، وجرح ثلاثة وتم سلب كمية كبيرة من المال. ولم يتم في أي حالة من هذه الحالات تحصيل أي تدارك أو تعويض. وقد أثار تفشي القرصنة هذا القناصل البريطانيين في البصرة والمحمرة لاتخاذ إجراء حازم، وفي سنة 1896، وافقت السلطات الفارسية والتركية على تبني إجراءات حماية من خلال نصب مواقع على طول النهر حيث يجب أن ترسو السفن من أجل الحماية في الليل ومن خلال الترتيب لجولات ليلية على النهر

من قبل قوارب مسلحة. تم وضع "H. M. S. "Lapwing* في شط العرب خلال الخريف. وعلى أثر هذه الإجراءات لم تحدث عمليات قرصنة تلك السنة في النهر. ومع ذلك، فقد تم ارتكاب عملية قرصنة وقحة قرب الحاجز على قارب كويتي، قُتل فيها القبطان، وجُرح تاجران، وتم سلب 3000 ما بين بضاعة ونقد.

في سنة 1897، وقعت ثلاث عمليات قرصنة على قوارب كويتية في مدخل شط العرب، وفي حالة واحدة منها تم سلب 5500 وقُتل رجل واحد. في أيلول من هذه السنة عندما كان لورنس في شط العرب، تم تسلم معلومات بأن عملية قرصنة قد ارتكبت في أعالي البحار. تم القبض على القراصنة، وسُلِّموا جميعاً إلى السلطات الفارسية لكونهم من الرعايا الفرس. سُجن القراصنة ستة أشهر، وبيعت قواربهم وأشياؤهم لصالح الأشخاص الذين تضرروا.

في كانون الأول 1897، هوجم قارب شراعي خارجي من كاش وسُلب بين المحمرة والفاو. قتل اثنان من طاقمه.

في سنة 1898، لم تحدث عمليات قرصنة، ويعود الفضل في ذلك إلى وضع قارب مسلح في شط العرب، وإلى الدوريات الخاصة المنظمة من قبل السلطات التركية والفارسية.

في سنة 1899، مع أنه حصلت أربع حالات قرصنة في الخليج، إلا أن أياً منها لم يقع في شط العرب، ويعود الفضل في ذلك إلى جهود الشيخ خزعل ووجود قارب مسلح في النهر.

* "H. M. S. "Lapwing: سفينة جلالته: زورق حربي بريطاني، سفينة حربية ملكية بريطانية.

في سنة 1900، وللأسباب نفسها، لم تسجل أية حالة قرصنة في شط العرب.

في كانون الثاني 1901، هوجم قارب بحريني قرب المعامر على الجانب التركي. لم تتم ملاحقة القراصنة. ظهرت أربع حالات قرصنة على حزام شط العرب خلال موسم التمر هذه السنة. الصعوبة الكبيرة في حراسة الحزام الممتد لحوالي 15 ميلاً ما وراء الفاو، وكون المسؤولية لم يتم تحديد بعد ما إذا كانت من جانب الحكومة الفارسية أم الحكومة التركية، جعل الأمر بمثابة منطقة صيد سعيد للقراصنة الذين لم يعودوا مضطرين للمخاطرة إلى الدرجة التي كانوا يفعلونها في الماضي كي يتابعوا أعمالهم الشائنة في النهر نفسه.

بتاريخ 8 نيسان 1902، هوجم قارب بحريني مربوط بصابورة* قادم إلى البصرة، قرب العوامة الثانية في شط العرب من قبل مجموعة مكونة من 16 عربياً أخذوا 400 روبية نقداً وممتلكات أخرى. وقد رفع الأمر إلى السطات التركية التي قبضت على بضعة مشتبه بهم، لم يستطع القبطان على كل حال التعرف عليهم.

في السابع والعشرين من أيار، هوجم قارب كويتي قرب جزيرة بوبيان، قرب مدخل شط العرب من قبل قراصنة من المؤكد أنهم يعملون في خدمة يوسف بن إبراهيم من الدوره (فوق الفاو). كان بعض القراصنة من المقيمين في الدوره والفداغية. تم سلب كمية كبيرة من النقود وقُتل أحد أفراد الطاقم. في اليوم التالي، هوجم قارب كويتي آخر في جدول هنديجان، وتم سلب 4000 كران

---

* ballast: الصابورة: (ثقل يستعمل في سفينة أو منطاد لحفظ توازنهما).- المترجم.

نقداً إلى جانب سلب ممتلكات أخرى. تم تقديم شكاوى رسمية إلى الحكومة الفارسية ولكن دون نتيجة. زار الشيخُ مبارك شيخَ المحمرة بخصوص عمليات القرصنة هذه دون معرفة نتائج هذه الزيارة.

في وقت مبكر من أيلول 1902، تم تنظيم حملات على الدوره من قبل يوسف بن إبراهيم بهدف الهجوم على الكويت والتخلص من مبارك. أجرى قائد سفينة جلالته "لابوينج" تفتيشاً عن قوارب (دهو) *. في الخامس من أيلول تم اكتشاف قاربي دهو تحتوي على 100 رجل مسلح في خور عبد الله وتم التثبت من أنها القوارب المشبوهة. الملازم الآمر آرمسترونج طاردهما بواسطة قوارب السفينة. ولما لم يجد العرب أنهم لا يستطيعون الهروب أجْرَوْا قواربهم إلى الجانب الفارسي من مدخل شط العرب. ظهرت قوارب سفينة جلالته "لابوينج" والتي كانت في مطاردة حامية ونشبت معركة بين القوارب والعرب الذين وصلوا إلى الشاطئ.

بعد قتال حاد، قُتل فيه أحد ذوي الستر الزرقاء، وجُرح اثنان، هرب العرب مهزومين، ويُعتقد أن ستة رجال قُتلوا وعدة رجال جُرحوا.

تم أسر قوارب الدهو ولاحقاً تم تدميرها. وبالتالي تم أسر عدة رجال ينتمون إلى هذه القوارب خلال محاولتهم قطع النهر إلى الجانب التركي وتم

* الدهو (dhow): مركب شراعي مألوف في شواطئ الجزيرة العربية وشرقي أفريقيا. قاموس المورد انجليزي عربي، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.- المترجم.

حجزهم من قبل شيخ المحمرة. وعلى أثر الشكاوى التي قُدمت للسلطات التركية تم إعلام يوسف بن إبراهيم لمغادرة الدوره، وقد فعل[1].

في ليلة السادس والعشرين من تشرين الثاني، تم قرصنة "باجهالا"* من مسقط مملوكة لشخصين بريطانيي التابعية في النهر بينما كانت تقبع عند المعامر على الجانب التركي. قُتل واحد من الطاقم وجُرح القبطان وتم سلب 400 دولار وممتلكات أخرى.

في شباط 1903، هوجم قارب كويتي آخر في خور موسى. قُتل مسافر وأربعة من الطاقم وتم سلب كمية كبيرة من النقود والممتلكات.

حمّل الشيخ مبارك بشكل ثابت يوسف بن إبراهيم مسؤولية القرصنات، إلا أنه لولا حادثة الـ"لاب وينج" لم يكن هناك إثبات مؤكد ضد الرجل ليقدّم.

تم تسجيل عمليتي قرصنة ظهرتا في الأسبوع الثالث من شهر آب على حاجز شط العرب. كان أحد القاربين المقرصَنَيْن مملوكاً للكويت وتم تقديم شكاوى من جانب الشيخ مبارك إلى السلطات المحلية.

في شباط 1904، هوجمت سفينة شراعية مملوكة لكراتشي وتم إغراقها على بُعد 20 ميلاً خلف عوامة شط العرب، قُتل اثنان من طاقمها وأُخذ 400 سلة تمور وناقل سرعة السفينة. ومن المعتقد أن القراصنة تبعوا السفينة أسفل النهر،

---

(1)يُعتقد بشكل عام أنه كان مدعوماً من قبل الأتراك: إلا أنه ولخيبة أمله فيهم انضم إلى بن راشد ومات في حايل حوالي سنة 1905.

* باجهالا(baghala): يبدو أنها نوع من القوارب. لم أجد لها معنى في المعاجم.- المترجم.

وهاجموها عندما أصبحت خارجه وخارج مـدى الإبصـار مـن اليابسـة. قـدمت حكومة الهند جائزة مقدارها 1000 روبية لمعلومات قـد تقـود لاكتشـاف وإدانـة المعتدين، ولكن دون نتيجة.

ظهرت أربع حالات قرصنة صغيرة في شط العرب قـرب مصـبه- اثنتـان على قاربين بحرينيين واثنتان على قاربين كويتيين.

خلال سنة 1906، لم تسجل أية حالة قرصـنة، لكـن مقتـل السـيد جـلان فيللي، الموظف لدى السادة ليـنش إخـوان في معقِـل قـرب البصـرة، تسـبب في اضطراب معتبر وتم تسيير قارب مسلح في شط العرب خلال الخريف.

في تشرين الأول 1906، قرصنت عائلة عربية تدعى "أبناء الحميدي"، والذي هو نفسه خارج عن القانون، تقيم على شاطئ داشتي بجوار ميناء داي يير، قاربـاً فارسياً في البحر بين جزيرة قيس في الأرض الرئيسة في تاونـا. وقـد قتلـوا جميـع الركاب إلا ولداً واحداً ألقوه من فوق ظهر السفينة ظانين أنه ميـت، واسـتولوا على الحمولة الـتي تقـدر بـ 6000 وأغرقـوا الـدهو. تمكـن الولـد الجـريح مـن الوصول إلى الشط نصفَ ميت وعلى الفور تم إسعافه من قبل بعض المقـيمين في تاونا، الذين وجدوه ملقى جانباً عندما كانوا يمرون من ضيعة إلى أخـرى. وفـور أن شفي بشكل يستطيع معه الإدلاء بشهادة قدم بياناً بالحادثة. لقد بـدا أن دهـو "أبناء الحميدي" هؤلاء كان يقبع جانب الـدهو الـذي تمـت قرصـنته، في الحـوض الجاف في لينج لبضعة أيام، وبدون شك كان القراصنة يراقبون مـا كـان يوضـع فيه. وعندما وُضِعت السفينة (شيفوه) في البحر تبعهـا دهـو القراصـنة وارتكبـوا القرصنة في الليلة نفسها.

في كانون الثاني 1907، كان القارب (بيرن) في الطريق من البصرة إلى الكويت، وعلى متنه مسافرون موسرون، رجل ونساء، وقد فشل في الوصول إلى مقصده. بعد ذلك بوقت قصير بدا أن القارب قد جنح إلى جزيرة أمير على الشاطئ العربي، حيث تم إنقاذه من قبل السكان. وقد تم تسجيل أنه لا وجود لمواجهته أي نوع من الجو السيئ مع أن ناقل سرعته كان سليماً، وتم العثور على جثة هامدة أو هيكل عظمي مربوط إلى مرساته وكانت أسطح المركب مغطاة ببقع تشير إلى أنه وقع صراع دامٍ. وعندما تم أخذ القارب إلى البصرة من قبل المنقذين لبيعه تم التعرف عليه من قبل بعض الزوار الكويتيين. الدليل الظرفي بخصوص حركات القراصنة في هذا الوقت أشار إلى ارتكابهم هذا العنف أيضاً، وكان الشيخ مبارك قلقاً جداً عندما وصلته الأخبار.

قدم المقيم شكاوى إلى (داريا بيجي) وعندما لم يقدموا أية نتيجة اتصل بوزير جلالته وأعلمه بما حدث.

في الوقت نفسه تقريباً طُلب من ضابط الأسطول الرئيس أن يأخذ سفينة جلالته "سفينكس" إلى داي ير لعمل تحقيقات بخصوص الموقع الدقيق للعصابة، ولكن لم يؤتِ أيٌّ جهد ثمراً. وفي هذه الأثناء، خاطب شيخ الكويت المقيمية حاثاً إياهم أنه إذا لم تكن السلطات البريطانية مجهزة لترتيب إبادة هذه العائلة رديئة السمعة فعليهم أن يسمحوا له بإرسال دهو مسلح لهذه الغاية، وعموماً لحماية قوارب الكويت في البحر على رأس الخليج. ولعدة أسباب اعتبرت الحكومة أن هذا الاقتراح يجب أن يُرفض: وفي الوقت نفسه أعلنوا أنه من واجبهم أن يروا أنه تم اتخاذ خطوات أخرى للتعامل مع هذه العصابة، وقرروا أن الحكومة الفارسية يجب أن يتم إعلامها بأنه في حال فشلها في الالتزام بمطالبنا المعقولة فإن حكومة جلالته ستزود سفنها الخاصة بتعليمات لعمل اللازم.

ولعدم وجود نتيجة لهذه الاتصالات تم إرسال كابتن سفينة جلالته "هاي فلاير"، سي إتش هيكلي من بومباي في نهاية تشرين الثاني ليحاول القبض على القراصنة في البحر. ولمساعدة سلطات الأسطول ذهب المقيم في سفينة جلالته "سفينكس" لينضم للكابتن هيكلي على الـ"هاي فلاير" في هنجام، وبالحصول على معلومات موثوق بها من خلال وكيل المقيمية في لينج، أُرسل هذا الأخير في قارب محلي إلى داي يير للحصول على معلومات جديدة عن أماكن وجود القراصنة وخدمات الأشخاص الذين يمكن أن يميزوهم إذا التقوا بهم. وقد ظهر من استعلامات الوكيل التي تم الحصول عليها بذكاء أن القراصنة قد هاجروا عن قريب مع عائلاتهم إلى منطقة نفوذ بندر ريج، شمالي بوشهر، ذلك الخان الذي وضع شرطاً لبقائهم تعهداً منهم أن يتصرفوا كأعضاء مسالمين من المجتمع.

وقد منح اتفاقه الخارجين على القانون كناوه كمكان لإقامتهم، وهي ضيعة تبعد 10 أميال شمال بندر ريج، حيث تمت مشاهدتهم قبل بضعة أيام من قبل أحد مخبرينا. وبناء على ذلك توجهت سفينتا جلالته "هاي فلاير" و"سفينكس" إلى بندر ريج. وفي الطريق إلى هناك، تشاور كل من كابتن هيكلي والآمر ليتشفيلد والمقيم بخصوص أفضل أسلوب عمل ليتم تبنيه. وبسبب كون مياه الشاطئ المقصود ضحلة جداً تم إقرار أن الفرصة الوحيدة للقبض على القراصنة كانت من خلال تعاون خان بندر ريج، الذي يمكن حفزه من خلال التخويف من قصف مدفعي فوري لقلعته إذا لم يسلم القراصنة فوراً أو يساعدنا في القبض عليهم.

ولكون بندر ريج على خط البرقيات فقد كان من المتوقع أنه بناء على طلبنا منه فقد يحاول الخان كسب الوقت كي يرسل برقية إلى بوشهر طالباً تعليمات، ولكن التخويف الجاد من قبل آمري الأسطول جاء بالنتيجة المطلوبة

وتم إرهاب الخان بشكل كاف ليرتب مع كابتن هيكلي أنه هو بنفسه سيركب إلى كناوه فوراً سعياً للقبض على الإخوة، وأنه إذا ما نجح في ذلك فسيلوح بعلم على تحصينات القرية كعلامة تقوم بناء عليها سفينتا جلالته "هاي فلاير" و "سفينكس" بالإطباق على كناوه، وإرسال مجموعة للقبض على الأسرى. وقد تم إفهام الخان بوضوح أنه بتعاونه يمكن أن يحصل على النية الحسنة من السلطات البريطانية، في حين أن أية ازدواجية من طرفه ستكافأ بانتقام فوري، ولحسن الحظ فقد ارتفع إلى مستوى المناسبة ونجحت الخطة بشكل محترم.

تمت مراقبة ممره إلى كناوه باهتمام كبير من السفن الواقفة، وفي الوقت المناسب ظهر علم أحمر فوق قلعة كناوه. بعد ساعة أو نحو ذلك لاحقاً تم إنزال بري من قبل مجموعة مسلحة من السفن تضم الآمريْن والمقيم، ووُجد أن الخان قد نجح في القبض على اثنين من الإخوة: عبد الله والدهيبي، الملقب بـ إبراهيم. ولسوء الحظ، فإن الأخ الثالث عبد الرضا لم يكن في منزله عندما وصل الخان ورجاله، ولدى سماعه أن اثنين من إخوته قد تم أسرهم، اختفى في البلد. وقد كانت قد بدأ تظلم في الوقت الذي كان فيه قادراً على الهرب.

تم ضبط قاربهم الدهو الذي كان راسياً في الخليج الصغير معدّاً للإبحار، وأُخذ إلى بوشهر مع القراصنة أنفسهم.

بعد القبض على الرجال بقي أن يُقرر ماذا سيُفعل بهم. كان الرأي القوي للمقيم القوي أنهم إذا سُلِّموا إلى سلطات بوشهر للمحاكمة فهناك مخاطرة كبيرة أن يُسمح لهم بالهروب، أو أنهم سيحصلون على محاكمة فاشلة في محكمة فارسية فاسدة، ولكون أبناء الحميدي أصلاً من عرب المحيسن، ومن أتباع شيخ المحمرة، الذي هو نفسه أحد أفراد عائلته في السجن منذ بضعة سنوات ونفى الآخرين من

منطقته بسبب تصرفاتهم القرصنية في شط العرب، فقد تم طلب الإذن أن يتم تسليم رعاياه الذين تم القبض عليهم إليه ليتصرف معهم. وإذ تم الاتفاق على هذا الإجراء، بموافقة الحكومة الفارسية فقد تم أخذ القراصنة إلى المحمرة في سفينة جلالته "سفينكس"، وفي الطريق إلى هناك وصلت سفينة جلالته التي سافر على متنها المقيم إلى الكويت وتمت مواجهة القراصنة بالشيخ مبارك الذي أيضاً عرفهم رعاياه جيداً، كونهم عاشوا زمناً في الكويت وتم نفيهم بسبب سمعتهم السيئة. شيخ المحمرة الذي كانت أعمالهم الإجرامية مألوفة لديه شعر أنه من المستحيل أن يلجأ إلى إعدامهم أمام الجمهور لخوفه من تصاعد العدوانية من قبل قبيلة المحيسن، ولكنه عبر عن نيته لسجنهم مدى الحياة.

إلى هنا انتهى الأمر. كانت عصابة القراصنة هذه معروفة جداً في جميع أنحاء الخليج لدرجة أن القبض عليهم كان له تأثير مفيد على الرأي العام، وأصبح الحدث الموضوع الرئيس للحديث في مقاهي موانئ الخليج لبعض الوقت فيما بعد.

خلال سنة 1909، حصلت عمليتا قرصنة على الحزام وواحدة في أعالي البحار، ارتكبت جميعها من قبل العرب في مناطق نفوذ الأتراك أو الفرس.

في 13 شباط، تمت قرصنة سفينة فارسية مملوكة لـ كال محمد بن عبد الحسن البوشهري بين قصبة النصار والحزام.

قيل إن القراصنة من أتباع بوخاخ، الذي يعيش في بهمنشير. لم يتم اكتشافهم.

عملية قرصنة أخرى تمت في المكان نفسه في 7 آذار، كان ضحيتها قارب يعود للسيد حسن بن السيد حسين من بندر ريج. وقد تمت سرقة

حوالي 10000 كران نقداً وممتلكات، تم كسر قارب النجاة الخاص بالربان وكانت هناك نية لإغراق القارب كذلك، ولكن بعض القراصنة اعترض على ذلك. تم تبليغ الأمر إلى الحاج سلطان، وبعد الاستفسار تم ضبط قارب يعود لجابر بن مولاّ، وهو شيخ سابق لقصبة النصار.

طلب الشيخ خزعل من الشيخ مبارك أن يسلمه ثلاثة أشخاص مشتبه بهم بالتورط في القرصنة، بمن فيهم جابر بن مولاّ. وقد تم ذلك، ولكن الشيخ مبارك طلب لاحقاً إطلاق سراح اثنين منهم على أرضية أن لديه معلومات مؤكدة أنهم ليسوا مذنبين: وقد تم إطلاق سراحهما بناء على ذلك. تم الحصول على قائمة بأسماء القراصنة من قبل الحاج سلطان، وقد تبين من ذلك أنهم كانوا جميعاً من سكان المعامر من دوراه على الجانب التركي من النهر.

تمت عملية قرصنة ثالثة على قارب كويتي في البحار المفتوحة لرأس العجلية (كالياه) بتاريخ 28 حزيران. وتمت سرقة حوالي 6000- 7000 روبية نقداً وبضائع، وتم قتل جميع من على ظهر المركب كما تم إغراقها. أكد الشيخ مبارك أن جميع القراصنة كانوا من رعايا الشيخ خزعل، ويعيشون على الضفة التركية من شط العرب في دويسر. قُبض لاحقاً على أحدهم واسمه صالح، في قصبة النصار، وسجن من قبل الشيخ. وأما البقية، وأسماؤهم معروفة على كل حال، فما زالوا مطلقي السراح. وقد رفض الوالي، سليمان نظيف بيه، طلب الشيخ خزعل لإلقاء القبض عليهم، ولم يشعر الشيخ مبارك نفسه أنه قادر على الطلب من الوالي أن يسلمهم وذلك بالنظر إلى النقاش السياسي القائل بأن مثل هذا الطلب حتماً سيورط.

حتى نهاية سنة 1909 لم يتم أي تطور على هذه الحال.

الفصل الثامن

مسألة الحدود التركية-الفارسية إلى الحد الذي أثرت فيه على عربستان من سنة 1842 إلى سنة 1910، مع ملاحظة على الحدود التركية- الفارسية

لمنطقة بُشتي كوه.

علاقات قبيلة بني كعب مع الحكومة التركية والادعـاء العثمـاني بالسـيادة على جزيرة عبادان، نهر بهمنشير وحتى على مجرى قبّـان، تمـت الإشـارة لهـا في الفصل الأول من مجموعة هذه الوثائق (1635–1800). سيُسـتأنف السـرد الآن من السنة 1842 عندما برزت مسـألة الحـدود التركيـة- الفارسـية للمـرة الأولى كموضوع دولي يؤثر على روسيا وبريطانيا العظمى معاً[1]. نتيجـة لسلسـلة مـن حوادث الحـدود ونزاعـات أخـرى امتـدت علـى مـدى عشـر سـنوات، حيـث أصبحت العلاقات بين تركيا وفارس متوترة بازديـاد إلى أن حـدث هجـوم غـير متوقع في صيف 1842 من قبل السلطات التركية للسليمانية ضـد مخـيم الصـيف لوالي آرديلان، فتمت الاستعدادات للحرب وبدا التمزق وشيكاً.

---

(1)أثناء الإعداد لهذا الفصل تم بكل حرية استعمال مذكرة السيد ألوين باركر تاريخ 8 كانون الأول 1906 حول مسألة الحدود التركية- الفارسية، وكذلك مذكرته اللاحقـة تـاريخ 15 أيلول 1910.

عندما علمت الحكومة الفارسية بالهجوم قامت بمخاطبة السير ستراتفورد كانتج والسفارة الروسية في القسطنطنية موجهة الانتباه إلى الحادث وطالبة تدخلهم الودي لدى الباب العالي.

انتظر ممثلو روسيا في القسطنطينية تعليمات حكومتهم بخصوص مشاورات التوسط غير أنه ولمدة ليست بالقليلة فإن توقعات السلام لم تكن تدعو للتفاؤل واستمرت تزايد الحشود على جانبي الحدود.

لم تكن الحكومة العثمانية في البداية ترغب في الاعتراف بتدخل أجنبي، ولكن في نهاية المطاف كان يجب أن يكون هناك انسحاب فوري للجيوش، وتم إرسال وكلاء بريطانيين وروس إلى كل من المعسكرين للتعجيل في ذلك.

بعد كثير من النقاش تمت الموافقة على أن تجتمع اللجنة المشتركة من المفوضين عن القوتين المسلمتين بالمشاركة مع المفاوضين البريطانيين والروس في أرضروم للمباحثة وإذا أمكن تسوية المطالب المختلف عليها.

وقد كان من المفهوم أنه على الرغم من أن الوضع الراهن ليس مثبتاً في اتفاق مكتوب، فإنه يجب أن تتم المحافظة عليه في الوقت الحالي.

ويشار إلى هذا الأمر بشكل دائم في المراسلات كـ"الوضع الراهن لعام 1843".

وقد تم تعزيز مفهوم "الوضع الراهن" رسمياً ووضع في السجل في اتفاق أولي تم التوصل إليه سنة 1869، وما يزال مستعملاً نظرياً[1].

---

(1)انظر: معاهدات آيتشيسون، الفصل 12، الطبعة الرابعة، ملحق رقم 19.

تم عقد المؤتمر الأول للجنة المفوضة سنة 1843. كان المفاوض البريطاني هو الكولونيل ويليام الذي تم ترفيعه لاحقاً إلى امتياز المدافع عن كارس[1].

من بين أكثر العوائق الهائلة للتسوية كانت مطالبة الفرس للباب العالي بمدينة المحمرة والتي تم دعم الفرس بها من قبل روسيا.

لا حاجة للرجوع بالتفصيل إلى النقاشات التي اشتركت بها اللجنة المشتركة. وقد تم تتويج جهودهم بعد أربع سنوات بتوقيع معاهدة أرضروم المبدئية[2] سنة 1847. ولكن التسوية كانت بشكلها الخارجي كالآتي: قبل الموافقة على ما تم التوصل إليه، حتى فيما يخص المعاهدة المبدئية، فإن الباب العالي طلب أن تُعطى الضمانات لها وكذلك لمعاني بعض نقاط الالتقاء مع منظورها من جهة اضطرار فارس لموافقتها على الارتباط المقترح.

بعد مفاوضات طويلة تم ترتيب أن الضمانات المطلوبة يجب أن تُقدم مكتوبة من قبل ممثلي الحكومات الوسيطة في القسطنطينية: الباب العالي، على كل حال، أصر على أن الضمانات يجب ن تكون مقبولة من قبل الحكومة الفارسية (التي لم تكن قد أُعلمت بها): وقد تم توقيع المعاهدة بهذا الشرط.

وعلى أية حال، فإن الضمانات موضع البحث لم تلق الإجماع اللاحق للحكومة الفارسية التي لخشيتها من بعض التحفظات الخفية أصرت على حجب موافقتها. لقد تم فقط بعد ضغط شديد من جانب السفراء الوسطاء، أن المفوض

---

(1)فيما بعد ميجور جنرال سير كارس ويليام فينويك ويليامز ، أر. أي، كي. سي. بي.

(2)انظر: معاهدات آيتشيسون، الفصل 12، الطبعة الرابعة، ملحق رقم 18.

الفارسي، مع استمرار احتجاجه بطلب سلطة مـن حكومتـه، اسـتجاب لمطالـب الأتراك.

لقد كان بصعوبة كبيرة وبشكل ظاهر كأمر لصالح الحكومة البريطانية، أن الباب العالي عبر عن نفسه باقتناعه بهذا الموضوع: ولم يوافـق عنـدها كـذلك أن يصادق على المعاهدة دون أن يطلب ويحصل من ممثلي الحكومات الوسيطة على "ملاحظة تفسيرية" تجسد بشكل أكثر رسمية الضمانات التي أعطوها مسبقاً.

كانـت هـذه هـي المعاهـدة الـتي تمـت المصـادقة عليهـا في القسـطنطينية في آذار 1848[1].

كانت آثار هذه المعاملات ستجعل عمل التخطيط مستحيلاً، وبعد أكثر من سنتين تمت إضاعتهما في مناقشات عقيمة، لتحجّم جهود لجنـة الحـدود (المؤلفـة من مفاوضين أتراك وفرس وبريطانيين وروس) والتي تم الآن انتـدابها للامـتلاك المجرد للمعلومات الطبوغرافية وإحصائية.

من أجل تقدير المدى الذي أثـرت بـه "الملاحظـة التفسـيرية" علـى شـروط المعاهدة والخلاف في الادعاءات الذي تلا ذلك، فإنه من الضروري التركيز على شروط كل مقطـع، وذلـك بقـدر مـا تتعلـق بمطالـب الحـدود وخاصـة المتعلقـة بعربستان.

---

(1)انظر: معاهدات آيتشيسون، الطبعة الرابعة، الملحق رقم 18 من أجل الحصول على ترجمـة أولية وغير كاملة. الأصل الفرنسي موجـود في "المعاهـدات الفارسـية" تـأليف هيرتسـليت، 1891، صفحة 160 وما بعدها.

معاهدة 1848 (ملخص) (ترجمة)

بند 2. تتعهد الحكومة العثمانية رسمياً بأن الحكومة الفارسية ستتمتع بسيادة كاملة على مدينة وميناء المحمرة، جزيرة الخضر، مكان الرسوّ وكذلك المنطقة إلى الشرق، أي الضفة اليسرى لشط العرب، والتي تمتلكها القبائل التي تدين باللجوء إلى فارس[1]. إلى جانب هذا، ستمتلك السفن الفارسية الحق كاملاً في الإبحار على شط العرب من المكان الذي يقذف النهر بنفسه في البحر إلى نقطة الاتصال بحدود الفريقين.

بند 8. تتعهد القوتان المسلمتان بتبني المعايير الضرورية وتنفيذها فيما يخص ذلك، ومنع السرقات ومجموعات اللصوصية من القبائل والآخرين المستقرين على الحدود إلى النهاية التي سيضعون قواتهم عندها في نقاط مناسبة. وتتعهد هاتان القوتان بتنفيذ واجبهما بخصوص كل نوع من أنواع العنف، مثل السلب، ارتكاب جريمة القتل، والتي قد تجري في مناطقهما الخاصة. ستترك القوتان الكبيرتان ولمرة واحدة حرية الإرادة للقبائل بخصوص التي لا تُعرف القوة المهيمنة عليها، أو حولها جدل، بأن لها الحق أن تختار وتخصص الأماكن التي سيقيمون فيها من الآن فصاعداً وبشكل دائم: وقد تم الاتفاق على أن القبائل المعروفة المناطق التابعة لها ستجبر على الرجوع إلى الدولة التي يدينون لها باللجوء.

---

(1)الترجمة الإنجليزية لهذا البند في مذكرة السيد باركر خاطئة.

ملاحظة توضيحية (ملخص) (ترجمة)

النقاط التي طلب تفسيرها الباب العالي السامي هي الآتية:

1. يفترض الباب العالي السامي أنه استناداً إلى أحد شروط البند الثاني من المعاهدة، أن مدينة المحمرة وميناءها ومرساها، وكذلك جزيرة الخضر، هذا لا يشمل مناطق الباب العالي السامي التي تتموضع خارج المدينة، ولا الموانئ الأخرى الخاصة بالباب العالي السامي التي تتموضع في تلك المناطق.

2. بخصوص مسوّدة (تنقيح) جزء آخر من البند نفسه الخاص بالقبائل المعتمدة أصلاً على فارس ولكنها قد تنقسم، نصف منها يجدون أنفسهم مستقرين عند العثمانيين والنصف الآخر في المناطق الفارسية، تساءل الباب العالي السامي ما إذا كان القسم الذي يجد نفسه في تركيا يصبحون أيضاً رعايا لفارس وبالتالي فالمناطق التي يملكونها سيتم التنازل عنها لفارس وما إذا كانت فارس في أي وقت كان ستتنازع والباب العالي على ملكية مثل هذه المناااطق.

وفي الجواب على هذه الأسئلة أوضح ممثلو القوى الوسيطة ما يأتي:

إن مرسى المحمرة هو مكان يقع مقابل المدينة المسماة بذلك الاسم في قناة الحفار، وهذا التعريف ليس قابلاً لأي تفسير آخر.

كما تمسكوا بالإضافة إلى رأي الوزير العثماني، بأنه بالتنازل لفارس عن الأماكن الخاصة بالمدينة، الميناء ومرسى المحمرة، وكذلك جزيرة الخضر، فإن الباب العالي السامي لا يتخلى في الأماكن نفسها عن أي أراضٍ أخرى ولا أي موانئ قد توجد هناك.

وفي الجواب عن التساؤل الثاني:

إنه وتحت أي ذرية كانت، فإن فارس لن تكون قادرة على المطالبة بمناطق موجودة على الضفة اليمنى للنهر، ولا بالمناطق الواقعة على الضفة اليسرى والتي تعود ملكيتها إلى تركيا، حتى لو كانت القبائل الفارسية مستقرة جزئياً أو كلياً على الضفة المذكورة أو في المناطق المذكورة.

"تيتوو"

"كاولي".

وبكل وضوح، فإن الملاحظة التفسيرية لاتُحمل على المعاهدات القديمة، ولا على المطالبات المناطقية للباب العالي ما عدا فيما يتعلق بالمحمرة والمناطق الملحقة بها. ومع ذلك، فإن الباب العالي داسّاً على هذه الوثيقة بعض التفسيرات التخيلية أو التعسفية أسس باستمرار على الملاحظة التفسيرية مطالبه ليرجع إلى المعاهدات القديمة وليثبت الحدود طبقاً للتقليد المحلي، ليس فقط فيما يتعلق بالمحمرة، بل كما يبدو في كل مكان.

بعد تأخير كبير اجتمع المفوضون أخيراً في المحمرة، ليقوموا بتنفيذ العمليات في كانون الثاني 1850[1]. تم تعيين الكولونيل ويليامز مرة أخرى مفوضاً بريطانياً والملازم جلاسكوت مساحاً بريطانياً.

---

(1)للاطلاع على بيان حول هذه الفترة راجع "تشالدا وسوسيانا" ديل يو، كي. إل. سنة 1857، الفصل 22.

في البداية ادّعى المفوض العثماني وجود إثباتات لسيادة عثمانية قديمة على القبائل الموجودة قرب المحمرة[1]، وسجل مطلبه لكل البلد بما في ذلك داخل الخط الأصفر، باستثناء فقط المدينة المسورة للمحمرة وجزيرة الخضر، وحصرياً جزيرة المحلة.

ومقابل هذه المطالب الفادحة، وضع المفاوض الفارسي في مطلبه، كما هو موضح بخط أخضر على الخريطة[2] الموجودة على الأرض، أن البلد كما تم تعريفه كان فعلياً مزدوجاً واستمر احتلاله لسنوات عديدة من قبل القبائل الفارسية. وقال إنه أيضاً سيدلي بإثبات مفند للسيادة الفارسية ذي وزن وكيفية معاً يعلو على الإثباتات المزعومة من قبل المفاوضين المنافسين، إلا أن كل هذه المجادلات، التي أجراها، رُفضت أخيراً في معاهدة أرضروم. لقد اعتمد فقط على الكلمات المجردة للمعاهدة ليبرر مطلبه ومناشداً المفوضين الوسطاء أصر على الامتلاك الفعلي كما هو المبدأ الذي سيسود تقسيم الأراضي ذات الحدود المشتركة عموماً.

كان قرار المفوضين الوسطاء فيما يخص هذه الخلافات في المطالب كما يأتي:

---

(1)بما في ذلك الفيلية وجميع الحويزة.

(2)الذي يجري من نقطة قرب القرنة إلى نقطة عند الحويزة.

ترجمة

من أجل تسوية هذه المسألة فإنه من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار الموضوع الحقيقي للمعاهدة، الذي كان إبقاء المحمرة مكاناً للتجارة وتأمين ممر القوارب على نهر كارون والآتية من داخل البلد. كيف كنا سنحقق هذا الموضوع؟

إذا كان أي مكان شرق المحمرة سيبقى ملكاً للحكومة التركية فإن هذه المدينة ستغدو كمستعمرة أو جزيرة وسط المنطقة الفارسية مما يتناقض مع موضوع المعاهدة. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن الأراضي شرق المحمرة يجب أن تبقى فارسية، وذلك كي تشكل جسماً متجانساً مع الإمبراطورية الفارسية نفسها، ومن أجل حماية منبع نهر كارون، يجب أن يُترك لفارس مسافة ساعة على طول الضفة الشرقية من شط العرب، وهذا يعني التنازل لفارس حتى الآن عن القناة الموجودة جنوب قلعة الفيلية.

ولأن الميناء حيث توجد هذه القلعة يتطلب الإبحار باتجاه البصرة[1] فنحن نعتقد أنه من الصحيح أن هذا المكان وكذلك المناطق إلى الشمال من القناة المذكورة تبقى لتركيا، ذلك أنه كما يجب ضمان ملكية المحمرة ومنبع نهر الكارون لفارس، فكذلك يجب ضمان الإبحار في شط العرب إلى البصرة لتركيا.

(1)كان هناك تساؤل حول المكان في الفيلية الذي سيتم تدميره، ولكن يظهر أن الأمر كان يتعلق فقط بالحصون، وهو معيار ضروري في رأي مفوضي الوساطة.

بأخذ فتحة القناة في شط العرب كخط البداية لخط الحدود فإننا سنؤجل تفاصيل تعرج وتمديد هذا الخط باتجاه الحويزة حتى يجري مهندسونا تحرياتهم حول هذا الخط في المناطق المذكورة أعلاه.

بتقديم المخطط اليدوي (ملحق ب لمذكرة السيد ألوين باركر) والملحقة بهذه الوثائق إلى السير ستراتفورد كانن‌ج، كتب سفير جلالته في القسطنطينية بإرساليته رقم 3 تاريخ 4 شباط 1850 الكولونيل ويليامز ما يأتي:

ابتداء من فم شط العرب فإن الخط المقترح يجري على طول الضفة الغربية لجزيرة خضر، قاطعاً فم قناة الحفار ثم إلى أعلى باتجاه شط العرب إلى فم قناة أبو جدية، على مسافة درجة جغرافية من الحفار، وهناك، في خط مستقيم كما تسمح به الظروف، يسير إلى المدينة ومنطقة الحويزة ماراً خلال المدينة المسماة درويش باشا. وهكذا نمنح فارس مدخلاً حرّاً وآمناً إلى ميناء المحمرة وفي الوقت نفسه نحفظ لتركيا ملاحة شط العرب بتدمير القلعة التي بناها الشيخ جابر خلال مؤتمر أرضروم.

أيدت حكومة جلالته الخط الذي تم اختياره من قبل مفوضي الوساطة. وبهذا القرار فإن الأراضي موضع الحوار تم تقسيمها إلى حد ما بالتساوي بين المتقاضيين، وتم ضمان أمن البصرة والمحمرة، سياسياً واقتصادياً لدولتيهما اللتين تعودان إليهما.

في حين أن الحكومة الفارسية مع ميلها إلى التمسك بمطالبها، ادعت أن الخط المقترح من قبل مفوضي الوساطة يفضل أن يُرسم في مكان على بعد أربعة

إلى ستة أميال غرب الفيلية، قرب مكان يسمى التمار[1]. بحجة أن مجموعة من قبيلة بني كعب كانت تمتلك فعلياً الأرض حتى النقطة المذكورة أعلاه، إن لم يكن بعدها.

وقد اعتبر الكولونيل شِيبيل (وزير جلالته في طهران) أنه في حين أن حجج الحكومة الفارسية كانت مؤسسة جيداً بشكل عام، إلا أن فائدة وعدالة قرار مفوضي الوساطة كانا واضحين جداً، وأنه لا يتردد في فرض الموافقة عليها على الحكومة الفارسية، والتي وافقت لاحقاً تخطيط الحدود تبعاً لوجهة نظر مفوضي الوساطة.

وهكذا لم يكن هناك أي شك أنه مهما كان الوضع الجغرافي لخط الحدود كما وضع من قبل مفوضي الوساطة، ووافقت عليه الحكومتان البريطانية والروسية وتمت الموافقة عليه من قبل الحكومة الفارسية والحكومة التركية، فقد كان يجب في جميع الاحتمالات أن يتم تبنيه في التنفيذ. ولكن هذا ما لم يكن.

لم يرفض المفوض العثماني فقط قرار المفوضين أو يضعف ذرة واحدة عن ادعاءاته، ولكنه أكثر من ذلك عقّد الموضوع بمطالب باهظة، تتضمن قناعة عاجلة وتغييراً في الوضع الراهن وبفتن بين القبائل مما قاد في الوضع الحالي إلى اضطرابات جدية.

وبقيت جهود السفراء في القسطنطينية لحث الباب العالي على قبول الخط الموصى به من قبل مفوضي الوساطة بدون نتيجة.

(1) لا يمكن الآن تحديد هذا المكان.

استمر الباب العالي في تأويله لـ"الملاحظة التفسيرية" لتبرير الخط الذي وضع من قبل مفوضه.

في نهاية الأمر تم قبول "الوضع الراهن" للمحمرة مشروطاً من قبل مفوضي العثمانيين والفرس تحت ضمان مكتوب نُقل إلى مفوضي الوساطة من قبل الطرفين، بوضع الاستردادات القديمة جانباً والتخلي عن أي تغيير أو ابتداع فيما يتعلق بالقوات أو الموظفين في المناطق المتنازع عليها أو فيما يتعلق بظروف السكان[1].

عندما تم التوصل إلى هذا التفاهم في تشرين الثاني 1851، اتُّفق بالتبادل أن يُجمِل المفوضون عملهم في النقطة الشمالية من مقاطعة زُهاب، وأن يعملوا المسوحات والتحريات الضرورية من تلك النقطة إلى الحويزة.

وعند التنفيذ، فإن هذا التفاهم كان له مجرد تأثير نقل المَشاهد التي تم التعرض لها في المحمرة وإظهار مصاعبها التي حضرت بوقائعها واعتراضاتها من جانب المفوض العثماني إلى زُهاب.

حضّر الكولونيل ويليامز وزملاؤه بعد مسوحات مضنية لهذه المقاطعة خريطةً تبين الخط الذي يجب أن تتبعه الحدود حسب رأيهم. وقد تم إيصال ذلك إلى المفوضيْن المسلميْن معاً مع مذكرة تبين الاعتبارات المنطقية التي بنيت عليها قراراتهم.

(1)من وجهة نظر الحكومة العثمانية، والتي لم توافق قط على خط مفوضي الوساطة، فإن الحدود النافذة حالياً مؤسسة على الأغلب على هذه الاتفاقية.

في وقت مبكر من سنة 1852، رفض المفـوض العثمـاني الاسـتمرار أكثـر حتى تعيد الحكومة الفارسية النظر في الوضع الراهن كما هو مفهوم لدى البـاب العالي، في المحمرة وزُهاب. لذلك قرر المفوضون الثلاثة الآخرون، كبديل وحيـد لتعليق غير مبرر لجهودهم، أن يقوموا بمسح المنطقة التي تضم خـط الحـدود بـين مندلي والحويزة.

الخروج الوحيد من الطريـق المسـدود الـذي عَـرَضَ الآن يكمـن، في رأي اثنين من السفراء الوسطاء، في إحلال التحكيم محل الوساطة كوسـيلة للتسـوية، ولكن هذا رُفض بشكل قطعي ودائم من قبل الباب العالي.

بقي المصدر الوحيد عندها للتبني هو قصر جهود اللجنة على بناء خريطة، تشمل منطقة من البلاد بعرض من 20 إلى 50 مـيلاً، في حـدودها سـيتم ترسـيم الحدود العامة لاحقاً. هذا المسار تم تبنيه بموافقة مشتركة.

في سنة 1852، أرسل الكولونيل ويليامز إلى حكومة جلالتـه ختـام مسـح الحدود التركية- الفارسية من الخليج الفارسي إلى جبل أرارات، غـير أنـه لم يـتم إكمال الخرائط حتى نهاية سنة 1865! وأكثر من ذلك، فعند التدقيق تـبين عـدم صحة الخرائط الروسية والإنجليزية، لدرجة أن السفراء المحترمين في القسـطنطينية رفضـوا توقيعهـا. وقـد اسـتمر عمليـات المراجعـة حتـى سـنة 1869. فُقـدت ملاحظات الكولونيل ويليامز ومذكرته على كل جزء من الحـدود أثنـاء عبورهـا أعلى نهر وولويتش.

إنه من المهم التشديد على نتائج هذا الفقد. في إرسالية لعام 1850، كتـب لورد بالمرستون أن إعادة ترتيب المنطقة يجـب أن تقتصـر علـى المحمـرة وزُهـاب والسليمانية، كما هو في معاهدة 1847، ومع ذلك فيجب المحافظة علـى الوضـع

الراهن. والآن، فإنه من المستحيل تقرير ماذا تشكل عبارة (الوضع الراهن) الخاصة بسنة 1843 في رأي المفاوضين الوسطاء. لقد كانت الأجزاء الوحيدة التي تم تحديدها: المحمرة إلى الحويزة ومقاطعة زُهاب.

عندما كانت الخريطة الأصلية في سنة 1869 جاهزة لإرسالها إلى الحكومتين التركية والفارسية، تم تقديم نسخ منها لكل منهما بتعبير عن توقع القوى الوسيطة أن خط الحدود يجب أن يتم إيجاده في الحدود المرسومة على الخريطة، وأن الحكومتين العثمانية والفارسية يجب أن يُعلّما ذلك الخط بنفسيهما، ولكن في حالة وجود أية صعوبة بينهما بخصوص أي تحديد معين فإن الخطوط موضع النقاش يجب أن يتم الرجوع بخصوصها إلى بريطانيا العظمى وروسي[1].

من سنة 1869 إلى سنة 1873 فإن الصعوبات التي تنجم عن حوادث الحدود غير ذلك، يمكن تقليل حدتها، عامل جديد من الخلاف تم تقديمه بواسطة المعاهدة[2] التي تم التوصل إليها في آب سنة 1869 والتي من خلالها تعهد كل من

---

(1)لقد تم، على كل حال، من قبل حكومة جلالته، اعتبار أن هذا الإعلان لم يلغِ خط الحدود من الخليج الفارسي إلى الحويزة والذي تم تعريفه سنة 1850 من قبل لجنة الوساطة، والذي يظهر من مثل هذا الدليل كما هو موجود أنه كان غير معتبر من قبل اللجنة الأخيرة التي اجتمعت سنة 1876.

(2)معاهدات آيتشيسون، فصل 12، ط 4، ملحق 19. الترجمة الإنجليزية خاطئة ويجب أن تُهمل.

الأتراك والفرس، بانتظار تسوية الخلاف الحدودي، أن تتم المحافظة على الوضع الراهن وأن لا يتم إقامة مبانٍ جديدة على المنطقة موضع الحوار.

الوضع الراهن الموصوف هناك كان مستحسناً بتباين، كل طرف من المتقاضيين أثبت أنه (أي الوضع الراهن) كمية مختلفة عن ما اجتهد كل طرف أن يستولي منه على الحصة الأكبر.

ولم يبد، على كل حال، أن خلافهم أثر على حصة عربستان من الحدود، فبخصوص ما تم ترتيبه (راجع أعلاه) بين المفوضين الأتراك والفرس للحفاظ على الوضع الراهن فإن الوضع الراهن قد تم احترامه.

إنه لن يخدم أي قصد مفيد أن نفصّل هنا المفاوضات الطويلة وغير المثمرة التي امتدت من 1870 إلى اليوم بخصوص خط الحدود: يكفي أن نقول إنه لم يتم تثبيت حدود بعد من قبل الحكومتين الفارسية والتركية، مع أنه في سنة 1875 اعترف الباب العالي رسمياً بالمنطقة المذكورة أعلاه لتشكل الحدود التي يجب أن ترسمها الخرائط؛ هذا الاعتراف، وقد أضيف، فإنه بحكم الواقع يضيع إذا اللجنة التي كانت تجتمع آنذاك لم تصل إلى تسوية محددة لمسألة الحدود.

لقد بين السيد ماك دوال بسلطة من ميرزا حمزة، وهو وكيل سري للشيخ خزعل، أنه حوالي سنة 1880 ظهر خلاف بخصوص ملكية الجصّ الموجود ما بين ديعجي وماندوان، وأن الحدود الحالية كانت حينها مثبتة من قبل ممثلين عن سلطات البصرة والمحمرة خصصوا الجصّ لفارس.

لم تتم إثارة مسألة حدود عربستان قبل سنة 1893[1]. في تشرين الأول من تلك السنة تذمرت الحكومة الفارسية من أن السلطات العثمانية في تحدٍّ للبند 2 من معاهدة أرضروم، تفرض الضرائب في شط العرب على البضائع من وإلى المحمرة، وأن حاكم البصرة قد صدرت له تعليمات بأن يعتبر المحمرة والضفة اليسرى من شط العرب كمنطقة تركية.

وجهت حكومة جلالته اعتراضاً قوياً إلى الباب العالي بخصوص إجراء السلطات العثمانية الذي إذا ما استمر فإنه سيؤثر بشكل جدّي على التجارة البريطانية على الكارون.

وقد عامل السفير الروسي في القسطنطينية المطالبة التركية بالضفة اليسرى من شط العرب على أنها مثيرة للسخرية.

في 18 تشرين الثاني 1895، كتب سفير جلالته أنه يعتبر مسألة المحمرة قد تمت تسويتها، ذلك بأن وزير الشؤون الخارجية قد أخبره أن الحكومة التركية لم تضع أية مطالبات مهما تكن لذلك المكان.

في تشرين الثاني 1893، أخبرت الحكومةُ التركية السفير الفارسي أنهم "كتبوا إلى وكيل الجمارك في البصرة أن المحمرة ملكية فارسية وأن المستوردات لها لا تُجمرك".

---

(1)في وقت مبكر من سنة 1892، اقترحت السلطات التركية محطة حجز في الفاو، لمنع تهرب المسافرين إلى البصرة من دفع رسوم الحجز عن طريق النزول في المحمرة وإكمال سيرهم براً أو عن طريق النهر. تم رفض الاقتراح من قبل المندوبين الروسي والبريطاني في مجلس الصحة في القسطنطينية وتم إسقاطه لاحقاً.

في سنة 1896–97، طلبت الحكومة التركية أن تفرض قيود حَجْر في الفاو على جميع السفن التي تدخل شط العرب، وأن تفتشها. ويجب أن يتم إجراء الحجر والتفتيش في البصرة. وقد تم الاعتراف ضمنياً أن السفن البريطانية مسموح لها أن تستمر مباشرة إلى المحمرة.

ونظراً لهذا الامتياز الممنوح من قبل الأتراك فإننا سحبنا طلبنا للاعتراف بوكيل قنصلي في الفاو.

إن الاتفاق على الموضوع بين الحكومتين البريطانية والتركية مسجل في الملاحظات الآتية:

مرفق بالإرسالية رقم 170. السفير، القسطنطينية، إلى مكتب الشؤون الخارجية، تاريخ 15 آذار 1897.

ملاحظة شفوية، رقم 106. الباب العالي السامي، تاريخ 20 كانون الأول 1896 رداً على الملاحظات الشفوية التي أبدتها السفارة.

فإن حكومة جلالته بالاتصال رقم 58 في 8 حزيران الماضي، وزير الشؤون الخارجية له الشرف أن يعلمكم بناء على اتصال من معالي الوزير الأكبر أن السلطات الإمبراطورية لولاية البصرة قد تسلمت الأمر أن تنفذ من الآن فصاعداً عمليات التفتيش على السفن الإنجليزية المبحرة في شط العرب.

ملاحظة شفوية، رقم 148، تاريخ 2 كانون الأول 1896 (هكذا في الأصل).

'لسفارة جلالته الشرف أن تعلمكم بتسلم ملاحظة الباب العالي السامي الشفوية رقم 104 تاريخ 20 (كذا) التي تقول (راجع أعلاه). إن سفارة جلالته

تأخذ ملاحظة بهذا الاتصال، ولكنه من المفهوم جيداً أن السفن البريطانية ستتمتع بالحرية التامة للمرور عبر المحمرة أو أي موقع من المنطقة الفارسية وأنه لن يتم إلزامها تحت أي ذريعة أن تتوقف في الفاو في طريقها إلى هناك أو إلى البصرة ما لم ترغب هي في ذلك".

لم يتم تسلم رد على هذه الملاحظة الأخيرة، ويمكن أن يستدل بذلك على أن المطلب المقصود قد تم الاعتراف به.

في نيسان 1899، كانت سلطات البصرة تقيم سداً على حدود ديعجي التي كانت قد مُددت عبر الحدود. وبناء على احتجاج شخصي من نائب شيخ المحمرة انسحبوا ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك خلافات على الحدود. كانت جزيرتا أغوات وبارين تعتبران سابقاً موضع خلاف، ولكنهما الآن معترف بهما من قبل الشيخ كمنطقة تركية.

في خريف 1907، بدا أن هناك احتمال لعدوان تركي في جوار المحمرة، وقد تم إعلام السير إن. أوكونور بتاريخ 26 شباط 1908، الذي كان حينها سفير جلالته في القسطنطينية، أنه "بخصوص المنطقة التي بجوار المحمرة، لم تكن حكومة جلالته مستعدة لتعترف بأي حدود أخرى غير تلك التي وضعت من قبل مفوضي الوساطة سنة 1850. أي اضطراب في الوضع الراهن للمحمرة سيؤثر على المصالح البريطانية، وقد لا يقود فعلياً إلى التدخل الفعال لحكومة جلالته التي منحت الشيخ ضمانات معينة بخصوص منطقته". لم يتم إيصال هذا الإعلان، على كل حال، إلى الحكومة التركية ولا إلى الشيخ، علماً بأن هذا الأخير قد تم إعلامه وببساطة أننا كنا واعين تماماً للوضع، ولا نتوقع عدواناً تركياً في جوار المحمرة. لم يُفطن، على كل حال، لمخاوف الشيخ، ولكن تراخي الحكومة

الفارسية الذي ترك الشيخ كلياً في الظلام بخصوص ما يجري، ولم يعطه أية تعليمات لأي مسار يجب أن يذهب في حال انفجار موقف عدواني، والذي فشل في تزويده بالسلاح والذخائر للحرب، تم أخذه بعين الاعتبار من قبل المقيم السياسي في الخليج الفارسي كي يزودنا بحجة مفيدة في المستقبل لدعم المحافظة على شبه استقلال الشيخ وموقع قبيلته.

في السنة التالية اغتنم المقيم فرصة حضور موظف مع مسّاحيْن اثنين ليجري مسحاً لنهري شط العرب وبهمنشير على مقياس رسم 1م = 1 إنش. وبهذا المسح فقد تبين أن الموقع الفعلي للحدود المعترف بها محلياً وراء الفيلية كانت مؤكدة ومحددة بشكل صحيح. وقد شوهد عندها أنها اختلفت بشكل كبير عن تلك التي وُضعت من قبل مفوضي الوساطة سنة 1850، وبسبب ذلك فإن الأتراك إذا أصروا على أن يُمَكَّنوا من ملكية المنطقة المحددة لهم من قبل مفوضي الوساطة سنة 1850، فإن الفرس سيخسرون شريطاً حدودياً بـ 6 أميال، من ديعجي إلى الفيلية، والشيخ سيجد ليس فقط قصره (الذي تم إنشاؤه سنة 1907)، ولكن أيضاً مقرات أخرى ومكاتب وحتى السجن في الفيلية بين ديعجي والخين، في المنطقة التركية. مثل هذا التغيير في الوضع الراهن الحالي، بحسب هذا الدليل، والموجود منذ سنة 1843، يمكن بالكاد أن يفشل في التحيز للمصالح البريطانية ويسبب الفشل في دعم الشيخ، الأمر الذي يقابله أنه يمكن أن يكون هناك سوء فهم من قبله. وأكثر من ذلك، يعطي خطُّ المفوضين البابَ العالي جميعَ القناة، بما في ذلك جزيرتي موهلله (Muhalleh) والدويسر، وذلك ما ركزت عليه ممارسة عدة سنوات مرت.

ولأنه، على كـل حـال، يُفـترض أن الحكومـة التركيـة تملـك نسـخة مـن خريطة[1] مفوضي الوساطة لعام 1850، فإن حكومة جلالته، في رد على رسـالة عن الموضوع من المقيم إلى وزير جلالته، قررت أنه من الضروري الالتـزام بخـط مفوضي التقدير الذي يمكن الانزياح عنه فقط بعد التشاور مع الحكومة الروسية وكنتيجة لاتفاق مع الحكومة التركية. وقد أجابت حكومة جلالته في إرسـالية إلى المقيم من مكتب الشؤون الخارجية رقم 1 "سياسي" تاريخ 27 حزيران 1910، أنـه لا يوجد لديها رغبة في إقلاق الوضع الراهن المرعي حالياً، وإذا مـا كـان هنـاك خطورة من المسألة التي أُثيرت، فإن حكومة جلالته ستكرس جهودها لمنـع مثـل هذا الحدث الطارئ.

في آب 1910، وفي رد على رسالة لاحقة حول هذا الموضـوع مـن القـائم بأعمال جلالته في طهران، الذي بين أنه من المستبعد أن يسـتأنف الأتـراك علـى توصيات مفوضي الوساطة الـتي وُجـد أنهـا علـى الأغلـب باسـتمرار تتعـرض للرفض. كتب سير إي. جـراي في 30 آب أن: "حكومـة جلالتـه سـتبذل أفضـل جهودها لمنع المسألة التي أثيرت كلياً من قبل الحكومة التركية، أو، فيما إذا أصروا على إثارتها، أن تقنعهم بالتوقف، ولكنه سيكون من الصعب، في حـال حفـزهم على الالتزام بقرار مفوضي الوساطة بخصوص الجزء الشـمالي مـن الحـدود، أن يصروا على تجاهله، بخصوص الشمالي، حتى مع افتراض أنهـم أنفسـهم كـانوا ليتبنوا موقفاً غير منطقي مساوياً في المسألة. وإذا ما تم فرض المسألة على حكومة

---

(1)لقد وُجد أنهم يمتلكون الخريطة ولكن فقط للخطـة ذات المقيـاس الأولـي الصـغير: رأى قنصل جلالته، مترجم البصرة مثل هذه الخريطة في ملكية العميد، تبين الفيليـة في المنطقـة التركية.

جلالته، فسيكون طبعاً من المتاح لهـم أن يفاوضـوا للاعـتراف بالحـدود الموافـق عليها محلياً، مع الإبقاء على حـدود لجنـة الوسـاطة كأسـس لتلـك المفاوضـات، ويستطيعون مع رفض عادل مكافئ أن يتساهلوا في الاعتراف بأي شيء باستثناء الوضع الراهن وفيما يخص الجزء الشمالي من الحـدود، حتـى تعـترف الحكومـة التركية بخط مفوضي الوساطة في الشمال".

وهذا الإعلان الأخير من حكومة جلالته حـول الموضـوع، يمكـن اعتبـاره مقنعاً من وجهة النظـر الفارسـية، ولـيس كـثيراً أن يؤمـل أنـه بموجـب المبـادئ المنطوقة ها هنا أن تسوية مقنعة للشيخ والحكومة الفارسية يمكـن التوصـل إليهـا حيث يمكن إثارة مسألة حدود عربستان من قبل الأتراك، حيث إنه يوجد سـبب للتصديق بأن الحدود الحالية تتسبب في التأثير على الوضـع الـراهن لسـنة 1843 والتي يعلق عليها الأتراك أهمية كبيرة.

ملحوظة على الحدود التركية- الفارسية الخاصة بمنطقة بُشتي كوه[1].

هذه الملحوظة، والتي يجب أن تُقرأ بالتزامن مع تلك التي تتعلق بعربستان، يُقصد منها أن تشرح المسألة الحدودية في جانبها الخاص فيما يتعلـق بجـزء بُشـتي كوه من الحدود.

إن الاختلاف الرئيس بين مسألة الحدود الخاصة بعربستان وتلـك الخاصـة بـ بُشتي كوه هو أنه في حالة عربستان فإن الحدود مقررة من الخلـيج إلى الحـويزة

(1)جُمعت هذه الملحوظة بشكل رئيس من مذكرة السيد ألوين باركر تـاريخ 8 كـانون الأول 1906، ومن "تقرير حول بُشتي كوه" الذي أعده كابتن لوريمر سنة 1909.

من قبل خط مفوضي الوساطة لعام 1850، في حين أنه في حالة بُشـتي كـوه فـإن خط الحدود مقرر من قبل بروتوكول 1869 بين الأتراك والفرس[1].

* * * * *

خلاصة- ترجمة- 2. الوضع الراهن بخصوص الأراضـي المختلـف عليهـا كما تم تعريفه من قبل المفوضين، يجب أن يستمر قائماً حتى يتم تسوية أمـر خـط الحدود.

* * * * *

3. سيبقى كل مكان، اعتبر أرضاً مختلفاً عليها عندما تم قبول الوضع الراهن مـن قبل الأطراف، تحت سلطة الدولة التي تحكمـه في الوقـت الحاضـر حتـى تـتم تسوية مسألة الحدود. ولكن الإشراف لن يؤثر على الملكية النهائية.

4. هذا الاتفاق المؤقت سيبقى قائماً حتى تتم تسوية مسألة خط الحدود.

تم مسح حدود مندلي- الحويزة سنة 1852 من قبـل مفوضـي البريطـانيين والروس والفرس، إلا أن المفوض التركي، الـذي كـان قـد تنقـل مـرتين علـى الحدود من قبل، رفض أن يتعاون أكثر. تم إكمال المسح في السنة نفسـها، إلا أنـه ليس حتى سنة 1869، إلى أن تم تسليم الخريطة الأصلية التي تظهر منطقة بعرض 20 إلى 50 ميلاً والتي توجد فيها الحدود، إلى الحكومتين الروسية والفارسية. تلا ذلك مفاوضات مطولة بخصوص الطريقة التي يجب أن تُرسم فيهـا الحـدود مـن قبل القوتين المحدودتين المشـاركتين. في هـذه الأثنـاء، لم يكـن هنـاك انخفـاض في

(1)راجع "معاهدات" آيتشيسون، فصل 12، الطبعة 4، ملحق 19.

حوادث الحدود، وبخاصة في منطقة بوشتي كوه: بل بالعكس، والفضـل في ذلـك لبروتوكـول 1869 المـذكور سـابقاً، لقـد تم التـدخل في هـذه الاختلافـات الـتي حصلت بقوة بين سنتي 1869 و1873 بخصوص الوضع الراهن من قبل الطرفين، ولكون ملاحظات مفوضي الوساطة قد فقدت كما تم شـرح ذلـك سـابقاً، فـلا توجد وسائل لتأكيد كيف كان الوضع الراهن.

بخصوص الأراضي على حدود بوشتي كوه المعروفة لدى الأتراك كـ سـيد حسن ولدى الفرس كـ بكساي وغوريبه، والتي تضم جزءاً مـن أراضـي سـيفي مالخاتيا، كما تم تجديد الاتفـاق سـنة 1873 بـين فـارس وتركيـا، فـإن الأراضـي المذكورة يجب أن تبقى سليمة ويجب أن لا يتم التـدخل بهـا مـن كـلا الجـانبين، ويجـب أن لا يطالـب أي مـن الجـانبين أو يؤسـس أي حـق لملكيتهـا بواسـطة الاستصلاح، أو أي أمر آخر، حتى تبين اللجنة المنتدبة رأيها[1].

وقد خدم هذا الفهم فقط بشـكل مختلـف هدفـه. ثـارت عـدة اختلافـات بخصوص حدود والي بوشتي كـوه في بـديري، وفي صـيف 1907 تم توجيـه قـوة مسلحة من بغداد عبر مندلي لفرض مطالب الأتراك في أراضـي سـيفي مالخاتيـا إلى شرق وشمال شرق بديري المحتلة من قبل والي بوشتي كوه.

وكما حدث، فإن هذا الأخير كان بطريقه إلى بلده عائـداً مـن بغـداد وقـد تخطى وعَبَرَ القوة في مندلي. واصلت القوة سيرها، وزحفـت إلى مـدخل وادي كونجيان تشام، وبدأت بإحراق المحاصيل. رجـع الـوالي علـى الفـور لملاقـاتهم،

---

(1)معاهدات هيرتسليت الفارسية 1896، صفحة 218. لا تذكر مذكرة السـيد ألـوين بـاركر أي شيء حول هذا الجدل.

وحصل اشتباك قصير وحاسم، كانت القوة التركية غير المتجانسة فيه الأسوأ وتبعثرت. تم إطلاق سراح الأسرى بعد ذلك بقليل. وقد وقعت جميع لوازم الأتراك كذلك في يدي الوالي.

لم يثر الأتراك مرة أخرى مسألة خط الحدود في هذا المربع، ومضت جهود الوالي لتأمين عنوان قوي ثابت للأرض بوضعها تحت الري بدون معارضة. احتل الوالي الأرض، وعندما قابله الكابتن لوريمير، قنصل جلالته في الأحواز سنة 1908 مخيماً، كان قد خيّم من قبل في المنطقة موضع الجدل. وإما لأهميتها الجوهرية، أو، والأكثر وضوحاً، لممارسة فعالية احتلاله، فقد كان يقوم بعمل كبير على شكل قناة صممت لجلب الماء من كونجيان تشام إلى المنطقة المختلف عليها. وقد أنفق على هذا العمل في سنة 1907 حوالي 6000 عثمانية كما قيل.

كان العمل مازال مستمراً في سنة 1908 وبقي الكثير ليُنجز. وقد قيل إنه كان ممثَّلاً من قبل الأتراك أن الوالي يحاول أن يحول النهر كله الذي تعتمد عليه زورباطية وبديري لمساعدتهم. كان زيف هذه المهمة واضحاً لأي مراقب في هذه البقعة. إن مثل هذا المشروع يقع خارج نطاق الخطة التي كان يتم القيام بها، وعلى الأغلب، خارج نطاق أي أدوات يملكها الوالي لإنجازه.

بخصوص المطالب المتضاربة للأتراك والفرس بخصوص حدود بوشتي كوه، يبدو أن مطلب الأتراك بأن الحدود تقع ضمن النطاق الخارجي للتلال في النقطة حيث هذه مخترقة بواسطة أبي كونجيان تشام، وأن الخط الذي يمتد من أسفل هذه التلال، إلى على الأقل شرقاً ببعد جاوي، وباتجاه الشمال إلى نتوء منخفض يربطها شمالاً، هي منطقة تركية. رفض الوالي هذه المطالب ويبدو أنه من غير المنطقي أن يتضمن العراق العربي أي منطقة تقع داخل الخط العام للتلال.

الفصل التاسع

علاقات شيخ المحمرة مع الأتراك

مما سبق حول الحدود التركية- الفارسية فمن الظاهر أنه بمحاذاة الأطراف الأخرى للحدود، وبكلمات مذكرة السيد باركر "أن جميع التقاليد والإثباتات الموثقة تذهب إلى إظهار أن فارس، وليس تركيا هي الطرف المهضوم الحق؛ في عربستان لم تكن الحكومة الفارسية في أي وقت تملك سبباً جدياً للتذمر من العدوانية التركية، وقد تمتعت للسنوات الخمسين الأخيرة بخط حدود معترف به محلياً يفضُل كثيراً الخط المعرّف من قبل مفوضي الوساطة، ومطابق عملياً لذلك الذي يطالب به المفوّضون الفرس. وأكثر من ذلك، تبقى الحويزة التي كانت دائماً فارسية، مع البلاد[1] التي بجوارها من الجهة الشرقية، مع أن خط مفوضي الوساطة يشطر المدينة نصفين".

ترجع هذه الحال جزئياً إلى الضعف العسكري والإداري التركي على طول هذه الحدود، وبشكل جزئي إلى حقيقة أن القبائل على جانبي الحدود هم من الدين نفسه، مع أن الأتراك أنفسهم سنّيون، وبشكل جزئي آخر إلى السياسة

---

(1)انظر البند I من معاهدة السلام بين تركيا وفارس 1727 (معاهدات هيرتسليت، 1891، صفحة 154)

("La Province d' Huveise et la jurisdiction de Fultanie doivent etre cede a V.H. comme siant partie de la Boyanse de Perse.")

(لم تكن أبداً على كل حال في أيدي الأتراك)

الحكيمة التي تبناها حكام المحمرة السابقون في علاقاتهم مع الأتراك. وهذا العامل الأخير يشكل موضوع الفصل الحالي.

إن علاقات ممثلي حكومتي الفرس والأتراك هنا، كما هي في كل مكان على الحدود، محكومة بشكل اعتباري من خلال مراجعات معاهدة أرضروم، 1848، وبروتوكول 1869 ومعاهدة 1875[1].

بموجب معاهدة 1746 بين الأتراك والفرس، فإن تسليم الهاربين إلزامي بالتشارك بين القوتين.

خلاصة- ترجمة- بعد تاريخ المعاهدة الحالية، إذا لجأ أي تابع لأي من الجهتين إلى الدولة الأخرى فلن تمنح أي حماية لمثل هؤلاء اللاجئين، وعلى العكس يجب أن يتم تسليمهم على الطلب إلى القائم بالأعمال المعني.

بموجب معاهدة 1823 بين الأتراك والفرس (المعززة سنة 1847) لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدولتين وعلى جميع القبائل من كلا الجانبين التي تعبر الحدود أن تدفع الضريبة الجمركية.

خلاصة- ترجمة- 1. لا تعترف القوتان الكبيرتان بتدخل الآخرين في شؤونهما الداخلية. من هذه الفترة، ومن جانب بغداد وكردستان يجب أن لا يكون هناك تدخل[2] وعلى الحدود (أي الخاصة بكردستان)، إذا ما عبرت القبائل من كلا الجانبين الحدود لإقامة شتوية أو صيفية، فإن وكلاء سمو ولي

---

(1)انظر معاهدات آيتشيسون، فصل 12، ط 4، ملحق 17 إلى 20.

(2)انظر "المعاهدات الفارسية"، هارتسليت، 1891، ص: 159.

العهد، مع باشا بغداد سينظمون الضريبة الجمركية التي يجب أن تُدفع، وأجرة الأراضي المستعملة، والمطالبات الأخرى، بحيث لا يسببون أي سوء فهم بين الحكومات.

* * * * *

4. بالمطابقة مع الاتفاقات القديمة فإن المهاجرين من كلا البلدين لن يتم استقبالهم؛ وبالمثل، في هذه الفترة، فإن القبيلة المتنقلة وغيرها التي تترك فارس إلى تركيا أو تركيا إلى فارس لن تتلقى حماية من كلا الطرفين.

بموجب اتفاقية أرضروم 1847، يتمتع الحجاج الفرس بالامتيازات والحماية وكذلك جميع الرعايا الفرس. وبخصوص إيقاف قطع الطرق على الحدود (البند 8):

خلاصة- ترجمة- تتعهد القوتان المسلمتان الكبيرتان بتبني التدابير الضرورية ووضعها موضع التنفيذ لمنع وقمع السرقات وحوادث قطع الطرق من قبل القبائل وغيرهم المقيمين على الحدود، إلى درجة وضع قوات مسلحة في نقاط مناسبة. وتتعهدان أن تكرسا نفسيهما لواجبهما بخصوص جميع أنواع حوادث العدوانية، مثل السلب والنهب والقتل، والذي ستترك فيه القوتان الكبيرتان الحق ولمرة واحدة للإرادة الحرة للقبائل التي تبعيتها غير معروفة وعليها خلاف، أن تختار وتحدد الأمكنة التي ستقيم فيها من الآن فصاعداً؛ ومن المتفق عليه أن القبائل المعروفة تبعيتها ستُجبر على العودة إلى الدولة التي يدينون لها بالولاء.

بموجب اتفاق الحدود لعام 1869، الذي تتم مناقشته في الفصل الحالي، يُشترط أن الخلافات بخصوص المناطق المختلف عليها على طول الحدود يجب أن

تناقش في المقام الأول بين سلطات الحدود ومن قبلهم، بالرجوع إلى حكوماتهم المركزية الخاصة إذا كانوا غير قادرين على الاتفاق.

تعطي هذه الشروط رداً ممكناً على المطالب التي أثيرت من قبل والي البصرة سنة 1910، بأن مناقشة خلافات الحدود يجب أن تدار بينه وبين القنصل العام الفارسي في البصرة وليس بينه وبين شيخ المحمرة.

إن معاهدة 1875[1]، على كل حال، أكثر أهمية بخصوص الأدوات التي تنظم حقوق الحكومتين وواجباتهما بخصوص رعايا كل منهما. ويمكن اعتبارها نافذة المفعول كلياً في الوقت الحاضر، ولم يتم تعديلها بأي تشريع لاحق، على حد ما هو معلوم، على الرغم من أن تفسيرات معينة بخصوصها متضمنة في رسالة وزيرية تركية بتاريخ 4 كانون الثاني 1876. لم يتم تضمين هذه الرسالة في معاهدات آيتشيسون، ولكونها ذات أهمية فقد تم نشرها كملحق لهذا I الفصل*.

يتناول البند I من المعاهدة موضوع المحاكمة والعقوبة للجرائم التي تُرتكب من قبل الرعايا الفرس بواسطة المحاكم العثمانية، ولكن بعلم الوكلاء الفرس ما لم يكن الجرم موضوع المسألة قد تم ارتكابه علناً وأمام الناس[2].

---

(1)للنص الفرنسي انظر معاهدات آيتشيسون، فصل 12، ط 4، ملحق 20. ولترجمة باللغة الإنجليزية انظر معاهدات هيرتسليت الفارسية 1891 ص: 179. يبدو أن النص الأصلي فارسي.

* لم أجد هذه الرسالة كملحق لهذا الفصل. (المترجم).

(2)أبرق سفير جلالته في القسطنطينية، على كل حال، بتاريخ 3 حزيران 1910 إلى قنصل جلالته في البصرة بأن: 'الحكومة الفارسية تطلب تحت هذا البند الحق في المعاملة السيادية =

لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالتجارة أو الحقوق، والتي قد يدان بها الرعايا الفرس، يجب اللجوء إلى تدخل الوكلاء الفرس، ولكن إذا لم يتم تنفيذ الأحكام المذكورة خلال المدة المخصصة لها، فإن المسؤولين الأتراك سيقومون بتنفيذها فوراً.

يمكن للرعايا الفرس أن ينتسبوا إلى نقابات التجارة، ولكن يجب أن يخضعوا لجميع التعليمات، والضرائب والقوانين، بالطريقة نفسها التي يخضع بها التجار العثمانيون، وسيكونون بشكل شخصي خاضعين لمحاكم العثمانيين ومسؤوليهم فيما يخص الأمور التجارية.

الرعايا الفرس مُعفَوْن من الخدمة العسكرية.

يجب أن تتم تسوية القضايا من جميع الأنواع بين الرعايا الفرس من قبل محكمة قنصلية فارسية، على الرغم من أن مثل هؤلاء المجرمين يمكن أن يتم إلقاء القبض عليهم من قبل الشرطة العثمانية ويُحجزون بانتظار الاتصال مع الوكلاء الفرس، الذين سيتم تسليمهم إليهم فور الطلب.

بخصوص تجنيس الفرس كرعايا عثمانيين، فإن ذلك يجب أن يتماشى مع القانون الخاص المرعي بخصوص الرعايا الأجانب الآخرين، ومع التعليمات

=

نفسها في الأمور الجرمية كما تتمتع به القوى الأخرى. الأتراك، على كل حال، لا يعترفون بهذا الحق. وبالطبع، فإنه لا يوجد جدال في حال مواطن فارسي وُجد لاجئاً في منطقة فارسية ولا يجب تسليمه إلى تركيا". إن معاهدة 1875، على كل حال، لا يبدو أنها تعطي الفرس الحقوق السيادية الواسعة نفسها في الأمور القضائية، أو بخصوص اختصاص جرمي أو مدني كما تتمتع به قوى أخرى تحت سياديها.

الخاصـة الـتي تنطبـق علـى الشـخص، والـتي تم تبليغهـا سـنة 1868 إلى جميـع السفارات. وما لم تتم الاستجابة لجميـع هـذه الشـكليات الرسميـة فإنـه لا يـتم اعتبار مواطن فارسي كمواطن عثماني. ويجب أن يتم تطبيق هذا البند تبادلياً من جانب الحكومة الفارسية شأنه شأن البنود الأخرى.

تبقى ملكية العقارات من قبل الفرس على حالها كما هو من قبـل بانتظـار مفاوضات لمعاهدة مستقلة حول الموضوع[1].

فيما يتعلق بأمور لم يتم تنظيمها بشكل خاص بهذه المعاهدة، فـإن الفـرس في تركيا والأتراك في فارس سيتمتعون بأفضل معاملة وطنية.

إن عدم تنفيذ أي من شروط المعاهدة من قبل الحكومة الفارسـية سـيقابله إجراء مشابه من طرف الحكومة العثمانية.

إن أهمية المعاهدات القائمة، مع أنها ستشـكل بشـكل طبيعـي أسـس أي مناقشات ديبلوماسية حول موضوع علاقات شيخ المحمرة مع الأتراك، فقد تكون بسهولة مبالغاً فيها.

لقد تم تكريم هؤلاء الرعايا من قبل الطرفين فيما يتعلق بالمخالفـات أكثـر مما يتعلق بالرعاية، ومن المشكوك فيه ما إذا كانت سـلطاتهم قـد تم الاحتجـاج لديها من قبل الممثلين المحليين لكلا القوتين.

لقد كانت النقاط الأكثر أهميـة الـتي تم التعامـل معهـا تلـك الـتي تتعلـق باختصاص المحاكم العثمانية على الرعايا الفـرس وبتجنـيس الفـرس كعثمـانيين.

---

(1)على حد ما يُعلم، لم يتم عمل معاهدة كهذه.

ليس أقل من 75,000 عربي على الضفة التركية من شط العرب من قبائل بني كعب أو المحيسن، والذين هم في الأصل فارسيون، وفي أحيان كثيرة واصلون جدد من الجانب الفارسي، ويبلغ عددهم نصف السكان النهريين، وبينما لم يسببوا للحكومة التركية قلقاً جدياً، ولم يحاول شيوخ المحمرة أن يثيروا القبائل التي تحت نفوذهم ضد الحكومة التركية، فإن الأتراك، خاصة في السنوات الأخيرة، بدأوا يمارسون السطوة الكبيرة التي يملكونها في منطقتهم بواسطة شيخ المحمرة، وحاولوا بذلك بشكل مضطرد أن يجبروا كل العرب الذين يعيشون في المنطقة التركية أن يحصلوا على شهادات جنسية تركية، كشرط مسبق للاهتمام بحقوقهم في محاكم القانون التركية. وقد ذهبوا أبعد من ذلك ليخبروا العرب أنه ما لم يحصلوا على شهادة الجنسية التركية فإنهم لن يحصلوا على أي مسامحة على الأخطاء، وسيجبرون على ترك بيارات نخيلهم، غير أنه لم يأخذوا أي خطوات فعلية لينفذوا تهديداتهم.

إنه من الممكن طبعاً أن نناقش قانونية هذا المسار تحت شروط النصف الثاني من البند 8 من معاهدة أرضروم المشار إليها سابقاً، إلا أن ذلك في الحقيقة وفيما يخص حدود شط العرب ورقة ميتة إلى اليوم ويجب أن تكون مقنعة بحد ذاتها كي تفند مثل هذا المضمون.

وأكثر من ذلك، يمكن التوقف عند أن السؤال الثاني من الأسئلة[1] التي

---

(1) سؤال الحكومة التركية:- "بخصوص مسوّدة (تنقيح) جزء آخر من نفس البند (2) بخصوص القبائل ذات التبعية الفارسية أصلاً، ولكنها قد تنقسم، نصف يجدون أنفسهم عند العثمانيين والنصف الآخر في المنطقة الفارسية، يتساءل الباب العالي السامي ما إذا
=

أثارها الأتـراك قبـل المصـادقة علـى معاهـدة أرضـروم والـتي أعيـد طرحهـا في "الملاحظة التفسيرية"[1] (انظـر الفصـل السـابق)، هـذا السـؤال يـبين أن الحكومـة التركية تفكر مليّاً بدون احتجاج في إمكانية أن تجد القبائل التي تتبع لفارس أصلاً نفسها مستقرة جزئياً في منطقة عثمانية، ولم يعطِ مفوضو الوساطة أي جواب عن سؤال الباب العالي الخاص بما إذا كان ذلك الجزء من القبيلـة الفارسـية التبعيـة أصلاً التي تجد نفسها في تركيا يكون من رعايـا فـارس؛ تعامـل المفوضـون فقـط بالمسألة المناطقية التي أثيرت.

يعرض موقف الشيخ مقابل القبائل العربية، ذات التبعية الفارسية ولكنهـا تقيم في تركيا، أوضاعاً كثيرة خارجة عن المـألوف، ولكـن لهـذا الموقـف مباركـة العـادة والتقليـد القـديم. يخضـع أفـراد هـذه القبائـل للخدمـة العسـكرية وقـد استدعاهم الشيخ بشكل متكرر لعمليات ضد بني طرف وقبائل عاصـية أخـرى:

=

كان القسم الذي يجد نفسه في تركيا يكون أيضاً من رعايا فارس، وبالنتيجة، فالمناطق الـتي يمتلكها هذا القسم سيتم التنازل عنها لفارس، وما إذا كانت فارس في أي وقـت تسـتطيع التنازع مع الباب العالي على ملكية مثل هذه المناطق".

جواب ممثلي قوى الوساطة:- "إنه تحت أي ذريعة مهما كانـت فلـن تكـون فـارس قـادرة على وضع مطالب بمناطق موجودة على الضفة اليمنى للنهـر، ولـن تعـود لتركيـا، علـى الرغم من أن قبائل فارسية ستكون موجودة جزئيـاً أو كليـاً علـى الضـفة المـذكورة أو في المناطق المذكورة".

(1)(انظر: مذكرة السيد باركر تـاريخ 6 كـانون الأول1906 حـول مسـألة الحـدود التركيـة- الفارسية).

إن الالتزام بدون شك غير مستساغ لرجال القبائل، ولكن حق الشيخ في طلبه لم تتم مخالفته قط، لا من قبلهم ولا من ملاك الأراضي المهمين.

جعل رعايا أتراك، مثل عائلة النقيب وأحمد أفندي والسيد طالب وآخرون، ممارسةً لمزية الالتزام الماضية من وقت الشيخ جابر، جعلوا أنفسهم بشكل شخصي مسؤولين عن جمع وإرسال القوات، وهو تصرف لم يكن مستساغاً طبعاً من قبل الأتراك[1].

إن دائرة نفوذ الشيخ في ما يخص الأمور القبلية أمر غير قابل للنقاش من قبل أمثال رجال القبائل هؤلاء، وفي حالات النزاعات الثقيلة، كما في مسائل أخرى يشملها القانون القبلي، فإن تدخله ضروري لعمل تسوية، ذلك أن أخذ حالات كهذه إلى محكمة القانون التركية غريب كلياً على عقلية العرب. ومرة أخرى، فإن هذا أمر هلامي بالنسبة للحساسية التركية.

وبالمقابل، يمنح الشيخ لمثل هؤلاء الرجال الذين يعيشون في أراضيه في تركيا، وهم كثيرون، الاستثناء القبلي الضريبي من ضرائب الرعي (وركي) أو (ميري)، ومن مكوس أخرى ذات قيمة أقل، ولكنها مهمة في المحصلة. كثيرون

(1)في سنة 1908 ومرة أخرى في سنة 1910 أصدر والي البصرة أمراً إلى المسؤولين الأتراك على طول النهر لمنع جميع العرب من المسير إلى المحمرة للانضمام إلى قوات الشيخ، إذا ما طُلب منهم أن يفعلوا ذلك. في المرة الأولى لم يكن لذلك الاعتراض أية أهمية، ولم يتم تنفيذه، وفي المرة الثانية، لم يكن الشيخ في حاجة لهذه القوات، ولم يستدعهم. ولكن والي البصرة أنذر العرب الذين ينتوون الانضمام إلى قواته في هذه المرة أنهم إذا فعلوا ذلك فسيُسجنون، ويُحرمون من ممتلكاتهم وحقوقهم في أراضيهم، ويُنفون من تركيا.

منهم، على الرغم من امتلاكهم لشهادات جنسية تركية (والتي تعتبر من قبل العرب مستندات إدارية خالصة ليس لها أثر على المسألة القبلية) يملكون الحق، المنحدر لهم من الآباء للأبناء، بأن يزرعوا أراضي القمح في منطقة الأحواز. وإن عرب قبيلتي بني كعب والمحيسن، الذين يعيشون في أبو الخصيب وزين يوجدون دائماً في كانون الأول وكانون الثاني يحرثون أراضيهم شمالاً حتى ويس.

وهكذا لدينا هذا الوضع الخارج عن المألوف والطريف لرجال القبائل العرب، في امتلاكهم للجنسية التركية وخضوعهم للخدمة العسكرية التركية، متدربين على ما يمكن أن يكونوا خاضعين له فعلياً، معترفين بولاء متزامن للخدمة تحت العلم الفارسي، ويرحلون سنوياً 100 ميل وأكثر من مكان إقامتهم في تركيا ليفلحوا في فارس الأراضي التي حرثها آباؤهم لأجيال.

نادراً ما تثار مسائل المعاملة بالمثل بين فارس وتركيا بخصوص هذه الحدود في جميع الأحوال، فيما يتعلق بمعاملة القبائل العربية، حيث إنه لا تقيم قبائل عربية من رعايا تركيا في منطقة فارسية، على الرغم من أنه، كما شوهد، العكس هو الحال بشكل كبير.

الشيخ كمالك أرض

مارس الشيخ نفوذاً في المنطقة التركية في ضوء الحقيقة القائلة بأنه على الأرجح أكبر مالك لأرض مستصلحة في منطقة البصرة، وهو أمر طبيعي ومتوقع.

لا يوجد تقدير حقيقي لقيمة الأراضي التي يملكها، ولكنها تنامت بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب التطور العام لقيمة الأراضي، وإن نصف مليون جنيه استرليني ليس قيمة عالية جداً على الأرجح، على الرغم من أن أراضيه لو

طرحت للبيع في السوق في الوقت الحاضر فلن تجد مشترياً بهذا السعر. كثير من الأراضي التي يملكها تم شراؤها من قبل الشيخ الحاج جابر في الستينيات والسبعينيات، عندما كانت الأرض رخيصة، وعندما كانت السلطات التركية في البصرة تحتاج إلى الاعتماد أكثر من الوقت الحاضر على حسن نية شيخ المحمرة لأجل السلام والأمن في المنطقة[1].

السير خزعل خان حامل وسام الإمبراطورية الهندي، استثمر أيضاً بشكل كبير في (نيلايات) البصرة خلال السنوات العشر الأخيرة.

إن السبب الرئيس الذي قاده وأسلافه إلى استثمار أموالهم في غير فارس لم يعد نفسه بالقوة السابقة، وعلى الأغلب فقد كان بسبب العادة أكثر منه بسبب الحاجة أن الشيخ اشترى أرضاً في تركيا خلال السنوات القليلة الأخيرة.

حتى سنة 1903 تقريباً، لم يحصل الشيخ وقبيلته على حق ملكية من الحكومة الفارسية لبيارات النخيل وأراضٍ أخرى محتلة من قبلهم، ولذلك كانوا عازفين عن استثمار أموال وعمل فيها، حيث إنه كان نصب أعينهم دائماً احتمالية عدم تملكها. كان الأتراك ضعفاء، وليسوا أقل ميلاً للصداقة من الحكومة الفارسية؛ ولذلك كان من الأفضل في نظرهم (الشيخ وقبيلته) أن يحصلوا على أراضٍ في المنطقة التركية حيث يمكنهم أن يستقروا إذا احتاجوا للنهوض.

---

(1) الهجوم على السفينة "كشمير" سنة 1872، للمساعدة في المخاصمة التي مُنح الحاج جابر لأجلها تحية طلقة واحدة من قبل الشركة، حصل في البصرة، وما كان قد سُلب تمت استعادته فقط بجهوده، كانت الحكومة التركية عاجزة حيال هذا الأمر.

عندما تم التأكد من قبل الحكام الفرس لعربسان تفضيلهم لهذه السياسة، فقد اعتاد شيخ المحمرة أن يردد أنه فعل ذلك بدافع وطني وبشكل استراتيجي لحماية الأراضي التركية المتاخمة لفارس من التأثيرات العدوانية.

كان الاستحواذ على أراضي أم الرصاص وأم الخصاصيف المقابلة للمحمرة والفيلية على التوالي، وأراضي ديعجي على الحد التركي- الفارسي قد استعمل لتوضيح وجهة النظر هذه، والتي وجدت قبولاً جاهزاً، كما اعتبر شراء جزر شمس شامية من قبل الشيخ سنة 1909، على أنه حالة أخرى لهذه السياسة، على الرغم من أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت محسوبة من قبل الشيخ.

من المؤكد، على كل حال، أن الغياب الكلي لخلافات حدودية فعالة في عربستان وشط العرب يعود بشكل كبير إلى أن شيخ المحمرة هو المالك الفعلي لجميع الأراضي بجوار الحدود التركية الفارسية، ولجميع الأراضي في شط العرب التي يمكن أن تشكل مواضيع للخلاف.

وهكذا إذا ما تمت معرفة العلاقات الاحتكارية والقانونية الموجودة بين الشيخ والسلطات التركية، يبقى أن نعطي بياناً مختصراً حول المراحل الأكثر أهمية للمشكلة التي لا محيد عن إثارتها والناجمة عن المصالح الشخصية والقبلية الداخلية المبينة أعلاه.

تكونت أهمية المحمرة كموقع تجاري من قبل الشيخ ثامر بن غضبان (بن غانم) بن سلطان[ثامر بن غضبان بن محمد بن بركات بن عثمان بن سلطان]، الذي افتتحها كميناء حر، مُلْحِقاً ضرراً جدّياً بعائدات الجمارك التركية في

البصرة؛ لذا ثار الخلاف الخاص (باللوحة) بين الأتراك والفرس[1]. وعندما وجد علي باشا والي البصرة أن دخله قد تقلص بشكل معتبر قرر مهاجمة ثامر، والمدينة التي أُخذت بخيانة دُمرت سنة 1831[1837].

ولكون الفرس، ملزمين بدعم الشيخ والدفاع عن الأراضي الفارسية، احتجوا بحرارة ضد هذا العمل، على الرغم من أنه لا يظهر أن لديهم نية اللجوء إلى عدوانية فعلية. في حين أن الشيخ ثامر، الذي كانت قيادته في الفلاحية تبنّى موقفاً استقلالياً جداً، على الرغم من أنه اسمياً تحت حكم الأتراك.

تم الإسرار بحصار المحمرة إلى الحاج جابر بن مرداو زعيم المحيسن، وهي قبيلة كانت في ذلك الوقت تابعة لبني كعب[2]. كان الشيخ الحاج جابر عربياً داهية ماكراً، علاوة على سبْقِهِ في الفطنة والتحضر. ومازال معاصروه يتحدثون عن تفوقه في الفطنة على من خَلَفَهُ. وقد كان يمتلك عدة سفن شراعية، ويمارس تجارة مكثفة مع مسقط وبومباي. بهذه الطريقة، ومن خلال استثمارات حكيمة في الأرض، في تركيا بشكل رئيس، اكتسب تدريجياً ثروة واسعة، ومعها النفوذ الذي يجلبه المال.

ورث فارس*[فارس بن غيث] أباه الشيخ ثامر سنة 1834، إلا أنه في هذا الوقت كان الحاج جابر مستقلاً عملياً، وعندما أخلى البريطانيون المحمرة سنة 1857، التي كانوا قد احتلوها، سلموها مرة أخرى إلى الحاج جابر، والذي من

(1)انظر "تشالديكا وسوسينا" 1857، دبل يو. كيه. لوفتَس، الفصل 23.

(2)ما زال الشيخ خزعل وبعض مشايخ بني كعب يرتدون عمامة بني كعب القديمة، والتي تشبه إلى حد ما عمامة سكان شوشتر وديزفول.

ذلك الوقت فصاعداً استقل عن بني كعب، على الرغم من أنه لم يجعل المحمرة مكان إقامة له حتى السنة التالية، إذ كان يعيش حتى ذلك الوقت في ديعجي. ولذلك كان على الأتراك أن يتعاملوا من الآن فصاعداً مع شيخ ذكي مدعوم بقوات عربية متحدة من المحمرة والفلاحية.

توقفت من ذلك الوقت فصاعداً المشاكل التركية الفارسية؛ ضَعْفُ الأتراك منعهم من القيام بأعمال عدوانية، حتى لو أرادوا أن يقوموا بذلك ضد المحمرة، التي كانت ملكيتها تعود إلى الفرس كما حدد ذلك مفوضو الوساطة سنة 1850[1].

من جهة أخرى، لم يضمر الشيخ الحاج جابر نوايا عدوانية ضد تركيا، وهو تصرف من الممكن أن يكون يعكس سياسته الوسطية الهادئة. توفي الشيخ الحاج جابر سنة 1881، وخَلَفَهُ ابنه مزعل الذي سار على خطى أبيه في معظم الأشياء. كان الأتراك في هذه الأثناء يصبحون أقل رضا عن أنفسهم وأكثر عدوانية، ولكن الزيادة المستمرة في قوات الشيخ منعت أي حوادث لا تسر.

في سنة 1877، أثيرت من قبل الأتراك مسألة ملكية جزيرة الشلهه (Shalhah) التي تشكلت خلال السنوات الماضية على يسار الضفة الفارسية من شط العرب مقابل الدواسر، فقد طالبوا بها كمنطقة تركية. تم التوصل إلى ترتيب لا تتوفر الآن تفاصيله، ومفاده أن الحكومتين التركية والفارسية وافقتا على أن لا تسمحا باستغلالها أو احتلالها. ويبدو أن الترتيب، على كل حال، قد تم تجاهله،

---

(1)في وقت مبكر من سنة 1848، إذا لم يكن قبل، اعتبره الوكيل السياسي البريطاني في بغداد من الرعايا الفرس وتذمر من تقربه إلى الشاه.

وفي سنة 1883 عندما أثار ناصر باشا والي البصرة المسألة مرة أخرى، كان يتم استغلالها من قبل عرب الشيخ مزعل، وتمت المطالبة بها من قبل هذا الأخير كمنطقة فارسية.

وقد حاول هذا الأخير أن يتجنب مناقشة المسألة بمطالبته أن الاتصالات يجب أن يخَاطَبَ بها من خلال القنصل الروسي في البصرة، وليس مباشرة. وعلى كل حال، فلأن الوالي أصر على إثارة هذه المسألة، وأعلن عن نواياه بأخذ الجزيرة بالقوة، فقد قبل الشيخ مزعل هذا التحدي، وجمع بضعة آلاف من عربه على البر الرئيس المقابل للجزيرة موضع الخلاف، وانتظر وصول الأتراك.

وصل قارب الأتراك المسلح في الوقت المناسب مليئاً بالقوات، ولكن عندما رأى الوالي أعداد العرب المتجمعين على الشاطئ، غير رأيه واستمر في إبحاره إلى الفاو. في اليوم التالي، عاد ووجد العرب مازالوا مستعدين، وكما هو معتاد من قبل في رقصات الحرب، ذهب إلى الفيلية، حيث نزل إلى البر وقابل الشيخ مزعل، وسأله عن معنى تجمع عربه مقابل الجزيرة. وقد حاول الشيخ تجنب الموضوع بقوله إنه تم إرسالهم للإمساك بطائر الحجل حياً لظل السلطان، ولكن عندما أصر الوالي على الرد أوضح مزعل بصراحة أن الجزيرة فارسية وستبقى كذلك ما دام حيّاً: وأكثر من ذلك فقد أصرّ على أنه تم اعتبارها كذلك من قبل اللجنة الأنجلو- روسية، غير أنه لا يتوفر دليل على هذا. ويبدو أن الوالي شعر أنه من غير السياسي أن يتخذ إجراءً آخر، ولذلك انسحب، ومنذ ذلك الحين بقيت الجزيرة في أيدي الفرس.

إثر اغتيال مزعل سنة 1897، خَلَفَهُ أخوه خزعل الذي كرس كل اهتمامه للحصول على علاقات سياسية مع البريطانيين، ولم يوفر جهداً لتقوية موقفه

العسكري بالتزامن مع علاقاته السياسية. وقد اشترى مزيداً من الأراضي في تركيا ووسع نفوذه في مدينة البصرة حيث كان ممثله ميرزا حمزة (من رعايا تركيا) الذي يتمتع بسمعة كشخص شديد في الخصومات من جميع الأنواع والتي تحرج تماماً في بعض الأحيان المحاكم التركية، والتي بسببها اشتُهر حتى بين الأتراك، مع كثير فسادهم وعدم كفاءتهم.

أهمية الأتراك وتصرفاتهم السخيفة بتغيير الولاة باستمرار جعل من الصعب على الشيخ معاملتهم بشكل جاد، والاتهام الموجه له من الأتراك أنه شق طريقه باللصوصية وفساد المسؤولين له على الأغلب أساس جوهري من الحقيقة، إذ إن هذا المسار ضروري للحصول على أي شيء في تركيا، وإلى اليوم.

هناك اتهام آخر وأكثر أهمية وهو أنه أعطى أماناً لشخصيات سيئة، وشجعهم على نهب البصرة، وشاركهم في الغنائم. ويبدو هذا الاتهام كما لو أنه يتضمن عنصراً من الحقيقة، على الرغم من أنه في خطه العريض الرئيس غير صحيح. وقد قادت عدم كفاءة الأتراك التامة في التعامل مع القراصنة ولصوص المنازل العرب إلى التماس تدخل الحاج جابر في مناسبات كثيرة في رعاياهم الخاصين، وفي مرات كثيرة تم ترتيبُ أن يمنحهم الحاج جابر مسكناً في منطقة المحمرة كي يراقب تحركاتهم بشكل أفضل.

وأكثر من ذلك، فإن الشيخ مزعل عندما وجد أن السلطات التركية غير قادرة، أو غير راغبة، في التعاون معه في القبض على الأوغاد، تبنى الطريقة الشرقية المعروفة جيداً في أخذهم كتابعين في عهدته كي يكونوا دائماً تحت نظره ويتقاضون رواتب بانتظام، مما قد يخلصهم من الإغراء المؤقت لممارسة اللصوصية. وقد كانت هذه الطريقة بدون شك، والتي استمر الشيخ خزعل في

اتباعها، فعالة فيما يخص المحمرة، وكان القبض على مثل هؤلاء الأشخاص، إذا كانوا خارجين على القانون، من قبل الشرطة التركية مستحيلاً، وقد كانت الطريقة الوحيدة التي توفر أي فرصة للنجاح. وقد كان لها، وما يزال، سلبيةُ أنها تجعل الشيخ عرضة لتهمة إيواء مجرمين معروفين، وعلى الرغم من أن هؤلاء المجرمين لم يفعلوا شيئاً أكثر جدية من اللصوصية، وعلى الرغم من أن أفعالهم لم تحصل على موافقته أو علمه بها، فإن التهمة مازالت صعبة المواجهة.

وقد تمت مواجهة الشيخ خزعل بمثل هذه الاتهامات سنة 1906 فيما يتعلق بمقتل السيد جلانفيللي في مَعْقِل قرب البصرة، إلا أن الاتصالات حول هذا الموضوع واضحة بخصوص عدم كفاءة السطات التركية وفسادها، أكثر منها بخصوص إهمال الشيخ، وقد كان تردده بخصوص اتخاذ إجراءات فعالة للقبض على الرجال المتهمين من قبل السلطات التركية المتواطئة في الأمر عائداً إلى قناعة تامة بأن الرجال مطلوبين من قبل الأتراك لأسباب أخرى غير تلك المزعومة[1].

كانت التهمة الموجهة إليه وإلى أسلافه باستعمال اللصوصية في البصرة كوسيلة ضغط على السطات التركية عندما كانت هذه الأخيرة تتصرف بطريقة عدائية لمصالحه ولمن هم في حكومته، قد اعتبرت هذه التهمة مؤسسة جيداً من قبل السيد ماك دوال[2]، ولكن كان هناك حاجة لإرادة مثل هذا العلاج الحاسم،

---

(1)تم إرسال الاتصالات حول هذا الموضوع من قبل المقيم السياسي في الخليج الفارسي إلى مفوضية جلالته والحكومة الهندية تحت الرقم 1914- 5 تاريخ 15 تموز 1910، ويمكن العثور عليها مطبوعة في إجراءات الحكومة الهندية في المعاملات الخارجية.

(2)راجع المراسلات التي تم توجيهها من قبل المقيم السياسي في الخليج الفارسي إلى حكومة =

ومن المأمول أن لا تظهر مرة أخرى، على الرغم من أنه لا يمكن القول إن الولاة الأخيرين قد تبنوا موقفاً استرضائياً في علاقاتهم مع الشيخ. وبالنسبة لحكومة جلالته أو للشاه، فقد يكونون قادرين على ممارسة ضغط مشترك على القسطنطينية لمنع الأتراك من توجيه أمر عدائي لمصالح الشيخ، عندها سيكون هذا الأخير قادراً على تسوية أموره على النهر والحدود حبيّاً وبدون اللجوء إلى أكثر الطرق بدائية والموصوفة أعلاه.

اعتبرت حادثة كوت الزين، التي وقعت في نيسان 1910، والتي تضمنت مسألة حقوق الشيخ القبلية وجنسية رجال قبيلته في المنطقة التركية، اعتبرت هذه الحادثة مهمة بشكل خاص. وقد أنهى مرور الزمن وتجديد علاقات الصداقة بين الشيخ والوالي في ذلك الوقت، سليمان نظيف بيه، تلك الحادثة بشكل نهائي، والمصادقة التي سُجلت من قبل حكومة جلالته لموقف الشيخ في ضبط النفس في تلك المناسبة يجب أن لا تحجب الحقيقة بأن المسائل التي أثيرت من قبل الأتراك لم تتم تسويتها. وتتلخص تلك فيما يأتي:

(1) حق رجال قبيلة الشيخ الموجودين في المنطقة التركية في الجنسية الفارسية.

(2) حق السلطات التركية في المطالبة بترحيل وتسليم الفرس المتهمين بإعمال عدائية ارتكبت في المنطقة التركية.

من وجهة النظر الإدراية والقانونية، على كل حال، تمت تسوية موضوعين مهمين بشكل مؤكد فيما يتعلق بهذا الخلاف.

= الهند برقم 1194 تاريخ 15 أيار 1909، والتي تم إعادة إصدارها في إجراءات حكومة الهند في هيئة الشؤون الخارجية.

(1) أصر قنصل جلالته في البصرة للقائم بأعمال الوالي في 5 أيار على حق حكومة جلالته في التدخل لحماية الشيخ[1].

(2) بسبب الحادثة، أو ربما بسبب هذا الإصرار على حقنا في التدخل، أعلن قنصل الدولة أنه في المستقبل لن يتم تسجيل أراضٍ أخرى في منطقة البصرة بأسماء الشيخ أو وكيله ميرزا حكمت أو وكيل هذا الأخير مولا مصطفى[2].

في نهاية سنة 1910، لم تكن حكومة جلالته قد قررت بعد ما هي المخابرة التي ستوصلها إلى الباب العالي بخصوص حقوقنا[3]، أو حتى التزامنا، لحماية شيخ المحمرة. ولا يمكن أن لا تُعرف هذه الحقيقة بالنسبة لهم من وجهة نظر إعلان السيد كرو المشار إليه أعلاه، وحقيقة ما يتعلق بحادثة الفداغية في تشرين الأول 1910، عندما بدا أن الأتراك قد يتخذون إجراء عدوانياً ضد المحمرة، من أن قارباً بريطانيا مسلحاً تم إرساله دون تأخير إلى ذلك القصر.

يمكن وصف حادثة الفداغية التي نجمت عن حادثة كوت الزين باختصار كالآتي: كان هناك خلاف بين فلاحين من رعايا الفرس يعيشون في المنطقة التركية في الفداغية وملاكي الأرض الأتراك، الذين كانوا أعضاء من أسرة ميشري.

---

(1)راجع إرساليته رقم 26 تاريخ 14 أيار 1909 إلى سفير جلالته في القسطنطينية، والتي أعيد نشرها في إجراءات حكومة الهند في هيئة الشؤون الخارجية في أيار 1910.

(2)لاحقاً لهذا القرار فإن أرض الشمشمية التي اشتراها الشيخ سنة 1909، رُفض تسجيلها.

(3)في نهاية الأمر تقرر أن لا يتم أي اتصالات.

استعمل هؤلاء الأخيرون نفوذهم لإخراج الفلاحين المذكورين بواسطة السلطات التركية، على الرغم من أنه كان يُعتبر أن الحق إلى جانب هؤلاء الفلاحين الذين كانوا (تابعيّه) أو ملاكين لربع الأرض وحصة من المحصول.

(إدراكهم الانفعالي لقضيتهم من قبل محمد الكنعان، صهر الشيخ وزعيم قبلي، كان السبب المباشر لقصف بيته في كوت الزين من قبل قارب تركي مسلح ولمشاكل لاحقة بين الشيخ والوالي). من المفهوم أن سليمان نظيف بيه، الذي تم إخراجهم خلال حكمه، قد رتب من أجل إعادتهم، ولكن جليل بيه الذي خلفه لم يتخذ أية خطوات في هذا الأمر. لذلك أخذ الفلاحون المُخرَجون تنفيذ القانون على عاتقهم، وانضم إليهم عرب لم يكن من شك أن بينهم رعايا فرس يعيشون على الضفة الفارسية من النهر، فاستولوا على التمور بالقوة، والتي كان قد تم تغليفها وكانت جاهزة للشحن، بالإضافة إلى ممتلكات أخرى، وانفضّوا إلى بيوتهم على جانبي النهر.

أبرق الوالي عندما تم إبلاغه بهذه الحادثة إلى الباب العالي أن الهجوم على الفداغية قد حصل بتحريض من الشيخ خزعل والشيخ مبارك حاكم الكويت، وقد حصلت الحادثة بعد أن تم تقليد الشيخ خزعل الوسام من قبل الإنجليز. وقد طلب الإذن بقصف قصر الشيخ في الفيلية ومدينة المحمرة، على الرغم من أن القنصل الإداري للبصرة لم يوافق على هذا الاقتراح عندما طُلب منه أن يفعل ذلك بنفسه. وإثر وصول أوامر من الباب العالي بعدم اتخاذ أي إجراء محلياً، لأن محادثات رسمية سيتم إجراؤها في طهران حول الموضوع، قدم الوالي استقالته في نوبة امتعاض، ولكنها لم تُقبل.

ملحق للفصل التاسع

قائمة بولاة البصرة من سنة 1891 إلى الآن: التواريخ إلى سنة 1900 تقريبية.

1891- هدايت باشا.

1892- نفسه.

1893- حفيده محمد باشا.

1894- حمدي باشا.

1895- نفسه.

1896- نفسه.

1897- أنيز باشا.

1898- حمدي باشا.

1899- عارف باشا.

1900- محسن باشا.

1901- نفسه.

1902- مصطفى نوري باشا.

1903- نفسه.

1904- فاخر باشا (قائم بالأعمال).

1905- مخلص باشا.

1906- حسان بيه.

1907- محرم بيه.

1908- عارف بيه.

1909- سليمان نظيف بيه.

1910- جلال بيه (صُرف من الخدمة سنة 1911).

الفصل العاشر

خطط الريّ في عربستان

الجزء الأول

1- خطة ريّ الكارون

جاءت خطة ريّ الكارون للمرة الأولى في مجال السياسات العملية في تموز 1904، عندما اقترح السيد إم. ناوس، المدير العام للجمارك في طهران على وزير جلالته، فيما يتعلق بقرض قيمته 300000 جنيه استرليني ممنوح للحكومة الفارسية، بأن يتم تخصيص ما قيمته 200000 جنيه استرليني لأعمال الريّ التي ترغب الحكومة الفارسية أن تقوم بها في وادي كارون. وبيّن أن عائدات تلك الأعمال وما تثمره من مجالات يمكن أن تُرتهن كضمان جانبي للتقدم الإضافي، مشفوعة بتعهد أن الحجز على القمح من وادي كارون يجب من بعد ذلك فصاعداً أن يوقف.

رغب السير هاردنج أن يشجع الحكومة الفارسية على تصديق أن الحكومة البريطانية ستساعد في ذلك مالياً، وتضمن بذلك موطئ قدم لها في مشاريع الريّ الحالية في الكارون، والتي كانت حينذاك مدعومة من (عين الدولة)، وبوجهة النظر هذه، فإن فان روجِن، وهو مهندس هولندي عُيِّن سنة 1903 كمستشار فني لوزير الأشغال العامة، وبناءً على تقرير حول الريّ في كارون والذي جذب الانتباه الخاص لسعادة الشاه، أعطى مقدمة إلى وزير جلالته في لاهاي بواسطة السير هاردينج.

وحالما طُرحت الخطة للنقاش، سجل اللورد كَـرْزون في ملاحظـة تاريخها الأول من آب 1904، بأن أي خطة كهذه، إذا مـا نُفِّـذت بنجـاح، فإنهـا سـتدمر بشكل فعلي الكارون كنهر للإبحار فيما يهم مصالح لينش إخوان[1]، وأننا يجـب بأي شكل من الأشكال أن لا نربح من خطة حيـث يـتم إخـراج السـادة لينـش إخوان ويتم استبدال موظفين بلجيكيين ومهندسين هولنديين بهم.

وعلى كل حال، إذا كان لنا صوت مهيمن في الرقابة على الخطـة، فيجـب أن نستبدل واحداً من النشاطات التجارية ونفتح خطـاً آخـر للإبحـار إلى سـهول عربستان عبر خور موسى. وقد ركز على الأهمية البالغـة للمسـاهمة البريطانيـة والمركز المشترك في أي خطة ريّ خاصـة بالكـارون، إذا مـا كـان لهـا أن تكـون، وبعكس ذلك يكون الخطر محدقاً بالمصالح البريطانية إذا تُرِكنا خارج الموضوع في أي مشروع كهذا.

في سنة 1906، بدأ الحديث في الخطة يشيع بين الناس. وقد زار فان روجِّن ومساعدوه الأحواز وبدؤوا تحرياتهم.

قلق الشيخ من الشائعات التي سمعهـا فيمـا يتعلـق بالخطـة: كانـت لديـه مخاوف بخصوص بيـارات النخيـل الخاصـة بأنهـار بهمنشـير- مخـاوف أظهـرت التحريات الدقيقة أنها بلا أساس. بيّن الشيخ أن الأرض المقترحة للريّ قد تمـت زراعتها لمئة وخمسين سنة مـن قبـل قبائـل بـاوي، وتسـاءل مـا إذا كنـا نصـحناه بالوصول إلى ترتيب بخصوص الموضـوع مـع الحكومـة الفارسـية أم لا. تتضـمن خطة فان روجِّن ريَّ 144 ميلاً مربعـاً بتكلفـة قـدرها 2000000 مليـوني جنيـه

---

(1)تم تبني وجهة النظر نفسها من قبل السادة لينش إخوان في تشرين الثاني 1904.

استرليني، وهي مؤسسة على أكثر الاحتمالات تفاؤلاً بالنسبة للمحاصيل، الخ، والتي يظن الشيخ أنها أمر سخيف. لقد شك فيما إذا كانت الخطة ستكون ذات جدوى.

تم إرسال موظف من دائرة الأشغال العامة (ريّ) في حكومة الهند، الميجور دبل يو. آر. مورتون، آر. إِي. في كانون الثاني لعمل تقرير حول إمكانية تنفيذ الخطة.

من المهم أن نلحظ في هذا الوقت أن الشيخ لم يكن على ما يبدو واعياً أنه بموجب "فرمانه"[1] فإن الأرض تعود له ولقبيلته، إذ إنه قال للسيد ماك دوال في شباط 1905 إنه يود شراء الأرض رخيصة من الحكومة، ذلك أنها في الوقت الحاضر، مع أنها ملكية قبلية، لم تكن لهم بموجب سند ملكية. ألغى الشيخ في نيسان 1905 كل ذكر للفرمان عند مناقشة حقوقه في هذا الأمر مع الملازم لوريمر. وكذلك لم تُلحظ هذه النقطة من قبل حكومة جلالته، على الرغم من أن نسخة من قائمة طلبات سعادة معز السلطنة، مرفقة بردود الحكومة الفارسية، قد تم إرسالها من قبل مفوضية جلالته إلى مكتب الشؤون الخارجية بالإرسالية رقم 137 تاريخ 8 تشرين الأول 1902[2].

---

(1)انظر الملحق رقم 9.

(2)قائمة مطالب معز السلطنة، تموز 1902:

خلاصة– (4) أن أراضي الكارون إلى الشرق والمتضمنة في منطقة المحمرة والتي هي مكان لزراعة القبيلة وعشائر هذا الخادم المتواضع يجب أن تُمنح له كملكية بالطريقة نفسها التي منحت له بها أراضي الكارون على الغرب مقابل تلك التي مُنحت لنظام السلطنة، وهو =

إنه من المهم التركيز على تأثير هـذا علـى المفاوضـات اللاحقـة. ولكـون الحكومة البريطانية واعية لحقوق الشيخ المؤكدة جداً في الأمر، فمن الراجح أنهم كانوا سيتخذون خطأً أقوى في الأمر مؤسسين مطلبهم في التدخل على حقيقة أن الفرمان الذي يمنح الأراضي شرق الكارون يشكل جزءاً أساسياً من التسوية بين الشيخ والحكومة الفارسية، حيث إن الأخيرة مُكّنت من تأسيس مكاتب الجمارك في مناطق الشيخ، والتي كانت الحكومة البريطانية طرفاً فيها[1].

بحلول شباط 1905، توصل الكولونيل مورتون إلى استنتاج بـأن "المحافظـة على الإبحار في كارون السفلي من الممكن أن تتعارض جدياً مع نجـاح أي خطـة ريّ للكارون في الأحواز، ويجب تثبيت واحد مـن الاثـنين". وقـال: إن الكـارون كان في أدنى مستوياته في وقت كانت الحاجة للماء فيه أكثر ما تكون للمحاصيل الصيفية مثل القطن وقصب السكر والنيلج.

"إذا كان لخطة ريّ أن تُنفذ في الأحواز، فالـذي يظهـر أنـه لـيس فقـط لـن تستطيع خدمة السفن الشراعية الحالية أن تجاري حركة السير، ولكن سيكون من الضروري أنْ نلحظ أنّ الملاحة لم يتم التدخل بها في لحظـة تكـون الحاجـة فيهـا للماء على أشدها للمحاصيل".

= (الشيخ) بموافقته الخاصة يعطيها هدية لهم. سيتم دفع ضريبة الأرض كما في السابق.

جواب الحكومة الفارسية على الطلب أعلاه- * * * * بخصوص هذا تم إصدار فرمـان منفصل من قبل جلالة الإمبراطور (راجع الملحق 10).

(1)انظـر: ضـمانات السـير إ. هـاردينج للشـيخ، كـانون الأول 1902 (ملحـق رقـم 5) وتموز1903.

يمكن تلخيص خطة فان روجِّن التي طلب من الميجور مورتون نقدها كما يأتي:

تكلفة كلية اثنان وربع مليون جنيه استرليني، 85000 فدان يجب أن تُروى، مقسمة إلى 24 مربعاً بمساحة 3500 فدان لكل مربع، يتم زراعة مربع واحد كل سنة حتى يتم استعمالها كلها: من كل مربع يكون 2500 فدان متوفراً للزراعة. يتم تزويد الماء من سد ونهر عبر المنحدرات في الأحواز. يجب أن تكون القنوات الجانبية والموزِّعة خزاناتٍ لحفظ الماء لاستعماله في موسم انخفاض النهر. يجب إنتاج ثلاثة محاصيل في السنة. يجب أن لا يتم أخذ الماء من النهر من أول حزيران إلى نهاية تشرين الأول، ويتم التزويد بالماء الضروري من الخزانات المذكورة أعلاه. ولهذا فالقنوات في هذه الخطة ليس لها منحدر سريري، ولكنها ببساطة خزانات، وبما أنها موضوعة بشكل متناسب على الأرض بدون اعتبار للمستويات، فإنها يجب أن تكون فوق المستوى العام للأرض أعلى مما يجب أن تكون في حال أخرى.

ويمكن تلخيص انتقادات الميجور مورتون لهذه الخطة كالآتي:

كان اقتراح فان روجِّن أن يرفع الماء 4 إنشات فوق مستوى الفيضان بواسطة سد: ولم يتخذ، على كل حال، أية خطوات لتصميم مثل هذا السد، ولم يقم بالتحريات اللازمة ليتأكد ما إذا ذلك ممكناً أم لا.

لم يقم فان روجِّن عملياً بعمل مناسيب للمستويات، وكانت خطته مبنية على ملاحظات غير كفؤة تماماً؛ وبسبب ذلك كانت قنواته الرئيسة تجري إلى أعلى التلال، كما أن جميع الخطة تم إعدادها بإهمال تام للمستويات.

ولأنه من المقرر أن تستعمل القنوات الرئيسة كخزانات، فإن توفير الأقفال من قبل فان روجِّن كان ضرورياً.

كما أن تقديره لمحصلة المحاصيل كان عالياً جداً حتى بالنسبة لقنوات هندية، وتماماً كان مستحيلاً بالنسبة لعربستان، حيث لا يوجد مزارعون جيدون ومن المحتم أن يحصل هنا ضياع للماء.

اعتبر فان روجِّن حصولَ تبخر قليل جداً وهطولَ كثير من المطر، وتجاهل أثر الطمي في فحص قنواته وخزاناته.

بالنسبة للعمالة، اعتبر الميجور مورتون أن الكمية المتوفرة في عربستان قليلة إلى حد كبير مقارنة بكمية عمل الأرض التي يجب أن تُنجز بالنسبة لخطة فان روجِّن (2800 مليون قدم مكعب). كما اعتقد أن مقترحات فان روجِّن لاستيراد آلات لغاية خطته غير عملية حيث إن ذلك منفصل عن التكلفة الأولية للعمل (بواسطة الفحم 2- 5 جنيه استرليني للطن)، وأنها، وهو الجزء الأهم، ستكون غير مناسبة كلياً للعمل المطلوب منها.

لم تضع خطة فان روجِّن أي اعتبار لتعويضات الأرض، على الرغم من أنه من المتوقع أن مطالبات كثيرة سيتم فتح ملفات لها فيما يخص الأراضي التي سيتم احتلالها من قبله: يجب أن لا يقل تقدير مثل هذه التعويضات عن 4 جنيهات استرلينية لكل فدان.

بالنسبة للعائد على رأس المال الذي يجب أن يُنفق من قبل فان روجِّن والبالغ مليونين وربع المليون، فقد تمت الإشارة إلى أنه إذا كانت الحكومة الفارسية، أو كائناً من كان، سيوفر رأس المال فسيحصل على 25٪ من المحصول

الزراعي، فإن قيمة هذا المحصول لن تصل عملياً لأكثر من 1٪ على رأس المال المستثمر حتى مع افتراض صحة تقديرات فان روجِّن المتفائلة.

وتلخيصاً لاستنتاجاته فقد بيّن أنه كان من الواضح جداً أن خطة فان روجِّن لا حظ لها في مردود مالي في المنطقة الصغيرة التي كان من الممكن لقناة أن ترويّها. وحتى مع افتراض أن المردود المحتمل كان تحت المتوقع بشكل كبير، فلا يوجد رقم معقول يمكن أن يجعلها ناجحة. وحتى مع مردود مضاعف ثلاث مرات فإن أقل من 5٪ على رأس المال المنفق يمكن أن يتم تحصيله. وقال: إن خطة فان روجِّن تكلف خمسة أضعاف ما يكلفه أكثر عمل مرتفع القيمة في الهند، على الرغم من أنها مبنية على أكثر التقديرات إشراقاً بالنسبة لتكاليف العمل، الخ. وإن أي خطة ريّ من الكارون إذا كان لها أن تكون عملية، فيجب أن تكون، في نظره، من أبسط نوع ممكن، ومالياً، يجب أن تكون بغير تلاعب في الأرقام في الهواء، ويجب أن يتم وضعها آخذين بعين الاعتبار مصالح شيخ المحمرة أكثر من مصالح الحكومة الفارسية[1].

وافقت حكومة الهند في أيلول 1905 على أن خطة فان روجِّن مرفوضة، وطلبت من الميجور مورتون المضي في مسألة مشروع بديل على أسس معقولة. وتنفيذاً لهذه التعليمات شرع الميجور مورتون بمسوحات أكثر تفصيلاً لضفتي النهر، تشمل كل المنطقة التي يمكن أن تُغطى.

---

(1)ليس واضحاً ما إذا كانت نسخ من انتقادات الميجور مورتون المفصلة لخطة فان روجِّن قد أرسلت إلى مفوضية جلالته من قبل حكومة الهند.

سرت في هذه الأثناء شائعات حول مساهمة ألمانية في الخطة، على الرغم من أنه لم يظهر أنه قد أجريت أية مباحثات من قبل الألمان أو وكلائهم: سمع شيخ المحمرة من مصدر خاص في طهران أن شركة ألمانية تقدمت إلى الحكومة الفارسية، وأنها مستعدة لإقراض ثلاثة ملايين عثمانية بفائدة 4٪ لتنفيذ أعمال كارون، وهو عرض كان مشير الدولة على وشك قبوله. لم يتم تأكيد هذه الشائعة على الرغم من أنه كان هناك شك في أن الحكومة الفارسية تحاول اقتراض المال في ألمانيا. وعلى كل حال، فقد جرت محاولة خلال هذه السنة لاقتراح شركة عالمية بإدارة هولندية وبرأس مال مقداره ثلاثين مليون فرنك بهدف تنفيذ خطة ريّ كارون.

قررت حكومة الهند في أيلول 1906، بسبب هذه الإشاعات، أنه في رأيها يجب أن يُمنح أي امتياز لريّ كارون إلى شركة بريطانية إذا أمكن، من جهة لأسباب سياسية حتى يمكنهم الحصول على مرافئ في خور موسى، ومن جهة أخرى لموازنة الخسارة في التجارة التي يمكن أن تنتج من إغلاق الكارون.

لقد كانوا مستعدين لإقراض المال للحكومة الفارسية إذا كان مثل ذلك الامتياز يمكن أن يكون مضموناً، وحتى أن يساعدوا في تنفيذ المشروع إذا ظهر أنه قابل للتنفيذ ومربح. إن امتداد النفوذ الألماني إلى الكارون وقناة خور موسى سيكون ضاراً جداً بالمصالح البريطانية. وإذا ما سُمح لألمانيا أن تقدم مثل هذا القرض فإنها ستكسب نفوذاً على كل المحمرة والشاطئ الشرقي لشط العرب. وإنه من المفترض أن تساعد روسيا في إبعاد الألمان. إن احتفاظ بريطانيا بمنطقة الكارون سيكون له جدوى إضافية في تأمين دعم لامتياز موجود فعلياً لطرق البختياري واللور التي تنتهي إلى الأحواز.

لم يتم سماع شيء أكثر حول تدخل الألمان[1]، على الرغم من أن الوزير الهولندي عمل جهده لاستعمال إمكانيته كرافعة لحث الوزير البريطاني على التعاون في الخطة الهولندية من أجل نقابة عالمية.

في كانون الأول 1906، أعلن معين التجار، مقدماً نفسه كمتحدث باسم شيخ المحمرة، أعلن إلى السير سيشل سبرنج- رايس أن الشيخ ضدّ أي امتياز أجنبي أو مساعدة مالية أجنبية، ولكنه يرغب في تشكيل شركة فارسية خالصة وأن يكلف خبيراً أجنبياً كمستشار. ودون شك، فالذي كان في ذهن معين التجار هو شركة ناصري، التي يجسدها هو، والتي كانت مربحة جداً له. غير أن شيخ المحمرة عندما سُئل حول موضوع ملاحظات معين التجار أكد لقنصل جلالته أن معين التجار لم يكن مخولاً بالتحدث نيابة عنه، وأنه لا يحمل الفكرة التي نُسبت إليه من قبله.

يمكن تلخيص الخطة الهولندية لنقابة عالمية كما يأتي:- تُسجل الشركة في هولندا وتحت امتياز هولندي، ويكون مسؤولوها الرئيسين من الجنسية الهولندية.

يدوم الامتياز لمدة 80 سنة.

يكون فريق العمل في الأحواز عالمياً.

يكون رأس المال 35 مليون فرنكاً منه 40٪ هولندي و20٪ يُعطى للصدر الأعظم، ومنه 5 ملايين كدفعة مقدمة للحكومة الفارسية، و4 ملايين تكلفة

(1)في تشرين الأول 1907، أخبر الوزيرُ الألماني وزيرَ هولندا أنه لا يوجد نية للطلب بأن تحصل شركة ألمانية على امتياز ريّ الكارون.

تعويم الشركة، ومليون واحد كاحتياطي للإنفاق على حصة غير محسوبة نوعاً ما.

بعد آب 1907 قدم الميجور مورتون تقريره النهائي. وحسب الخطط والتقديرات التي أعدها فإن تكلفة تنفيذ الخطة كانت 450000 جنيه استرليني: يتطلب السد الذي سيكون من نمط سد الإبرة 250000 فدان، سيكون منها 150000 فدان تُروى سنوياً. سيكون المردود السنوي 8٪ يتم منه مواجهة تكاليف صندوق الغرق* والفائدة على رأس المال.

عدد السكان المطلوب لزراعة القنوات سيكون حوالي 15000 عائلة (أي لنقل 75000 فرداً) وهذا يشكل إضافة مقدارها 50٪ إلى عدد سكان عربستان الذين هم تحت حكم الشيخ.

في تشرين الأول 1906، وجه وزير جلالته الملحوظة الآتية إلى الحكومة الفارسية:

لقد نما إلى علم حكومة جلالته أن خطة تحت الدراسة تحتوي من أجل تنفيذ موضوعها إعطاء الامتياز بحقوق حصرية إلى شركة أجنبية بجوار الأحواز بهدف التعاقد وتنفيذ أعمال ريّ على الكارون.

إن الحكومة الفارسية على علم تام بالمصالح المكتسبة من قبل الرعايا البريطانيين في تلك المنطقة، والتي كانت في الحقيقة موضوع أوامر خاصة

---

* صندوق الغرق: هو الصندوق الذي ينشأ من قبل كيان اقتصادي عن طريق تخصيص الإيرادات على مدى فترة من الزمن لتمويل حساب رأس المال في المستقبل، أو سداد الديون طويلة الأجل. (ويكبيديا الموسوعة الحرة)- المترجم.

وتشجيع مباشر من قبل جلالة الشاه السابق، وموضوع مراسلات مطولة بين الحكومات.

إن مشروعاً من النوع المبين أعلاه من الجليّ أنه مدروس ليقدم تغييرات معتبرة جداً، تجارياً وسياسياً، في الوضع الحالي للكارون، وفي الوقت الذي تعبّر فيه هذه المفوضية عن تعاطفها الحار مع كل المشاريع ذات الطبيعة التي تنمي المصادر الفارسية، فإنها قد أُمرت أن تبيّن، وفي ضوء الصداقة الموجودة بكل سرور بين حكومتي الملك والشاه، بأن السير إدوارد جراي مقتنع بأنه لن يتم اتخاذ أي خطوة أكيدة في هذا الموضوع المذكور أعلاه دون إشارة مسبقة إلى حكومة جلالته بذلك.

لم يُعطِ علاء السلطنة، وزيرُ الخارجية، رداً مكتوباً، ولكنه أخبر السير سي. سبرنج- رايس شفوياً أن الحكومة الفارسية ليس لديها أية نية لمنح امتياز لشركة أجنبية، إذ إنه من المعتبر أن امتيازاً كهذا سيتضمن منح الحق لتدخل أجنبي في وادي كارون.

تم إبلاغ الوزير الروسي شفويا بمحتويات هذه الملاحظة.

تم إبلاغ الوزير الهولندي في لندن فيما بعد، أنه بما أن الوضع السياسي في فارس كان غير مستقر تماماً، وأن الوقت الحالي غير مناسب لتشجيع امتيازات أجنبية، فإن مسألة ريّ الكارون لا يمكن أن تكون موضع ترحيب حالياً، إلا أنه، كما يبدو، لم يتم إخباره، ليس في هذا الوقت، ولا فيما بعد، بوجهة النظر غير الملائمة لحكومة الهند، وبعد التشاور بدون شك مع خبراء الريّ في الهند، والتي كانت نهائية. وقد اعتقد الوزير الهولندي عندها، كما هو الآن، أن الخطة ستكون

على الأغلب تكهناً اقتصادياً ولا يبدو من أي اقتراح من السجل الرسمي الـذي سيقدم له أن العكس سيكون هو الحال تقريباً.

في شـباط 1907، تساءلت الحكومـة الهولنديـة عمـا إذا كانـت الحكومـة البريطانية ستتبنى موقفاً محايداً من خطة الحصول على امتياز ريّ الكارون لشركة هولندية من قبل الحكومة الفارسية، وأن وزيـر جلالتـه سـيكون لديـه تعليمـات لإخبـار الحكومـة الفارسـية أن حكومـة جلالتـه لـيس لـديها أي اعـتراض على مثل هذا الامتياز: مكتب الشـؤون الخارجيـة فضّـل هـذا الاقـتراح ولكـن المكتـب الهنـدي اعتـبر أن وجهـات نظـر شـيخ المحمـرة لا يمكـن تجاهلـها، وأن ضمانات كانون الأول 1902 وحزيران 1903 لا يمكن اعتبارها غير ذات علاقـة بهذه المسألة. لذلك كان من المستحسن أن تُوصى الحكومـة الفارسـية بالاهتمـام بوضع الشيخ وأن تأخذ وجهات نظره بعـين الاعتبـار. كمـا يمكـن إعلامهـم في الوقت نفسه أنه إذا ما تم منح امتياز في نهاية المطاف إلى نقابة عالمية، فإن حكومـة جلالته سترغب في أن يتم إعلامها بتفاصيل الخطة، وفي غياب أي اعتراض منهم أو أي اعتراض قوي من الشيخ، فإنهم سيتبنون موقف الحياد.

إن تصديق أن خطة ريّ الكارون كانت من المرجح أن تحقق أرباحاً كـبيرة لم يكن بأي شكل من الأشكال ليتبدد من قبل تقارير الميجور مورتـون السـابقة، على الرغم من كونها غير مفضَّلَة. في شباط 1907، ذكر وزير جلالته خطـة ريّ الكارون على أنها واحدة من أكثر الامتيازات الجذابـة بالنسـبة للبنـك الـوطني، واقترح تشكيل نقابة عالمية، بوجهة نظر للحصول من خلال البنك الوطني علـى حقوق المشاركة في امتياز ريّ وادي الكـارون، وذلـك لمنافسـة العـرض الألمـاني المحتمل.

في حزيران 1907، كتب السير إِي. جراي إلى وزير جلالته الذي بقي ضد فكرة أن المسار المناسب لحكومة جلالته كان اتباع سياسة موضوعة من قبل، على سبيل المثال، إن أي خطة ريّ يفضلونها يجب أن تحصل على دعم الشيخ، وأنهم يجب أن يبقوا على اتصال مع هذا الأخير كما يرغب هو.

وافق السير سيشل سبرنج- رايس في الشهر نفسه على اقتراح مبدئي من الشيخ قدم إلى عين الدولة من خلال وكالة معين التجار للحصول على الامتياز لنفسه مع حق الحصول على رأس مال أجنبي، يصل إلى ثلث أو نصف المبلغ الإجمالي المطلوب.

إنه بالكاد يمكن بيان أن الشيخ غير قادر على توفير أي شيء كنصف المبلغ الإجمالي المطلوب للأعمال، وأنه في الحقيقة من غير المرجح أن يوافق على استثمار بنس واحد من أمواله الخاصة في الخطة التي هو مقتنع، وبدون أي سبب، أنها لن تكون مربحة.

في كانون الثاني 1909، تسلم وزير جلالته معلومات بأن الوزير الهولندي قد أُعطي خَيار سنتين من الامتياز، وأن التفاصيل ستكون موضوع مفاوضات لاحقة. وفور تسلم هذه المعلومات أعلم وزير جلالته الحكومة الفارسية أنه بما أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار التحذير الموجه إليهم سنة 1906 (انظر أعلاه) فإن حكومة جلالته تحتفظ بحقها في الاعتراض على الخطة. وفي رد على هذه الملاحظة، بينت الحكومة الفارسية أنه في حالة أن شركة تشكلت وأن امتيازاً قد مُنح تحت ذلك الخيار، فسيكون لنا حق رفض أي شيء ضد مصالحنا، وأنهم سيتخذون الخطوات المناسبة لإزالة اعتراضاتنا.

تم كذلك إعلام الحكومة الهولندية بأننا لا نستطيع دعم أي خطة ضد مصالحنا أو ضد أفكار الشيخ. وقد ردت الحكومة الهولندية أنهم سيعطون إنذاراً زمنياً للنقابة التي ستتشكل بأنه لن يتم تنفيذ أي عمل بدون تعاون شيخ المحمرة وكذلك إلى أن يتأكد دعم الحكومة البريطانية.

اعترض الشيخ بشدة على الخيار الذي تم منحه، وأصرّ على أنه هو، وهو وحده، يملك الحق أن ينفذه، وأنه بدون نيته الحسنة فلن يمكن أن يحقق نجاحاً. إن محاولة، حتى من طرفه، لإجبار العرب ستكون كارثية. وقد رغب أن يبرق إلى الحكومة الفارسية أن العرب قد تم إزعاجهم بإشاعات حول امتياز ريّ أجنبي، وأنهم لن يوافقوا عليه، وأنه سيكون خطِراً بالنسبة للحكومة الفارسية أن تعطي مثل هذا الامتياز.

وقد اعتقد وزير جلالته، على كل حال، أنه ليس من الضروري في الوقت الحاضر إرسال مثل تلك البرقية، ذلك أنه يبدو أن فرصة منح امتياز قد أوقفت. بعد ذلك ببضعة أيام توسل الشيخ للحصول على قرض بهدف تمويل خطية ريّ ليست طموحة جداً عُملت من قبله.

في آذار 1909، تم إعلام وزير جلالته بأن الشاه قد منح الشيخ فرماناً يعزز لهذا الأخير حقوقه على عبّادان، وعلى الأرض الواقعة على شاطئ الكارون. وقد صرح بأن هذه المعلومة غامضة جداً، ولكنه لم يستطع الحصول على أكثر منها: وقد طلب تفاصيل أخرى بخصوص الفرمان. تم إهمال إرسالية وزير جلالته رقم 137 تاريخ 8 تشرين الأول 1902، التي أرسل فيها قوائم بمطالبات معز السلطنة، ويجب أن يُلحظ أن الشيخ نفسه لم يذكر شيئاً عن وجود الفرمان لأي أحد، وفي الحقيقة لم يزل يبدو أنه غير مدرك لوجوده.

زار السير ويليام ويلكوكس الأحواز سنة 1909 ليكتب تقريراً حول إمكانيات ريّ كانت قد قُدِّمت بواسطة سد على الكارون. قضى يوماً في الأحواز ثم عاد إلى المحمرة. كتب تقريراً بالكرخة (التي لم يرها) وبالكارون، معاً، قائلاً بأنه من السهولة بمكان استغلالهما للريّ، وقد وثق بأن كلا المشروعين مربح، واقترح تقديم 250000 جنيه استرليني فوراً لمشروع الكرخة. إلا أنه اعتبر أن خطة واسعة للريّ على الكارون ستدمر زراعة النخيل على شط العرب والتي تعتمد على طمي الكارون لفائدتها، كما قال، ولذلك فإن أي خطة يجب أن تؤجل إلى أن يملك الأتراك الوقت لجعل نخيلهم لا يعتمد على الكارون. ومؤخراً، على كل حال، فقد عدّل فكرته، ويمكن أن تؤخذ على أنها حقيقة ليس مشكوكاً فيها أن تأثير خطة ريّ الكارون، إذا وجدت، سيكون أقل بكثير مما تم توقعه منها أصلاً من قِبله.

طرح الشيخ في هذه الأثناء خطة لتأجير الأراضي على الكارون قرب المحمرة تأجيراً طويل الأمد لشركات بريطانية أو هندية، وذلك من وجهة نظر تتجه إلى حفز الحكومة البريطانية على زيادة حصتها في منطقته أكثر من حفزها على تطوير أراضيه. وقد تقرب مبدئياً إلى عدة تجار محليين في البصرة، ولكنه لم يتفق معهم، ذلك أن شروطه كانت أكثر إرهاقاً مما كانوا مستعدين لقبوله.

لم تقدم خطة الشيخ أي مدخل عملي لرأس المال البريطاني، ومن المشكوك فيه ما إذا كانت قد وضعت أصلاً بشكل جاد. لم يكن الاقتراح محبوكاً بشكل فعال، إلا أنه كان مفيداً في أنه زود المقيم السياسي بفرصة ليطلب من

الشيخ أن يعطينا نسخاً دقيقة عن أعداد السكان الموجودين على الأراضي التي يملكها هو ويملكها رجال قبيلته: تم طلب هذه الوثائق في نيسان 1909، إلا أنه لم يتم تقديمها حتى أيلول 1910.

في أيار 1909، زار المقيم السياسي الشيخ وحصل منه على الإقرارات حول موضوع خطط الريّ في عربستان كالآتي:

ترجمة.- أنا، خزعل، بموجب هذا ألتزم وأتعهد في أي وقت أحصل فيه من الحكومة الفارسية على امتياز لبناء سد الأحواز، أنه في حالة أن زودتني الحكومة البريطانية بمساعدة في التعاون للحصول على الامتياز وفي ترتيب تزويدي بالتمويل والمهندسين لبناء سد الأحواز، ولريّ الأرض للزراعة، وفي جميع الأمور التي يمكن أن تكون ضرورية، في هذه الحالة، فإنه لا حقَّ لي في إعطاء أي حصة أو مساهمة في هذا الأمر إلى أي شخص من رعايا قوى أجنبية، باستثناء أن يكون من الحكومة البريطانية ومن بين الرعايا البريطانيين، أو إلى أي من بين الأشخاص الخارجيين والأجانب، ما عدا رعايا الحكومة البريطانية. لن أسمح لأي شخص أن يشارك أو يساهم بموجب هذا الشرط، إذ إن الامتياز لبناء سد الأحواز يجب أن يكون باسمي الخاص، وتحت رقابتي الشخصية، وأن الحكومة البريطانية لا تسمح بإعطاء أي امتياز لعمل سد الأحواز من قبل الحكومة

الفارسية باسم نقابات من بين ما يخصهم (مثلاً) رعايا بريطانيين أو من بين رعايا من أي قوة أجنبية أو من الحكومة الداخلية[1].

خزعل بن جابر

(توقيع رسمي) خزعل

الرابع والعشرون من ربيع الثاني 1327

ترجمة.- أنا، خزعل، بموجب هذا ألتزم وأتعهد بخصوص الأنهار التي في منطقتي، مثل الكرخه، شاور، الجراحي وهنديجان، و(بما يخص) أعمال ريّ أقل من نهر الكارون ما عدا خطة سد الأحواز، أنني في أي وقت، بالنسبة لري وجه الأرض، أردت أن أقوم بإجراء باتجاه عمل سدود على هذه الأنهار: معتقداً أن ذلك سيكون تدبيراً لمنفعة محلية وإدارة قبلية، فإنه لا ضرورة للحصول على إذن من الحكومة الفارسية[2].

وبالإشارة إلى تلك الإجراءات، فإنني إذا اعتقدت أنه من الضروري والملائم الحصول على رأس مال ومساعدة خارجيين لتعزيز مثل هذه المشاريع، فإنني أتعهد بإعطاء حق الشفعة لإنهاء التنفيذ، ولمساعدتي في القيام بالمشاريع لنقابات بريطانية موافق عليها كما تعتقد الحكومة البريطانية أنه مناسب ليقدم

---

(1)مثلاً، لن يكون الامتياز باسم شخص فارسي أو بريطاني أو أجنبي، ولكن باسم الشيخ وحده.

(2)من المفيد، على كل حال، أن نلحظ أنه في الاتفاق الإضافي بين نظام السلطنة وعباس آغا طريف إرديف فإن ضرورة الحصول على موافقة الحكومة الفارسية والمجلس لبناء السدود على الكرخة وشاور يفترض أنها موجودة.

لي، وسوف لا أسأل أي حكومة أخرى أو أشخاص أجانب مالاً ومساعدة دون أن أعطي أولاً الفرصة للشفعة للبريطانيين، وإنني أعطي هذا التعهد مع قناعتي بأن الحكومة السامية المذكورة سابقاً تمتلك النية والرغبة لترى أن أفضل مصالحي محمية تماماً.

خزعل بن جابر

(توقيع رسمي) خزعل

الرابع والعشرون من ربيع الثاني 1327

في رد على برقية الميجور كوكس التي فصل فيها إقرارات الشيخ، أبرق وزير جلالته موافقاً على هذه الإقرارت معتبراً أن شروط الشيخ كانت كما يمكن أن يوافق عليها.

وقد وافق على أنه فيما يخص الخطة الرئيسة فإنه سيكون من الصعب تضمين امتياز باسم شركة بريطانية أكثر مما هو باسم الشيخ، ولكنه لم يستطع أن يأمل أنه بتبني هذا المسار يمكن تفادي كل الصعوبات مع المجلس. يُعتقد أن ريّ الكارون سيكون مربحاً، وكان قبل انتشار الموضوع بين العامة أنه عندما عرض الشيخ فإننا من الممكن أن نتوقع أن نواياه في إنجاز الخطة ستكون خاضعة لأقل التدقيق وأن الوضع سيكون معتبراً. ولكن أضاف، علينا أن نكيف سياستنا في الأمور الجارية بصرف النظر عن الممانعة النهائية من جهة المجلس إذا كنا لنؤكد ونقوي موقفنا في الخليج الفارسي. وقد افترض أن أي مطالبة للمساهمة فإن الامتياز الهولندي هنا من المفترض أن يتوقف بسبب إنهاء خياره. وقد يكون، على كل حال، من الضروري التشارك معه.

في تموز سأل الوزير الهولندي في طهران القائم بأعمال جلالته ما إذا كانت حكومة جلالته ستبدي أي اعتراض على نقابة هولندية تتقدم بعرض للحصول

على امتياز لأعمال الريّ في الأحواز وذلك استناداً إلى الخيار الذي حصل عليه إم. دي ستيرلر.

وقد قال: إنه فهم أن حكومة جلالته مهتمة فقط بأن يؤكَّدَ لها أنه لا يوجد قوة ثالثة وراء المجموعة الهولندية، وأنه يمكن أن يؤكِّدَ لنا أن الحال ليست هكذا. تأمل النقابة الهولندية أن نصف رأس المال على الأقل سيكون بريطانياً، والباقي هولندي، وعلى هذا الأساس فقد افترض أنه لن يكون هناك اعتراض. وقال: إن الخطة طُرحت للنقاش من قبل عضو في المجلس وليس من قبله هو، واقترح أن الحصول على الامتياز سيكون أسهل إذا ما اختفى اهتمام حكومة جلالته في الأمر. وقد تم عمل تساؤل مماثل في لندن من قبل الوزير الهولندي هناك، والذي أكد لحكومة جلالته أن حكومة هولندا لن تستمر في موضوع ريّ الكارون بدون موافقة شيخ المحمرة. وقد تم إعلامه بالرد على تساؤله أن حكومة جلالته لن تعترض مبدئياً على مساهمة رأس المال الهولندي إذا ما كان الوقت مناسباً والشركة بريطانية.

عند ذلك شرع الوزير الهولندي في طهران بمحاولة اكتشاف شروط موافقة الشيخ التي يمكن الحصول عليها، وفي أيلول 1910 أعلم وزير جلالته في طهران أنه فهم من قريب للشيخ في طهران (هكذا) أنه في ظروف معينة فإن الشيخ لن يكون لديه اعتراض على الطلب الهولندي للحصول على امتياز ريّ على الكارون. وعلى الأغلب فإن مخبره كان سعيد السلطنة، الذي كتب له الوزير الهولندي في 3 حزيران سائلاً إياه الحصول على وجهات نظر الشيخ بالنسبة للشروط التي يطلبها كثمن لتعاونه. وقد تم إيصال الرسالة للشيخ الذي لم يرد عليها.

من مطالعة المراجعات الجارية للمراسلات حول موضوع خطة ريّ الكارون منذ بدايتها سنة 1904، سيُرى أن حكومة هولندا والحكومة الفارسية مازالتا منبهرتين بالقيمة المحتملة لخطة ريّ الكارون؛ وتبدو الحكومة الهولندية على وجه الخصوص تحت تأثير أنه سيكون استثماراً مربحاً للهولنديين على وجه الخصوص إلى حدَ مليون جنيه استرليني أو ما يعادل ذلك. غير أنه لا يوجد في تقرير الميجور مورتون المعدّ بعناية ما يبرر مثل وجهة النظر هذه. لم يجرؤ مورتون على التنبؤ بأكثر من 8٪ كعائد على رأس المال المستثمر- وهو عائد غير كاف لإطفاء النفقات والفائدة على المال المقترض. إنه من غير المحتمل في ضوء المخاطر المتضمنة والحظ لأي ضمان أن الخطة ستحظى بالدعم الحميم من قبل السلطات المركزية والمحلية الفارسية: إن الخطة بذلك لا تملك جاذبية مالية ومن غير المحتمل أن تدفع طريقها.

يجب أن يؤخذ بشكل مؤكد أن الشيخ سينظر باستياء كبير تجاه أي خطة مثل هذه. وهو ليس مقتنعاً بأي شكل من الأشكال أنها مربحة ومن المؤكد أنه لن يستثمر أياً من أمواله فيها. وهو ينظر باستياء كبير إلى التدفق الكبير الممكن للفرس إلى منطقته فما يتعلق بالخطة، وهو معيار سيكون صحيحاً جداً ويعتبر لا مفر منه، إذا ما كانت الخطة مربحة. وهو يرى أنه لا حاجة للمشروع، ذلك أنه لا يوجد حالياً ضغط على الأرض يحفز العرب على الأخذ بزراعة مكثفة. وبالعكس، فإن آلاف الفدادين التي تُروى بواسطة المدّ بجوار المحمرة قد خلت من الزراعة في العقود القليلة الأخيرة لقلة الزرّاع، وهناك مئات الآلاف من الفدادين من الأراضي المشابهة متوفرة للاستقرار الفوري.

في كانون الثاني 1911، بيّن سكرتير جلالته للدولة للشؤون الخارجية، في رد على برقية من وزير جلالته، التي وجه فيها رسالة من المقيم السياسي في

الخليج الفارسي، واضعاً قُدماً اعتبارات تبين أن خطة ريّ الكارون غير عملية، بيّن أنه إذا ما أعادت الحكومة الهولندية فتح المسألة فمن المقترح أن نوضح لهم بصراحة، ما هي الاعتراضات، في رأي الخبراء، على الخطة، وأن نعلمهم أن حكومة جلالته لا تستطيع وضع ضغط لتحمل الشيخ على التعهد بعمل لا يستطيع أن يأمل منه كما يبدو، أن يجني فائدة مالية.

الجزء الثاني

2- خطة ريّ الكرخة

تتضمن هذه الخطة، والتي تشبه خطة كارون، إعادة بناء الأعمال القديمة وريّ مناطق كانت تُسقى قديماً بواسطة القنوات[1]، وقد كان يعتبرها الشيخ بمثابة عرض استثمار بعيد أو أكثر ربحيةً لرأس المال من خطة سد الأحواز.

ومبكراً في سنة 1905، عبّر بقوة عن فكرة في صالح خطة ري الكرخة وأعطى نائب قنصل جلالته لعربستان البيان الآتي بخصوص الطريقة التي حصل

---

(1)عمل خانلر ميرزا حاكم عربستان سنة 1851، السد العلوي على كوت نهر هاشم "بهدف استعادة نهر الكرخة إلى القناة القديمة وراء مدينة الحويزة التي هُجرت بسبب سيل سنة 1832". كان المشروع فشلاً ذريعاً وجزء كبير من السد حُمل بعيداً بسبب ارتفاع مفاجئ للنهر. تم إنفاق سبعة آلاف عثمانية على المشروع، كما قيل. فور أن بدأ الارتفاع الكبير تدفق الماء في القطع الجديد المعروف باسم مشريّة، إلا أنه بسبب لا يمكن تفسيره اندفع راجعاً مرة خرى، وقد سبب ذلك تدمير كل الأعمال. (لوفتوس تشالديا وسوسيانا، 1857، ص: 361 وص: 431.

بها الراحل نظام السلطنة من الشاه على منحة أراضي كوت نهر هاشم، التي تسقى من الكرخة، والتي تقع على يمين نهر الكارون.

قال الشيخ: طلب مولى عبد الله، حاكم حويزة في سنوات مضت، مرفأً على الجانب الأيمن من نهر كارون من سلفِ الشيخِ، الحاج جابر، وقد منحه الشيخ جابر بقعة معروفة باسم أم التمّير. وقد تنافرا فيما بعد وطالب مولى عبد الله بجميع الشاطئ الأيمن للكارون. وقد تمت الموافقة على قبول شهادة الشيخ فارس حاكم الفلاحية بشكل نهائي. كان الشيخ- مزعل قد ورث مكان الحاج جابر في هذا الوقت. وتصادف من سوء الحظ أن علاقاته تراجعت مع شيخ الفلاحية، وبهذا خسر الدعم الذي لديه الحقيقة. وعند هذه النقطة تدخل نظام السلطنة في المسألة، رابطاً نفسه بمصالح الشيخ مزعل وساعده على شراء الأرض مرة أخرى من الحكومة المركزية (؟) له. وقال الشيخ (خزعل) إنه يحمل رسالة من نظام السلطنة كدليل على الدور الحقيقي الذي لعبه في هذه الصفقة. وعلى كل حال، فإن نظام السلطنة بعد أن أنجز هذه الخدمة، انقلب وأعلن أنه عقد شراكة مع الشيخ مزعل في ملكية الأرض. وقد منعت أسباب عقلانية الشيخ مزعل من استنكار المطلب، وقد وجد الشيخ خزعل عند ارتقائه المنصب أنه من غير المناسب أن يفتح موضوع الملكية موضع الخلاف.

لم تجذب خطة الكرخة في ذلك الوقت، على كل حال، الاهتمام ولم يُسمع بها مرة أخرى حتى سنة 1909 عندما لفت السير أ. ويلكوكس الانتباه إلى احتمالات الريّ من الكرخة ورشّح استحسان العمليات الموجودة على النهر، والذي يمكن بناء سد عليه من قبل الشيخ بمصادره الشخصية وبدون تدخل الحكومة الفارسية، وبدون إثارة الحُسودات العالمية. وقد بين أنه في حين أن خطة

ريّ الكارون قد تجعل الملاحة مستحيلة، فإن خطة الكرخة لـن يكـون لهـا تـأثير على ذلك، وبما أنها على مقياس مشابه فإن لها فرصة أكثر في النجاح.

تم عمل بحث ومسح دقيقين لنهر الكرخة والأرض التي يطل عليها خـلال هذه السنة من قبل الملازم ويلسون بمساعدة السيد جي. دبـل يـو. سـتورز، مـن دائرة الأشغال العامة، وفي كانون الثاني 1910 زار السير ويلكوكس فعلياً كـوت نهر هاشم، وأمضى عدة أيام هناك وهو يفحص الأرض والموقع المقـترح لعمـل السد. وقد توصل بعد فحص دقيق إلى الاستنتاج بأن الموقع الأفضل للسد على الكرخة من أجل الريّ هو سنّ العباس، فوق كوت نهـر هاشـم بخمسـة أميـال. حيث توجد في هذه المنطقة طبقة صخر حجري رملي جيدة بسماكة أكثـر مـن 8 أقدام تقطع النهر بشكل مستقيم، من أجل أساسات السد. ويبدو من التقديرات التفصيلية التي أعدها السيد ستورز تحـت إشـراف السـير ويلكـوكس، أن السـد سيكلف 38000 جنيـه اسـترليني؛ وبإضـافة 33٪ للطـوارئ والإنشـاء والأبنيـة، فإن التكلفة الكلية قد ترتفع إلى 50000 جنيه اسـترليني. تكلفـة المـنظم الـرئيس (زائد 33٪) قدرت بـ3700 جنيه استرليني كما قدرت أعمال الأرض للقناة الـتي تقود إلى قصٍّ خلال تل كوت نهر هاشم ب، 17000 جنيه استرليني.

وصـل التقـدير الكلـي بعـد احتسـاب نسـبة للطـوارئ إلى 75000 جنيـه استرليني، ويمكن ريّ 100000 فدان بواسطة القناة علـى مـدار السـنة: وبمـردود مقداره 20000 جنيه استرليني يمكن أن يحصيه الشيخ.

يبدو جليّاً مما سبق أنه من وجهة النظر التقنية فإن الخطة ممتازة ويمكن توقع أرباح كبيرة منها، إلا أن الاعتراضات عليها ستكون من نوع آخر.

بالإضافة إلى حقيقة أن الأرض ليست ملك الشيخ، ولكنها تعـود جزئيـاً،

وفي جميع الأحوال، إلى ورثة نظام السلطنة الراحل، الذي اعـترف الشـيخ بـدفع مطالبته البالغة 3000 جنيه استرليني سنوياً أو أقل، هناك مسألة بـني طـرف الـتي يجب أخذها بعين الاعتبار. هذه القبيلة التي تقطن في الحويزة وأهـوار الكرخـة[1] عرضة للخسارة من أي خطة يمكن أن تنقص كمية الماء تحت نهر هاشـم، ومـا لم يتم تعويضهم، أو إرهابهم، فإن معارضتهم إذا ما أُجبروا، يمكن أن تجعـل تنفيـذ المشروع صعبة. غير أنه لا يوجد سبب للاعتقـاد أنـه لا يمكـن تعـويض القبيلـة بأرض على القنوات الجديدة، ولا أنهم لن يقبلوا مثل هذه الشروط إذا ما أظهر الشيخ تصميماً على فرض إرادته في الموضوع.

الغموض السياسي خلال سنة 1909 و1910، وانشغال الشـيخ المسـبق في اتجاهـات أخـرى حـال دون أي خطـوات فعليـة لمتابعـة تقريـر السـير دبـل يـو ويلكوكس حول هذه الخطة. في تشرين الأول 1910، على كل حال، ذكّر المقـيم السياسي الشـيخ بالتقـارير الجيـدة الـتي تم تقـديمها مـن قبـل السـير ويلكـوكس بخصوص هذه الخطة واقترح عليه استحسان اتخاذ خطوات فعلية في الأمر.

وقد بيّن أن كوت نهر هاشم مكان جيد استراتيجياً، وأنه سيرسخ دوره في الاستقرار هنـاك. لم يُـذكر هـذا المشـروع بشـكل خـاص في طهـران، ويبـدو أن الاعتبارات السياسية غالباً لن يتم استحضارها لمنع تنفيذه، كما أنه لـيس بـالأمر

---

(1)قبل 1882 تدفق نهر الكرخة خلف مدينة عربية كبيرة من الأحواز. ولأجل زراعة المنطقة عند شمال شرق المكان، حفر شخص اسمه هاشم قناة أعلى بحوالي 15 مـيلاً مـن النهـر. كانت الأرض واطئة، ناعمة ولينة، وسرعان ما احتاجت إلى سـد لمنـع تـدفق الكرخـة إلى القناة الذي كان يحصل في نهاية المطاف، تاركاً الحـويزة بـلا مـاء. (لوفتـوس، ص: 430). وضع ليارد التاريخ لهذه الحادثة على أنه 1837.

المهم أن أيَّ مصالح عالمية سيكون هناك حاجة لاستشارتها. إن الشيخ إذا ما أقدم على أي خطة محلية مثل هذه بنفسه، فإنه يمتلك كل سبب للإصرار، وستدعمه الحكومة البريطانية في طلبه أنه يجب أن لا يتم التدخل بتنفيذها. ولذلك، فإنه دفاعاً عن النفس، ولمنع التعدي على حقوقه، فإنه يجب أن يكون حكيماً بحيث يعتبر أنه من المستحسن البدء بهذه الخطة دون تأخير. وإن حكومة جلالته ستبذل جهدها دون أي شك لتقدم له ممولين يُعتمد عليهم يقرضونه كل المال أو بعضه، وسيحصلون له على مهندس يقوم بعمل الثقوب المبدئية على نفقته. غير أنه بدا أن الخطوة الأولى الضرورية هي أن يقرر أي موقف كان ليتبنى، أو يمكن أن يتبنى بأناة أكثر، تجاه نظام السلطنة الحالي، الذي كما يعلم يطالب بحقوقه في هذه الأراضي، وكان متحمساً لتطويرها، حتى لو تطلب ذلك مساعدة أجنبية.

في كانون الثاني 1911، قابل نظام السلطنة الشيخ في الأحواز والمحمرة في طريقه إلى بوشهر ليتولى منصب حاكم عمومية محافظة فارس. وقد وُضعت جميع مسألة ممتلكات نظام الملك تحت المراجعة، وتم الوصول إلى ترتيب مبدئي في ذلك بحيث يجب أن يشتري الشيخ نصف ممتلكات نظام الملك باسم ابنه الشيخ كاسب، الذي يجب أن يكون وكيل نظام الملك الوحيد بما يخص حصة هذا الأخير في هذه الأراضي. وحتى نهاية سنة 1911، على كل حال، لم يحصل أي تقدم في هذا الاتجاه.

3- امتياز الأراضي قرب ديزفول لشخص روسي

الخطة الأخيرة التي سيتم التعامل معها تحت عنوان الريّ هي تلك التي حصل عليها شخص روسي الجنسية اسمه عباس آغا تاريفيرديف من رضا قولي. نظام السلطنة لسنة 1909. والمنطقة موضع المسألة تقع قرب شوش، حوالي 15 ميلاً جنوب ديزفول، وتقع بين قرية زاوية شمالاً، وشوش جنوباً، ومحاطة من الشرق والغرب بنهري ديز والكرخة، على التوالي. كانت مدة الإيجار 25 سنة، يدفع المستأجر مبلغ 136000 عثمانية بدفعات سنوية تبدأ ب 4100 عثمانية في السنة وتتزايد إلى 7300 عثمانية في السنة. ومن جهة أخرى، فإن عدم أداء دفعة خلال شهر من الاستحقاق يتتبعه مصادرة المستأجَر- وهو شرط يمكّن نظام السلطنة أن يحبس الرهن في أي وقت الآن، حيث يبدو أنه لم يتم تسديد أي دفعة من قبل ذلك المستأجر.

سُمح للمستأجر أن يحول الإيجار، إلا أنه يبقى مسؤولاً عن أن يراعي المستأجر من الباطن الشروط المتفق عليها. كان المالك مخولاً أن يتسلم الأجرة مقدماً ناقصة الفائدة بنسبة لم تُذكر. كما كان مرتبطاً بتقديم كل المساعدة التي يستطيع لمنع الاضطرابات التي تؤثر على المستأجر. وإذا وجد المستأجر أنه من الضروري إنشاء سد على نهر الكرخة أو الشوش فإن على مالك الأرض أن يوفر له كل المساعدة لتحصيل الإذن بذلك من الحكومة الفارسية ومن الجمعية الاستشارية الوطنية، لإنشاء السد.

وكان من الشروط أيضاً أنه إذا اضطر المستأجر أن يمد طريقاً إلى المحمرة أو باندي قير أو ديزفول فإن على المالك أن يقدم له كل المساعدة الممكنة في

الحصول على الامتياز الضروري. وقد اصطدم هذا بالطبع بامتياز السادة لينش إخوان الذي يتضمن طريقاً بين ديزفول والأحواز.

إن الأراضي موضع المسألة محتلة من قبل عرب ال كثير تحت حكم الشيخ حيدر بن غافل، ولعدة سنوات كانوا تحت سلطة شيخ المحمرة الذي يستأجر الأراضي من نظام السلطنة ويستعيد ما يستطيع من قيمة الإيجار من العرب. الأجرة الرمزية هي 4500 عثمانية لأراضي حسين آباد بالإضافة إلى مستحقات حكومية تصل إلى 1000 عثمانية. ويبدو أن هذه الأراضي أعطيت لنظام السلطنة بدلاً من أراضٍ في كردستان سلمها للحكومة الفارسية. وعندما علم الشيخ أن الامتياز يغطي أراضيَ قرب شوش خارج منطقة نفوذه، أعلن أنه ليس مهتماً بالأمر وأنه يمكن أن يترك الأمر للقبائل العربية، والتي من المحتمل أن تجعل الأشياء أكثر حيوية بالنسبة للمستأجر.

وقد قال السيد مارلينج في إعلامه لمكتب الشؤون الخارجية حول موقف الشيخ إنه بما أن الشيخ لم يكن مهتماً شخصياً بتلك الأراضي فقد مُنعنا من عمل أي ممانعة للخطة من خلاله، ما عدا أن نقترح عليه أنه يستطيع أن يحفز القبائل المحلية أن يصروا على حقوقهم.

إن مثل هذا المسار سوف يورطنا في المسؤولية عن الاضطرابات المحلية، وهو تدخل غير مرغوب فيه. ويجب علينا أن ننتظر تطورات أخرى، ذلك أن توقعات الخطة تبدو موضع تساؤل وما زالت إشاعة توظيف رأس المال الألماني بحاجة إلى إثبات. وأضاف، بما أن أعمال الريّ ليست متضمنة في تلك الشركات التي أخبرنا الحكومة الفارسية أنها تؤثر على مصالحنا، فليس من السهل أن نعمل اعتراضات أخرى على الخطة.

المسافة من المحمرة إلى الأراضي المغطاة بالامتياز، والتكلفة العالية للمواصلات المترتبة على ذلك، الحالة غير المستقرة للجوار، وكون الحدود التركية الفارسية وحدود لورستان ضمن بضعة أميال؛ كل ذلك يتكاتف ضد نجاح الخطة.

في نهاية سنة 1910 لم يتخذ أصحاب الامتياز أي خطوات فعلية لامتلاك الأراضي، ولكن في آذار سنة 1911، أبرق وزير جلالته أنه قد تم إعلامه بأن عباس آغا وصل إلى طهران وينوي التوجه جنوباً بدون تأخير. ننتظر تطورات، وعد نظام السلطنة الشيخ أنه يستطيع إرباك موضوع التأجير الخاص بعباس آغا، وبالنظر إلى ممانعة الشيخ، فإنه يبدو من غير المحتمل أن يستطيع المؤجر الاستمتاع بعقد إيجاره.

الفصل الحادي عشر

ملكية الأراضي وحيازتها من قبل الأجانب

في عربستان

نظرت الحكومة الفارسية دائماً باستياء إلى حيازة الحقوق على التراب الفارسي من قبل الأجانب، على الرغم من أن الحكومة البريطانية، بموجب البند 12 من معاهدة فارس 1857، تتمتع بالامتياز نفسه الذي يتمتع به الرعايا الروس في هذا المجال بموجب الفقرة 5 من الاتفاق المشار إليه في البند رقم 10 من معاهدة تركمانشاي 1828[1].

استقر الرعايا البريطانيون حتى اليوم في أماكن قليلة فقط. استأجر السادة لينش إخوان بيوتاً في ديزفول، شوشتر ورامز، في الأحواز (من نظام السلطنة) وفي المحمرة (من الشيخ). وإن مقر نائب قنصل جلالته مستأجر في الأحواز من تاجر فارسي: وقنصلية جلالته في المحمرة مستأجرة من الشيخ. تحتفظ الشركة الأنجلو- فارسية للنفط بأرض على أساس استئجار طويل الأمد في براين [البريم] في جزيرة عبادان وفي الأحواز فوق المنحدرات كما تحتل قطعة أرض

---

(1)"بالنظر إلى الاستعمال الحالي في فارس، فمن الصعب للرعايا الأجانب أن يجدوا منازل، غرف استيداع أو أماكن مناسبة لتخزين بضائعهم كي يستأجروها. لقد كان مسموحاً للرعايا الروس فقط في فارس، ليس فقط أن يستأجروا، بل أن يطلبوا بكل حق التملك، منازل ليعيشوا فيها، وكذلك غرف استيداع وأماكن ليودعوا فيها بضائعهم".

على الكارون الأعلى حيث لم يصل استيطان بعد. كما تستأجر شركة لينش إخوان مخزناً في شليلي على بعد 5 أميال جنوب شوشتر، من الشيخ مرتضى الشوشتري، وتستأجر الشركة نفسها في المحمرة مخزناً ورصيف تحميل من الحكومة الفارسية.

استأجر البنك الإمبراطوري الفارسي أرضاً ومسكناً فوق المحمرة على الكارون من الشيخ ومكتباً في المدينة على واجهة النهر من الحاج رئيس التجار. كما استأجروا مكتباً في الناصري من تاجر فارسي ومسكناً للإقامة خارج المدينة من الشيخ عبد الحسين، فارسي التابعية، ولكنه يحمل الجنسية البريطانية في الهند البريطانية.

وهكذا، فليس هناك أراضٍ مملوكة فعلياً للبريطانيين في عربستان، على الرغم من أن امتياز شركة النفط يخولها شراء أرض، كما هو الأمر كذلك بالنسبة للبنك الإمبراطوري الفارسي.

يعود السبب في ذلك أولاً إلى أنه يمنع إقامة مبانٍ أو مستودعات على ضفاف الكارون كما هو متضمن في الفقرة رقم 6 من تعليمات نهر كارون (ملحق رقم 2)، وثانياً، إلى تطرف الشيخ نفسه في الممانعة بالتفريط في حقوق ملكيته للأرض. فقد كان الشرط الأساسي في جميع فرماناته التي بموجبها حصل على أراضيه من الحكومة الفارسية أنه لن يغرِّبَ أية حصة منها إلى أجانب، وهو الشرط الذي حافظ عليه بشدة. إن المقابر في المحمرة والأحواز هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعتبر ملكية للأجانب.

خصصت المقبرة في المحمرة لغاياتها بلا مقابل سنة 1903 من قبل شيخ المحمرة بناء على طلب الحكومة الفارسية، التي تم الطلب إليها من قبل وزير

جلالته أن تصدر الأمر الضروري إلى الشيخ في هذا الأمر. كتب مشير الدولة إلى السير هاردينج بتاريخ 3 كانون الثاني 1903 أنه كتب إلى السردار عرفة طالباً منه أن يعطي الإذن لشراء قطعة من الأرض لهذا الغرض. وقد كان مضمون رسالة مشير الدولة إلى الشيخ كما يأتي:

خادمي المحترم،

لقد تسلمت رسالة من المفوضية البريطانية بخصوص قطعة من الأرض مطلوبة لمقبرة مسيحية في المحمرة. إن جلالة الإمبراطور الشاه شاهد الرسالة. إنني الآن أرسل نسخة من فرمان من الشاه ورسالة الوزير البريطاني. وإنك ستكون متعاوناً جداً بإعطاء الإذن لشراء قطعة أرض بمساحة 50 يارد مربع من مالكيها وذلك بعد الاستقصاء المناسب فيما يتعلق بذلك. وبالطبع، إذا كان هناك أي اعتراض على هذه الخطوة، فيجب أن تعلمني من أجل إمكانية إصدار أوامر أخرى.

أولى الشيخ هذه الرسالة أهمية كبيرة، على الرغم من أنها في الحقيقة لا تثبت شيئاً إلا ربما أن الحكومة الفارسية في هذا الوقت تنظر إلى الأراضي في المحمرة على أنها مملوكة لأشخاص خاصين.

خُصصت مقبرة في الناصري من قبل الشيخ سنة 1909 بدون تدخل من الحكومة المركزية، وذلك بناء على طلب قنصل جلالته في عربستان.

إلى جانب الشيخ، كان ملاك الأرض الوحيدون المهمون في جنوب عربستان هم ورثة نظام السلطنة، ورثة مشير الدولة الراحل ومعين التجار (شركة الناصري).

إن ورثة نظام السلطنة الراحل قليلون حالياً، ويقوم على حراسة مصالحهم نظام السلطنة الحالي، رضا قولي خان، الذي يملك عملياً القطع الآتية:

حسين آباد.

كوت نهر هاشم (الكرخة).

شاطئ الكارون الغربي.

شوابه (بين ديز وشطيط).

منطقة الجراحي، وهي مملوكة من قبل مشير الدولة ونظام السلطنة.

تُزرع جميع هذه المناطق المذكورة أعلاه من قبل الشيخ، الـذي يـدفع أجـرة لهم تتفاوت في القيمة حسب القيمة التي يستطيع أن يحصلها مـن العـرب الـذين يشغلون المنطقة موضع البحث.

يملك معين التجار أراضـيَ في شوشـتر والناصـري (انظـر: امتيـاز شـركة الناصـري، ملحـق رقـم 3) ويطالـب بمكـان النـزول في شـليلي، وعلـى وجـه الخصوص الموقع الذي يقع فيه مخزن السادة لينش إخوان والذي أقـيم لهـم مـن قبل الشيخ مرتضـى. لقـد تخلـص مـن بعـض أراضـيه في الناصـري ببيعهـا وتم اعتراض الشيخ على مطالبته بحصص أخرى.

تمتلك الحكومة الفارسية أرضاً صغيرة في المحمرة:- الكارجوزاريت، محطـة حَجْر، استراحة جمارك مجاورة للحَجْر، ومكتب الجمارك ورصيف تحميل السـادة لينش إخوان. الموقعان الأخيران المتجاوران هما عبارة عن "وقـف" وتم تأجيرهمـا من قبل المالكين الذين هم (سادة)[1] حـوالي سـنة 1890، بالإضـافة إلى الأرض التي خلفهما.

---

(1)من عائلتي عبد القهار والشيخ حبيب.

اســتأجرت الشــركة الألمانيــة وونخهــاوس وشــركاهم ســنة 1907 ولمدة 8 سنوات بقعة أرض لاستعمالها كمستودع ورصـيف تحميـل، ومـع أنهـم يدفعون 100 عثمانية سنوياً مقابل منطقة مساحتها أقـل مـن فـدان، فلـيس لهـم حقوق على الشاطئ ولا حتى الشريط الأرضي البالغ عرضه 80 يارد الذي يقع بين أرضهم والنهر[1].

إن النظام الذي يتم بموجبه حيازة الأرض في عربستان جدير بالـذكر؛ تـتم حيازة أراضي الرعي بدون رسوم حسب التقاليد، وإعادة التخصيص لمثـل هـذه الأراضي والذي تتطلبه التغييرات القبلية يتم ترتيبـه باتفـاق متبـادل مـع تـدخل الشيخ.

الأراضي الخصبة المروية بالأمطار وحدها هي التي يتم تملكهـا بالتسـاوي، معظم عرب المحيسن والقبائل الأخرى، الـتي تعـيش في منـاطق بيـارات النخيـل تملك بضعة فدادين مخصصة لها في منطقة الكـارون حيـث يبـذرون فيهـا القمـح والشعير، ويدفعون ضرائب من نوع المنتج.

يتم توارث بيارات النخيل وحقول الرز في الفلاحية من الأب للابن بقـوة سندات ملكية قديمة مُنحت من قبل شيوخ بني كعب، إلا أنه عندما انتهى سريان هذه السندات بسبب عدم وجود الورثة المباشرين أو لأسـباب أخـرى، تم إعـادة تخصيص هذه الأراضي وأُصدرت سندات ملكية من قبـل شـيخ المحمـرة تعطـي

(1)بتاريخ 27 نيسان 1908، تم إعلام القائم بأعمال جلالته من قبل سكرتير الدولة للشـؤون الخارجية أن تصرفات السادة آر. وونخهاوس وشركاهم، وأجانب آخرين يجب أن تُراقـب من قبل القنصل في المحمرة بتوجّه لمنع الشيخ من تأجير أراضٍ أخرى لهم.

الفلاح الحقوق بالملكية والبيع في ربع الأرض، والحق في نصـف الثلـث أو حتـى الربع من محصول النخيل في جميع المنطقة، والباقي يكون ملكاً للشيخ. أما بالنسبة لجميع المنتجات الجانبية التي يتم إنتاجهـا في بيـارات النخيـل فمـن المفـترض أن يملكها الفلاحون. إن الأرض الوحيدة المعروفة التي يملكها أجـنبي بهـذه الطريقـة هي تلك المملوكة من قبل حسين بن جامادار يوسف بالوش، وهو مواطن هندي بريطاني، يملك قطعة أرض صغيرة قرب المحمرة ورثها عن أبيه الذي كان مرتزَقاً في خدمة الحاج جابر.

ملحق للفصل الحادي عشر

نسخ من ترجمات عقود الإيجار

1. قنصلية جلالته. المحمرة............. (أ) (ب) (ج) (د)

2. البنك الإمبراطوري الفارسي........... منزل (أ) مكتب (ب)

3. لينش إخوان، المحمرة... مكتب (أ) رصيف تحميل (ب) رصيف تحميل (ج)

4. لينش إخوان، الأحواز.

5. ستريك، سكوت وشركاه المتحدة. المحمرة.

6. سقيفة شليلي (لينش إخوان).

7. سقيفة خزينة دارا (A.P.0.C.).

8. دائرة الجمارك الإمبراطورية، المحمرة.

9. آر. وونخهاوس وشركاه، المحمرة. (أ) (ب).

ملحق 1 (أ)

عقد إيجار قنصلية جلالته في المحمرة 1891

(ترجمة)

يوافق السيد ماك دوال على استئجار بناية أُعطي تخطيطها، والتي يقيمها خدم سعادة معتمد الدولة.

سيدفع السيد ماك دوال اعتباراً من تاريخ إنهاء البناية 9٪ سنوياً من القيمة الإجمالية التي تم إنفاقها على إعدادات الأرض وإقامة البناية.

وافق سعادته على إعطاء أمر لبناء منزل لسعادة القائم بأعمال القنصل يُسلم له بعد الانتهاء منه. وسيدفع نائب قنصل جلالته الأجرة السنوية الثابتة كما هو مقرر أعلاه.

وقد أُعطيت أقل نسبة تكريماً للقائمية بأعمال قنصل جلالته؛ ولا تملك الشركات والمؤسسات التجارية مثل لينش إخوان أو أي تجار أجانب آخرين الحق للمطالبة بمثل هذه النسبة. هذه الأفضلية التي أعطيت للقنصلية لن تكون سابقة يُعتدّ بها للتجار.

إذا أراد القائم بأعمال القنصل أن يقوم بأي تعديلات أو إضافات إلى القنصلية فعليه أن يفعل ذلك على نفقته الخاصة ولا علاقة للمالك بذلك ولا يستطيع القائم بأعمال القنصل المطالبة بتعويضات لمثل هذه الإضافات إذا أراد تأجير القنصلية.

وافق قنصل جلالته أن يقوم بالإصلاحات الآتية على نفقته الخاصة: تجصيص السقف، تصليح الأبواب والنوافذ وتنظيف ودهان الغرف والجدران.

إذا سقطت غرفة أو جدار أو انهار السد الذي في واجهة البناية بسبب الماء، فإن سعادته سيقوم بعمل الإصلاحات الضرورية. سيتم تعيين رجل من القنصلية ليقوم بالإشراف، بالمشاركة مع رجل من قبل سعادته، على جميع الأمور الخاصة بالبناية.

أختام وتوقيع السيد ماك دوال (توقيع رسمي)

(توقيع رسمي) الشيخ مزعل و (توقيع رسمي) كارجوزار.

ملحوظة- تم عمل هذه الترجمة من الأصل الفارسي الموقع كما هو مبين أعلاه، والذي هو في حوزة الحاج رئيس التجار وتم عرضه من قبله على الملازم ويلسون سنة 1904. ويبدو هذا العقد كاتفاق لإنشاء القنصلية أكثر منه كعقد إيجار، إلا أنه الوثيقة الوحيدة المعترف بها من قبل الشيخ، راجع الملحوظة للملحق رقم 1 (ب).

ملحق رقم 1 (ب)

عقد إيجار القنصلية البريطانية في المحمرة

(ترجمة)

أنا، الشيخ مزعل خان، قد أجّرت بنايتين أملكهما وموقعهما في صدر الشط في المحمرة إلى السيد ماك دوال، القائم بأعمال قنصلية جلالته البريطانية لمدة عشر سنوات بأجرة قدرها 378 عثمانية لكل سنة تتكون من 12 شهراً قمرياً، يُدفع نصف الإيجار كل ستة أشهر مقابل إيصال. وقد تم هذا بناء على أن الأجرة المدفوعة هي بنسبة 9٪ من قيمة الإنفاق على البنايتين المذكورتين أعلاه.

جميع الإصلاحات الضرورية للبنايتين، بما في ذلك الجبص الأبيض وإصلاحات السد أمام البيت ستتم من قبلي. وإذا عمل القائم بأعمال القنصل أية إضافات إلى البناية الأصلية فسيكون ذلك على نفقته، وكذلك التجصيص الطيني للسقوف والدهان، حيث إنه لا علاقة لي بذلك.

حُرِّر هذا كعقد إيجار في الأول من محرم 1319هـ = 26 تموز 1892.

مزعل (توقيع رسمي)

ملحوظة 1. هذا هو عقد الإيجار الرسمي للقنصلية والذي بموجبه تم تثبيت الإيجار، وفي الحقيقة هو العقد الوحيد القانوني؛ توجد النسخة الفارسية الأصلية في القنصلية؛ أما نسخة الشيخ فقد فُقِدت، وهو ليس واعياً لها، وفي الحقيقة فهو ينكر وجود مثل هذه الوثيقة مصرّاً على أن عقد إيجار البناية هو الوثيقة الوحيدة القانونية التي تؤثر على ملكية القنصلية. ولأن هذه الوثيقة المشار إليها أخيراً لا تحدد أي مدة من 10 سنوات وهي مؤهلة لمبان أفضل بكثير من المشار إليها أعلاه، فقد سُمِح للأمر أن يبقى على ذلك.

ملحوظة 2. يُدفع الإيجار حالياً بأثر رجعي في الأول من محرم.

ملحق رقم 1 (ج)

(توقيع رسمي)

عيسى بن حسين الشبير الخاقان

(ترجمة عقد إيجار قطعة من الأرض خلف القنصلية)

1. أنا سيد محمد بن عبد القهار والشيخ عبد الحسين والشيخ علي، أبناء الراحل الشيخ حبيب قد أجرنا قطعة من الأرض في الجابرية على مصب النهر بطول 37 متراً وعرض 50 متراً إلى قنصل جلالته من التاريخ الحالي ولمدة عشر سنوات مقابل ست ليرات سنوياً تُدفع في بداية السنة، ويمكنهم أن يبنوا في هذه الأرض بيوتاً وأكواخاً كبيرة وغرفاً، وبعد انتهاء السنوات العشرة فإن جميع الإنشاءات ستُترك لي وليس لهم الحق بطلب تعويضات، ولا يحق لهم عند انتهاء السنوات العشرة أن يتلفوها، وإذا رغبوا بعد انقضاء المدة المذكورة أن يستأجروها مرة أخرى مني فيجب أن يفعلوا ذلك بالسعر الذي يكون الآخرون مستعدين لدفعه. ولهم حق الرفض.

ليس لهم حصة في نتاج أشجار النخيل.

حُرِّر بتاريخ الأول من رجب 1328. (8 تموز 1910).

(توقيع رسمي)

علي ابن الشيخ حبيب خاقاني.

(توقيع رسمي)

سيد محمود بن سيد ناصري

(توقيع رسمي)

صالح بن محمد علي بحريني

(توقيع رسمي)

عبد الحسين ابن الشيخ حبيب

(توقيع رسمي)

سيد محمد بن سيد عبد القهار

(الأصل محفوظ كوثيقة مسجلة).

(نسخة موقعة من قبل الملازم ويلسون سُلِّمت إلى سيد محمد).

ملحق رقم 1 (د)

اتفاقية استئجار بين قنصل جلالته في عربستان والسادة لويد، سكوت وشركاهم، المحدودة، المحمرة

1. إن قنصل جلالته سوف يؤجر من الباطن إلى الشركة قطعة من الأرض، التي رُسّمت خلف القنصلية، والتي تشكل جزءاً من الأرض التي استأجرتها قنصلية جلالته لمدة عشر سنوات قمرية من الأول من رجب 1328 (8 تموز 1910).

2. ينتهي عقد الإيجار في الأول من رجب 1338 حيث بعدها ستؤول ملكية المباني التي ستقيمها الشركة إلى مالك الأرض، ولن يكون للشركة الحق في المطالبة بتعويضات.

3. تتعهد الشركة أن تملأ الثقوب في القطعة، وأن لا تحفر غيرها، وأن تحفظ مظهر قطعة الأرض في وضع صحي. يجب أن تبقى الجدران الفخرية بشكل مصان وبارتفاع معدله 6 أقدام و6 إنشات. يجب أن يكون مدخل القطعة على الطريقة العامة المعروفة.

4. فيما يتعلق بدفع سبعة جنيهات استرلينية وثمانية شلنات وأربعة بنسات، فإن الشركة تملك الحق غير المختلف عليه في التمتع به حتى الأول من رجب 1338 بدون أي دفعة أخرى من أي نوع.

5. تتعهد الشركة أن لا تؤجر القطعة من الباطن أو المبنى الذي عليها، بدون موافقة قنصل جلالته.

أ. ت. ويلسون ملازم، آي، أ.

قنصل جلالته البريطاني في عربستان

المحمرة؛

15 تشرين الثاني 1910

تم تسلم مبلغ سبعة جنيهات وثمانية شلنات وأربعة بنسات استرلينية.

أ. ت. ويلسون، ملازم. آي. أ.

القائم بأعمال قنصل جلالته في عربستان.

ملحق رقم 2 (أ)

اتفاق الإيجار هذا بين سعادة السردار عرفة الشيخ خزعل، أمير نويان، بالأصالة عن نفسه وعن ابنه كطرف أول، والبنك الإمبراطوري الفارسي كطرف ثانٍ، واللذيْن سيشار إليهما فيما بعد بـ الشيخ والبنك، على التوالي.

(1) يوافق الشيخ على تأجير البنك قطعة من الأرض بدون أشجار النخيل في أرض نهر سياب لإنشاء مربعات سكنية.

يكون طول هذه القطعة من الأرض 75 ياردة فارسية على طول واجهة النهر وعرضها 50 ياردة فارسية باتجاه الصحراء.

(2) يوافق الشيخ على إعطاء البنك مبلغ 2000 جنيه استرليني إلى 2500 جنيه استرليني بهدف إنشاء هذا المثوى السكني وتوفير ملاعب على الأرض المذكورة أعلاه.

سيتم الإنشاء من قبل ممثلي البنك وحسب مخططاتهم.

سيصدر البنك فواتير بالمواد المستعملة للمنازل، سواء أكانت مشتراة محلياً أم مستوردة من الخارج، وإذا رغب الشيخ فإن له الحق بتعيين شخص لفحص العمل في الإنشاء ومتابعته.

(3) يوافق البنك على دفع 10٪ سنوياً على المبلغ المذكور أعلاه والذي يحصل عليه من الشيخ لغاية إنشاء المنازل، تستحق الدفعة بعد ستة أشهر من تاريخ دفع المبلغ لغاية الإنشاء وتسليم الأرض. لا يستحق إيجار على الأرض نفسها.

(4) من هذا التاريخ ولغاية 8 سنوات إذا رغب البنك مرة أخرى في الطلب للبناء على الأرض فإن الشيخ سيعطيهم مبلغاً آخر من حوالي 100 جنيه استرليني إلى 3000 جنيه استرليني بالشروط نفسها. سيدفع البنك الفوائد اعتباراً من تاريخ دفع الشيخ للنقود بفائدة 10٪ سنوياً.

(5) للبنك الحق في أي وقت خلال فترة الإيجار أن ينفق على المباني، ولكن عند انتهاء الإيجار فإنهم لا يملكون الحق في طلب أي تعويض للنفقات المذكورة أعلاه. وسيملك البنك الحق، على كل حال أن يزيل في نهاية الإيجار جميع الأثاث والتجهيزات التي اشتراها وعلى نفقته الخاصة شرط أن لا تتلف المباني بسبب ذلك.

(6) مدة هذا العقد 15 سنة، والتي إذا ما وافق في نهايتها أي شركة أجنبية أو فارسية أن تدفع سعراً أعلى من الحالي، فإن على الشيخ أن يؤجر البنك بأعلى نسبة عُرضت من الآخرين، إذا ما اراد البنك الاستئجار. وللبنك الحق في الرفض. وإذا لم تعرض شركة أخرى أن تستأجر المنازل فإن الشيخ يوافق على تجديد هذا العقد لمدة 15 سنة أخرى إذا ما رغب البنك في ذلك.

(7) يوافق الشيخ على إعلام البنك فيما إذا أراد أن يؤجر إلى أي شـركة أخـرى لتبني على أرض حول القطعة التي خُصصت للبنك، حتـى 200 يـاردة شـرقاً وغرباً على طول شاطئ النهر و800 ياردة باتجاه الصحراء خلف الموقع.

وإذا مـا وافـق البنـك علـى السـعر نفسـه الـذي سيشـتري بـه الآخـرون أو يستأجرون فإن لهم الحق بالرفض. وإذا لم يرغب بذلك فإن الشيخ له الحق أن يعطيها لآخرين أم يبني فوقها.

(8) يتعهد البنك أن يترك الطريق العام الحالية على طول حافة النهر على حالها. وبالمثل، فإن الشيخ يوافق على عدم وضع أية عوائق بين بنايـات البنـك الـتي ستقام وحافة مجرى النهر وحافة الماء.

(9) ليس للبنك الحق بعمل نتوءات في النهر أو عمل تجاوزات هناك، ولكـن لـه الحق في بناء رصيف تحميل حيث يكون الماء منخفضاً وعلى نفقته الخاصـة إذا ما رغب في ذلك، إلا أنه عند انتهاء الإيجار فإنه يعود إلى الشيخ ولـن يطالـب به البنك ولا بما أنفقه على ذلك.

(10) يوافق الشيخ على أنه في أي وقت خلال الخمسة عشر عاماً إذا مـا احتـاج أي جزء من المباني التي بناها على نفقته إلى ترميم أو احتـاج إلى طـلاء طـيني فإنه سيقوم بإصلاحه.

(11) يعتبر هذا الاتفاق سـاري المفعـول مـن تـاريخ ترسـيم الأرض وتسـليمها وتوقيع الاتفاق من الطرفين. ويستحق إيجار المنازل من اليوم الذي يسلم فيـه الشيخ النقود للإنشاء.

حُرِّرَ على نسختين في هذا اليوم التاسع والعشرين من آب 1910/ الموافق للثالث والعشرين من شعبان المعظم 1328 هجري.

ملحق رقم 3 (ب)

ترجمة عقد تأجير مستودع ورصيف تحميل في المحمرة للسادة لينش إخوان

إن السبب في كتابة عقد الإيجار هذا (والموقع من قبل الكارجوزار) للمستودع ورصيف التحميل العائدين إلى بندر صاحب القرانية اللذيْن سيتم إشغالهما من قبل الشركة الإنجليزية لينش إخوان هو كما يأتي:

لغاية تسهيل وتشجيع التجارة، وعلى الرغم من أن رصيف التحميل المذكور أعلاه الموجود على حد المحمرة، هو ملكية الحكومة الفارسية الإمبراطورية، فإن كارجوزار عربستان قد وافق على تأجير المذكور إلى الشركة المحترمة والمخلصة من الإمبراطورية البريطانية، وقبل انتهاء مدة الإيجار فيجب عمل تجديد، وعلى الشركة المذكورة أن تدفع أكثر من 150 كران كل شهر تُدفع مقدماً ابتداءً من بدء التأجير.

يطلب السادةُ لينش إخوان الآن تجديداً وتمديداً لعقد الإيجار يبدأ من 1 آذار 1907، والذي هو آخر يوم في العقد السابق، ولمدة 72 شهراً وذلك بدفع المبلغ المذكور أعلاه، وبناء على طلبهم، تم الاتفاق من قبل الكارجوزار والسادة لينش إخوان على الشروط الآتية:

(1) تلتزم الشركة بدفع قيمة عقد الإيجار، البالغة 11000 كران نقداً إلى الكارجوزار مقابل إيصال منه.

(2) يملك الطرفان الحق في إلغاء هذا العقد وذلك خلال مدة أربعة أشهر ابتـداءً من 1 ذي القعدة 1323هـ. من أجل تعديل أي شرط ذُكـر هنـا وعنـد نهايـة المدة المذكورة أعلاه لن يكون هنا حـق لأي مـن الطـرفين أن ينحّـي أيّـاً مـن الشروط أعلاه ولكن يجب أن يوافقا على الشروط نفسها.

(3) إذا رغب أي من الطرفين خلال فترة الشهور الأربعة أن يلغي اتفاقية الإيجار هذه، فيجب أن يعاد مبلغ الـ 11000 كـران إلى الشـركة المـذكورة، وبعكـس ذلك يتم الاحتفاظ بالمبلغ المذكور مقابل إيجار المسـتودع ورصـيف التحميـل الذي يتم إشغاله حالياً من قبل الشركة المذكورة لمدة 72 شهراً تبدأ من 1 آذار 1907.

(4) تتحمل الشركة جميع تكاليف صيانة المستودع ورصيف التحميل مثل تـرميم المبنى، التجصيص، إعادة بناء الجدران المهدمة، الخ، خـلال الفـترة المـذكورة ولا يكون الكارجوزار مسؤولاً عن دفع أي تكاليف.

(5) ليس من صلاحية السادة لينش إخوان خلال الفترة المذكورة تعـديل شـكل المستودع ورصيف التحميل بأي طريقة كانـت، ويجـب أن يبقـى البنـاء علـى وضعه الذي هو عليه.

(6) عند انتهاء مدة الإيجار وعـدم وجـود موافقـة مـن أي طـرف مـن الطـرفين لتجديد أو تمديد العقد، فيجـب علـى الشـركة المـذكورة أن تسـلم المسـتودع ورصيف التحميـل وكـل الملكيـة، الخ، في حالتهمـا الأصـلية إلى كـارجوزار

حكومة الإمبراطورية الفارسية المذكور سابقاً وليس لها الحق مهما كان أن تتقدم بأي مطالبة للملكية، النقود، أو أي تعويضات.

(7) ولأن المستودع ورصيف التحميل المذكورين كانا قد بُنيا من قبل الشاه ناصر الدين، الشهيد ومخترع قُران عند افتتاح نهر الكارون كميناء تجاري لملاحة السفن البخارية العائدة للقوى العظمى الصديقة، ولهذا سمّى المستودع ورصيف التحميل المذكورين "صاحب قُرانية"، وبهدف الاحترام، الخ، للشاه الراحل فإن على الشركة المذكورة أن تسمي رصيف التحميل بهذا الاسم.

على الشروط المبينة أعلاه تم تحرير نسختين من هذه الاتفاقية من الطرفين، ويحتفظ كل طرف بنسخة.

حسين

كارجوزار (اعتلاء الدولة)

الأول من ذي القعدة 1323.

ملحق رقم 3 (ج)*

ترجمة بتاريخ 6 صفر 1327 الموافق 27 شباط 1909

بخصوص رصيف التحميل قرب النهر مقابل المنزلين اللذين يخصان القنصلية، والموجودين في بوزية الصاحب قُرانيه، المحمرة، والذي استصلحته من النهر، أوافق هنا وأُعلِم أن القطعة المستصلحة المبينة أعلاه، والتي بعرض 15 قدماً وطول 57 قدماً، والمجاورة للأرض التي تخص السادة لينش إخوان التي استأجروها من الحكومة الفارسية، يمكن أن تكون في ملكيتهم طالما يملكون استئجار المستودع ورصيف التحميل اللذيْن يخصان الحكومة الفارسية. لقد تم تعليم حدود الأرض المذكورة بواسطة أعواد خشبية أوافق عليها.

(توقيع وختم) خزعل

سُجل بتاريخ 3 آذار 1909 في القنصلية البريطانية، المحمرة.

* **ملحوظة.-** يتعلق هذا الاتفاق الإضافي بقطعة من الأرض أمام منزل بني من قبل الشيخ وتم استصلاحه من قبله، واعتبر فيما بعد من قبله كملكية خاصة له. يتجاوز هذا المنزل، على كل حال، إلى حد يقارب 16 قدماً على الواجهة الأمامية الأصلية للسادة لينش إخوان، كما تم إثباته من قبل الملازم ويلسون سنة 1909 الذي وجد الجدار الحجري القديم يمتد تحت مستوى الأرض الحالي بقدر ما يشار إلى الحد الشرقي من القطعة. وبهذا الخصوص، وافق الشيخ أن يسمح للسادة لينش إخوان باستعمال القطعة ما داموا يمتلكون رصيف التحميل والمستودع اللذيْن استاجروهما من الحكومة الفارسية.

ملحق رقم 4

ترجمة عقد إيجار مباني السادة لينش إخوان في الأحواز

بما أن السادة لينش يحتاجون إلى منزل ومستودع لتجارتهم في بندر ناصري في الأحواز، فإن سعادة نظام السلطنة، بإذن من الحكومة الفارسية، يتعهد بأن يوفر المباني الضرورية ليتم إنشاؤها حسب النمط الذي تم توقيعه وتوفيره من قبل السادة لينش وأن يؤجر المباني المذكورة للسادة لينش بنسبة 15٪، كما هو مبين في البنود الآتية:

(1) تُدفع تكلفة المباني نقداً للسادة لينش الذين سيتعهدون بالقيام بالعمل بأنفسهم.

(2) يوافق السادة لينش إخوان على إنفاق أقل مبلغ ممكن على المباني. على أن لا يمنع ذلك في الوقت نفسه القيام بالعمل بكفاءة.

(3) سيتم دفع مبلغ اثنين وعشرين ألف كران إلى السادة لينش مقدماً. وتدفع بقية المبلغ بموجب الحسابات المقدمة بعد إنهاء المباني.

(4) يتعهد السادة لينش بدفع فائدة على الدفعة المقدمة لهم من النقود لأعمال البناء من تاريخ الدفعة المقدمة وحتى تاريخ ابتداء عقد الإيجار. وسيتم تنظيم الفائدة استناداً إلى الفائدة المدفوعة من قبل البنك الفارسي الإمبراطوري. يبدأ عقد الإيجار من وقت انتهاء المباني وإشغالها.

(5) ستكون قيمة الإيجار الذي سيُدفع من قبل السادة لينش بنسبة 15٪ سنوياً من رأس المال المنفق على إنشاء المباني. سيتم دفع بدل الإيجار بعملة الكران في الأحواز، أو إذا رغب نظام السلطنة، في طهران بعملة الكران هناك.

(6) لا يجوز عمل أي ترميمات بدون الموافقة الخاصة من نظام السلطنة. ويجب أن يتم عرض الترميمات الضرورية على نظام السلطنة، ولا يبدأ العمل بها إلا بعد أن الحصول على موافقته.

(7) يجب أن لا يتم عمل مثل هذه الترميمات في أي بنايات أخرى (أُقيمت لاحقاً) ولكن في البنايات التي أقيمت حسب هذا الاتفاق.

(8) إذا ما حصلت رغبة في الإضافة إلى البنايات، فإن بدل الإيجار السابق سيزيد بنسبة 15٪.

(9) سيتم تحديد مدة عقد الإيجار من قبل المفوضية البريطانية والصدر عزام في طهران.

(10) إذا ما تأذت أو نقصت قيمة مثل هذه المباني قانونياً أو عُرفياً فإن إيجارها لن يُعدّل من قبل السادة لينش أو من قبل أي شخص أو أشخاص قرب المباني المذكور أعلاه.

(11) يجب أن يتم تقديم اقتراح إقامة مثل هذه المباني بما قد تطلبه الشركة فيما بعد لتطوير تجارتها أو لتخزين بضائعها، إلى نظام السلطنة، وإذا لم يستطع أن يحقق مطلبهم أو رأى عقبة تحول دون إقامة مبانٍ أخرى، فللشركة الحق بموافقة من نظام السلطنة أن ترفع الاقتراح إلى شخص آخر.

(12) على الشركة قبل ثلاثة أشهر من انتهاء العقد أن تُشعر نظام السلطنة من أجل أن يرسل وكيله إلى المنطقة ليتفقد البنايات التي يجب أن تكون في حالة جيدة.

(13) يعتبر هذا العقد نافذ المفعول في اليوم الذي يوقع فيه، ويتم تبادل نسختين منه بين السادة لينش ونظام السلطنة أو وكيل كل من الطرفين.

(14) سيتم تصديق هذه الوثائق من جانب نظام السلطنة بواسطة الحكومة الفارسية ومن جانب السادة لينش بواسطة المفوضية البريطانية في طهران.

تم تبادل هذا العقد في نسختين بين ميرزا أبو الحسن خان، نائب حاكم بوشهر، وكيل نظام السلطنة، والسيد تايلر، وكيل السادة لينش، وتم تسجيله في قنصلية جلالته العامة في بوشهر.

بتاريخ الأحد التاسع عشر من شعبان 1311 الموافق للثاني من شباط 1894.

صحيح.

عبد الحسن

وكيل سعادة نظام السلطنة

حاكم عام فارس

تم توقيعه وختمه من قبل ميرزا أبو الحسن خان/ نائب حاكم بوشهر، والسيد تايلر في بوشهر، هذا اليوم السادس والعشرين من شباط 1894 أمامي، جي. سي. جاسكن، نائب القنصل البريطاني، بوشهر.

رقم 126 من 1893- 94.

سُجِّل في القنصلية البريطانية العامة في بوشهر هذا اليوم السادس والعشرين من شباط 1894.

جي. سي. جاسكن

نائب القنصل البريطاني، بوشهر

ملاحظات هامشية أضيفت إلى الاتفاقية بين سعادة نظام السلطنة والسادة لينش إخوان.

الملاحظة الأولى: شرط مقابل لمدة عقد الإيجار.

تم الترتيب فيما بعد أن شرط الإيجار بعد انتهاء البناء من تاريخ إشغال شركة لينش لهذه المباني سيكون لمدة عشر سنوات وبعد انتهاء هذه السنوات العشرة يكون لشركة لينش الحق والخيار إذا رغبوا في تجديد العقد وإشغال المباني بالأجرة نفسها التي تم ترتيبها في هذه الاتفاقية.

تاريخ 22 ذي القعدة 1311 (28 أيار 1894).

ختم نظام السلطنة

الملاحظة الثانية: في نهاية العقد.

ليكن معلوماً ومُسجلاً، أن الأرض من المباني إلى حافة شط النهر هي خالية وفارغة مهما كان الأمر؛ سواء هي مملوكة لنظام السلطنة أو من قبل لينش أو من قبل آخرين، فليس لأحد الحق بعمل مبانٍ أو منازل على هذه الأرض. إنه من الضروري أن تبقى الواجهة الأمامية من المنزل إلى النهر خالية وذلك لسبب أن الشركة قد تطلب بنايات أو تعديلات وتعطي ملحوظة بذلك إلى نظام السلطنة قد يستجيب لها فينفذ لهم حاجتهم.

تاريخ 22 ذي القعدة 1311 (28 أيار 1394).

ختم نظام السلطنة

ملحق رقم 5

اتفاق الإيجار هذا بين سعادة السردار عرفة، الشيخ خزعل خان، أمير نويان، بالأصالة عن نفسه وورثته والسادة لويد، سكوت وشركاهم، والمشار لهم فيما بعد هنا بالشيخ والشركة على التوالي.

1. سيؤجر الشيخ إلى السادة لويد، سكوت وشركاهم، بأجرة سنوية مقدارها 133 وثلث جنيه استرليني وسيقوم بقطع أشجار النخيل من قطعة في بيارة حزّان، التي هي ملكيته الخاصة، بمقدار جريبين في المنطقة و100 يارد فارسي على طول شاطئ النهر.

2. يوافق الشيخ على إعطاء لويد/ سكوت وشركاهم مبلغ 2000 جنيه استرليني من أجل أن يبنوا المربعات السكنية، المستودعات ورصيف التحميل، الحدائق والملاعب الرياضية التي يحتاجونها، وستصدر الشركة التي وافقت على دفع 10٪ للشيخ فواتير للأشياء التي تم استيرادها من الخارج لغايات بناء المنازل، وإذا رغب الشيخ، فإن له الحق في تعيين شخص لفحص أعمال البناء.

للشركة الحق في أي وقت خلال الفترة المذكورة (15 سنة) أن تنفق المال على البنايات، الآلات، الخ، من جيبها الخاص، ما عدا أسلحة الحرب والتحصين، إلا أنه في هذه الحالة وبعد انتهاء الخمسة عشر سنة ليس لها الحق بالمطالبة بأي تعويض عن ما أُنفق لهذه الغايات، إلا أنه في نهاية هذه السنوات الخمسة عشر، للشركة الحق في إزالة جميع البنايات المعدنية، الآلات، الأثاث والتجهيزات التي يمكن أن تكون وضعتها وعلى نفقتها الخاصة، شرط أن يؤدي ذلك إلى إتلاف البنايات.

3. وافقت الشركة على أن تدفع للشيخ كل الأجرة المترتبة على الأرض المذكورة أعلاه و10٪ على الـ2000 جنيه استرليني التي أُنفقت على البنايـات، سـنوياً، وذلك بعد ستة أشهر من تاريخ قطع أشجار النخيل، وكذلك المال الذي دُفع على الإنشاء، أي مبلغ 333 جنيه استرليني و3/ 2 الجنيه.

4. مدة الإيجار وعقد الإيجار 15 سنة: في نهايتها إذا وافقت أي شـركات أجنبيـة أو فارسية على دفع مبلغ أكبر من ذلك، فيجب أن تؤجر إلى الشركة بالسـعر نفسه الذي ستدفعه الشركات الأخرى؛ ولهم الحق في الرفض. وإذا لم تطلـب شركة أخرى هذا المكان، فإن الشـيخ ملـزم بتجديـد عقـد الإيجـار إلى لويـد، سكوت وشركاهم لمدة خمس عشرة سنة أخرى بقيمـة الإيجـار نفسـها إذا مـا رغبت الشركة بذلك.

5. اعتباراً من هذا التاريخ ولمدة ثماني سنوات، إذا احتاجت الشركة للبناء علـى الأرض، فـإن الشـيخ سـيعطيهم مـن 100 جنيـه اسـترليني إلى 5000 جنيـه استرليني بالشروط نفسها. واعتباراً من تـاريخ تسـلمها النقـود، فـإن الشـركة ستدفع 10٪ إلى الشيخ.

6. يوافق الشيخ على إعلام لويد، سكوت وشركاهم فيمـا إذا أراد أن يـؤجر أو يبيع أو يبني على الأرض المحيطة بالمنطقة التي أعطاها كمكان للشركة، وذلـك على بُعد 200 ياردة إلى الشرق على طول شـاطئ النهـر و200 يـاردة باتجـاه الصحراء خلف الموقع. وإذا مـا وافقـت الشـركة علـى السـعر نفسـه الـذي سيدفعه الآخرون شراءً أو بيعـاً، فللشـركة الحـق في الـرفض. وإذا لم ترغـب الشركة بها، فللشيخ الحق عندها لإعطائها للآخرين أو البناء عليها.

7. يعطي الشيخ الإذن بالحق للشركة وموظفيها وخيولها باتجاه الصحراء، الخ، على طول الطرق العامة.

8. يوافق الشيخ على أنه ليس من حق السفن الشراعية أو (المهيلات mahailas) التابعة للآخرين أن تُربط إلى رصيف تحميل الشركة أو تقف على جانبه. وليس للشركة الحق في منع السفن الشراعية من الرسو في وسط التيار مقابل رصيف التحميل.

9. تتعهد الشركة أن تترك الجانب الأيمن من الطريق العام على طول حافة النهر دون تدخل: ليس لهم الحق في منعه.

وبالمثل، فعلى الشيخ أن لا يعطل واجهة النهر المقابلة للبنايات ورصيف لتحميل اللذيْن أجرهما للشركة: لن يقيم أي عوائق بين البنايات التي أُقيمت وحافة النهر وشاطئ الماء.

ليس للشركة الحق في عمل مشاريع في النهر أو التجاوز هناك، إلا أن لها الحق أن تبني رصيف تحميل عند علامة الماء المنخفض وعلى نفقتها الخاصة إذا ما رغبت في ذلك، وفي نهاية سنوات الإيجار الخمسة عشرة يؤول ذلك إلى الشيخ، ولن تقوم الشركة بأي مطالبات بهذا الخصوص.

10. يوافق الشيخ على أنه في أي وقت خلال الخمسة عشر سنة، إذا ما احتاج أي جزء من البنايات التي بنيت على نفقته الخاصة إلى ترميم أو احتاج إلى تجصيص طيني، فإنه سيرممه، وسيقوم بعمل حد طيني بارتفاع ياردة واحدة فارسية حول الموقع لحمايته ضد ماء النهر، الخ.

11. يعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ ترسيم قطعة الأرض وتوقيع الاتفاق من الطرفين.

تحتسب قيمة الإيجار من تاريخ قطع أشجار النخيل ويبدأ إيجار المنازل من تاريخ تسليم الشيخ للنقود للبناء. سيتم استعمال أشجار النخيل التي ستُقطع لرصيف التحميل، الخ، في المكان.

حُرِّر على نسختين في هذا اليوم الثامن من صفر الموافق للتاسع عشر من شباط 1910.

ملحق رقم 7

نسخة من ترجمة لاتفاقية عُقدت بتاريخ 23 تشرين الأول 1909، من قبل الحاج رئيس التجار والسادة لويد، سكوت وشركاهم بخصوص مكان نزول الشركة الأنجلو- الفارسية للنفط في دارا خزينة.

بخصوص قطعة من الأرض قرب دارا خزينة، والمفترض من قبل الحاج معين التجار أنها جزء من أرض غوندوزلو التي أُنجزت في الوقت الحالي لتكون مكان نزول ومكاناً لتخزين البضائع، نحن الموقعين أدناه، لويد، سكوت وشركاهم من طرف الشركة الأنجلو- الفارسية للنفط المحدودة، والحاج رئيس التجار وكيل معين التجار، نوافق على استملاك أي مساحة أرض قد نحتاجها هناك لإنشاء مستودعات وتخزين بضائع.

وعندما يقدم الحاج معين التجار الفرمان الأصلي أو نسخة مصدقة منه من قبل المفوضية البريطانية في طهران والذي يكون دليلاً على أن هذه هي أرضه، سندفع بالطبع الأجرة المستحقة وبالضبط لتلك القطعة من الأرض.

وبعد انتهاء شرط الامتياز أو تمديده أو تجديده، فإن الشركة الأنجلو- الفارسية للنفط ستغادر أي مبانٍ أو إنشاءات أخرى قد تكون بُنيت على تلك الأرض ولن تطالب بهذا الخصوص بأي تكاليف بناء، الخ. إلا أنه بخصوص الامتياز الذي نحمله من قبل الحكومة الفارسية للأرض التي تعود للحكومة فلنا الحق باستعمال أي كمية نريد لأعمالنا.

وإذا ما طالب أي شخص غير الحاج معين التجار بعد هذا بالأرض، فـإن الحاج معين التجار نفسه هو المسؤول عن دحض مطلـبهم، ولا نتحمـل في مثـل هذه الحالات أي مسؤولية.

مؤرخ في المحمرة 23 تشرين الأول 1909.

محمد علي بهبهاني، رئيس التجار (توقيع رسمي)

لويد، سكوت وشركاهم،

أ. ت. ويلسون، ملازم، آي، أ.،

قنصل جلالته البريطاني.

ملحق رقم 9 (أ)

اتفاقيات بين الشيخ والسادة وونخهاوس وشركاهم، بخصوص رصيف تحميل ومكتب

(تم نسخها من قبل الملازم أ. ت. ويلسون بتاريخ 21 آب 1909، من الوثيقة الأصلية التي استعارها من الحاج رئيس التجار. تمت صياغة الاتفاقية الأصلية باللغة العربية وتُرجمت من قبل وكيل السادة وونخهاوس إلى اللغة الإنجليزية عن النسخة الأصلية).

اتفاقية لعمل رصيف تحميل على شاطئ نهر كارون كونه ملكية سعادة الشيخ خزعل خان، معز السلطنة السردار عرفة.

المكان يدعى حزان- الحيزان (Hezan).

تم الاتفاق على أنه يجب أن تُقطع الأشجار وأن تكون المباني من الطين.

يؤجر رصيف التحميل المذكور إلى الموقعين أدناه بأجرة مقدارها 1000 عثمانية سنوياً. يتم الدفع سنوياً، ويبدأ من تاريخ إكمال الرصيف.

يجب أن يكون الرصيف بطول 80 متراً من أرض حزان وعرض 50 متراً على طول النهر. في كل زاوية من هذا الرصيف يجب أن يتم إنشاء مستودع بطول 18 متراً وعرض ثلاثة أمتار ونصف، ويكون عدد المستودعات أربعة فقط.

يجب أن تبقى قطعة بثلاثين متراً أمام الرصيف، والتي يجب أن يبقى خارجها أيضاً مسافة مترين كطريق عام، ولا يحق للموقعين أدناه منع الناس من المرور هناك. كما أنه من المفهوم كذلك أن كل بناية يتم إنشاؤها من قبل

الموقعين أدناه مـن الحجـر سـتبقى في ملكيـة سـعادته ولا نملـك الحـق في تـدمير هذه البناية.

تبقى البنايات الجديدة من المعـدن وآلات التنظيـف وغيرهـا مـن الآلات، مضخات المياه، الأضواء، الخ، في ملكية المـوقعين أدنـاه ويمكـنهم أخـذها بعـد انتهاء التعاقد.

دفع الموقعون أدناه مبلغ 3000 عثمانية مقدماً إلى سعادته على حساب هذا العقد. وسيتم خصم مبلغ 500 عثمانية سنوياً مـن قيمـة اللإيجـار البالغـة 1000 عثمانية سنوياً طالما امتدت الدفعة المقدمة.

بعد انتهاء العقد البالغة مدتـه ثمـاني سـنوات تعـود ملكيـة الرصـيف إلى سعادته مرة أخرى.

عُرض وسُجِّل علـى ظهـر السـفينة "نيربـودّا" في شـط العـرب، بتـاريخ 13 تشرين الثاني 1907.

(توقيع الألمان نائب القنصل في بوشهر).

المحمرة

13 تشرين الثاني 1907

المرفق رقم 9 (ب)

اتفاقية عُقدت بين سعادة الشيخ خزعل خان معز السلطنة سردار عرفة حاكم المحمرة والسيد روبرت وونخهاوس من المانيا، لاستئجار المكان المبني فوق أحد المستودعات على رصيف التحميل لاستعماله كمكتب، وحسب الشروط الآتية:

1. يوافق السيد وونخهاوس أن يبني غرفتين وشرفة فقط من طابقين فوق أحد مستودعات رصيف التحميل المتعاقد عليه معه.
2. يبني السيد وونخهاوس الغرفتين والشرفة على نفقته الخاصة.
3. سيتم تسليم البناء المذكور أعلاه إلى سعادته بعد انتهاء العقد، ولا يستطيع السيد وونخهاوس المطالبة بالنفقات المترتبة على البناء.
4. يوافق السيد وونخهاوس على دفع إيجار الغرفتين والشرفة بالإضافة إلى إيجار رصيف التحميل بما مقداره 20 جنيه استرليني تركي سنوياً، ابتداء من 1 آب 1909.
5. (محذوف في الأصل).
6. ينتهي هذا العقد في الوقت نفسه الذي ينتهي فيه عقد رصيف التحميل.

روبرت وونخهاوس

پ. پ. كارستنز.

المحمرة؛

3 تموز، 1909 (14 جمادى الثاني، 1327).

قائمة ملاحق الكتاب

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الرسالة الوزيرية التركية تاريخ 4 حزيران 1876، لتفسير المعاهدة مع فارس تاريخ 20 كانون الأول 1875	89
2	تعليمات نهر كارون، 1889	90
3	امتياز شركة ناصري، 1891	91
4	امتياز توصيل وصيانة طريق من الأحواز إلى أصبهان ومن شوشتر إلى أصبهان واتفاقية بين السادة لينش إخوان والخانات بهذا الخصوص.	93
5	النص الفرنسي لامتياز دي آرسي تاريخ 28 أيار 1901 من جلالة الشاه.	96
6	خلاصة من رسالة من السير أ. هاردينج إلى الشيخ خزعل حاكم المحمرة تاريخ 7 كانون الأول 1909.	99
7	ترجمة الفرمان الذي يمنح منطقة الفلاحية إلى الشيخ.	100
8	ترجمة الفرمان الخاص بمنطقة المحمرة جزيرة الخضر بهمنشير وكارون.	101
9	ترجمة الفرمان الخاص بمنطقة هنديجان، ديهمولا وأراضي شرق الكارون.	102

الرقم	العنوان	الصفحة
10	قائمة بمطالب سعادة معز السلطنة (شيخ المحمرة) وردود الحكومة الفارسية عليها بخصوص جمارك عربستان، 1903.	103
11	ترجمة فرمان الجمارك الخاص بشيخ المحمرة- حزيران 1902.	106
12	اتفاقية بين شيخ المحمرة والشركة الأنجلو الفارسية للنفط 1909.	107
13	اتفاقية بين شيخ المحمرة وخانات البختياري، 1908.	111
14	اتفاقية بين شيخ المحمرة، صولة الدولة ووالي بوشتي كوه، 1910.	112
15	مذكرة رولينسون بخصوص الحدود التركية الفارسية.	113
16	امتياز لطريق تجاري بين الأحواز وطهران مع طريق فرعي من بوروجيرد إلى أصبهان، 1890.	118

*** ملاحظة من المترجم: أرقام الصفحات االمبينة في القائمة قد لا تطابق فيما بعد ما ورد هنا.**

الملحق رقم 1

الرسالة الوزيرية التركية تاريخ 4 حزيران 1870، لتفسير المعاهدة مع فارس تاريخ 20 كانون الأول 1875[1]، القسطنطينية، 4 كانون الثاني 1876.

(نُسخت من هيرتسليت "المعاهدات الفارسية" 1891)

ترجمة:

تفسيرات للمعاهدات الأجنبية، أجريت بتاريخ 8 ذي الحجة المقدس 1292هـ (4 كانون الثاني 1876)، من طرف الباب العالي السامي، برسالة وزيرية تم إعمامها على جميع قضاة السيادة العثمانية، وأرسلت منها نسخة رسمياً إلى المفوضية الفارسية السامية المقيمة في القسطنطينية.

على الرغم من أن 12 بنداً من أصل 14 بنداً متضمنة في الترتيب المسمى (مقابِله- نامه)[2] واضحة وجلية نوعاً ما، فما يزال من الضروري إعطاء تفسيرات معينة بهذا الخصوص، تطبيقاً للبندين 1 و 7، ومن أجل أن لا يكون هناك مجال للتناقض، وكما يأتي:

المحاكمات والعقوبات للإصابات والجرائم والجنح الشخصية.

على الرغم من أنه بموجب البند رقم 1، رعايا الحكومة الفارسية السامية الذين هم في منطقة السيادة العثمانية، خاضعون في كل أمر يتعلق بالإصابات

(1)انظر: آيتشيسون "معاهدات"، الملحق رقم 20.

(2)يفترض أن هذا خطأ كتابي والصحيح مقاوِله نامه.

والجرائم والجنح الشخصية، بشكل فردي لتعليمات وقوانين الإمبراطورية العثمانية، ومباشرة للشرطة والمحاكم التي تعود للإمبراطورية المذكورة؛ وبخصوص الأحكام التي تصدر على الأفراد الذين تثبت عليهم الجرائم، والمخالفات والجنح، فإن الحكم القضائي سيتم إبلاغه إلى المسؤولين الفرس بواسطة نسخة مصدقة، وكذلك التحقيقات الأولية التي تمت بخصوصهم حتى تثبت إدانتهم أو براءتهم، ويسمح بالحضور الشخصي أو بالوكالة للوكلاء الفرس أو نوابهم بالضرورة: ومع ذلك، وبما أن أثر هذا البند يغطي مثل هذه الأنواع من الأفعال والتي قد تحصل بين رعايا الحكومة السامية التركية ورعايا الحكومة السامية الفارسية، فإنه سيكون مما يُحتاج إليه في هذه الحالة، أنه إذا وقع خطأ بحق فرد فارسي أو تأذى جسدياً، فيجب أن يوجد طرف عثماني مقابل؛ ومن ثـمَّ يترتب للمسؤولين الفرس حق وإمكانية للتحقيق في نتيجة الحكم الوحيدة التي صدرت بحق الشخص العثماني. وأي معلومات من هذا النوع قد يطلبونها يجب أن تُعطى لهم.

تسوية القضايا والخلافات. توقيف الفرس من قبل الشرطة العثمانية.

مرة أخرى، واستناداً إلى التفاصيل المبينة سابقاً في البند رقم 7 "كل أنواع القضايا أو النزاعات"، "سواء أكانت تتعلق بالحقوق"، " الاعتداءات، الجرائم، أو الإصابات الشخصية" التي قد تظهر بين شخصين من الرعايا الفرس فيجب أن تتم تسويتها عن طرق الوكلاء الفرس أو نوابهم، ويحول القرار والحسم في جميع مثل هذه القضايا وكل ما يتعلق بها إلى الوكلاء ونوابهم؛ ولهذا السبب نفسه، فقد يكون من الضروري في هذه الحالة، حين يُقبض على المجرم ويُحجز من قبل الشرطة المحلية بالجرم المشهود، وعندما يتم التأكد من كونه من الرعايا الفرس، فيجب تسليمه فوراً إلى الوكلاء ونوابهم.

وسوف يتم اتخاذ إجراء الحجز هذا فقط عندما لا يتم ما ذكر أعلاه بشكل علني. وبعكس ذلك، عندما يتم ذلـك في مسـكن فـرد فارسـي، فـإن مثـل هـذا السلوك والعمل سيتم النظر فيه بالطبع كما تقرر سابقاً في البنـد رقـم 16، ولـن يتعارض ذلك مع النظام الذي يمارس بخصـوص الرعايـا الأجانـب الآخـرين في الحالات المشابهة.

(لم تتم الإشارة إلى توقيع)

ملحق رقم 2

تعليمات نهر الكارون

من أجل تسهيل التجارة، وزيادة ثروة البلاد وأن تجعل أراضيها ذات جدوى، فإن الحكومة الفارسية قد فتحت نهر الكارون، استناداً للتعليمات الآتية، وسمحت بالملاحة من المحمرة إلى الأحواز من قبل البحرية التجارية لجميع الأمم. يجب على السفن التي تبحر في الكارون أن تتبع تعليمات الحكومة، والتي ستستمر قائمة لمدة عشر سنوات دون تعديل، وبعد ذلك سيتم تعديلها حسب الاضطرار والظروف[1].

(1) يجب أن لا تبقى السفن البخارية الخاصة بالتجار من الحكومات الصديقة في أمكنة التنزيل أو في النهر أكثر مما هو ضروري لأغراض التحميل والتنزيل وتموين أنفسهم للرحلة.

(2) يجب أن لا يتم تحميل الأشخاص الذين يكون حضورهم ضاراً بالنظام والذين قد يسببون مصاعب بحضورهم، على السفن، وكل من يحضر يجب أن يكون مزوداً بجواز سفر من حكومته، وبعكس ذلك، إذا حضر أي شخص بدون جواز سفر فمن المستحيل معرفة طبيعة عمله.

(3) لا يجوز تحت أي ذريعة مهما كانت أن يكون لأي سفينة الحق في حماية أي شخص فارسي بأي طريقة كانت.

(1)لم تصدر بعد أية تعديلات.- أ. ت. ويلسون.

(4) يمنع منعاً باتاً نقل الأسلحة، وإذا ما تمت مخالفة هذا البند فسوف تُصادر الأسلحة.

(5) يمنع نقل أي بضائع متفجرة.

(6) يجب أن لا يقيم مالكو السفن أي بنايات مهما كانت، مثل مستودعات حفظ الفحم، الدكاكين، خانقات، أو مصانع، الخ، على شواطئ النهر.

(7) يتم إنشاء مستودعات تخزين البضائع والفحم وكذلك أماكن التنزيل بكميات كافية من طرف الحكومة الفارسية أو التجار الفرس.

(8) يتم دفع أجور معقولة من قبل مالكي السفن، وسوف تستعمل هذه المبالغ لإنشاء المستودعات والمخازن.

(9) سيكون موظفو المستودعات ومخازن الفحم من الرعايا الفرس.

(10) لن تصل السفن إلى أكثر من الأحواز.

(11) سيتم اختيار رجل موثوق به في فارس من أجل المخازن، وسيتم اختيار شخص آخر من طرف مالكي السفن، ومعاً سيهتمان بالمخازن.

(12) سيتم اختيار مراقبي المخازن، كالحراس، الخ، من قبل الحكومة الفارسية.

(13) لا يحق لأي شخص ينتمي لأي سفينة، مهما كان، أن يشتري، يبيع، أو يرهن، الخ، أي ملكية من أو إلى شخص فارسي.

(14) يُستوفى من كل سفينة تبحر في الكارون إلى الأحواز، وللذهاب والإياب: إذا كانت سفينة بخارية كران واحد لكل طن من حمولتها، وإذا كانت سفينة شراعية 10 شاهيات رسم مرور وحق عبور الطريق. تدفع السفن غير المحملة

نصف الرسوم. السفن التي تعود للرعايا الفرس بحمولة أقل من 30 طناً ستعفى من هذه المستحقات[1].

(15) سيتم توفير الحمالين الذين هم بسن العمل كحمالين، من أماكن التنزيل إلى السفن من السفن إلى أماكن التنزيل من قبل الحكومة الفارسية، والتي ستحتفظ بسجل لهم وتزودهم ببطاقات تعريف.

(16) عندما يعتبر شخص فارسي دخل خدمة السفن بإذن من الحكومة الفارسية نفسه خاضعاً للقانون، فإن محاكمته وعقوبته سيتم تنفيذهما بدون أي تدخل.

(17) بالنسبة لأعلام السفن، سيتم تنظيمها بقوانين بحيرة عامة فيما يتعلق بالموضوع.

(18) يُمنع إقراض موظفي السفن للفرس بشكل عام أي مبالغ من المال تتجاوز عثمانيتين، ويُستثنى من ذلك أمور التجارة.

(19) ليس لأي حكومة صديقة الحق في التدخل بأي شكل من الأشكال بعمق أو مجرى النهر.

(20) يجب أن يتم إدخال أعداد وأسماء ووظائف الأشخاص المستخدمين على سفن الحكومات الصديقة في سجلات الحكومة وأن يحصلوا على جوازات سفر فارسية، وبعكس ذلك فلن يُسمح لهم بالاستفادة من الخدمة.

(21) بما أن هذا الإذن لبحرية الحكومات الصديقة التجارية للإبحار في الكارون قد مُنح فقط بهدف تسهيل وتشجيع التجارة وليس غير ذلك، فإن هذا لا يسمح بأي وسيلة كانت أن يكون هذا ذريعة لنقاشات سياسية من أي نوع.

---

(1)تفسيرات أكثر لهذه الفقرة عُملت لاحقاً وهي قيد التسجيل. أ. ت. ويلسون.

(22) ستغطي التعليمات المعمول بها عموماً بخصوص الحطام أو الشواطئ مثـل هذه الحالات وسيتم دفع تكاليف الإنقاذ إلى سكان الشاطئ.

(23) يمنع بيع البضائع الخطيرة مثل الأسلحة، الخ، من قبل مـوظفي السـفن إلى الرعايا الفرس، البدو أو القبائل، وإذا ما تم ذلك فستُصادر وتعاد قيمتها.

(24) إذا خرقت أي سفينة من سفن القوى الصديقة هذه التعليمات، ستغرم؛ إذا كانت سفينة بخارية ما قيمته 600 عثمانية، وإذا كانت سفينة شراعية ما قيمتـه 300 عثمانية، وستمنع السفينة من الإبحار لمدة سنتين.

ملحق- في حالة المخالفة فإن النص الفارسي هو الذي سيُعمل به.

ملحوظة رقم 1.- تم تسلم الترجمـة أعـلاه بتـاريخ 27 تشـرين الأول 1890، في نيابة قنصلية جلالتها، المحمرة، من المقيم في بوشهر.

ملحوظة رقم 2.- بما أن المذكور هو "البحرية التجارية" فقد تم الاحتجاج من قبل الكارجوزار عندما دخلت سفينة جلالتها "لورنس" الكـارون، وكـذلك عنـدما هي أو أي رجل حرب أرسى في الكارون مقابل، أو فوق قنصلية جلالتها. لم تتم متابعة أي من احتجاجاتهم، ولم يتم اتخاذ موقف من قبل مكتب الشـؤون الخارجية في طهران. إلا أنه ليس من مصلحتنا الاعتراف لحـق سـفن الحـرب الأجنبيـة أن ترسـو في الكـارون تحـت المحمـرة، ولم يـتم اتخـاذ أي خطـوة في السنوات الأخيرة لفرض مثل هذا الحق.

ملحوظة 3.- (الفقرة 14). تم تعديلها سنة 1890 من قبل أمين السـلطان الـذي أمر بدفع كران واحد لكل طن من حمولة السفينة المسجلة لرحلة الذهاب، إذا كانت محملة، ونصف كران إذا كانت فارغة. وفي رحلـة العـودة كـران واحـد لكل طن على حمولة السفينة الفعلية، إذا كانـت محملـة، ولا شـيء إذا كانـت

فارغة. في حالة الزورق البخاري "آسب" تقرر في سنة 1899 عدم دفع أي مستحقات مهما كان مطلوباً منه، وقد تم اتباع التقليد نفسه فيما بعد في حالة كل من الزورقين البخاريين "بلبل" و "عشتار".

ملحق رقم 3

فرمان يتكون من خمس فقرات بخصوص امتياز شركة الناصري باسم معتمد السلطان الحاج محمد ملك التجار والحاج آغا محمد معين التجار لتسيير سفن من أعلى منحدرات الأحواز إلى شوشتر. موقع من الشاه، في شعبان 1306، في طريقه إلى أذربيجان في رحلة إلى أوروبا.

في زمن الشاه الحالي، ولمصلحة ازدهار البلاد، وبحب خاص من الشاه، وفي سنة يوديل (Ud-il)، تقرر أن نهر الكارون تحت منحدرات الأحواز سيكون منطقة حرة لجميع السكان ومكاناً لتسيير السفن التجارية.

ومن أجل كرامة بلاد فارس، ومساعدة للمؤسسات التجارية الفارسية، فقد أعطينا حق الإبحار فوق الأحواز حصرياً للرعايا الفرس[1].

ولذلك، فقد تم منح الامتياز الآتي بموجب الفقرات الآتية إلى شركة رعايا فرس تحت إدارة ملك التجار ومعين التجار.

البند الأول:

أولاً: يُمنح 10000 (زارس zars) من الأرض المجاورة إلى حيث سيبنى مكتب الجمارك في المحمرة إلى شركة الناصري مجاناً من أجل أن تقيم بناية حسب الخطط المقترحة من قبل السادة لينش، وسوف تقوم الشركة بتأجير هذا البناء

(1) بموجب هذا، احتج معين التجار ضد السماح لشركة النفط سنة 1910، بتسيير زورق آلي في أعلى الكارون، إلا أن احتجاجه رُفض.

إلى شركة لينش من الآن وحتى عشر سنوات وسيكون من حق الطرفين التجديد أو إلغاء عقد الإيجار.

من حق شركة الناصري أن تقيم على باقي الأرض لنفسها أو لغايات التأجير للآخرين. سيتم إنشاء مكان التنزيل في المحمرة من قبل الحكومة أو قد يبني سعادة نظام السلطنة ذلك على نفقته الخاصة، وسيصبح ملكيته الخاصة. وسوف تنشئ الحكومة مكاتبها الخاصة.

البند الثاني. بخصوص بندر* ناصري:

أولاً: ستقوم شركة الناصري بإنشاء رصيف ميناء يضم خاناً ودكاكين بأعداد كافية في بندر ناصري لكي تكون السفن قادرة على الرسو على طول رصيف الميناء من أجل السماح بتنزيل المسافرين بسهولة ويسر، ومن أجل تعويض تكاليف بناء رصيف الميناء من البضائع، بصرف النظر عن منشئها، يستوفي عن كل بالة رسم بقيمة 100 دينار، ومن باقي الحمولات شاهية واحدة لكل نصف حمولة (صندوق)؛ يعفى من ذلك الحجاج.

ثانياً: في المسافة من رصيف الميناء تحت الحاجز إلى رصيف الميناء فوق الحاجز والتي تبلغ نصف فرسخ، ستبني الشركة خط سير مرصوفاً وتوفر عدداً من العربات لنقل الحمولات الجاهزة بحيث لا يتم تأخير التجار المحليين والأجانب. ولتعويض الشركة عن إنشاء هذه الطريق سيتم فرض ضريبة على كل صندوق يزن ما بين 10 ماوند* تبريزي إلى عشرين ماوند تبريزي قيمتها

---

* بندر: كلمة فارسية تعني ميناء أو ملاذ. [ويكيبيديا الموسوعة الحرة] (المترجم).

* ماوند maund: وحدة قياس وزن تساوي 37 3242. كغم. [ويكيبيديا الموسوعة الحرة] (المترجم).

شاهيتان ويفرض على كل بالة 200 دينار كنفقات نقل، بالإضـافة إلى فـرض 400 دينار على الآلات التي تزن ما يزيد عن عشرين ماوند و200 دينار علـى نصف الحمولات الأخرى (الصناديق)؛ ولن يكون لهم أن يفرضوا زيادة على ذلك[1].

ثالثاً: إذا لم يجرِ العمل بسهولة على طريق العربات، تلتزم شركة الناصري بوضع سكة حديد لتسيير ترام من أجـل أن لايـتم تـأخير مقتنيـات التجـار المحلـيين والأجانب.

رابعاً: على الجانب الشرقي من طريق العربات وعلى امتداد طولـه، هنـاك 100 زارس من الأرض، وعلى الجانب الغربي على شاطئ النهر غير مـا هـو الآن ملك للرايات، مـن جانـب رصـيف المينـاء المـنخفض، نصـف هـذه الأرض ستمنح مجاناً إلى شركة الناصري للبناء عليها كملكية لهم.

البند الثالث. من بندر ناصري إلى بندر شليلي:

أولاً: امتياز الإبحار من بندر ناصري إلى شوشتر وديزفول لنقـل البضـاعة المحليـة والأجنبية أُعطي لشركة ناصري. ذلك أنهم حاليـاً ولفرصـة مبكـرة يمتلكـون سفينتين جاهزتين بحيث لا يتم تأخير ممتلكات التجار[2].

ثانياً: فيما إذا لم تكفِ سفينتان، في حالة تزايد حركة السير، تلتزم شركة الناصري

---

(1)طالب معين التجار بموجب هذا الشرط بحق احتكار النقل بين الناصري والأحـواز، بكـل الطرق الممكنة، ولكن طلبه لم يُعترف به.

(2)وصل القارب الأول الذي جري تسييره من قبل شركة الناصري إلى نهايـة غـير مناسـبة، ولم يتم استبداله حتى سنة 1908، بالسفينة الفارسية معاون "M'awin".

بزيادة العدد حتى يتم تحقيق الاكتفاء، وذلك كي لا تتأخر بضائع التجار المحليين والأجانب في بندر ناصري.

ثالثاً: تتم محاسبة النقليات العسكرية بنصف الأجور.

رابعاً: يحق لشركة الناصري أن تبحر من بندر ناصري، ويتم التعامل معهم تماماً كما يتم التعامل مع الشركات الأخرى التي تبحر في الكارون.

البند الرابع: بخصوص بندر شليلي:

هو بندر حيث ترسو السفن؛ ومن هناك إلى شوشتر مسافة فرسخين تقريباً، وبسبب الشواطئ الرملية في شط العرب (كذلك) فمن غير الممكن أن تبحر السفن إلى مدينة شوشتر.

أولاً: يمنح امتياز الطريق المرصوف من بندر شليلي إلى شوشتر إلى شركة الناصري، بهدف تسهيل نقل البضائع، ولتعويض الشركة لقيامها بهذا العمل ستفرض الشركة ضريبة بقيمة 2 كران لكل خاروار (kharwar)* من مالكي البضائع لأجل تنظيف جانب من الكارون كي تصل السفن إلى شوشتر نفسها

---

* kharwar: خاروار: وحدة وزن كانت تستعمل في بلاد فارس وتعادل 650 ليبرة = 294,835كغم تقريباً. [Essays on Economic History of the Middle East]- المترجم.

ملحوظة من الملازم ويلسون.- إنه موضع تساؤل ما إذا كان هذا الامتياز يخوّل بتسيير السفن البخارية في أي مكان آخر ما عدا الكارون وجرجر، إلا أن معين التجار استعمل شطيط وديز بدون أن يثار أي احتجاج.

أو إذا لم يمكن ذلك، كي يتم إيصال حمولاتهم في سفن شراعية إلى شوشتر، وفي هذه الحال يجب أن يدفع مالكو البضائع 2 كران إلى الشركة.

ثانياً: يمنح 10000 (زارس) من الأرض التي أسفل قلعة السلاسل إلى شركة الناصري مجاناً بهدف إنشاء بناية للسادة لينش حسب خططهم ليتم تأجيرها لهم حسب الاتفاق الذي تم في المحمرة.

ثالثاً: ستتسلم الحكومة دفعة بما يعادل 5٪ بعد خصم النفقات وذلك بعد انتهاء سنتين من إنشاء أرصفة الميناء، وذلك من قيمة رسوم المرور التي فرضت على البضائع لحساب هذه الأرصفة.

البند الخامس:

فيما يخص مناجم عربستان والبختياري، يُمنح امتياز المناجم في عربستان والبختياري إلى شركة الناصري وذلك من أجل أن يقوموا بتسهيل الاستخراج والنقل من تلك المناجم إلى الموانئ المحلية والأجنبية، وبعد اقتطاع جميع النفقات التي تكبدتها الشركة المذكورة في استغلال مناجم الفحم، يعطى ما نسبته 20٪ من الأرباح الناتجة إلى الحكومة.

ملحوظة بخصوص البند الخامس.- يشير هذا البند بأجمعه حصرياً إلى منجم فحم واحد اكتشفه الراحل حسين قولي خان الخاني من بختياري قبل عدة سنوات، وليس للشركة الحق في التدخل مهما كان في مناجم أخرى في عربستان وبختياري بحيث إنهم قد يلاحقون هذه الشركات بهمة ويبدؤون بذلك بدون تأخير.

للحكومة الحق في تسيير سفينة خاصة بها ("ياك فارواند كاشتي") في أعلى الكارون [أي، السفينة الفارسية "شوشان"].

يمنع على الشركة أن تبيع أو تنقل هذا الامتياز إلى أجانب.

ملحق رقم 4

امتياز لإنشاء وصيانة طريق من الأحـواز إلى أصـبهان، ومـن شوشـتر إلى أصبهان، بالإضافة إلى اتفاقية بين السادة لينش إخوان والخانات لتنفيذ ذلك.

البند رقم 1.- تمنح الحكومة الإمبراطورية الفارسية إلى إسفانديار خان، السردار أسعد، محمد حسين خان سِبَهدار والحـاج علـي قـولي خـان الحـق في إنشـاء وصيانة طريق من الأحواز إلى أصبهان، من شوشـتر إلى أصـبهان، وفي إنشـاء وصيانة الخانات (الفنادق) الضرورية علـى هـذه الطـرق، وبعـد وفـاتهم إلى ورثتهم، حتى انتهاء فترة الامتياز كلياً.

البند رقم 2.- تمنح الحكومة الإمبراطورية الفارسية هذا الامتياز لمدة ستين سـنة من تاريخ التوقيع على الامتياز.

البنبد رقم 3.- لأصحاب الامتياز حق فرض الرسوم، كما هو مبين أدناه، علـى عبور الحيوانات لجميع المسافة مـن الأحـواز إلى أصـبهان، ومـن أصـبهان إلى الأحواز، ومن شوشتر إلى أصبهان، ومـن أصـبهان إلى شوشـتر، وذلـك مـرة للذهاب ومرة للإياب. ولا تُفرض تكاليف أخرى غير هذه الضـرائب مهمـا كانت:

للحيوانات ذات الحمولة: الجمال 15 كران، البغال 12 كران، الحمير 6 كران.

للحيوانات بدون حمولة: الجمال 2 كران، البغال 2 كران، الحمير 1 كران.

من المفهوم أنه لا تفرض ضـريبة علـى الحيوانـات الـتي تعـود لأفـراد قبائـل البختياري، إلا عندما تُستعمل مثل هذه الحيوانات في تحميل البضائع.

لا تُفرض ضرائب على القطعان المحلية من الماعز والخراف، التي تعود ملكيتها لأفراد القبائل المذكورة.

البند رقم 4.- يلتزم أصحاب الامتياز بإكمال إنشاء الطريق والفنادق الضرورية خلال مدة سنتين ونصف من تاريخ توقيع هذا الامتياز. وإذا لم يتم الإنشاء خلال المدة المنصوص عليها، سيعتبر الامتياز باطلاً ولاغياً.

البند رقم 5.- لأصحاب الامتياز، من أجل إكمال الإنشاء، الحق في الحصول على مساعدة أصحاب رؤوس الأموال، الذين يمكن أن يقرضوهم مثل هذه الأموال المطلوبة على شروط يتم الاتفاق عليها بينهم وبين أصحاب رؤوس الأموال.

البند رقم 6.- تمنح الحكومة الإمبراطورية الفارسية أصحاب الامتياز الحق في حماية جميع الطريق وجميع الفنادق، ويلتزم أصحاب الامتياز بتحمل مسؤولية سلامة جميع الفنادق وكل ما يتعلق بها، سواء أكان المال، الحيوانات، البضائع، أو الأشخاص، على جميع أجزاء الطريق.

سيكون لأصحاب الامتياز حق مطاردة اللصوص واسترجاع البضائع أو الحيوانات المسروقة من قبلهم، أينما كان وفي أي وقت كان قد تظهر فيه هذه السرقات وفي أي جزء من الطريق.

البند رقم 7.- تبقى إدارة الطريق وصيانتها وكذلك فرض الضرائب لكل مدة الامتياز بأيدي أصحاب الامتياز بدون أي تدخل من جهة الآخرين، ويلتزم أصحاب الامتياز من جهتهم بصيانة الطريق، الجسور، والفنادق بأفضل ما يمكن.

البند رقم 8.- لأصحاب الامتياز الحق باستيراد أي مواد مطلوبة لإنشاء الطريق والجسور والفنادق إلى فارس معفاة من رسوم الجمارك، رسوم العبور وأي ضرائب ورسوم أخرى مهما كانت.

(ختم) (توقيع) سردار أسعد.

إسفانديار خان.

الحاج علي قولي خان.

(ختم) (توقيع) مشير الدولة،

وزير الشؤون الخارجية.

تُرجم عن النص الفارسي.

(توقيع) هـ. بيكوت. ملازم- كولونيل.

طهران 23 نيسان 1897.

ملحق اتفاق تم هذا اليوم الثالث من آذار 1898، بين السادة لينش إخوان من جهة، وإسفانديار خان، سردار أسعد، محمد حسين خان سبهدار، والحاج علي قولي خان من جهة أخرى.

البند الأول: إسفانديار خان، سردار أسعد، محمد حسين خان سبهدار، والحاج على قولي خان معاً، قد حصلوا على امتياز من الحكومة الإمبراطورية الفارسية، بتاريخ الثالث والعشرين من نيسان 1897، لإنشاء وصيانة طريق مع فنادقها، من الأحواز إلى أصبهان ومن شوشتر إلى أصبهان، ولكونه لهم الحق باستدراج مساعدة أصحاب رؤوس الأموال، بموجب البند رقم 5 من

الامتياز، فقد وافق السادة لينش إخوان على تقديم مثل هذه الدفعات لتنفيذ الأعمال كما هو مبيّن آتياً.

البند الثاني: يوافق أصحاب الامتياز أن يدفعوا للسادة لينش إخوان 8٪ سنوياً على إنفاقهم، وأن يعيدوا قيمة رأس المال في غضون خمسة وعشرين سنة بدفعات سنوية قيمة كل منها 1100 عثمانية شرط أنه خلال السنة الأولى والسنة الثانية وابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، لن يكون هناك دفعات سواء أكان ذلك على حساب الفائدة أم على حساب الدفعات المتفق عليها.

سيتم دفع الفائدة الأولى والدفعة الأولى في نهاية السنة الثالثة، اعتباراً من التاريخ المذكور سابقاً.

وسيتم دفع الفائدة والدفعات لاحقاً في نهاية كل سنة تالية، سيتم احتساب الفائدة على رصيد رأس المال بعد اقتطاع الدفعات التي تم دفعها من رأس المال.

سيتم دفع الفائدة ودفعات رأس المال للسادة لينش إخوان في الأحواز.

البند الثالث: يوافق أصحاب الامتياز على الثقة بجميع العمل الخاص بأقلمة الطرق أو الممرات للقوافل وبتشكيل التحويلات والإنشاء، سواء أكانت الجسور أو الفنادق أو بأي طريقة لها علاقة بالطريق للسادة لينش إخوان، الذين من جهتهم يوافقون على تنفيذ الأعمال الآتية بأكثر سرعة عملية بعد توقيع هذه الاتفاقية، وبالتحديد: أن يضعوا جسراً حديدياً فوق نهر الكارون عند غوداري بالوتاك، أن يبنوا جسراً عند بولي عمارات، أن ينظفوا الممر الحالي من الصخور عندما يرى السادة لينش إخوان أن ذلك ضروري أو

ملائم، وأن يبنوا فنادق أو مكان إقامة مؤقتاً أو سواه للمهندسين أو العـاملين في مثل تلك النقاط، كما قد يعتبر السادة لينش إخوان أنه ضـروري للحاجـة الحالية. ويتعهد السادة لينش إخوان بتنفيـذ الأعمـال المـذكورة سـابقاً مقابـل مبلغ لا يتجـاوز 5500، ومـن المفهـوم هنـا أن شـروط الامتيـاز الممنـوح إلى أصحاب الامتياز من قبل الحكومة الفارسية سيكون قد تم التقيـد بهـا عنـدما ينتهي العمل.

وإذا اعتبر مناسباً في أي وقت من قبل أصحاب الامتياز والسادة لينش إخوان أن يتم صرف المزيد من رأس المال، بسبب تحويـل أو ملاءمـة أي طريـق مـن طريق عربات، أو طريق قوافل إلى طريق عربات، زيادة عدد الفنـادق أو بـأي طريقة أخرى، يكون للسادة لينش إخوان الحـق في زيـادة رأس المـال والقيـام بالإنشاء حسب الشروط المتفق عليها أعلاه بقدر المستطاع عملياً. ستترك جميع تفاصيل إنشاء الجسور أو الفنادق أو فيما يتعلق بالطريق لحصافة السادة لينش إخوان. كما ستترك أعداد وأحجام ومواقع الفنادق كلياً لاختيارهم.

البند الرابع: يلزم أصحاب الامتياز أنفسهم أن يحافظوا على الطـرق والجسـور، الخ، في وضع جيد، وأن يقوموا بعمل التصـليحات عنـدما تكـون ضـرورية. وعندما تكون هناك ضرورة للمهندسين، أو عندما يكـون أصـحاب الامتيـاز غير قادرين على التنفيذ بأنفسـهم، فسـيتم توظيـف مهندسـي السـادة ليـنش إخوان، وفي هذه الحالة، سيدفع أصحاب الامتياز جميع النفقات الـتي تحملـها السادة لينش إخوان.

البنـد الخـامس: يوافـق أصـحاب الامتيـاز علـى تزويـد السـادة ليـنش إخـوان بالعمالة والمواد التي يمكن تقديمها محلياً بقيم عادلة ومعقولة، وكذلك تزويدهم بأرض مجاناً لإنشاء الفنادق.

البنـد السـادس: يوافـق أصـحاب الامتيـاز علـى تـوفير كـل الحمايـة اللازمـة للمهندسين والعمال والآخرين الذين يتم تـوظيفهم مـن قبـل السـادة ليـنش إخوان مجاناً.

البند السابع: يؤمّن أصحاب الامتياز الممر لجميع الحيوانـات، والمـواد والبضـائع المستوردة من قبل السادة لينش إخوان لهدف إنشاء جميع الأعمال أو أي منها، معفى كلياً من الأجور والرسوم ورسوم العبور، الخ، سواء أكانـت محليـة أو إمبراطورية.

البند الثامن: يتم تحصيل الرسوم من قبل الجباة الذين يتم تعيينهم من وقت لآخر من قبل أصحاب الامتياز. يتم تحصيل الرسـوم علـى الحيوانـات الـتي تقـوم بالرحلة كلها مرة واحدة فقط، سواء في الأحـواز أو شوشـتر أو أصـبهان، أو أي مكان آخر كما قد يظهر أنه مناسب.

البند التاسع: يوفق أصحاب الامتياز على تخفيض نسـبة الرسـوم، وأن يسـتوفوا النسبة الآتية فقط خلال السنة الأولى والسنة الثانية تبعاً لما يـتم افتتاحـه مـن الطريق للاستعمال، وذلـك كـالآتي: للحيوانـات ذات الحمولـة: الجمـال 5 كران، البغال 5 كران، الحمير 3 كران.

وبعد انتهاء هاتين السنتين فإن أصحاب الامتياز، ولمصـلحة الطريـق، وبالتشـاور مع مفوضية جلالتها، سيدرسون ضرورة استمرار هذا التخفيض لمدة أخرى. ولكنهم يتعهدون بعدم رفع الرسوم أكثر مـن 8 كـران للجمـال والبغـال و5 كران لحمير، بدون موافقة مفوضية جلالتها، ومن المفهوم أن الرسوم المذكورة أعلاه تمثل بالكامل المبلغ الذي يستحق أن يفرضه أصحاب الامتياز.

سـيتم اسـتيفاء أجـور مناسـبة علـى الحيوانـات ذات الأحمـال أو الحيوانـات المستخدمة في حمل البضائع والتي تستغل جزءاً أو أجزاءَ من الطريـق فقـط أو المسافة. وسيتم تثبيت هذه الأجور بالتشاور مع مفوضية جلالتها.

البند العاشر: باعتبار أن السادة لينش إخوان قد تعهـدوا بإنشـاء الطريـق، وقـد وفروا الوسائل الضرورية لإنجاز هذا العمل بدون أي ضمانة مادية من زعماء البختياري لدفع الفائدة المسـتحقة وإعـادة دفعـات رأس المـال، فـإن السـادة لينش إخوان بالتعاون مع زعماء البختياري سيُسَـمّونَ بمثابـة ضـمانة جانبيـة لتحقيق الرقابة على الضرائب في حالة تأخر دفعات الفائدة ورأس المال.

وسيكون لهم الحـق أيضـاً بإرسـال مفتشـين لفحـص الطريـق، بحيـث قـد يكونون قادرين على تقديم النصيحة لأصحاب الامتياز بخصوص الإصـلاحات أو تساؤلات أخرى. بقدر ما قام السادة لينش إخوان بالعمل بهـدف رفـع قيمـة حركة مرورهم على ضفة النهر، فإن أصحاب الامتياز قد وافقوا أنه خلال فـترة الامتياز سيكون السادة لينش إخوان مستحقين للتمتع بأفضل الشروط التي يمكن أن تتماشى مع أي طرف آخر أو أطراف أخرى فيما يخـص نسـب الضـرائب أو أي تسهيلات مهما كانت.

اتفاقية، بتاريخ 21 جمادى 1315هـ (19 تشرين اول 1897)

بعد أن أخذت الحكومة الفارسية العلم بالاتفاقية التي تمت بين زعماء البختياري من جهة والسادة لينش إخوان من جهة أخرى لإنشاء طريق من الأحواز إلى أصبهان ومن شوشتر إلى أصبهان، فإنها تعطي ضمانتها بأن زعماء البختياري، أو أي زعيم كهؤلاء يمكن تعيينه من قبل الحكومة الفارسية مكانهم على رأس القبيلة، سيتم حمله على تنفيذ شروط الاتفاق المذكور، وسيكون أحد شروط مشيخة قبيلة البختياري أن شروط هذه الاتفاقية يجب أن تُنفذ.

(ختم الصدر عزام)

(ختم مشير الدولة)

تاريخ 24 رجب 1315 (19 كانون الأول 1897).

تَعِدُ الحكومة الفارسية أنه في حال لم يدفع أمراء البختياري وزعماؤهم الفائدة والدفعة السنوية في التواريخ المحددة، بموجب اتفاقهم مع السادة لينش إخوان، فإن مسؤولي الحكومة الفارسية سيكونون مسؤولين عن تحصيل هذه الأموال ودفعها.

(ختم الصدر عزام)

(ختم مشير الدولة)

ملحوظة: إن مصالح وموجودات السادة لينش إخوان في هذا التعهد، تم الحصول عليها لاحقاً من قبل شركة النقل الفارسية.- أ. ت. ويلسون.

ملحق رقم 5

تم الاتفاق بين جلالة شاه فارس من جهة، وويليام دي آرسي، متقاعد مقيم في لندن، جروزفينر مربع رقم 42، (والمشار إليه فيما بعد "بصاحب الامتياز") من جهة أخرى، على الشروط الآتية:

البند الأول. تمنح حكومة جلالة الشاه أولاً وبموجب هذه الشروط الامتياز الخاص والحصري للبحث عن الغاز الطبيعي، والنفط الخام، واستخراجه، واستثماره، واستصلاحه، وجعله صالحاً للتجارة والتصدير والبيع، وتصنيع الأسفلت والشمع المعدني، وذلك عبر امتداد الإمبراطورية الفارسية لمدة ستين سنة تبدأ من تاريخ توقيع العقد.

البند الثاني. يتضمن الامتياز أولاً الحق الحصري لإنشاء "خط الأنابيب" الضروري للنقل أو أن يجد منتجاً أو أكثر مثل ذلك، وإيصاله إلى الخليج الفارسي والفروع الضرورية. كما يتضمن الحق في إنشاء وصيانة جميع الآبار، والخزانات والمحطات ومعدات الخدمات وأنابيب التوزيع، والمصانع وجميع الأعمال والتصاميم التي تعتبر ضرورية.

البند الثالث. تسلم الحكومة الإمبراطورية الفارسية مجاناً للمتعهد جميع الأراضي غير الزراعية المنخفضة التابعة للدولة، التي يعتبرها مهندسو صاحب الامتياز ضرورية لأي إنشاء يكون جزءاً من الأعمال المذكورة أعلاه، ولأن الأراضي الزراعية تعود ملكيتها للدولة، فإن صاحب الامتياز سيشتري منها بالسعر العادل مدركاً أهمية ذلك للمقاطعة.

تعطي الحكومة لصاحب الامتياز الحق في تملك أرض أو أي مبانٍ ضرورية للهدف نفسه، وذلك بموافقة المالك حسب الشروط التي يتم تبنيها بينه وبينهم

إذا لم يكن مسموحاً لهم بتصعيد طبيعة الادعاء لرفع أسعار الأراضي ذات الاستعمال العام الموجودة في مواقعهم الخاصة.

جميع الأماكن المقدسة وتوابعها من المباني ضمن مئتي قامة فارسية غير متضمنة قطعياً.

البند الرابع: حيث يوجد النفط، هناك ثلاثة آبار في كل من شوشتر، مقاطعة قصر شيرين، كرمان شاه، ودالكي قرب شؤون بوشهر والتي حالياً تنتج دخلاً فردياً وسنوياً بقيمة ألفي عثمانية لصالح الحكومة، وقد تم الاتفاق على أن تكون هذه الآبار الثلاثة المذكورة أعلاه متضمنة في هذا الامتياز، وذلك بموجب البند الأول، شريطة أنه بين 6٪ المذكورة في البند العاشر، سيدفع صاحب الامتياز كل سنة مبلغاً ثابتاً بقيمة 2000 عثمانية إلى الحكومة الإمبراطورية.

البند الخامس: سيتم تثبيت "خط الأنابيب" من قبل صاحب الامتياز والمهندسين.

البند السادس: على الرغم مما ورد أعلاه، فإن الامتياز الممنوح هنا لن يمتد إلى مقاطعة أذربيجان، جيلان، مازاندران وأستراباد خراسان، ولكن الشرط صريح بأن الحكومة الإمبراطورية الفارسية لن تعطي أي شخص خارجي الحق لبناء "خط أنابيب" في الأنهار الجنوبية أو الشاطئ الجنوبي لبلاد فارس.

البند السابع: جميع هذه الشروط تمنح الأرض لصاحب الامتياز أو تكتسب بالطريقة التي اشتُرطت في البندين الثالث والرابع أعلاه، وجميع المواد المستوردة ستكون معفاة من الضرائب والرسوم خلال فترة هذا الامتياز. جميع المواد والأجهزة الضرورية للاستكشاف، الاستكشاف وتطوير "خط أنابيب" تدخل بلاد فارس معفاة من جميع الرسوم والضرائب الجمركية.

البند الثامن: يجب أن يغادر صاحب الامتياز فوراً إلى بلاد فارس مصطحباً معه

على نفقتها خبيراً أو أكثر لاستكشاف المنطقة، أو أن يحضر، كما يعتقد، منتجات لذلك، وفي حال ما إذا كان تقرير الخبير في رأي صاحب الامتياز ذا طبيعة مقنعة لهذا الأخير، فإنه سيُرسل إلى بلاد فارس فوراً وعلى نفقتها الخاصة جميع الطاقم الفني اللازم مع أجهزة الاستكشاف والآلات الضرورية للحفر وتعليم الآبار وإثبات الملكية.

البند التاسع: تفوض الحكومة الإمبراطورية الفارسية صاحب الامتياز لإيجاد تجمع أو أكثر من أجل عمليات الامتياز.

سيتم تثبيت أسماء ورؤوس أموال هذه التجمعات من قبل صاحب الامتياز وسيتم اختيار المدراء من قبله، والتعبير عن الوضع القانوني لكل شركة، وسيعطي وسيط الحكومة الإمبراطورية المفوض الإمبراطوري رأيه لصاحب الامتياز الرئيس في هذا الوضع القانوني ويقدم تقريراً بالحالة مبيناً الأماكن التي يجب أن تعمل فيها هذه الشركة. وسوف تتمتع هذه الشركة أو هذه التجمعات بجميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لصاحب الامتياز ولكنهم يجب أن يلزموا أفرادهم بهذه الالتزامات والمسؤوليات.

البند العاشر: سيتم النص في الاتفاق بين صاحب الامتياز من جهة والشركة من جهة أخرى أن هذه الأخيرة سوف تدفع خلال فترة شهر من تكوين أول شركة عاملة، مبلغ 2000 جنيه استرليني إلى الحكومة الإمبراطورية الفارسية مقدماً، ومبلغاً إضافياً بقيمة 20000 جنيه استرليني كحصة تدفع كاملة من الشركة الأولى، المؤسسة على البند السابق: وستدفع كذلك إلى الحكومة المذكورة سنوياً مبلغاً يساوي 6٪ من صافي الأرباح السنوية لأي شركة أو شركات يمكن أن تكون منضمة تحت البند المذكور.

البند الحادي عشر: ستكون الحكومة حرة في تعيين مفوض إمبراطوري ستتم

استشارته مـن قبـل صـاحب الامتيـاز ومـدراء التجمعـات؛ وسـتزوده بكـل المعلومات التي ترشدهم إلى أفضل مسار في العمل لاتباعه لمصـلحة الشـركة. وسوف تؤسس اتفاقاً مع صاحب الامتياز لتحقيق الرقابة التي تعتبر ضـرورية لحماية مصالح الحكومة الإمبراطورية.

سيتم إدراج مهام المفوض الإمبراطوري المذكورة أعلاه في مرسوم التجمعات عندما يتم إيجادها. سيدفع صاحب الامتياز للمفوض ويعين له مبلغـاً سـنوياً مقداره ألف جنيه استرليني مقابل خدماته من تأسيس أول شركة.

البند الثاني عشر: سيكون العاملون الذين سيتم توظيفهم في خدمة الشركة مـن رعايا جلالة الإمبراطور الشاه، ما عدا الطاقم الفني مثل المـدراء، المهندسـين، والحفارين والمسؤولين عن العدادات.

البند الثالث عشر: في أي مكان، وقد يمكن الاتفاق علـى ذلـك، فـإن النـاس في البلاد تحصل على البترول حالياً لاسـتعمالها الخـاص، ولـذلك فـإن الشـركة ستوفر الكمية المجانية من النفط الذي تستخرجه لهم كما هو مـن قبـل. سـيتم الاتفاق على هذه الكميـة بعـد بيانـاتهم الخاصـة الـتي يُحـتفظ بهـا في رقابـة السلطات المحلية.

البند الرابع عشر: تلتزم الحكومة الإمبراطورية باتخاذ جميع الإجرءات الضـرورية لضمان المصلحة الأمنيـة وتنفيـذها فيمـا يخـص موضـوع الامتيـاز، الآليـات والتجهيزات التي يشار إليها في بنود الشركة لحماية ممثلي المجتمعات ووكلائهم وموظفيهم. وهكذا، فإن الحكومة الإمبراطورية تكون قد قامـت بالتزاماتهـا، والشركة التي أُوجِدتْ من قبل صاحب الامتياز سوف تستفيد من أي ظروف تطالب بها الحكومة الفارسية بالضرر.

البند الخامس عشر: عند انتهاء هذا الامتياز، فإن جميع البنايات والمواد والأدوات

التي يمكن استعمالها عندئذ من قبل المجتمع لعملياته الصناعية ستصبح ملكاً للحكومة المذكورة ولن يكون للشركة أن تطالب بأي تعويض بموجب هذا البند.

البند السادس عشر: إذا لم يؤسس صاحب الامتياز خلال سنتي من التاريخ الحالي ما سمي سابقاً بالشركة الأولى المخولة بموجب البند التاسع من هذا الامتياز، فإن الامتياز الحالي يعتبر لاغياً وباطلاً.

البند السابع عشر: في حالة قيام أي خلاف أو تساؤل بين الأطراف الموقعة على هذا الامتياز، حول التنفيذ أو الحقوق أو المسؤوليات لأي من الجانبين، فإن هذا الخلاف أو التساؤل سيحول إلى حكمين في طهران، يتم تعيين كل واحد منهما من قبل طرف، وسيكون هناك محكّم ثالث يتم تعيينه من قبل الحكمين قبل المضي في عملية التحكيم. وسيكون القرار للحكمين، وفي حالة فشلهما في ذلك، فإن قرار الحكم الثالث سيكون نهائياً.

البند الثامن عشر: تم تحرير هذا الاتفاق على نسختين، وتمت كتابته باللغة الفرنسية، وتُرجم إلى اللغة الفارسية بالمعنى نفسه. إلا أنه في حال ما إذا ظهر هناك أي مطلب بخصوص هذه المعاني، فسيكون النص الفرنسي هو المعتمد وحده.

طهران، صفر 1319، الموافق لأيار 1901.

(توقيع) ويليام كنوكس دي آرسي / من قبل محاميه.

(توقيع) الفريد ل. ماريوت.

اشهد بأن التواقيع أعلاه، الخ، الخ،.

(توقيع) جورج جراهام / نائب القنصل.

ملحق رقم 6

ملخص من رسالة من السير آرثر هاردينج إلى الشيخ خزعل حاكم المحمرة، تاريخ طهران، 7 كانون الأول 1902.

ترجمة

لقد أسعدني أن أسمع من الحاج رئيس التجار عن الترتيبات المرضية التي تم التوصل إليها بينكم وبين دائرة الجمارك. إنه من المرغوب فيه جداً، على أرضية السياسة العامة، أن يتم تجنب الخلافات بقدر الإمكان بين السلطات الفارسية والقبائل العربية التي تحت حكمكم. إن العلاقات بين الحكومتين البريطانية والفارسية ذات طابع صداقة، والحفاظ على سلامة الملكية الفارسية واستقلالها كانت لسنوات عديدة أحد أهم المواضيع للسياسة البريطانية في هذه المنطقة من العالم، واضطرابات من هذا النوع للإمبراطورية تجعل الموضوع يصبح ذا طبيعة مؤذية بشكل جاد ولن تستفيد لا القليل، وقد تتعرض للخطر أكثر بتمردك على سيادة الشاه. إنني مقتنع بأنه تحت الظروف الحالية، فإن العرب وأنت نفسك بصفتك حاكمهم، لكم كل المصلحة في جني علاقة جيدة وموالية مع حكومة طهران، وأن هذه الأخيرة ليس لديها رغبة في ظلمك أو بتر سلطتك. ولهذا السبب، فإنني أعتقد أنك قد تصرفت بحكمة في ترك فكرة المقاومة المكروهة لتأسيس مكتب للجمارك، وفي البحث بدلاً من ذلك، كما شجعتك منذ البداية، عن تفاهمٍ صديق حول هذا الموضوع مع إدارة الجمارك.

لقد سألني الحاج رئيس التجار بالنيابة عنك، حول إلى أي مدى يمكن أن تعتمد على حماية الحكومة البريطانية، وقد أخبرته أنه ما دمت تتصرف حيالنا

بطريقة صديقة، فإن نفوذنا هنا سيكون للحفاظ عليك وعلى قبائلك للتمتع بحقوقك وتقاليدك الموروثة ولثني حكومة طهران عن أي محاولة لتقلل منها أن تتدخل فيها. عندها قال الحاج رئيس التجار إنك لم تكن خائفاً من الحكومة الفارسية نفسها، أو من هجوم القبائل المجاورة التي تعمل أو تتظاهر بأنها تعمل بأوامرها، ولكنك ترغب في أن تعلم ما إذا كنا نستطيع حمايتك في حالة محاولة من قبل قوة أجنبية لعزلك أو تحرم قومك من حقوقهم التي يملكونها حالياً. قد يحدث هذا في حالتين: إما أن تكون قوة مثل هذه في حرب مع الدولة الفارسية، وكعدو للشاه، قد ترسل سفناً لمهاجمة منطقتك أو أن قوة مثلها تتظاهر بأنها صديقة للحكومة الفارسية أو أن تتصرف على مسؤوليتها وتحاول كذلك بواسطة سفنها أن تقهرك أنت والعرب. وأنا أجيب هنا، بأن حدوث مثل هاتين الحالتين الطارئتين غالباً لن يكون، ولكن إذا أي منهما حدث، فأنا متأكد بأننا سنتدخل شريطة أن تكون أنت تصرفت بحسب نصيحتنا، وسيتم توظيف أسطولنا، الذي هو الأقوى في الخليج الفارسي، لمنع أي إجراءات مكروهة ضدك. وقد أضفت، على كل حال، أنني سأرفع السؤال إلى وزير الخارجية للحكومة البريطانية، وقد فوضني الآن بأن أقول أننا سوف نحمي المحمرة ضد هجوم بحري من قبل قوة أجنبية مهما كانت ذريعة تدخلهم المزعومة، وسنفعل ذلك ما بقيت مخلصاً للشاه وتعمل بحسب نصيحتنا، وسنستمر بمنحك مهماتنا الجيدة ودعمنا.

وكما قلت أعلاه، فإنني لا أعتبر هذا الخطر بأي شكل من الأشكال في الوقت الحاضر خطراً حقيقياً. وأنا متأكد أن الحكومة الفارسية ترغب كما نرغب نحن كذلك وبكل أمانة، بحفظ السلام في عربستان، وتأسيس مكتب الجمارك في المحمرة هو كما أكدت لك في السنة الماضية، هو إجراء ضريبي وليس سياسياً. لقد

أخبروني سابقاً وبروح من الصداقة عن الظروف التي تمت تحتها الترتيبات الحالية، وقد أمرتني الحكومة البريطانية بإعلان موافقتها لهم.

ونحن نحتفظ طبعاً بحقنا في الاعتراض على أي تغيير آخر قد نعتبره على الأرجح يؤثر على السلام والتجارة في الكارون، في أنه سيكون ضاراً بمصالحنا.

إنني آمل أن يمر الترتيب الجديد بيسر وسهولة. ربما سيكون هناك بعض الصعوبات والاحتكاكات البسيطة في البداية، ولكنني أثق في أن حكمتك وحُكمك على الأمور سيتعامل معها بحكمة وصبر.

إن لدى قنصلنا أوامر مني لتزويدك بكل المساعدة والنصيحة، وتستطيع أن تعتمد كلياً على صداقتي. تستطيع الكتابة إليّ بكل حرية إذا رغبت في ذلك، وكذلك إلى المقيم في بوشهر.

صديقك المخلص

آرثر هاردينج

ملحق رقم 7

ترجمة فرمان منح منطقة الفلاحية إلى الشيخ خزعل خان، سردار عرفة

(توقيع رسمي) ختم مظفر الدين شاه

حيث إن الفلاحية منذ زمن قديم وإلى الآن، كانت مكاناً لقبائل بني كعب وهي جزء من منطقة نفوذ سعادة الشيخ خزعل خان معز السلطنة، سردار عرفة، وحيث إنه كان دائماً يسعد المَلَكِيّة ويهتم بخدماته الجيدة واجتهاده في جعل المنطقة المذكورة مزدهرة. لذلك، ولمنح معروف ملكي في سنة فارس إيل الميمونة هذه، فإننا نرفع ونمنح له، منطقة الفلاحية كملكية دائمة بشرط أنه في كل سنة سيدفع العوائد المعتادة إلى الحكومة العلية، ولن يكون للحكام الحاليين أو المستقبليين لعربستان الحق أن يطلبوا سنتاً واحداً، ولن يكون كذلك للسردار عرفة ولا لقبائل بني كعب الحق في بيع أو تحويل الملكية المذكورة إلى أجانب.

يسمح للسردار عرفة، وله السلطة أن يمارس في تلك الأراضي حقوق الحيازة للملكية من أي نوع. وليس للحكومة الحق أن تتملك أو تتدخل في تلك الملكيات، وسيكرس السردار عرفة نفسه بكل حماسة وأمل لجعل تلك الأماكن مزدهرة لقبائل بني كعب، وأكثر من ذلك، ليمنح السرور كما كان من قبل للحضور المَلَكي بسبب خدماته الجيدة.

إنه قد أُمر ها هنا، أن يقوم المستوفون (سكرتيرو الحكومة) المحترمون بتسجيل وقيد نسخة من هذا الفرمان الإمبراطوري، وأن يعتبروا من واجبهم أن يفعلوا ذلك.

أختام على الخلف:

(ختم رسمي) أتابك عزام.

(ختم رسمي) مشير الدولة.

(ختم رسمي) وزير الدفتر.

ترجمة رسالة مرفقة بفرمان الفلاحية

(ختم رسمي) ختم مظفر الدين شاه.

سلار الدولة،

بالنظر إلى الخدمات المتميزة والجيدة، والكياسة والعمل الجيد للشيخ خزعل خان معز السلطنة سردار عرفة، فقد تركنا، ومنحنا له كملكية دائمة في سنة الحظ هذه فارس إيل، الفلاحية، والتي منذ القديم وحتى الآن كانت مكاناً لقبائل بني كعب وجزءاً من منطقة نفوذه، وذلك بموجب فرمان مستقل تم توقيعه من الشاه. يجب أن لا يطلب حكام عربستان سنتاً واحداً إضافياً فوق العوائد السنوية المعتادة منه.

وأنت يا ولدي النبيل وجميع حكام عربستان المستقبليين يجب أن تعتبروا الفلاحية ملكية دائمة له بموجب الفرمان المستقل وهذا التوقيع الشخصي الإمبراطوري، وأن تقدموا له كل دعم ومساعدة في تنفيذ أوامره، من أجل أن يبقى مُيَسَّراً وملتزماً دائماً باستقلالية تامة وصادقاً في تنفيذ شؤون الدولة.

مؤرخ في شوال 1320 (كانون الثاني 1903)

(ختم رسمي) ختم ملكي.

الختم على الخلف:

(ختم رسمي) أتابك عزام.

ملحق رقم 8

ترجمة فرمان منح مناطق المحمرة، جزيرة الخضر، بهمنشير وكارون إلى الشيخ خزعل.

ختم مظفر الدين شاه

إنه، بخصوص أراضي الحكومة في المحمرة، جزيرة الخضر، بهمنشير وكارون، حيث كان العرب والقبائل ورجال القبائل التابعون لسعادة الشيخ خزعل خان معز السلطنة السردار عرفة، من وقت آبائهم وأجدادهم وحتى الآن، يزرعون النخيل والأشجار وينشؤون المباني، ولأنهم بذلوا جهدهم وكثير كدّهم في إنعاش الأراضي والجهات المذكورة وجعلها مزدهرة، ولم يتركوا وسيلة لم يستعملوها في تنفيذ خدمات الحكومة- التي نأمل أن تستمر إلى الأبد- ولذلك، فَلِمَنْحِ نِعَمٍ وأفضال ملكية، فإننا في هذه السنة المبشرة فارس- إيل قد تركنا جميع الجهات والأراضي المذكورة ومنحناها إلى السردار عرفة وعربه وقبائله، على أن يدفعوا إلى الحكومة العليّة سنوياً العوائد السنوية المعتادة، ولن يكون لحكام عربستان الحاليين والمستقبليين الحق في مطالبتهم بسنت واحد إضافة إلى العوائد السنوية المعتادة. كما أننا نمنح السردار عرفة جميع الأراضي غير المزروعة والتي بدون نخيل وأشجار حتى الآن، كملكية دائمة، على أمل أن يعطيها لقبيلته ورجال قبيلته الذين يجب أن يزرعوا فيها النخيل والأشجار، وأن يفعلوا ما يحتاجه الأمر نحو جعل المكان آهلاً بالسكان؛ ولن يكون للحكومة العليّة الحق في امتلاك تلك الملكيات أو التدخل فيها. وإذا، في أي وقت، احتاجت الحكومة تلك الأراضي، فيجب أن تدفع مقابلها السعر المعقول إلى

السردار عرفة لتحصل عليها. وبالمقابل، فليس للسردار عرفة وقبيلته ورجال قبيلته الحق في بيع أو نقل ملكية أراضيهم وأشجارهم ونخيلهم وملكياتهم إلى رعايا أجانب. يجب أن يشغلوا أنفسهم بأكثر حماسة ممكنة في جعل تلك الأماكن مزدهرة، ويسمح لهم ويخولون بممارسة حقوق الملكية في الأراضي المذكورة من كل نوع.

إنه قد أُمر ها هنا، أن يقوم المستوفون (سكرتيرو الحكومة) المحترمون بتسجيل وقيد نسخة من هذا الفرمان الإمبراطوري، وأن يعتبروا من واجبهم أن يفعلوا ذلك.

أختام على الخلف:

(ختم رسمي) أتابك عزام. (ختم رسمي) مشير الدولة. (ختم رسمي) وزير الدفتر.

نسخة من المرفق

ختم مظفر الدين شاه

سالار الدولة

بموجب الفرمان الملكي الذي ستتشرف بتأمله، فإن الأراضي الحكومية في المحمرة وجزيرة الخضر وبهمنشير وكارون، والتي من قديم الزمان وحتى الآن، زرع فيها العرب وقبيلة ورجال قبيلة الشيخ خزعل خان معز السلطنة السردار عرفة النخيل والأشجار وأنشأوا البنايات والتي كانوا هم أول من سبب لها الازدهار، هذه الأراضي قد تُركتْ ومُنحت له من قبلنا، كملكية دائمة في هذه السنة المبشرة فارس- إيل، على أمل أن يدفع كل سنة العوائد السنوية المعتادة

لهذه الأماكن إلى حكام عربستان بدون أي سنت إضافي، ويسـمح لـه ويخـوّل أن يتصرف بحقوق الملكية لتلك الأراضي والجهات من أي نوع.

وأنت، يا ولدي النبيل،عليـك أن تفعّـل مضـمون وروح الفرمـان الملكـي وهذا التوقيع الإمبراطوري. يجب أن يبقـى السـردار عرفـة ميسَّـراً ويلـزم نفسـه بتقديم الخدمات وذلك بتنفيذ مصالح الدولة وحماية المنطقة.

مؤرخ في شهر شوال 1320.

(ختم ملكي)

الختم على الخلف:

أتابك عزام.

ملحق رقم 9

نسخة من فرمان منح مناطق هنديجان، ديه مولا والأراضي شرق كارون إلى الشيخ خزعل.

ختم مظفر الدين شاه

إنه، وحيث إن الرعاية الملكية واللطيفة تتجه دوماً وتهدف إلى إحلال الهدوء في المدن، والسهولة من الناس، وتحسين تطوير الزراعة، لذلك، وفي ضوء الخدمة الجيدة لسعادة الشيخ خزعل معز السلطنة السردار عرفة وآبائه وأجداده، والذين هم دوماً تحت النظر الملكي، وفي ضوء حقيقة أنه دوماً أسعد وأبهج العقل الملكي بخدماته الجيدة واستقامته الكاملة، ومن أجل مَنْحِ نِعَمٍ وأفضال ملكية، فإننا، في هذه السنة المبشرة فارس- إيل قد تركنا، ومنحنا له ملكية دائمة لجميع هنديجان وديه مولا، والتي هي جزء من منطقة نفوذه، بالإضافة إلى الأراضي التي تقع شرق كارون والتي هي موقع زراعته، على أن يدفع العوائد السنوية المعتادة إلى الحكومة العليّة. وليس لحكام عربستان الحاليين والمستقبليين الحق في مطالبته بسنت واحد إضافي إلى العوائد المعتادة. وكذلك فإن السردار عرفة ليس له الحق ببيع أو نقل ملكية الممتلكات المذكورة إلى رعايا أجانب. وعليه بكل مساعيه الفعالة وجهوده الوافرة أن يتخذ الاحتياطات اللازمة نحو توسيع الزراعة وتيسير الأمور على الرعايا أكثر من ذي قبل، كما يُسمح له ويُخوّل أن يمارس في الجهات المذكورة حقوق الحيازة والملكية من كل نوع، وليس للحكومة الحق في الحيازة هناك.

إنه قد أمر ها هنا، أن يقوم المستوفون (سكرتيرو الحكومة) المحترمون بتسجيل وقيد نسخة من هذا الفرمان الإمبراطوري، وأن يعتبروا من واجبهم أن يفعلوا ذلك.

أختام على الخلف:

أتابك عزام.

وزير الدفتر.

مشير الدولة.

(لا يوجد رقم صفحة متسلسل)

رقم 2257، تاريخ بوشهر في العشرين (تم التسلم في 28) تموز 1913.

من الملازم- الكولونيل السير بيرسي كوكس. كي. سي. آي. إي.، سي. إس. آي. المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

إلى المكرم الملازم- الكولونيل السير هنري مكماهون، جي. سي. ڤي. أو. كي.سي. آي. إي.، سي. إس. آي.، سكرتير حكومة الهند في دائرة الشؤون الخاردية، سيملا.

بالإشارة إلى الملاحق ذات الأرقام 7، 8، و 9، صفحة 100-103 من 'محاضر عربستان الموجزة' فإنني أتشرف بأن أبلغكم أنني خلال زيارتي الأخيرة إلى المحمرة، قدم الشيخ الأصل من فرمانه لميناء معشور، والذي لم يكن قادراً على

وضع يده عليه من قبل، ولكنه استخرجه الآن. أرفق طيه ترجمة له، وأجرؤ على التوصية بأن تُطبع قصاصة وتُرقّم 9أ لإدخالها في الموجز.

كما أنني أرسل نسخة منها إلى وزير جلالته في طهران.

ملحوظة من المترجم:

هذه الصفحة والصفحة التي تليها ليستا من أصل الكتاب، وإنما تمت إضافتهما كما يبدو من توصية الملازم- الكولونيل السير بيرسي كوكس المبينة أعلاه فيما بعد، ولذلك يجب أن تتم قراءتهما بمعزل عن تسلسل الصفحتين السابقة واللاحقة لهما.

(لا يوجد رقم صفحة متسلسل)

ترجمة

الملك لله

(ختم) } مظفر الدين شاه قاجار

ملك ابن ملك

حيث إن ميناء معشور ضمن منطقة نفوذ الشيخ خزعل خان معز السلطنة السردار عرفة، وإن العوائد الحكومية لذلك المكان على جميع الأحوال (بما في ذلك الأصل والفرع) كانت مبلغ ثلاثة آلاف عثمانية، وحيث إنه تم الأمر، بموجب الواجب الملكي والأمر الإمبراطوري، بأن الجمارك يجب أن توجد وتؤسس هناك منذ بداية هذه السنة. ولذلك، وكما تم اقتراحه من قبل سمو الأتابك عزام، فإننا نأمر بموجب هذا المرسوم، أنه (السردار عرفة) يجب أن

يقتطع مبلغ ألفي عثمانية من العائد المذكور (ثلاثة آلاف عثمانيـة) ويحـتفظ بهـا، وذلك بدل تأسيس الجمارك هناك وأن يدفع مبلغ الألف عثمانية المتبقي، اعتباراً من هذه السـنة المبشـرة فـارس إيـل ومـا بعـدها، علـى أسـاس أنهـا العائـد إلى السلطات الحكومية في عربستان، على أن يعمل أقصى جهده بأكثر ما يمكـن مـن الإخلاص، في حمل مسؤولية سلطة الجمارك والمحافظة عليهـا في معشـور، وعليـه أن يدفع مبلغ ألف عثمانية كل سنة على جميع الأحوال. وأكثر مـن ذلـك، فقـد منحنا السردار عرفة نفسه وجعلنا له المكان المذكور كملكية دائمة، وبذلك يُسمح له ويُخول بممارسة كل مزايا الملكية عليه، باستثناء نقل ملكيته إلى رعايا أجانب، وعلى أن يسرَّ ويبهج العقل الإمبراطوري الكبير بخدماته الجيدة في تحسين ازدهار تلك الجهة.

هذا وقد أُمر هنا بأن حكام عربستان الحاليين والمستقبليين ليس لهـم الحـق في التدخل في ذلك المكان أو طلب عوائـد أكثـر مـن مبلـغ ألـف عثمانيـة بهـذا الخصوص، وأن يعتبروا أنفسهم ملتزمين بحكم وظيفتهم بتنفيذ روح هذا المرسوم المجيد.

تم، في هذ االشهر شوال بارس- إيل 1320. (كانون الثاني 1903)

الأختام على خلف المرسوم) (المكتب الحكومي) (أتابك عزام).

نسخة من المرفق

(ختم مظفر الدين شاه)

سالار الدولة،

هنديجان وديه مولا، واللتان هما ملكية الحكومة وجـزء مـن منطقـة نفـوذ الشيخ خزعل خان معز السلطنة السردار عرفة، تُرِكـتْ ومُنِحَـتْ لـه مـن قبلنـا، كملكية دائمة في هذه السنة المبشرة بـارس إيـل بموجـب فرمـان مسـتقل، وهـذا التوقيع الملكي الإمبراطوري، على أن يدفع كل سنة العائد السنوي المعتاد لهـذين المكانين إلى موظفي الشؤون الحكوميـة المسـؤولين؛ ويجـب أن لا يطلـب الحكـام الحاليون والمستقبليون منه سنتاً واحداً إضافة إلى العائد المعتاد، وأن يعتبروا هذين المكـانين ملكيـة قانونيـة، وأن يتصـرفوا باسـتمرار بموجـب روح هـذا التوقيـع الإمبراطوري، وأن يعتبروا أن من واجبهم أن يفعلوا ذلك.

مؤرخ في شهر شوال بارس- إيل 1320

(ختم ملكي)

الختم على الخلف؛-

أتابك عزام.

ملحق رقم 10

قائمة بمطالب سعادة معز السلطنة، وردود الحكومة الفارسية عليها. 1903.

قائمة المطالب

(1) بخصوص الالتزام بأمر الحكومة الفارسية بشأن الجمارك، وبخصوص وضع تعرفة جديدة قيد التنفيذ، فإنه يطيع، ولكن بخصوص أن القبائل والعشائر العربية لم تُنذر بالبدء بذلك، فإنه يطلب أن يُسمح له بفترة من الوقت لتنفيذ التعرفة الجديدة بحيث إنه يستطيع أن يجعلهم يفهمون أن عبئاً ثقيلاً لن يوضع على كواهلهم. سوف يتقيد بموجب الأوامر الصادرة من وزارة الجمارك بتسليم العوائد شهراً فشهراً إلى أي جهة تأمره وزارة الجمارك أن يسلمها لها؛ وبما أن فاحص حسابات بلجيكياً يأتي مرة في الشهر لفحص السجلات والحسابات وسير العمل هناك؛ فإذا ما كان هناك أي مخالفات مورست، فإن معز السلطنة سيبرئ نفسه من المسؤولية.

(2) إذا لم يُؤخذ هذا الاقتراح والطلب المخلص لهذا الخادم المتواضع بعين الاعتبار، وسيعين موظف فارسي من الجمارك عليم بطرق العشائر العربية لتنفيذ التعرفة الجديدة؛ أو أن يفعل ذلك موظف أجنبي من الخارج، أو أن يحصل أمر مهم لتنفيذ ذلك، فإنني أخشى أن تظهر صعوبات.

(3) إن عائدات الجمارك تبعاً لاستعمال السنوات متضمنة في الضرائب (ماليات) وتدفع سنة بعد سنة إلى حكومة عربستان، هذه العائدات يجب أن يؤمر بها لتُحفظ (تُقتطع) من الماليات نفسها.

(4) ليس لإدارة الجمارك الحق في التدخل في شؤون العرب والحكومة المحلية (أو) أن تتدخل في أي نوع من الأمور التي خارج عمل الجمارك.

(5) يجب عليهم أن يطلبوا من هذا الخادم المتواضع أن يعين العمال والخدم الذين قد يكونون مناسبين للجمارك، وذلك حتى يكون هذا الخادم المكرّس مسؤولاً في حالة حصول أي خطأ أو نقص في نظام الجمارك؛ وإذا ما أرادوا أن يعينوا هم الخدم بأنفسهم، لا سمح الله، وحصل أي فوضى أو خطأ أو سرقة، فعندها يجب أن لا يحمّلوا هذا الخادم المتواضع المسؤولية أو يطلبوا منه الحماية.

(6) بالنسبة للجمارك المتوقعة، يجب أن تُعفى التمور والشعير، الخ، عند التصدير؛ يجب أن لا تُفرض مستحقات ضريبية، وعند الاستيراد سيدفعون 5٪؛ قد تفرض ضرائب أكثر عند الحدود الأخرى، وضرائب أكثر قد تُفرض في المحمرة أيضاً، ولكن يجب تَفَهُّم أنه لن يُطلب شيء أكثر مما يمر عبر الحدود، وذلك من أجل أن تكون تجارة المحمرة وعربستان كذلك مُطَمْئِنةً في هذا الأمر وحرة وباعثة على الأمل.

(7) يمكن أن تُعطى التأكيدات للقبائل والعشائر العربية بأن تلك الحدائق وأشجار النخيل في المحمرة وتوابعها والتي هم وآباؤهم زرعوها لن تؤخذ منهم في المستقبل، وأنهم يجب أن يحوزوا ملكياتهم الخاصة بطمأنينة، وأن الحكومة لن تفكر ببيع تلك تحت مسمى الأراضي الأميرية، ذلك أن ضريبة الأرض تُدفع حسب التقاليد من سنوات سابقة، حيث إن فرماناً بحقوق الملكية قد مُنح لهم من أجل أن يبقوا مطمئنين ومليئين بالأمل.

(8) بالنظر إلى أن الجمارك حين تخرج من بين يدي هذا الخادم المتواضع، والتغيير الذي لسنوات حصل لي ولنفقات الحدود من الجمارك هناك يختفي، فإن م. سيمايس عمل اتفاقاً وأعطاني كتاباً بأن راتباً بمبلغ ألف عثمانية شهرياً سيخصص لي من عائدات الجمارك شرط أن أستمر في حماية الحدود والمحافظة على النظام. إنني سأطلب أن يصدر فرمان بهذا الأمر ايضاً.

(9) بما أن أراضي الكارون الشرقية تضم منطقة المحمرة وهي مكان لقبائل وعشائر هذا الخادم المتواضع، ومكان لزراعتهم، فإنها يجب أن تُمنح إليه كملكية وبالطريقة نفسها التي مُنحت بها الأراضي الغربية المقابلة لها إلى سعادة نظام السلطنة، وهو (أي معز السلطنة) سيعطيهم بموافقته هدية. وستُدفع ضريبة الأرض (ماليات) كما في السابق.

(10) بالنسبة لـ ديه مولا وهنديجان التي هي أراض أميرية، وهي أصول في عهدة هذا الخادم المتواضع، فإنه يوافق على دفع ضرائب الحكومة (ماليات الديوان) عن تلك الأماكن؛ إنه يرجو أن تُمنح له بحق الملكية؛ إن المعتاد الحالي في ما يخص الأراضي الأميرية سيتم عمله بكل طاعة؛ إن موضوع هذا الخادم المتواضع هو أن هذه الأراضي في هذا الوقت يجب أن لا تشترى بالحيلة من قبل الآخرين، مما قد يسبب مشاكل وخلافات، مع أنها يجب أن تكون سبباً للأمل وتبقي الناس مشغولين في الزراعة وتمنحهم السلام والهدوء.

أجوبة لمطالب سعادة معز السلطنة

(1) بالإشارة إلى البنود ذات الأرقام 1 ،2 و5، فإن سعادة معز السلطنة قد رُقّيَ إلى رتبة رئيس جمارك مينائي المحمرة وعربستان[1]، ويجب في جميع الأمور أن يمارس الاهتمام والانتباه الكاملين (استعلام) وأن يعطي نتيجة كلّ حين إلى إدارات وزارة الجمارك، ولكن بما أنه لا يوجد في موانئ المحمرة موظف مناسب وملائم يمكنه تنفيذ تلك الوظائف وفرض وتحصيل مستحقات الجمارك استناداً إلى التعرفة الجديدة، والتي سوف تفرض فعلياً، (أو فرضت) فعلياً على الحدود الأخرى، لذلك فإن السيد المحترم م. وافيلايرت، وهو موظف بلجيكي في خدمة الحكومة الإمبراطورية الفارسية، سيُرسل وبصحبته ميرزا يانتز، وهو شخص فارسي المولد والتابعية، لمساعدة م. وافيلايرت المذكور سابقاً، حيث يحصل م. وافيلايرت على منصب رئيس الدائرة تحت إمرة الإدارة العامة، وسيكون سعادة معز السلطنة أيضاً تحت إمرة وزارة الجمارك.

من الواضح أن م. وافيلايرت يجب أن يتصرف بكل مراعاة واحترام تجاه المذكور سابقاً (معز السلطنة)، وفي جميع الأمور التي تتعلق بالجمارك فيما يخص العرب والسكان يجب عليه في المناسبات الضرورية أن يوافق على استشارات وتعليمات سعادة معز السلطنة ويتجاوب معها؛ وفي المقابل فإن سعادة معز السلطنة يلتزم بأن يعمل بكل مشاعر الصداقة تجاه الموظفين وأن يعطيهم الدعم والمساعدة الكاملين، ويلتزم كذلك بأن يسمح لقواربه

---

(1)انظر الملحق رقم 2.

البخارية الصغيرة أن تكون تحت تصرفهم (موظفي الجمارك) كلما رغبت إدارة الجمارك في فحص وتفتيش السفن التي تحمل البضائع وذلك كي يكونوا قادرين على فرض رسوم الـ 5٪ على جميع البضائع الداخلة والخارجة. إنه من المعتمد في هذه الحالة أن لا يُفرض دينار واحد في الداخل تحت أي مسمى أو استعمال للبضاعة التي دُفِعت رسومها. إن تعيين واختيار جميع الخدم والموظفين الضروريين لإدارة الجمارك سيتمّان بالتأكيد بموافقة سعادة معز السلطنة.

(2) هذا البند ستتم الموافقة عليه كما طُلب.

(3) الجواب على هذا قد أُعطي في البندين الأول والثاني.

(4) تم إعطاء الجواب في البند الأول والبند الثاني.

(5) ستكون التمور وغيرها من الفواكه الطازجة والجافة المنتجة في المحمرة ومنطقتها معفاة كلياً ودائماً من رسوم التصدير المستحقة. ويجب ملاحظة أن تصدير القمح ممنوع، ولكن عندما تعلم الحكومة الإمبراطورية أن هناك زيادة في إنتاج القمح عن حاجة الناس والسكان للطعام في تلك المنطقة، ستعطي عندها إذناً خاصاً بخصوص تصدير القمح، والشروط بخصوص فرض الضرائب في المنطقة فسوف يتم النص عليها بحسب الشروط التي يمكن النص عليها في الموانئ الأخرى.

(6) بخصوص هذا الأمر، فقد تم إصدار توقيع مستقل من قبل جلالة الإمبراطور[1].

(هنا كتابة، يبدو من قبل "صاحب" الشاه).

---

(1)انظر الملحق رقم 7 ورقم 8.

(7) بالتأكيد، سيتم صرف راتب إلى سعادة معز السـلطنة مقابـل خدماتـه. ألـف عثمانية شهرياً، أي 12 ألف عثمانية سنوياً يجب إعطاؤها إلى سعادته كراتـب من الجمارك.

(هنا كتابة، والتي يبدو أنها من "صاحب" الشاه).

(8) و (9) بخصوص هذين المطلبين لسعادة معز السلطنة، فقد تم إصـدار توقيـع مستقل[1].

(هنا كتابة، يبدو أنها من "صاحب"الشاه).

ختم يبدو أنه من الشاه

هذه المطالب والاهتمامات لمعز السلطنة، الشيخ خزعل خان، والتي قبلتهـا وزارة الجمارك، بعلم وزارة الشؤون الخارجية، قد تم قبولها، وكُتبت لهـا أجوبـة، وهي صحيحة. فليتم تنفيذها.

(هنا كتابة، يبدو أنها من "صاحب" الشاه).

ختم أتابك عزام.

ملحوظة: نسخة من هذه الوثيقة تم إرسالها إلى مكتب الشؤون الخارجية، لنـدن، بموجب إرسالية المفوضية رقم 197 تاريخ 8 تشرين الأول 1902.

(1)انظر الملحق رقم 9.

ترجمة فرمان الجمارك الخاص بشيخ المحمرة، تاريخ ربيع الثاني 1320 (= حزيران 1902).

ختم مظفر الدين شاه

باسم نعمة الله

حيث إن تفكيرنا الملكي الإمبراطوري والمكرس لعبادة الله ميال بقوة إلى إعادة التشكيل الكلي لدائرة جمارك الحكومة الفارسية المجيدة، وحيث إن قوانينها وترتيباتها قد أُعدت لتسهيل أمور الناس العامة، فقد تم تعيين واختيار أشخاص أكفاء ومختصين كمدراء للجمارك في المقاطعات والأمصار والمناطق والموانئ. ولما كانت درجة كفاءة واختصاص سعادة الشيخ خزعل معز السلطنة الأمير العثماني واضحة لنا أيضاً، فقد شرفناه بمركز المدير العام للجمارك في موانئ المحمرة وعربستان، وعليه بناء على ذلك أن يكون ذا رقابة وإشراف كاملين على جميع الأمور وينفذ بفعالية تعليمات وزارة الجمارك. إلا أنه حيث لا يوجد شخص قادر ومستحق في ميناء المحمرة يتمكن من تقديم هذه الخدمة وتحصيل مستحقات الجمارك حسب التعرفة الجديدة كما تم فرضها حالياً في المناطق الأخرى، لذا، سيتم إرسال السيد وافيلايرت، الموظف البلجيكي المعين من قبل الحكومة السامية، مع ميرزا يانتز، الفارسي التابعية، من أجل مساعدته، حيث سيعمل السيد وافيلايرت تحت إمرة المدير العام وكذلك سيكون معز السلطنة تحت إدارة وزارة الجمارك. إنه من الواضح أن السيد وافيلايرت يجب أن يتصرف تجاه سعادة معز السلطنة بتبجيل واحترام كبيرين، وأن يقبل بنصائحه ويأخذ بها في المراحل الضرورية، في كل ما يتعلق بأمور الجمارك التي تعود للعرب والسكان المحليين. وبالطريقة نفسها، يتعهد معز السلطنة بمعاملة الموظفين

بأكثر ما يمكن من الصداقية وأن يزودهم بكل الدعم والتعـاون. ويتعهـد كـذلك أن يطيع في إعطائهم قواربه البخارية الصغيرة لتكون قيد استعمالهم كلما أرادت دائرة الجمارك أن تتحقق من السفن المحملة بالبضاعة وتفتشها، من أجل تحصـيل ضريبة نسبة الـ 5٪ عن البضاعة المستوردة والمصدرة. ومن المقرر أنه في ظل هذه الظروف فإنه لا يجوز إطلاقاً استيفاء سنت واحد داخل البلد، وتحت أي مسـمى وشكل كان، من مثل هذه البضاعة التي دفعت ضريبتها سابقاً. وسيكون اختيـار وتعيين الموظفين الضروريين لدائرة الجمارك المحلية بموافقة معز السلطنة. ومقابـل هذه الخدمات الثمينة من جهته، فقد منحنا وثبتنـا لـه علـى شـكل راتـب مبلـغ 1000 عثمانية شهرياً بما يساوي 12000 عثمانية سنوياً من دخل الجمـارك، كمـا تم اقتراحه من قبل سعادة الأتابك عزام؛ أي أنه سيتسلم كـل سـنة هـذا المبلـغ، ويشغل نفسه في تقديم الخدمات، بأكثر ما يمكن من الإبداع.

أُمِرَ بأن يسجل السكرتيرون الملكيون المحترمون هذا الفرمـان الميمـون، وأن يعتبروا واجبهم أن يفعلوا ذلك.

مؤرخ في هذا الشهر ربيع الثاني بارس- إيل، 1320 (حزيران 1902).

ترجمة كتابة على الخلف

هذا الفرمان قد مُـنِح ووُقِّـع مـن قبـل جلالتـه، يجـب أن يقـرأ المحاسـبون الملكيون وإدارة الجمارك الفرمان بـتمعن، ويقيـدوا مبلـغ 12000 عثمانيـة علـى حساب عائدات الجمارك كراتب لسعادة معز السلطنة. إن الفرمان الملكي قـد تم إصداره الآن.

(ختم رسمي) مشير الدولة.

شوهد وسُجل.

اعتماد الدفتر.

شوهد.

(ختم رسمي) معز السلطنة.

شوهد.

شوهد.

شوهد.

(ختم رسمي) يمين المُلْك.

شوهد

(ختم رسمي) محمد نوري.

تم منح وتثبيت مبلغ 12000 عثمانيـة وفقـاً لهـذا الفرمـان الملـزم، كراتـب لسعادة معز السلطنة، أمير عثماني، سردار عرفة، من عائدات الجمارك الأصلية.

سيتم إصدار فاتورة كل سنة ابتداء من هذه السنة، فارس إيل، وما بعدها، من قبل موظف الجمارك بالمبلغ المذكور أعلاه.

ربيع الثاني، 1320.

شوهد (ختم رسمي) عزام الملك.

سُجل وشوهد من قبل سعادة وزير الدفتر.

(ختم رسمي) وزير الدفتر.

شوهد.

شوهد.

شوهد.

تم تسجيل هذا الفرمان.

شوهد.

(ختم رسمي) غلام حسين بن محمد.

ملحق رقم 12

اتفاقية عُقدت بين السردار عرفة، أمير نويان/ الشيخ خزعل خان ابن جابر خان، وخلفائه وورثته، ورجال قبيلته كطرف أول، والمشار إليهم فيما بعد بـ "الشيخ"، والسادة الشركة الأنجلو- الفارسية للنفط، من لندن، كطرف ثانٍ، والمشار إليهم فيما بعد بـ "الشركة"، بخصوص الأراضي المطلوبة من قبل الشركة المذكورة في مناطق "الشيخ"، لأغراض عملهم، بموجب مزايا الامتياز الممنوح للسيد و. ك. دي آرسي من قبل جلالة شاه دولة فارس بتاريخ 28 حزيران 1901.

وقد تم الاتفاق على ما يأتي:

1. يتعهد الشيخ بتأجير الشركة المذكورة منطقة خالية من أشجار النخيل مكونة من 650 (ستمئة وخمسين) جريبا* ولكل جريب 4669 يارد مربع، في جزيرة عبادان، الواقعة بين قرية بريم من جهة الشمال الغربي وباويرده من جهة الجنوب الشرقي، والتي لها حد على شط العرب طوله 2000 يارد، وكذلك شريط من الأرض ليس أقل من ثلاثين يارد عرضاً على يمين الأرض المذكورة أعلاه مع نهر بهمنشير: على أن تبقى الحقوق العامة على ما هي عليه.
2. إذا وجدت الشركة المذكورة أن الأرض التي تم اختيارها أعلاه، وبعد

* الجَريب أحد المقاييس الإسلامية القديمة. في الأطوال: أحد مقاييس الأطوال القديمة، ويساوي عشر قبضات.

الاختبار، غير ملائمة للمطلوب، فإن لها الحق أن تختار مواقع أخرى من المنطقة نفسها وبالمواصفات نفسها. كما أنه إذا احتاجت الشركة أرضاً أكثر، خالية من أشجار النخيل، متاخمة للأراضي المؤجرة لهم، فإن الشيخ يتعهد، في حالة ما إذا طلبت الشركة مثل هذه الأرض خلال مدة سنتين من تاريخ هذه الاتفاقية، أن يمنحهم أرضاً لا تتجاوز مساحتها مئة جريب، وبالأجرة المعتدلة نفسها. وإذا طلبت الشركة المذكورة أرضاً أكثر بعد سنتين من تاريخ هذه الاتفاقية، فإنهم سيدفعون أجرتها بالسعر العادل نفسه الذي يكون سائداً في ذلك الوقت في تلك الجهات.

3. يتعهد الشيخ علاوة على ذلك أن يمنح الشركة وبدون مقابل شريطاً من الأرض لمدّ خطوط الأنابيب حسب ما هو ضروري، فوق الأرض أو تحتها، سواء أكانت موجودة في أراضيه أم في الأراضي التي تقع في الوقت الحالي في منطقة نفوذه، أو مستأجرة أو مشتراة من قبله من الآخرين، مع منفذ به: وكذلك أن يمنح مجاناً، فيما يتعلق بخط الأنابيب المذكور، أرضاً غير مستغلة زراعياً قد تحتاجها الشركة لإنشاء محطة برقيات أو هواتف، أو محطات ضخ، أو مربعات سكنية لطاقم مفتشي الخطوط، بمعدل ثلاثة جريبات لكل محطة ضخ، وجريب ونصف لكل من باقي المحطات.

من المفهوم أنه عند انتهاء الامتياز، أو أي تمديد أو تجديد له، فإن الشركة سوف تتنازل عن كل محطة ضخ أو أي محطة أخرى قد يكون تم إنشاؤها على الأراضي، ولن يكون لها أن تطالب بأي تعويض لنفقات ذلك الإنشاء.

من المتفق عليه أنه في الأماكن التي يكون فيها خط الأنابيب معرضاً للخطر، فسيتم تعيين حراس. وعلاوة على ذلك، فإن الشيخ سيكرس نفسه بأكثر ما

يمكن لمنع إشعال النار المتعمد في النفط الذي في الأنبوب، وفي حال حصول مثل هذا الاحتمال فإنه سيسعى بأقصى قوته لمطاردة المعتدين ومعاقبتهم، وإذا ما استولوا على أي شيء، أن يحصل التعويضات منهم، ولكن الشيخ لا يقبل شخصياً أي مسؤولية مالية للخسارة التي يمكن أن تحصل للشركة بسبب ذلك، ولن يدفع تعويضات.

4. يتعهد الشيخ علاوة على ذلك أن يستأجر للشركة منطقة أو مناطق، تبلغ في مجموعها عشرة جريبات في الأحواز وناصري، لها حدود على الشاطئ الشرقي لنهر كارون، وذلك لتخزين المواد، وبناء المستودعات ومبانٍ أخرى كما تحتاج الشركة لأعمالها، وذلك بأجرة مقدارها جنيه استرليني واحد لكل جريب سنوياً، أي أن مقدار الأجرة السنوية لها سيكون عشرة جنيهات استرلينية.

للشركة السلطة في اختيار موقع أومواقع على الجانب الشرقي من الكارون، الموجود مقابل الجزيرة في النهر، نحو أعلى النهر من الحديقة المتاخمة لخط الإنزال المستعمل من قبل السفن البخارية التي تمخر في الكارون الأعلى.

وإذا ما وجدت الشركة أن الأرض التي تم اختيارها كما هو مبين أعلاه، وبعد اختبارات لاحقة، غير مناسبة لمتطلباتها، فسيكون لها الحق في اختيار مواقع أخرى من المنطقة نفسها وبالمواصفات نفسها: وأي بناية ستكون هناك في هذه المناطق ستُترك من قبل الشركة عند انتهاء الإيجار أو أي تمديد أو تجديد له، وليس لهم أن يطالبوا بأي تعويض للتمديد بهذا الخصوص.

5. في حال أن الشركة كانت مقتنعة أنها تلقت من الشيخ سند ملكية كافياً لهذه

الأراضـي، وأن لا أحـد في المسـتقبل يسـتطيع أن يقـدم أي مطالبـة بهـذه الأراضي، يتعهد الشيخ في هذه الحال من أجل السريان الكامل لهذا أن يوقـع هذه الوثيقة ويختمها من قبل كبار السن في قبيلته.

6. يتعهد الشيخ كذلك أن يعـين مـراقبين للحراسـة الفعالـة لممتلكـات الشـركة في كل موقع موجود في مناطقه حيث يمكـن أن تكـون الأنابيـب قـد مُـددت أو حيثما يمكن أن تكون ممتلكات الشركة معرضة لفقدان ممكن: تُدفع رواتب هؤلاء المراقبين من قبل الشركة. وسيزود الشيخ ممثلي الشركة بأسماء ممثليـه: بحيث أنه عندما يطلب ممثل الشـركة في الموقـع شـيئاً، فسـيأمر الشـيخ ممثليـه بتسمية رجال موثوق بهم لتنفيذ العمل.

وأي تغيير في ممثلي الشيخ سيتم إخطار ممثلي الشركة به في الوقت المناسب.

7. وبما أن الشيخ يضمن الحراس الذين يتم توظيفهم من قبل الشركة، فإنه يتعهد بإعادة أي ممتلكات تُسـرق مـن قبـل هـؤلاء الحـراس، أو بسـبب أشـخاص يتسترون عليهم، وفي حالة عدم الإعادة، أن يتم تعويض الشركة عن الخسارة الحاصلة. وفي حال السرقة تحت ظروف أخرى، أو حصول أي إتلاف متعمد لخطوط الأنابيب أو خزاناتها، أو لأي ممتلكات أخـرى تخـص الشـركة، فـإن الشيخ يتعهد ببذل أقصى جهده لمطاردة المعتدين، وفي حال التعـرف علـيهم، إذا كانوا ينتمون إلى منطقة نفوذه، أو وُجدوا فيها، يجب أن يوقع بهـم عقوبـة رادعة تجعلهم عبرة لغيرهم عن ارتكاب مثل هذه الأعمال: وكذلك وسـيلة لجعل ممتلكات الشركة تُحترم في منطقته.

أي أنه إذا كان من المؤكد أن المتهم أو اللص ليس ضمن حدود الشيخ ولا ينتمي إلى منطقة نفوذه، فلن يتحمل الشيخ المسؤولية.

8. يضمن الشيخ كذلك حق الشركة في صنع الطوب المحروق وغير المحروق والبلاط المطلوب منها في الأراضي التي هي حالياً في أيديها، وكذلك إقامة جميع المباني والإنشاءات والآلات التي قد تحتاجها من أجل الإنجاز اللائق لأعمالها في الأراضي التي تشغلها بموجب بنود هذه الاتفاقية.

وتتعهد الشركة بأنه، عند انتهاء الامتياز، أو انتهاء المدة التي مدد أو جدد إليها، فإن جميع الأراضي التي طلبت من الشيخ سواء المستأجرة أم المجانية سيتم إخلاؤها وإعادتها إلى يدي الشيخ، ولن يكون للشركة أي حقوق أخرى فيها.

9. سيبقى استئجار الأرض هذا، بجميع الشروط المتعلقة به، نافذ المفعول لكامل مدة الامتياز الذي منح للسيد و. ك. دي آرسي من قبل جلالة الإمبراطور شاه بلاد فارس بتاريخ 28 حزيران 1901، ولأي تمديد أو تجديد له. إلا أنه عند انتهاء المدة الأصلية، وفي حالة وجود تمديد أو تجديد له، سيتم تثبيت قيمة الاستئجار عند 1500 جنيه استرليني سنوياً، تدفع مقدماً كل سنة، وليس للشيخ الحق في طلب أي زيادة أخرى. وفي حالة اعتبار أن من ضرورات عمل الشركة، أنها ترغب في إنهاء مدة استئجارها، في هذه الحالة يجب أن تعطي إشعاراً كتابياً بنيتها في ذلك قبل اثني عشر شهراً شمسياً من إنهاء استئجارها إلى الشيخ. مثل هذا الإشعار سيتم إرساله إلى الشيخ من خلال قنصل جلالته البريطاني في المحمرة. وإذا ما تم إنهاء الاستئجار بهذه الطريقة،

فليس للشركة الحق في المطالبة باسترجاع المال الذي دفعته مقدماً على حساب الأجرة، وكذلك الشيخ، لن يقدم مطالبة بالأجرة عن المدة المتبقية من عقد الإيجار.

10. إذا أرادت الشركة في أي وقت أن تحصل على أرض على الكارون أو شط العرب في المحمرة أو الأحواز، أو أي نقطة أينما كان في البلاد التي تحت نفوذ الشيخ من أجل عمل أرصفة أو مستودعات من أجل أعمالها، فإن الشيخ يتعهد بقدر المستطاع أن يساعد الشركة المذكورة في تحصيل الأرض المذكورة بأفضل أسعار الاستئجار. ومن المفهوم هنا بأن مثل هذا الإيجار سيُدفع من قبل الشركة نفسها.

11. فيما يخص إيجار الأراضي المذكورة في الفقرة رقم 1، تتعهد الشركة بدفع مبلغ ستمئة وخمسين جنيهاً استرلينياً إيجاراً سنوياً: يدفع هذا المبلغ مقدماً عن عشرة سنوات، وبالتحديد، تدفع القيمة المستحقة إلى الشيخ بواسطة حوالات من الشركة: ويتم إجراء الدفع هذا من خلال قنصل جلالته البريطاني في المحمرة مقابل إيصالات من الشيخ.

تدفع الدفعة الأولى من قبل الشركة خلال إشعار ثلاثة أيام تتسلمه الشركة من قبل مدراء إنجاز هذا الاتفاق.

12. توافق الشركة من طرفها أن لا تُشَغِّل، بدون علم الشيخ، رجال قبيلته بأعمالها، وأن لا تتدخل في شؤون القبيلة بأي طريقة.

13. توافق الشركة كمستأجر لهذه الأراضي أن جميع الكنوز الدفينة عبر الأراضي المؤجرة لها والأراضي المعطاة لها بموجب الاتفاقية، تعود إلى الشيخ وحده. ويقصد بـ "الكنوز الدفينة" العملات، المجوهرات والأشياء الأثرية.

14. تتعهد الشركة بأن توظف لديها كحراس ومراقبين وأمثالهم من يقرر الشيخ وممثلوه أنهم موثوقون: وعندما تتسلم الشركة من الشيخ تعبيراً عن رغبته بصرف أي من الحراس أو المراقبين من الخدمة، فستتصرف بموجب طلبه، ولكن فقط مادام يصلها ذلك من الشيخ دعماً لفرض سلطتها على موظفي الشركة، وما دامت مساعدته في تعقب اللصوص ومعاقبتهم- إذا كانوا خاضعين لمنطقة نفوذه- حقيقية وفعالة.

15. سيتم الدفع للحراس والمراقبين المعينين والذين يتم اختيارهم من بين رجال الشيخ من قبل الشركة كالآتي:

- خمسون كران شهرياً لكل شهر شمسي بدون الطعام أو أي مبلغ أكثر قد ترى الشركة أنه ضروري: ويدفع لهم هذا المبلغ بعد 15 يوماً من نهاية الشهر الذي يستحقون خلاله الراتب. وإذا لم يوافق الحراس والمراقبون المذكورون أن يعملوا مقابل خمسين كران شهرياً أو المبلغ الإضافي فوق المحدد، فسوف يكون للشركة الحق عندها أن تحضر حراساً ومراقبين من أماكن أخرى، ولكنها لن تحضرهم من جهات معادية للشيخ، وفقط ما دام أن المبلغ المدفوع لمثل هؤلاء الأشخاص لن يكون أكبر من ذلك المعروض على رجال الشيخ.

16. في حالة أن يترك مراقب أو أي موظف بدون إعطاء إنذار الشهر المستحق، فإن قانون الشركة بحسم راتب 15 يوماً سيطبق، وبدون أي استثناء، وإن جميع الموظفين المحليين ملزمون بهذه الشروط.

17. إن الشركة المذكورة تحتفظ لنفسها بحق معاقبة موظفيها بفرض غرامات إلى

حد حسم راتب نصف شهر كحد أقصى، وفي حال أن تصرُّفَ الموظفين يستحق عقوبة أكبر، فسيتم تسليمهم إلى ممثل الشيخ في أقرب مكان: وهذا الأخير، وبموجب تعليمات الشيخ، سيبذل أقصى جهده في فرض سلطة الشركة على الموظفين واحترام ممتلكاتها بين أهل المنطقة، وذلك لتجنب أي مشاكل غير ضرورية لطرفي الاتفاقية.

18. يوافق الشيخ على هذه الاتفاقية وجميع بنودها ويعترف بها ملزمةً له هو ولورثته وخلفائه ورجال قبيلته، أياً كانوا.

19. تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها، وهو التاريخ الذي تصبح الشركة فيه مسؤولة قانونياً عن التأجير المذكور أعلاه.

20. في حالة ظهور خلافات بين الشيخ أو ممثله والشركة أو ممثلها، فسيتم حلها بطريقة ودية وغير رسمية بين الأطراف المعنية. وإذا لم تتم تسوية الخلافات بهذه الطريقة فسوف يتم تحويل الموضوع محل الخلاف إلى قنصل جلالته البريطاني في المحمرة، وسيبذل هذا الأخير جهده في تسوية الأمر محل الخلاف شخصياً وبشكل غير رسمي مع الشيخ، وفي حالة عدم قدرتهم على الوصول إلى تسوية، فسوف يحولون الأمر بالطريقة نفسها إلى المقيم في الخليج الفارسي، والذي ستعتبر تسويته نهائية.

تمت كتابة عقد الإيجار هذا، وتوقيعه وختمه في الأحواز، هذا اليوم 16 تموز 1909، الموافق 27 جمادى الثاني 1327، وعلى نسختين.

إنه صحيح.

(توقيع) خزعل بن جابر.

شاهد.

ختم محمد علي.

(الحاج رئيس التجار)

عن وبالنيابة عن الشركة الأنجلو- الفارسية للنفط.

لويد، سكوت وشركاهم.

الوكلاء،

(توقيع) جي. بي. لويد.

شاهد على توقيع لويد سكوت وشركاهم.

(توقيع)

أ.ت. ويلسون. ملازم، آي. أ.

ملحق رقم 13

ملخص شروط الاتفاقية بين الشيخ خزعل خان وخانات البختياري.

1. سيعتبر الطرفان نفسيهما في جميع الأوقات ملتزمين بخدمة الحكومة والدولة. وإذا ما حاولت الحكومة أن تتدخل في حقوقهما بخصوص ما لهما عليه سلطة، فسوف يتحدان لمقاومة مثل هذا التدخل.

2. سيكون أصدقاء أحد الطرفين أصدقاء للطرف الآخر، وكذلك سيكون أعداء أحد الطرفين أعداء للطرف الآخر.

3. في حالة حدوث أي اضطرابات بين أتباع أحد الأطراف، فإن الطرف الآخر سيبذل كل ما هو ممكن لإنهاء مثل هذه الاضطرابات.

4. في حالة عرض أي من حكومات عربستان، بهبهان، بلاد كوهجيو، الخ، على أي من الطرفين، فإن كلا الطرفين سيتعهد بدفع العائدات، وكذلك بإدارتها معاً. وليس لطرف واحد أن يقبل بذلك وحده.

5. إذا ما تم تعيين حاكم لعربستان من قبل الحكومة الفارسية، فإن كلا الطرفين لن يمد له يد المساعدة، حتى تُجبر الحكومة على إعطاء الأمر إلى الطرفين معاً.

6. إذا ما تم عرض ملكية للحكومة للبيع، فإن الطرفين سيشتريانها معاً، ولا يحق لطرف واحد أن يشتريها وحده.

7. لن يزرع أي من الطرفين أراضي النبلاء الفرس[1] حتى يوافق هؤلاء على تحمل الخسارة كما يكسبون الأرباح. وإذا ما رُغِبَ في شراء مثل هذه الأراضي، فإن الطرفين سيشتريانها بالتشارك، ما عدا في مناطق الجراحي (منطقة بني كعب) هنديجان، ديه مولا وشواطئ الكارون التي يحق للشيخ وحده أن يشتري الأرض فيها[2].

8. في ضوء الاتفاق الكلي بخصوص الحياة والملكية التي تم الوصول إليهما من قبل الطرفين، لن يوافق أي منهما على التصرفات الفردية، كما لن يخفي أي طرف على الآخر أي شيء.

9. في حال ظهور خلافات بين الخانات، فإن الشيخ سيستعمل مساعيه الحميدة لعمل تسوية.

10. لقد تمت موافقة الشيخ على هذه البنود العشرة بالأصالة عن نفسه، وكذلك موافقة الخانات بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن عائلاتهم. وإذا ما خرق أي فرد هذه الاتفاقية، أو فضل مصلحته الخاصة على مصلحة الآخرين،

(1)يشير هذا بوضوح إلى نظام السلطنة ومشير الدولة: وكما هو معلوم فلا يوجد مالكون للأراضي غيرهما في عربستان.

(2)تعطي هذه الفقرة إثباتاً إضافياً للحقيقة الملاحظة في كل مكان بأنه حتى تم إصدار الفرمانات فعلياً سنة 1910 فإن الشيخ لم يكن واعياً لمدى حقوقه في أرض عربستان. وإلا فإنه لم يكن سيجد من الضروري أن يشترط شراء الأراضي من قبله هو في تلك المناطق.

فسوف يعتبر شخصاً جديراً بالازدراء قليل الحياء وغير شريف، وسيتم وقف احترامه من قبل عائلته الخاصة.

تم التوقيع عليه من قبل:

الحاج خوشارو خان.

نجف خولي خان.

غلام حسين خان.

ناصر خان.

الشيخ خزعل خان.

الشيخ كاسب خان.

اتفاقية بين الشيخ خزعل، صولة الدولة كاش كاي ووالي بوشتي كوه، تاريخ 5 ربيع الثاني 1328–15 نيسان 1910، عُقدت في قصر الفيلية، المحمرة.

(تمت الترجمة من قبل الملازم ويلسون)

على الرغم من أن حكمة كل الأزمان وبجميع اللغات قد بينت نتائج الاتحاد وفوائد الوئام، ومع أن كل واحد يعلم أن الحكومات تتشكل بالاتفاق، وأن الفوضى تنتج من الخلافات، إلا أنه مما يؤسف له أن هذه الجوهرة الثمينة (الاتحاد) في بلدنا الحبيب غير معروفة وغير مثمنة، ومعظم الناس من جميع الطبقات لا يهتمون لشيء إلا لمصالحهم الخاصة.

ومنذ زمن طويل وجد الرجال الحكماء في السياسة والأمور الإدارية أنه لا علاج إلا الاتحاد، ولم يحددوا أي علاج آخر لشفاء بلدنا العزيز.

ولذلك، فإن أولئك الخدم لهذا البلد، والذين منذ ابتدأ العهد الدستوري في بلاد فارس (توأم الجنة) قد حاولوا أقصى جهدهم بدون تحيز أو أنانية من أجل إنجاز هذا الهدف المقدس، وقد وافقوا على فوائد الاتحاد.

ولذلك، ومن هذا التاريخ، 5 ربيع الثاني 1328، وفي سنة الحظ المبشرة سنة إت- إيل، عقد خدم البلاد هؤلاء رباط الأخوة والصداقة بموجب هذه الاتفاقية، والتي ما دامت الحياة سيحافظون عليها بإخلاص. وقد اعتبرت جميع قبائل الكاشجي والعرب واحدة، والموقعون أدناه قد أخذوا على أنفسهم أن يحققوا الشروط الستة الآتية، وأن يفعلوا ما بوسعهم من أجل أن يحفظ الله القدير بلدهم العزيز من دوامة الموت، وأن يصل به إلى شواطئ الأمان.

إن أصـحاب السـمو (المـوقعين أدنـاه) قـد أعطـوا فيمـا بيـنهم الـدليل والاعتراف بالحق بأنهم لن يفشلوا بعمل أي شيء يُطلب بالأخوة، وسينظر كـل منهم إلى مصالح جاره كأنها مصالحه هو. إننا نرجو بنعمة الله دوام هذه الاتفاقية التي نرجو أن تكـون لأجـل قـوة بـلاد فـارس وحريتهـا والعدالـة فيهـا والحيـاة والدستورية.

البند1. إن حماية بلدنا العزيز هو الأكثر إلزاماً لجميع الفرس، وخدم البلاد هؤلاء تعهدوا أن يقوموا بذلك إلى آخر لحظة ممكنة بكـل قـوتهم، ولـن يبـدر مـنهم أدنى حد من التراجع.

البند 2. يجب إنجاز إكمال وتقوية دستورية الحكومة، واستقلال بلاد فارس يجب إنجازه بكل الوسائل، ولن نتردد في التضحية بأنفسنا لأجل ذلك، حتـى يومـاً ما يبدأ دستور مناسب في بلاد فارس ويؤسس بحزم وصرامة.

البند 3. إن تحقيق الأمن في بلاد فارس هو أحـد الضـروريات الأولى والشـرط الأول للوطنية. لذلك، نتعهد نحن خدم الـبلاد بـأن كـل واحـد منـا سـيتخذ إجرءات لضمان الأمن الكامل في حدوده وملكيته، حتى يمكن حماية التجـارة الأجنبية والمحلية، وتُحرس الاتصالات العالمية، وذلك كي يمكـن لأبنـاء بلـدنا العزيز أن يعيشوا بسلام، وكي يستطيع مسؤولو الحكومة أن يكرسوا أنفسـهم بدون قلق لتحقيق الأهداف الدستورية، وأن يبذلوا جهودهم لحماية استقلال بلاد فارس.

البند 4. إن موضوع هذه المعاهدة هو تحقيق الأهداف الدستورية في بلاد فـارس واستقلال الدولة، ولذلك، فإن أياً كان من الرؤساء أو النبلاء في بلاد فـارس

لهم الرأي والرغبة نفسيهما فسيقبل الاتحاد معه بكل سرور من قبل الموقعين أدناه.

البند 5. يوافق الموقعون أدناه على حماية بعضهم بعضاً بدون خذلان.

البند 6. يعلن الموقعون أدناه بأنهم مساعدو ومعاونو المجلس، وهذا يعني أنه في المستقبل يستطيع أعضاء المجلس أن يعتبروا أنفسهم مؤيدين بقوة وسلطة كبيرتين، ويستطيعون بدون قلق ولمصلحة البلد كله، أن يجعلوا رغباتهم معلنة وأن لاينسوا مهمات الوطنية. وفي الحقيقة، إذا ما عُثر من قبلهم على أي شخص يتحرك بأهداف شخصية (مغرض) أو نشاز أو مرتزق، يستطيع المجلس وبدون أي خوف أو تردد أن يعلن الحقيقة، وإذا ما تم إثباتها، يمكنهم التصرف لتعديل الأوضاع.

خلاصة الفقر رقم 4. على الرغم من أن الحد الجنوبي مـن الإمبراطوريـة التركية موضح في معاهدة السلطان مراد على أنه البصرة، وتوابعها المعروفة، فإن التعريف يجب فقط أن يُفهم على أنـه إلغـاء أي مطالبـة مـن الجانـب الفارسـي، بالمنطقة موضع المسألة، لأن السلطة التركية لم تكن وحدها وبشكل دائم مسـتقرة في ذلك الجانب حتى سنة 1688 ميلادية، ثلاثين سنة بعد حصول المعاهدة.

هناك شك كبير أيضـاً في مـدى تبعيـة المنطقـة للبصـرة في الفـترة الدقيقـة للمعاهدة، من وقت السلطان سليم إلى وقت السلطان مراد، كانت تعتمد حدود الباشوية في قوتها وضعفها على قوة الزعماء الذين يسيطرون هناك.

إنني أعتقد أنه يمكن أن لا يكون هناك شك، على كل حال، بأن الشـواطئ المباشر لشط العرب كانت دوماً تحت حكم البصرة، ويبدو أن مدن مفلح ومـادر القديمة والتي كانت باستمرار تحتل منزلة بين الأماكن التابعة للبصرة كانت علـى الشاطئ الأيسر للنهر قرب الموقع الشمالي للمحمرة وجيردالان، وعندما كُتبـت الجهان نامه بعد تأسيس باشوية البصرة بوقت قصير، لم يكـن هنـاك قـلاع فقـط على كلا جانبي الشط تحت سـلطة تلـك الحكومـة، ولكـن أيضـاً تمـددت القـوة التركية إلى أراضي الغابون[قبّان] الموجودة بعيداً إلى الشرق، على المجرى القـديم للكارون.

ما يأتي هو الوصف المعطى لقبان في الجهان نامه تحت عنوان البصرة:

"تقع قلعة قبّان على جانب خوزستان كونها أقصى موقع للحكومة التركيـة في ذلك الاتجاه.

وهي تتكون من قلعة بنيت على نهر قرب تدفق المياه في الخليج الفارسي، وللوصول إلى هذه القلعة من (جديدة) على جزيرة عبادان قرب مصب شط العرب، فمن الضروري قطع الكارون، (يجب أن يكون المقصود بهذا بهمنشير)، الأرض المعترضة هي صحراء كلياً.

فوق قبان هناك ثلاث قلاع أخرى قريبة من بعضها بعضاً، وتابعة لبلاد فارس، بقربها بحيرة يصب فيها الكارون وتصب في الخليج الفارسي، والأراضي التي تقع بين مجرى هذه البحيرة والكارون[1] تشكل منطقة قبان، محاطة من جميع الجهات بالماء كجزيرة".

غالباً، فإن أفضل دليل على أن الشاطئ الأيسر من شط العرب هو من غِرديلان إلى البحر في وقت معاهدة السلطان مراد موجود في أرشيف المدينة، حيث يتم تسجيل التزامات عائدات الأراضي كما ينبغي.

---

(1)ملحوظة من قبل الملازم ويلسون- يُفترض أن بهمنشير هي المقصودة.

ملحق رقم 16

امتياز لطريق تجاري بين الأحواز وطهران مع فرع من بوروجيرد إلى أصبهان، وخدمات نقل بواسطة العربات والمركبات، الخ.

مُنح من قبل الحكومة الفارسية في شهر آب 1890، وحول لاحقاً من قبل البنك الإمبراطوري الفارسي، الذي طلبه، إلى شركة النقل الفارسية، صاحبة الامتياز الحالي.

البند رقم 1. تمنح الحكومة الفارسية صاحب الامتياز ولمدة ستين سنة تبدأ من تاريخ التوقيع على الامتياز الحالي، الحق:

(أ) لبناء طريق واحد بين الأحواز وطهران، وطريق آخر بين بوروجيرد وأصبهان؛

(ب) لبناء فندق، جسور، منازل للعمال، اسطبلات، دكاكين نجارين وحدادين، والتي قد تكون ضرورية لإنشاء الطريق، حيثما يعتبر ذلك مناسباً، وعلى نفقته الخاصة؛

(ج) لتأسيس خدمة نقل عادية للبضائع والمسافرين؛

(د) لبناء مجارٍ مائية على طول الطريق حيث يعتبر ذلك ضرورياً ولا يوجد ماء، ولزراعة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تعود للدولة وبمساحة نصف قطرها 4000 يارد من مركز كل محطة؛

(هـ) لبيع وتصدير منتجات هذه الأراضي؛

(و) لتأجير الأرض التي خصصت للزراعة من قبل صاحب الامتياز إلى رعايا فرس فقط؛

(ز) لفرض ضريبة فقط على الجسور التي بنيت من قبل صحب الامتياز، الطريق نفسها معفاة من الضريبة: يجب عليه أن يتوصل إلى اتفاق مع الحكومة سلفاً بخصوص هذه الضريبة.

البند رقم 2. تمنح الحكومة الأرض التي ستقام عليها المباني المذكورة أعلاه مجاناً، بما أنها تعود للحكومة: أما إذا كانت تعود لأفراد، فإن صاحب الامتياز إما أن يشتري أو يستأجر الأرض من أصحابها هناك.

البند رقم 3. تكون الطريق والمباني والمواد وجميع الأعمال التي تتم، بجميع مبانيها، تحت الحماية المشددة للحكومة، ومن أجل جذب عربات البضائع والمسافرين، ولزيادة التجارة، فإن صاحب الامتياز في جميع هذه المجالات التي تخص الطريق وإنجاز أعماله المختلفة، وكذلك بخصوص خدمة النقل، سيكون له الحق في الحصول على حماية الحكومة، وسيتسلم حكام المناطق والمقاطعات التي ستمر فيها الطريق أوامر رسمية تسهل تنفيذ ترتيبات صاحب الامتياز وتحمي الطريق وجميع ممتلكات صاحب الامتياز بالقوة والسلاح إذا اقتضت الضرورة ذلك.

البند رقم 4. سيكون لصاحب الامتياز الحق في دعوة رأس المال الأجنبي، وفي الحصول على مساعدة الموظفين والمهندسين الأجانب لأعمال الطريق.

البند رقم 5. سيكون لصاحب الامتياز الحق، المعترف به خاصة من قبل جلالة الشاه، أن يرهن أعمال البناء الخاصة بالطريق وكذلك الأرض، الخانات، مجاري المياه، الخ، والمواد ومخزون خدمات النقل إلى أصحاب رأس المال

الذين أقرضوه المال لإنشاء الطريق المذكورة، شراء المـواد، بنـاء المنـازل، الخ، كضمانة لتأمين أموالهم.

لن يتم سحب الامتياز الحالي لمدة ستين سنة وحتـى يـتم تسـديد قـروض أصحاب رأس المال كلياً للمبالغ التي قدموها وتكون الطريق قد أُنجزت.

يجب أن يتم إكمال الطريق في سنتين ونصف*.

البند رقم 6. ستبدأ الأعمال بعد ستة أشهر من صدور الفرمان، وبعكـس ذلـك يعتبر الامتياز لاغياً وباطلاً.

البند رقم 7. بعد سنة من بدء خدمات النقل، سيدفع صاحب الامتيـاز في نهايـة كل سنة مبلغاً يسـاوي 20٪ مـن أربـاح العمـل الصـافية إلى الحكومـة، ولـن تفرض الحكومة أي أرض أو ضريبة أخرى على الأرض المزروعة أو إنتاجها، أو على البنايات التي بنيت لأجل الأعمال، أو على أي أموال منقولة أو غـير منقولة لصاحب الامتياز، وستعتبر علاوة على ذلك أن جميـع الآلات والمـواد الضرورية لأعمال الطريق معفاة من الرسوم، إلا أن موظف مكتب الجمـارك قد يفحص هذه المـواد حتـى يتأكـد مـا إذا كانـت بالفعـل مخصصـة لأعمـال الطريق.

البند رقم 8. سوف يقوم صاحب الامتياز بتحمـل الميـل الإمبراطـوري بنصـف المعدل، وبخصوص نقـل البضـائع والمسـافرين سيضـمن أن لا أحـد سـيتلقى

---

* مددت لاحقاً إلى 27 أيار 1913.

معاملة تفضيلية على آخر، ولكنه سيعامل الجميع بشروط متساوية، ولا يتسبب بإساءة لأي شخص.

البند رقم 9. يمكن لصاحب الامتياز أن يوظف 30 أوروبياً كحد أقصى، والذين يجب أن يلتزموا باحترام قوانين الدولة الفارسية وتقاليدها.

البند رقم 10. من أجل أن تكون قادرة على فرض ضريبة الـ 20٪ من صافي الأرباح، فإن الحكومة الفارسية سيكون لها الحق لفحص سجلات الحسابات الخاصة بالشركة وذلك بواسطة مندوب خاص كل ستة أشهر.

البند رقم 11. سيودع صاحب الامتياز في البنك الإمبراطوري الفارسي مبلغاً احتياطياً بقيمة 10000 جنيه استرليني والتي سيسلم إيصال إيداعها إلى الحكومة الفارسية كضمانة لإنجاز الطريق، التي يجب أن تكتمل خلال ثلاث سنوات من تاريخ إصدار الفرمان.

سيتم إعادة دفع مبلغ الـ عشرة آلاف جنيه استرليني إلى صاحب الامتياز على خمس دفعات، أي 2000 جنيه استرليني لكل خمس من الطريق يتم إنجازه، وفي حال أن الطريق لن تكتمل في الوقت المحدد، فإن المبلغ المتبقي سيبقى موقوفاً كحق للحكومة الفارسية.

البند رقم 12. عند انتهاء مدة الستين سنة من تاريخ إصدار الفرمان، وفي حالة عدم تجديد الامتياز، تعود جميع الأموال غير المنقولة إلى الحكومة، وفي حالة أن تحتاج الحكومة الأموال المنقولة، فإنها ستشتريها من صاحب الامتياز.

(ختم رسمي) ختم أمين السلطان.

(ختم رسمي) ختم قوام الدولة.

بخط الشاه:

بأمر الله، هذا الامتياز لعربستان وطهران صحيح.

إنه صحيح.

مؤرخ 1307

أنا الموقع هنا أدناه أشهد بأن الترجمة أعلاه صحيحة وأجريت في القنصلية العامة.

فرنسيس إي. كرو.

نائب قنصل بريطاني.

جولاهيك؛

15 آب 1890